جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

التنمية البشرية والأمن القومي العربي
دراسة حالة دول الخليج العربي

أطروحة مقدمة إلى كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

ماجد مالك الرزامي

إشـــراف

الأستاذ الدكتور عبد الرحيم بوادقجي

١٤٣١هـ - ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك

لهم الأمن وهم مهتدون﴾

صدق الله العظيم

الإهــداء

إلى من لم يعرف قلبه إلا الحبَّ والحنان

إلى من علمني دروب الشجاعة والطموح

إلى من امتلكت قلبه وغمرني حبه وحملت ظلال روحه للأبد

(أبي رحمة الله عليه)

إلى من علمتني حبَّ الآخرين والصبرَ عليهم

إلى من يصعب عليّ رد جميلها والوفا بعرفانها

(أمي أطال الله في عمرها)

إلى أبطال المقاومة وأحرار العروبة

إلى من هم أكرم منا جميعاً

(شهداء الأمة)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله (ﷺ) إمام الأولين والآخرين.

وأنا أنهي دراستي هذه أتوجه بعظيم شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الرحيم بوادقجي المشرف على هذه الرسالة لما غمرني من عطفه الأبوي، وحباني من كرم أخلاقه، وخلاصة علمه التي تمثلت في نصائحه السديدة وتوجيهاته العلمية القيّمة التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء هيئة المناقشة لتحملهم عبء قراءة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم القيّمة بغية الارتقاء بها إلى المستوى الأفضل، و إلى أسرة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق من أكاديميين وإداريين على تعاونهم معي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كذلك أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وأخص منهم الدكتور عبده مدهش ونبيل العبيدي وعزيز الدعيس.

وأخيراً أتقدم بالشكر لبلدي اليمن التي افتخر بانتمائي إليها وإلى الجمهورية العربية السورية التي اعتز أني نهلت من علومها وقيمها ومبادئها.

الباحث

ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان:

التنمية البشرية والأمن القومي العربي

(دراسة حالة دول الخليج العربي)

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

إعداد الطالب/ ماجد الرزامي
إشراف أ. د/ عبد الرحيم بوادقجي

إن موضوع التنمية البشرية في الأقطار العربية وعلاقته بالأمن القومي العربي من المواضيع البكر التي قلما تطرق لها الباحثون العرب. مع أن اللحظة السياسية والاقتصادية الراهنة تطرح موضوع التنمية البشرية والأمن القومي العربي بإلحاح لا سابق له لأن البشر هم الثروة الحقيقية لشعوبهم التي يجب على الحكومات والدول تنميتها والحفاظ عليها، فالسباق بين الدول في القرن الحادي والعشرين لتحقيق الأمن القومي يتجلى في تحقيق التنمية البشرية واستثمار جانبها الإنساني.

إن أهمية البحث تنبع من كون الأنظمة السياسية العربية لدول الخليج العربي قد أغفلت في العقود السابقة التنمية البشرية في بعض جوانبها الرئيسة, واهتمت بالنمو الاقتصادي وزيادة المدخرات والإنفاق الاستهلاكي, فكانت النتيجة انكشاف الأمن القومي العربي في أهم منطقة استراتيجية, بالبحث عن اتفاقات إقليمية ودولية لحماية هذه الدول واستمرار نسبة الأمية الأبجدية والمعلوماتية، وعدم بناء مؤسسات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وتهميش دور المرأة وارتفاع معدلات البطالة, فضلاً عن بروز مشاكل اجتماعية أشد خطورة كالعنف السياسي الذي تمارسه بعض الحركات المتطرفة داخل بلدانها, إضافة إلى ذلك التخلي عن مفاهيم الولاء والوطنية والقبول بشرعية التدخل الأجنبي في بلدانهم أو التآمر ضد حكوماتهم, وهو ما لمسناه أثناء الحرب على العراق واحتلاله إذ كانت

القدرات العسكرية والإمكانات المادية موجودة لكن الإنسان الوطني غير موجود بسبب غياب بعض جوانب التنمية البشرية.

ضمن هذا السياق انطلق الباحث من فرضية أساسية مفادها أن مرتكزات التنمية البشرية بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية هي الركيزة الأساسية للحفاظ على الأمن القومي العربي.

تشتمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار التاريخي والنظري للتنمية البشرية والأمن القومي العربي, وفيه تم تحديد العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي بعد دراسة المفاهيم على شكل رسوم هندسية، كما تم بيان مراحل النشأة والتطور للتنمية البشرية والأمن القومي العربي فضلاً عن دراسة تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي في مرحلة الحرب الباردة.

وتناول الفصل الثاني تفاعلات التنمية البشرية في دول الخليج العربي والأمن القومي العربي من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ مركزاً على المرتكزات والمؤشرات للتنمية البشرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك تناول الفصل الثالث تحديات التنمية البشرية لدول الخليج العربي في تعزيز الأمن القومي العربي من خلال استشراف مستقبل الوضع الدولي الحالي ومعرفة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي التي من خلالها تم وضع الرؤية المستقبلية.

وتضمنت الدراسة نتائج وتوصيات أهمها: تحديد العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي. فالتنمية البشرية متغير مستقل والأمن القومي العربي متغير تابع, بالإضافة إلى أن دول الخليج العربي لم تستطع الاستفادة من إمكاناتها المادية وقدراتها الاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة فكانت النتيجة انكشاف الأمن القومي العربي في أهم منطقة استراتيجية. واستعانت الدراسة بمجموعة متنوعة من المراجع العربية والإنجليزية.

الفهرس

الموضوع		رقم الصفحة
الآية		أ
الإهداء		ب
شكر وتقدير		ج
الملخص		د
قائمة المحتويات		هـ-و
الجداول		ز-ح
الأشكال		ط
المقدمة		١-١١
الفصل الأول	**الإطار التاريخي والنظري للتنمية البشرية والأمن القومي العربي**	١٢-٩١
المبحث الأول	**دراسة في المفاهيم**	١٣-٣٥
أولاً	مفهوم التنمية والنمو	١٤-١٦
ثانياً	مفهوم التنمية البشرية	١٦-٢٠
ثالثاً	العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم النمو الاقتصادي	٢٠-٢٢
رابعاً	مفهوم الأمن القومي العربي	٢٢-٢٧
خامساً	أهمية التنمية البشرية للأمن القومي العربي	٢٧-٣٠
سادساً	العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي	٣٠-٣٥
المبحث الثاني	**نشأة التنمية البشرية والأمن القومي العربي وتطورهما**	٣٦-٦٣
أولاً	نشأة التنمية البشرية وتطورها	٣٦-٥١
ثانياً	نشأة الأمن القومي العربي وتطوره	٥١-٦٣
المبحث الثالث	**التنمية البشرية والأمن القومي العربي في مرحلة ما قبل السبعينيات**	٦٤-٩١
أولاً	تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي	٦٤-٨٣
ثانياً	تقييم تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي في مرحلة ما قبل التسعينيات	٨٣-٩١
الفصل الثاني:	**التنمية البشرية والأمن القومي العربي دراسة في المؤشرات والمرتكزات للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥**	٩٢-١٦٥

المبحث الأول	**المرتكزات والمؤشرات السياسية**	٩٦-١١٦
أولاً	السياسة العامة	٩٧-١٠٢
ثانياً	المشاركة السياسية	١٠٢-١٠٨
ثالثاً	سيادة القانون	١٠٨-١١٢
رابعاً	الحكم الجيد	١١٢-١١٦
المبحث الثاني:	**المرتكزات والمؤشرات الاقتصادية**	١١٧-١٤٦
أولاً	الأداء الاقتصادي	١١٨-١٣٣
ثانياً	الإيرادات والنفقات	١٣٣-١٣٨
ثالثاً	القوى العاملة	١٣٨-١٤٦
المبحث الثالث	**المرتكزات والمؤشرات الاجتماعية**	١٤٧-١٦٥
أولاً	دليل التنمية البشرية	١٤٧-١٥٥
ثانياً	توزيع الدخل	١٥٥-١٥٩
ثالثاً	دور المرأة	١٦٠-١٦٥
الفصل الثالث	**مستقبل التنمية البشرية والأمن القومي العربي**	١٦٦-٢١٣
المبحث الأول	**واقع الوضع الدولي الحالي ومستقبله**	١٧٠-١٨٢
أولاً	البعد السياسي للوضع الدولي	١٧٢-١٧٦
ثانياً	البعد الاقتصادي للوضع الدولي	١٧٦-١٧٩
ثالثاً	البعد الأمني والعسكري للوضع الدولي	١٧٩-١٨٢
المبحث الثاني	**تحديات التنمية البشرية والأمن القومي العربي**	١٨٣-٢٠٢
أولاً	التحديات السياسية	١٨٣-١٩١
ثانياً	التحديات الاقتصادية	١٩٢-١٩٧
ثالثاً	التحديات الاجتماعية	١٩٧-٢٠٢
المبحث الثالث	**التنمية البشرية ودورها في تعزيز الأمن القومي العربي**	٢٠٣-٢١٣
أولاً	الرؤية السياسية	٢٠٣-٢٠٧
ثانياً	الرؤية الاقتصادية	٢٠٧-٢٠٩
ثالثاً	الرؤية الاجتماعية	٢٠٩-٢١٣
النتائج والتوصيات		٢١٤-٢١٩
أولاً	النتائج	٢١٤-٢١٦

ثانياً	التوصيات	٢١٧-٢١٩
قائمة المصادر والمراجع		٢٢٠-٢٤٣
أولاً	المصادر والمراجع باللغة العربية	٢٢٠-٢٤٠
ثانياً	المراجع باللغة الإنكليزية	٢٤١-٢٤٣
الملخص باللغة الإنكليزية		٢٤٤-٢٤٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
١	توزيع الدول بحسب قيم دليل التنمية البشرية	٤٩
٢	المساحة والسكان في دول الخليج العربي في عام ٢٠٠٣	٦٥
٣	الإنتاج والاحتياطي والعمر الإنتاجي لسنة ١٩٨١	٦٦
٤	تصديق دول الخليج العربي على المعاهدات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان	٦٨
٥	درجة الانكشاف الاقتصادي في دول الخليج العربي ٧٥-٨٥	٧٠
٦	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة بدول الخليج العربي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بالأسعار الجارية	٧١
٧	إجمالي القوى العاملة في دول الخليج ١٩٧٥-١٩٨٥	٧٣
٨	تعاظم الإنفاق العسكري ونسبته من الإنفاق العام في دول الخليج ١٩٧٥-١٩٨٥	٧٤
٩	قيمة دليل التنمية البشرية في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥	٧٥
١٠	التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية وبناء المؤسسات والتداول السلمي في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥	٧٧
١١	تطور نصيب الفرد في دول الخليج العربي من إجمالي الناتج القومي ١٩٧٥-١٩٨٥	٧٩
١٢	الإنفاق على التعليم من الإنفاق ١٩٧٥-١٩٨٥	٨٠
١٣	وفيات الرضع وتوقع الحياة بعد الولادة من ١٩٧٠-١٩٧٥، ١٩٨٠-١٩٨٥	٨١
١٤	مؤشرات التعليم في دول الخليج العربي للعام ١٩٨٠ ومقارنته مع بعض الدول	٨٣
١٥	السياسة العامة في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٠١

١٦	المشاركة السياسية في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٠٥
١٧	سيادة القانون في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١١١
١٨	الحكم الجيد في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١١٤
١٩	تطور هيكل الإنتاج في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١١٩
٢٠	قطاعات الإنتاج في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٢٢
٢١	قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النفطية بملايين الدولارات (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٢٥
٢٢	نسبة الصادرات النفطية من الناتج بملايين الدولارات (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٢٦
٢٣	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في دول الخليج العربي بملايين الدولارات (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٢٧
٢٤	تطور هيكل الواردات بملايين الدولارات (٢٠٠٠-٢٠٠٥)	١٢٨
٢٥	نسب هيكل الواردات إلى الناتج/ إجمالي الواردات	١٢٩
٢٦	إجمالي الواردات والصادرات من الدول العربية واليها بملايين الدولارات (٢٠٠٠-٢٠٠٥)	١٣١
٢٧	نسبة الواردات والصادرات لعامي ٢٠٠٠/٢٠٠٥ إلى إجمالي الواردات والصادرات من الدول العربية وإليها.	١٣٢
٢٨	الإيرادات النفطية والضريبية في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٣)	١٣٤
٢٩	هيكل الإنفاق لدول الخليج العربي بملايين الدولارات	١٣٧
٣٠	توزيع القوى العاملة حسب الجنسين والنشاط الاقتصادي (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٣٩
٣١	الخريجون حسب نوع الدراسة في دول الخليج العربي لسنوات مختارة	١٤٣
٣٢	حجم العمالة الأجنبية من إجمالي قوة العمل في دول الخليج	١٤٤
٣٣	مؤشر دليل العمر المتوقع عند الولادة لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٤٩

٣٤	مؤشر دليل التعليم لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٠
٣٥	معدل الأمية لدى البالغين ١٥ سنة وأكثر (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥١
٣٦	دليل الدخل حسب القوة الشرائية لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٣
٣٧	مؤشر التنمية البشرية مع الترتيب لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٤
٣٨	معدل البطالة في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٧
٣٩	الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٨
٤٠	الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٨
٤١	الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٥٩
٤٢	دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٠	١٦١
٤٣	دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٥	١٦٢
٤٤	القوة العاملة في دول الخليج العربي حسب الجنس للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٦٣
٤٥	الوضع النفطي الأمريكي	١٩٠
٤٦	السياسة العامة في دول الخليج للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠٥
٤٧	سيادة القانون في دول الخليج العربي للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٦
٤٨	تطور الحكم الجيد في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥)	٢٠٦
٤٩	دليل التنمية البشرية وقيمة المؤشر وترتيب دول الخليج للعام ٢٠٠٩	٢١٠
٥٠	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٩	٢١١

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الأشــكال	رقم الصفحة
١	العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي الحالة (أ), الحالة (ب), الحالة (ج)	٣٢-٣٣
٢	القواعد العسكرية في دول الخليج في العام ٢٠٠٢	٥٩
٣	متوسط الحرية في مناطق العالم ١٩٩٩-٢٠٠٠	١٠٦
٤	متوسط مؤشرات التمثيل والمساءلة في مناطق العالم للعام ٢٠٠٢	١٠٨
٥	تطور هيكل الإنتاج في دول الخليج العربي (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٢٤
٦	تطور الإيرادات النفطية والضرائب (١٩٩٠-٢٠٠٣)	١٣٥
٧	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي للعام ٢٠٠٥	١٤١
٨	العمالة الأجنبية والمحلية لدول الخليج العربي للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٥)	١٤٥
٩	متوسط مقياس تمكين المرأة للعام ٢٠٠٢.	٢٠٠

مقدمة:

إذا كان لكل وقت قضية مهمة تستحوذ على الأذهان والعقول في شتى البلدان فإن التنمية البشرية ودورها في تحقيق الأمن القومي العربي هي القضية الأهم في الوطن العربي في الوقت الراهن، ولاسيما بعد أن شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين أحداثاً متغيرة ومتسارعة سببتها التحولات الدولية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين التي تجلت في العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وإزاء هذه التحولات أصبح على الدول العربية أن تتكيف معها بغض النظر عن الأحداث المباشرة لها أو ما تحمله من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية.

وعلى أساس هذه التحولات واجه الأمن القومي العربي تحديات متعددة الأوجه والأنماط كان أبرزها تحول القضايا الداخلية للدول العربية إلى قضايا أممية يستوجب على العالم أجمع المساهمة في حلها من خلال المشاريع الإصلاحية لهذه الدول أو الضغط عليها لإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ولاسيما بعد تزايد التحديات الداخلية في دول الخليج العربي والمنطقة العربية التي أدت إلى تدهور مستويات الأمن القطري والقومي العربيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وترتب عليه اتساع الفجوة بين الشعوب والأنظمة والبحث عن اتفاقيات إقليمية ودولية لضمان أمنها القطري مما انعكس سلباً على الأمن القومي العربي.

ويعود السبب في ذلك إلى تجاهل بعض جوانب التنمية البشرية في العملية التنموية في وقت أبدى العالم اهتماماً غير مسبوق بقضايا التنمية البشرية واندفعت لذلك العديد من المنظمات والهيئات آخذة بالاعتبار أن قضايا التنمية البشرية لم تكن مجهولة من قبل لكنها لم تكن تحظى باهتمام كبير قياساً بالقضايا الاقتصادية والعسكرية التي تم التركيز عليها سابقاً.

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أطلق في عام ١٩٩٠ مفهوم التنمية البشرية مدعوماً بتقارير سنوية عن أوضاع التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم على اعتبار أن قضية التنمية البشرية قضية عالمية وتحتاج إلى جهود أممية لتحقيقها في دول العالم النامي ولاسيما الدول العربية التي ما زالت تتعامل مع التنمية البشرية وعلاقتها بالأمن القومي العربي بالمنظور التقليدي للتنمية البشرية غير مدركة بأن تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة هو الركيزة الأساسية التي تضمن للأمن القومي العربي استقراره وعدم اختراقه أو اهتزازه، فالإنسان العربي المؤهل هو أداة التنمية وهدفها فمنه تبدأ وبه تنمو.

أهمية الموضوع:

إن موضوع التنمية البشرية وعلاقته بالأمن القومي العربي في الأقطار العربية من الموضوعات البكر التي لم يتطرق لها الباحثون والمفكرون العرب، ولاسيما بعد أن أصبحت التنمية البشرية المؤشر الأساسي لقوة أي مجتمع للحفاظ على أمنه القومي. أما الديناميكية الموضوع التي تتطلب إعادة النظر المستمرة، وإدخال العناصر المستجدة عليه ليتطابق مع الظروف الحالية التي تعيشها الأقطار العربية أو لملامسته قضايا سياسية فتعد في نظر البعض قضايا سيادية لا يجوز الخوض فيها مع أن اللحظة السياسية والاقتصادية الراهنة تطرح موضوع التنمية البشرية والأمن القومي العربي بإلحاح لا سابق له باعتبار أن البشر هم الثروة الحقيقية لشعوبهم التي يجب على الحكومات والدول تنميتها والحفاظ عليها، فالسباق بين الدول في القرن الحادي والعشرين لتحقيق الأمن القومي يتجلى في تحقيق التنمية البشرية واستثمار جانبها الإنساني.

إن أهمية البحث تنبع من كونه هو الأول من نوعه حسب اطلاع الباحث على صعيد الدراسات الأكاديمية من الناحية النظرية، إذ يدرس أثر التنمية البشرية في مفهوم الأمن القومي العربي ومن ثم إسقاطها على التنمية البشرية في دول الخليج العربي من الناحية التطبيقية لمعرفة أثرها في الأمن القومي العربي ولاسيما أن دول الخليج العربي تشكل العمق الأساسي للأمن القومي العربي.

أيضاً تنبع أهمية البحث أيضاً من كون الأنظمة السياسية العربية لدول الخليج العربي قد أغفلت في العقود السابقة التنمية البشرية في بعض جوانبها الرئيسية، واهتمت بالنمو الاقتصادي وزيادة المدخرات والإنفاق الاستهلاكي والإفراط بالتسلح، فكانت النتيجة انكشاف الأمن القومي العربي في أهم منطقة استراتيجية بالبحث عن اتفاقات إقليمية ودولية لحماية هذه الدول، واستمرار نسبة الأمية الأبجدية والمعلوماتية وعدم بناء مؤسسات المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية وتهميش دور المرأة وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن بروز مشكلات اجتماعية أشد خطورة كالعنف السياسي الذي تمارسه بعض الحركات المتطرفة داخل بلدانها مضافاً لذلك التخلي عن مفاهيم الولاء والوطنية والقبول بشرعية التدخل الأجنبي في بلدانهم أو التآمر ضد حكوماتهم، وهو ما لمسناه أثناء الحرب على العراق واحتلاله، إذ كانت القدرات العسكرية والإمكانات المادية موجودة لكن شعور الإنسان الوطني غير موجود بسبب غياب بعض جوانب التنمية البشرية على رغم المؤامرة الاقليمية والدولية على العراق، ومما يزيد في أهمية الدراسة أنها تأتي في أشد الأوضاع

العالمية تعقيداً، إذ تحاول القوى الرأسمالية إعادة استعمار دول الخليج والبلدان العربية بالتدخل في شؤونها الداخلية تحت مسميات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لنشر الديمقراطية والحكم المصلحة وبناء مجتمع المعرفة، آخذة في الاعتبار التركيز على التنمية البشرية التي باتت المتغير الرئيس في استقرار الأقطار العربية وغير العربية مستقبلاً، ولعل الهدف من ذلك هو إخضاع هذه الدول للابتزاز السياسي والاقتصادي، وما المؤتمرات والمبادرات الدولية الخاصة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية إلا خير دليل.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الأمور التالية:

١- إظهار العلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية في دول الخليج العربي والأمن القومي العربي.

٢- توضيح أن التنمية البشرية في دول الخليج لا تقتصر على الجوانب المادية بل تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

٣- معرفة مرتكزات التنمية البشرية ومؤشراتها في دول الخليج العربي.

٤- إبراز أهمية التنمية البشرية في دول الخليج كوسيلة فعالة لحماية الأمن القومي العربي وتحقيق الأمن القومي العربي المستدام.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن دول الخليج تمتلك موارد متنوعة وكبيرة لكنها لم تستغلها الاستغلال الأمثل في تحقيق التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي الذي يعاني حالياً الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية داخلياً وخارجياً والعائدة لإهمال الجانب الإنساني في عملية التنمية والاهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية.

فرضيات الدراسة:

ينطلق بحثنا من فرضية أساسية مفادها: أن مرتكزات التنمية البشرية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي الركيزة الأساسية للحفاظ على الأمن القومي العربي.

الفرضيات الفرعية:

١- إن منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الإستراتيجية تأثيراً على الأمن القومي العربي.

٢- إن حدوث تطور إيجابي في سياسات دول الخليج العربي لتحقيق التنمية البشرية يؤدي إلى تعزيز الأمن القومي العربي.

٣- إن حدوث تطور إيجابي في سياسات دول الخليج العربي لتحقيق التنمية البشرية يؤدي إلى حماية هذه الدول من التدخلات الأجنبية.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

لغرض التحقق من صحة الفرضيات والإجابة عن الأسئلة التي تثيرها اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الذي على ضوئه يتم تتبع المراحل التاريخية للعلاقة بين التنمية البشرية في دول الخليج العربي والأمن القومي العربي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يسعى إلى الهدف النهائي للبحث المتمثل بإظهار أهمية التنمية البشرية في تحقيق الأمن القومي العربي، كما سيتم استخدام المنهج الاستشرافي لوضع التصورات المستقبلية للتنمية البشرية في دول الخليج العربي ،من خلال معرفة الإمكانات المتاحة لها مع دراسة تأثيرها المستقبلي في الأمن القومي العربي ، وقد اعتمدت الدراسة على الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عربية وإنجليزية ممثلة بالكتب والدوريات والرسائل العلمية والمجلات، فضلاً عن الاعتماد على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة وتقارير التنمية الإنسانية والصادرة عن جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى تقارير البنك الدولي والتقارير الوطنية للدول محور الدراسة، وقد واجه الباحث عدة صعوبات عند إعداد هذه الدراسة أبرزها كثافة المصادر العامة لموضوع الأمن القومي العربي من النواحي الأمنية والعسكرية من جهة، وندرة المصادر الخاصة بالتنمية البشرية في الدول العربية، ومع ذلك فقد حاول الباحث الاستفادة قدر المستطاع من المصادر التي تم الاطلاع عليها لتصبح الدراسة بهذه المنهجية.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

تناولت الدراسة في إطارها الزمني الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ وبما يصاحب تاريخ انطلاق مفاهيم التنمية البشرية مع الأخذ بتفاعل الأبعاد الزمنية الثلاثة الماضي الحاضر المستقبل.

أما الإطار المكاني فقد تقيدت الدراسة في الإطار الجغرافي والسياسي بدول مجلس التعاون الخليجي مع الأخذ بما له من علاقة بالمؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية.

الدراسات السابقة:

على الرغم من زخم الدراسات التي تناولت موضوع الأمن القومي العربي وندرة الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية فقد حرص الباحث أن لا يكون موضوع الدراسة ضرباً من ضروب التكرار فاختار موضوعاً لم يطرق من قبل، وبات الموضوع الأكثر أهمية في وقتنا الحالي تهديداً للأمن القومي العربي، غير أنه بطبيعة الحال سوف يستفيد في تناوله لهذه الدراسة مما يمكن تسميته بالتراكم العلمي نتيجة إسهامات عدد كبير من الكُتّاب والباحثين الذين تصدوا لدراسة الأمن القومي العربي في جميع مراحل تطوره وكذلك التنمية البشرية ويمكن تصنيف الدراسات السابقة فيما يلي:

أولاً: دراسات وكتب عن موضوع التنمية البشرية:

١- دراسة (بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣).

تناولت الدراسة مفهوم التنمية البشرية وكيفية قياس التنمية البشرية بالإضافة إلى دراسة تجربة التنمية البشرية في البلدان الآسيوية، كذلك أخذت الدراسة التنمية البشرية وأنظمة التعليم في الوطن العربي والتنمية البشرية من المنظور القومي.

خلصت الدراسة إلى أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية بالإضافة إلى ضرورة تخليص مفهوم التنمية البشرية الذي تتبناه الأمم المتحدة من الطابع الاقتصادي الذي يتسم به.

٢- دراسة (محمد عابد الجابري) (١٩٩٦):

عنوان الدراسة: التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية.

أظهرت الدراسة أهمية البعد الثقافي والمجتمعي في الوطن العربي لتحقيق التنمية البشرية. خلصت الدراسة إلى أن سبب غياب التنمية البشرية هو عدم وجود فكر تنموي في المجتمع العربي.

٣- دراسة (موزه عبيد غياش) (١٩٩٦):

عنـوان الدراسـة: التنميـة البشـرية فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن «١٩٧١-١٩٩٠».

تناولت الدراسة بعض جوانب التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة لفترة محددة معتمدة الأسلوب الإحصائي للقياس، وخلصت الدراسة إلى أن دول الإمارات حققت نجاحاً كبيراً في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية.

٤- دراسة (حامد عمار) (١٩٩٩):

عنوان الدراسة: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، رؤية معيارية.

تناولت الدراسة جوانب من التنمية البشرية، فقد أخذت الدراسة التنمية التربوية وتنمية المجتمع والتنمية الثقافية وتخطيط الطاقة البشرية مع أخذ المؤشرات التربوية لجمهورية مصر العربية.

خلصت الدراسة إلى إبراز أهمية الترابط بين التنمية المجتمعية والثقافية والتربوية في إيجاد القاعدة العلمية التي استندت عليها مصر في تحقيق التنمية البشرية.

٥- دراسة (سوزان حسن أبو العينين) (٢٠٠٠):

عنوان الدراسة: انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر خلال عقد التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة في جامعة عين شمس.

تناولت الدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على محددات التنمية البشرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خلصت الدراسة إلى وجود تدنٍ في مستويات التنمية البشرية نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

٦- دراسة (إبراهيم الدعمه) (٢٠٠٢):

عنوان الدراسة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة في جامعة الموصل، العراق.

تناولت الدراسة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية والعملية لدول مختارة هي (العراق . ماليزيا . مصر) وخلصت إلى وجود ترابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي مع التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية.

٧- دراسة (أحمد علي السليطي) (٢٠٠٢):

عنوان الدراسة: التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تناولت الدراسة أهمية التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك باستعراض المدخلات والمخرجات للتعليم الأساسي والجامعي وانعكاسه على التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

خلصت الدراسة إلى أن التعليم كان له دور في الإسهام في تحقيق جوانب التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٨- دراسة (عمر ولد مولاي إدريس): (٢٠٠٢):

عنوان الدراسة: التنمية البشرية لدول المغرب العربي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.

تناولت الدراسة مؤشرات دليل التنمية البشرية التي وصلت إليه دول المغرب العربي مع المقارنة فيما بينها ودراسة مستويات الفقر.

خلصت الدراسة إلى وجود تفاوت بين مستويات التنمية البشرية في دول المغرب وكذلك بالنسبة للفقر وزيادة عدد السكان.

٩- دراسة (إيمان أحمد إسماعيل هاشم) (٢٠٠٥):

عنوان الدراسة: التنمية البشرية في الدول العربية وعلاقتها بالتعاون العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة عين شمس.

تناولت الدراسة جوانب التنمية البشرية في الدول العربية ومدى أهميتها في تحقيق التعاون العربي إن هي تم تحقيقها مع التركيز على جمهورية مصر العربية.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة بين تحقيق التكامل العربي وتحسن مستوى التنمية البشرية في الدول العربية.

١٠- دراسة (سماح عزت نصير يوسف) (٢٠٠٦):

عنوان الدراسة: دور الأساليب التكنولوجية في تطوير التنمية البشرية مع الإشارة إلى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة عين شمس.

تناولت الدراسة كيفية تطوير التنمية البشرية باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مصر.

خلصت الدراسة إلى وجود دور كبير وفاعل للتكنولوجيا في تحقيق اتجاهات التنمية البشرية.

ثانياً: دراسات وكتب عن موضوع الأمن القومي العربي:

١- دراسة (روبرت مكنمار) (١٩٦٨):

عنوان الدراسة: جوهر الأمن، (دراسة مترجمة للعربية).

تناولت الدراسة أهمية التنمية في مفهوم الأمن القومي.

خلصت الدراسة إلى أن الأمن القومي هو التنمية وليس المعدات العسكرية أو النشاط العسكري فالأمن هو التنمية وتعبير التنمية لا يمكن أن يتحقق بدون الأمن.

٢- دراسة (أمين هويدي) (١٩٨٠):

عنوان الدراسة: أحاديث في الأمن العربي.

تناولت المضمون الاستراتيجي للأمن القومي العربي الذي يأخذ أبعاداً كثيرة أهمها البعد العسكري.

خلصت الدراسة إلى أن الأمن القومي العربي يأخذ الطابع الاستراتيجي بالاهتمام بالبعد العسكري على حساب الأبعاد الأخرى.

٣- دراسة (حامد ربيع) (١٩٨٤):

عنوان الدراسة: نظرية الأمن القومي العربي.

تناولت الدراسة تحليل عناصر الأمن القومي العربي ومستوياته.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على الدول العربية الاهتمام بالجوانب الدفاعية وتطويرها لحماية الأمن القومي العربي.

٤- دراسة (عبد المنعم المشاط) (١٩٨٤):

عنوان الدراسة: نظرية الأمن القومي العربي المعاصر.

تناولت الدراسة التمييز بين المصادر الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن القومي العربي.

وخلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة متغيرات للأمن القومي العربي هي التوازن والرفاهية والقدرة العسكرية.

٥- بحث (علي الدين هلال) (١٩٨٤):

عنوان الدراسة: الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية.

تناول البحث مخاطر التجزئة على الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، وخلص البحث إلى أن الأمن القومي العربي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية وركز على أهمية تأمين الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لكسب رخاء المجتمع.

٦- دراسة (تامر كامل محمد) (١٩٨٥):

عنوان الدراسة: الأمن القومي الخارجي العراقي واستراتيجية تحققه.

تناولت الدراسة المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن القومي العربي مع التركيز على الأمن القومي العراقي، خلصت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات الأساسية هي غياب الخوف وعدم وجود تهديدات خارجية وتحقيق التنمية والحفاظ على كيان الدولة وقيمها الأساسية.

٧- دراسة (علي الصاوي) (١٩٨٨):

عنوان الدراسة: الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي في مصر ٧٤-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية القيادة والأركان بالقاهرة.

تناولت الدراسة المتغيرات المجتمعية داخلية وخارجية للأمن القومي العربي.

وخلصت الدراسة إلى أن الأمن القومي العربي لا ينحصر معناه في البعد العسكري رغم تركيزها عليه بل يمتد إلى آفاق أوسع في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك خلصت الرسالة إلى وجود علاقة بين العدوان الخارجي والاستقرار الداخلي لمصر.

٨- دراسة (مريم سلطان أحمد لوشاه) (١٩٨٧):

عنوان الدراسة: الأبعاد الداخلية لأمن الخليج العربي «مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة»، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة القاهرة.

تناولت الدراسة الجوانب السياسية في دول الخليج (المشاركة . التحول الديمقراطي . المجالس النيابية) وكذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العمالة الأجنبية في هذه الدول، وخلصت الرسالة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الأمن الداخلي لدولة الإمارات وأمنها الخارجي وهذا ينطبق على بقية الدول ولعل السبب في هذا الربط هو صراع القوى العظمى وتواجدها في هذه الدول.

٩- دراسة (غازي صالح نهار) (١٩٩٣):

عنوان الدراسة: الأمن القومي العربي، دراسة في مصادر التهديد الداخلي.

تناولت الدراسة التحديات الداخلية للأمن القومي العربي في الدول العربية.

خلصت الدراسة إلى أن التحديات الداخلية (ضعف المشاركة . هجرة العقول العربية . فجوة الغذاء العربي . ضعف القاعدة التكنولوجية) سيكون لها تأثير على الأمن القومي العربي.

١٠- دراسة (أحمد ولد سيد أحمد) (١٩٩٤):

عنوان الدراسة: تحديات الأمن القومي العربي «الواقع والراهن والمستقبل المنظور» ، رسالة ماجستير غير منشورة من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.

تناولت الدراسة الأبعاد السياسية للأمن القومي العربي ودوافع وجود الحركات الإسلامية مع الاهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية.

خلصت الدراسة إلى أن اهتمام العرب بالجوانب الاقتصادية والعسكرية كان له دور في تصاعد الاحتقانات وظهور الحركات الإسلامية المتطرفة.

١١- دراسة (الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق، مركز البحوث العربية بالقاهرة في أبريل ٢٠٠٢-٢٠٠٣):

تناولت الدراسة مفهوم الأمن القومي العربي في عالم متغير وتداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١ على الأمن القومي العربي كما تناولت الدراسة الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي ودور النفط فيه والأبعاد التكنولوجية للأمن القومي العربي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام العرب بالمتغيرات الدولية بما يتناسب مع تحقيق أمنهم القومي.

ويلاحظ أن القاسم المشترك في مختلف الدراسات والكتب المشار إليها سابقاً هو عدم وجود دراسة ربطت بين التنمية البشرية والأمن القومي باستثناء دراسة روبرت منكمار التي ربطت بين التنمية والأمن القومي، لكن يؤخذ عليها أنها ربطت التنمية بالأمن القومي من منظور اقتصادي وليس من موضوع إنساني.

الجديد الذي يقدمه الباحث في موضوع الرسالة:

يعتقد الباحث أن الإضافة التي يقدمها في دراسته تتمثل في طرحه لإطار نظري متكامل يربط بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي مدعوماً بأشكال هندسية تؤكد أن التنمية البشرية متغير مستقل والأمن القومي متغير تابع وليس كما كان سابقاً الأمن القومي متغير مستقل والتنمية البشرية متغير تابع. باعتبار أن الأمن القومي العربي حقيقة تاريخية وحضارية وليس منفصلاً عن بعضه البعض في تحقيق استراتيجية التنمية البشرية.

إلى جانب ما سبق قدم الباحث في دراسته عرضاً تحليلياً لتفاعلات التنمية البشرية في دول الخليج العربي والأمن القومي في مرحلة الحرب الباردة والتحولات الدولية ، خرج منه بخلاصة مفادها أن التنمية البشرية بجوانبها كافة هي الوسيلة الوحيدة في مواجهة التدخلات الدولية لتعزيز الأمن القومي العربي.

هيكل الدراسة:

تشتمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول **الفصل الأول** الإطار التاريخي والنظري للتنمية البشرية والأمن القومي العربي وفيه تم تحديد العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي بعد دراسة المفاهيم، كما تم بيان مراحل النشأة والتطور للتنمية البشرية والأمن القومي العربي فضلاً عن دراسة تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي في مرحلة الحرب الباردة.

وتناول **الفصل الثاني** تفاعلات التنمية البشرية في دول الخليج العربي والأمن القومي العربي من عام (١٩٩٠-٢٠٠٥) مركزاً على المرتكزات والمؤشرات للتنمية البشرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك تناول **الفصل الثالث** تحديات التنمية البشرية لدول الخليج العربي في تعزيز الأمن القومي العربي من خلال استشراف مستقبل الوضع الدولي الحالي ومعرفة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي التي من خلالها سيتم وضع الرؤية المستقبلية.

أما الخاتمة فتضمنت النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ومن دون شك فإن هذا البحث وهو يتواصل مع طروحات فكرية سابقة في دراسة للتنمية البشرية والأمن القومي العربي لكنه يفتح أبواباً لدراسات لاحقة ومهمة في الوقت الحالي لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، الذي أرجو أن تكون الدراسة قد قدمت إسهاماً بارزاً في العمل على تحقيقه.

الفصل الأول
الإطار النظري والتاريخي للتنمية البشرية والأمن القومي العربي

الفصل الأول
الإطار النظري والتاريخي للتنمية البشرية والأمن القومي العربي

إن حاجة المجتمعات للأمن والتنمية هي حاجات متغيرة ومتجددة وتخضع لتطورات كل مرحلة ومتطلباتها، الأمر الذي ينعكس على مفهومي التنمية والأمن القومي، إذ لا يتسمان بالثبات إلا في أهدافهما بشكل نسبي، أما جوهرهما فيخضع لاستمرارية التغيير وفقاً لمتطلبات كل مرحلة، فالتنمية أخذت أكثر من مفهوم حتى وصلت إلى مفهوم التنمية البشرية، أما بالنسبة لمفهوم الأمن القومي العربي، فهناك من لا يزال يعتقد أن مفهوم الأمن القومي العربي يتسم بالثبات في جوهره وأهدافه رغم أن تجربة العقود الخمسة الماضية في الأقطار العربية أكدت أن مفهوم الأمن القومي العربي لم يكن يتسم بالثبات بل تأثر بالمحيط الإقليمي والدولي وازداد الوضع سوءاً مع التغيير الذي حصل في بداية التسعينات نتيجة انهيار التوازن الدولي الذي حمل معه العديد من التحولات المفاهيمية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، التي كان لها دور في تأكيد عدم ثبات مفهوم الأمن القومي العربي بصيغته التقليدية بل أثبتت أيضاً تغير شكل العلاقة بين مفهوم الأمن القومي العربي والمفاهيم المجتمعية الأخرى.

وعليه فإن هذا الفصل سيتضمن الإطار النظري والتاريخي للتنمية البشرية والأمن القومي العربي الذي يستند عليه الباحث في دراسة الفصول اللاحقة، كونه يستعرض المدخلات الأساسية للبحث، إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول مفهومي التنمية البشرية والأمن القومي العربي والعلاقة بينهما، والثاني تناول نشأة التنمية البشرية والأمن القومي العربي ومراحل تطورهما، في حين اهتم الفصل الثالث بتفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي في مرحلة الحرب الباردة.

المبحث الأول:
دراسة في المفاهيم الأساسية

أولاً: مفهوم التنمية Development concept:

يأتي معنى كلمة تنمية في اللغة من الفعل (نما) وقد وردت في المعجم الوجيز، نما الشيء زاد وكثر[١] والتنمية من الألفاظ التي شاع استعمالها بكثرة ولاسيما في الدول المتقدمة في المجالات الصناعية والزراعية والإدارية والسياسية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصبح بعدها أحد المفاهيم العلمية المهمة في العلوم الاقتصادية[٢].

وتشير التنمية في أغلب الأحيان إلى القواعد والاتجاهات العامة التي تتبعها الدول بهدف الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[٣].

ولمفهوم التنمية مدلولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية تعرف من خلال التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية المتداخلة في بعضها البعض بحيث يشكل كل منها عاملاً مستقلاً وتابعاً في آن واحد ، هدفها هو تحقيق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع عبر توظيف الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو تحقيق الرخاء والتقدم للمجتمع والمواطنين[٤].

فالتنمية هي «العمليات المتعددة التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي»[٥].

وتعرف التنمية كذلك بأنها «إحداث تغيير بنائي اجتماعي اقتصادي متكامل يقوم على تعبئة موارد مجتمع معين، واستغلالها بأفضل ما يمكن لتحقيق أعلى مستوى لرفاه الشعب خلال أفق زمني معين»[٦].

---

[١] عبد المنعم محمد بدر، **دراسات البنية الريفية**, (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، منشورات كلية الآداب، ١٩٧٩)، ص٧.

[٢] كارل دوتش, **تحليل العلاقات الدولية**, ترجمة شعبان محمد شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢م)، ص٢١.

[٣] علي لطفي, **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٧٠م)، ص٢١٦.

[٤] مهدي حسن زويلف, سليمان أحمد اللوزي, **البنية الإدارية والدول النامية**، (عمان: دار مجدلاوي، ١٩٩٣)، ص٧.

[٥] رمزي علي إبراهيم, **اقتصاديات التنمية** (القاهرة: موسوعة شباب الجامعة، ١٩٨٦م)، ص١٠٧.

[٦] نادر فرجاني, تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (١٩٦٠-١٩٧٥م)، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠م)، ص٣٦٥.

كذلك تعرف التنمية بأنها «عملية تخطيط اجتماعي واقتصادي يتم على أساسه نقل المجتمع إلى وضع اجتماعي واقتصادي أفضل من خلال إحياء وتنمية القوى والموارد الداخلية الهامة مادياً واستثمارها»[١].

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ التنمية بأنها «العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن»[٢].

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية من المفاهيم التي تناولتها العديد من التعريفات، نظراً لتعدد الاتجاهات الفكرية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إيديولوجية)، واختلاف الإمكانات والظروف التي تعيشها كل دولة[٣]، إلا أننا لسنا بصدد إدراج التفاصيل والاختلافات الفرعية حول مفهوم التنمية ومكوناتها، نظراً لوجود اتفاق عام على عناصرها، كما هو ملاحظ في التعريفات السابقة الذكر وهي:

١- إن التنمية عملية مجتمعية شاملة.

٢- إن التنمية عملية تغيير مقصودة.

٣- إن التنمية تتم بأساليب مرسومة ومخطط لها.

٤- إن التنمية هي الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية التامة.

٥- إن التنمية جهود مشتركة رسمية وشعبية.

كذلك يتضح أن التنمية عملية شاملة متكاملة، ديناميكية تتضمن عدداً من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل دولة أن تمر بها لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبشري.

وفي سبيل إعطاء الصورة الواضحة عن مفهوم التنمية السابق الذكر لابد من الإشارة إلى مفهوم النمو وتحديد العلاقة بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو.

فالنمو يعرف بأنه «حالة تتغير فيها قيم المتغيرات الاقتصادية المختلفة باتجاه الزيادة في إطار من بنية اقتصادية تتميز بقابليتها على توليد ذاتي يستطيع تمويل ومساندة الزيادة المشار إليها»[٤].

---

[١] كلثم الغانم, **المفاهيم الأساسية للتنمية في علم اجتماع التنمية**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ص٥٣.

[٢] علية حسن حسين, **التنمية نظرياً وتطبيقياً**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧)، ص٤.

[٣] عبد الحميد محمد القاضي, **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩م)، ص١٢٦.

[٤] منصور الراوي, **تنمية الموارد البشرية**، مجلة الدراسات الاجتماعية المالية، (بغداد: مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية (الخليجية)، العدد (٤)، ١٩٨٥)، ص١١.

إن تحديد العلاقة بين المفهومين يتطلب معرفة الفرق بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو وذلك بهدف إزالة الخلط المفاهيمي بينهما فضلاً عن أن معرفة الفرق بينهما يساعد في فهم ماهية التنمية ومعرفة خطواتها وأهميتها. وفي سبيل تحقيق ذلك هناك معايير يتم من خلالها التمييز بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية يتم على ضوئها تحديد العلاقة بين المفهومين وهي[١]:

١- النمو مفهوم كمّي (مادي) يهدف إلى زيادة في الإنتاج بينما التنمية مفهوم كمّي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في المجالات كافة.

٢- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود.

٣- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة بينما التنمية تتناول مختلف نواحي الحياة.

بناءً على ما تقدم وما أوردته المعايير السابقة الذكر، فإن أصل العلاقة بين التنمية والنمو هي علاقة تبعية، فالنمو سواء أكان اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً هو جوهر عملية التنمية وعنصر أساسي من عناصر التنمية ومكون مهم من مكوناتها في حال اتباع خطوات التنمية.

ثانياً: مفهوم التنمية البشرية Human Development Concept:

يعد مفهوم التنمية البشرية من أهم المفاهيم التي تطرقت لمفهوم التنمية في أواخر القرن العشرين لكونه أتى خلاصة التطور في الفكر التنموي منذ بداية الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات، بحيث أصبحت التكنولوجيا والمعرفة عناصر مهمة في عملية التنمية وترتبط بالتطور الفكري والإبداعي للإنسان.

وتعرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الناس، وهي خيارات غير محدودة وتتغير عبر الزمن، أهمها أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم ولائق فضلاً عن ممارسة الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان[٢].

---

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف صايغ, **التمكين العربي والمثلث الحرج، في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٥)، سلسلة كتب المستقبل (١٦)، ص١٠١-١١٢، صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٠٤)، ص٢٦-٢٧.

ريمون أردن, **ثمانية عشر درساً في المجتمع الصناعي**، ترجمة نسيم محرم، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٨)، ص١٣١-١١٣، منصور الراوي، مصدر سابق، ص١٣،

Micheal P. Todaro; Economics for developing world, third edition, Longman, London and New York, 1992, p. 98.

[٢] للتفصيل ينظر إلى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠م، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠م)، ص٢٠.

إن أهم ما يميز مفهوم التنمية البشرية السابق الذكر هو الاهتمام بالبشر، فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية وهم الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية، كذلك يتميز مفهوم التنمية بشمولية وزيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات متعددة وتتطور باستمرار، على عكس المفاهيم الأخرى.

ومن ثم فإن مفهوم التنمية البشرية ذو بعد أوسع بكثير من النظريات التقليدية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يهتم بزيادة الناتج القومي بدلاً من إثراء حياة الناس، أما تنمية الموارد البشرية فتتعامل مع البشر على أنهم مدخل العملية الإنتاجية وهم وسيلة وليسوا غاية، ويتم التركيز على إشباع الحاجات الأساسية اقتصادية أو خدمية وزيادة خيارات الإنسان في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، في حين أن التنمية البشرية تجمع ما بين إنتاج السلع وتوزيعها وزيادة قدرات الإنسان باستخدامها في المجالات كافة، وليس كما ورد في المقياس المركب لقياس التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة[١].

إن التنمية البشرية بالأساس تنمية الناس من أجل الناس، وتعني الاستثمار في قدرات البشر سواءً في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، وهي تنمية معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعاً عادلاً وواسع النطاق على البشر، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة فيها[٢].

وللتنمية البشرية جانبان: يتمثل الجانب الأول في تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين المستوى الصحي، والمعرفة، والمهارات، أما الجانب الثاني: فيتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع في أوقات الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية[٣].

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين كمية المعرفة والمهارات وتطويرهما فحسب، بل هي عملية تمكين الإنسان من إنسانيته[٤]، فالتنمية البشرية تعني رفع مستوى الإنتاج، وزيادة الخدمات، ورفع مستوى

---

[١] محبوب الحق، **مفاهيم التنمية البشرية**، علي أو مليل محرر، **التنمية البشرية في الوطن العربي: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (عمان: ١٠-١١ إبريل)، ص٢١-٢٤.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣م**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م)، ص٣.

[٣] إسماعيل صبري عبد الله, **التنمية البشرية (المفهوم، القياس، الدلالة)**، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١)، (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٤)، ص١٢.

[٤] حامد عمار, **التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم، المؤثرات، الأوضاع)**، (القاهرة: سيناء للنشر، ط١، ١٩٩٢م)، ص٤٣.

الرفاهية، والتمكين من العلم والعمل، وزيادة في الخبرة والمعرفة، ومزيد من البناء والتفاهم والتعاون بين جماعات المجتمع، عدالة توزيع الثروة، تحقيق الحرية والديمقراطية والبناء المؤسسي للدولة، وسيادة القانون واحترام الدستور وحقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة والقضاء على البطالة[١].

بناءً على ما سبق ذكره فإن المتفحص لمفهوم التنمية البشرية يدرك بأنه مفهوم شامل وكامل الأبعاد ويستند على مجموعة أساسية من المرتكزات:

١- **المرتكزات الاقتصادية:** تمثل المرتكزات الاقتصادية في التنمية البشرية شرطاً أساسياً من شروطها فهي تحتوي على العديد من العناصر الاقتصادية والإنتاجية اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتكوين البنى التحتية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة.

٢- **المرتكزات الاجتماعية والثقافية:** تعد المرتكزات الاجتماعية والثقافية من أهم المرتكزات لتحقيق التنمية البشرية لأنها كانت ولا تزال عوامل فشل ونجاح أي برامج تنموية من خلال تحقيق المساواة الاجتماعية وتحسين مستويات الرعاية الصحية، وتطوير برامج التعليم وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي.

٣- **المرتكزات السياسية:** تعد المرتكزات السياسية من أهم مرتكزات التنمية البشرية في الدول النامية لكونها الركيزة الأساسية التي تخلق الاستقرار، الذي يساعد على تحقيق التنمية البشرية، من خلال اختيار شكل النظام السياسي، وبنائه المؤسسي، واحترام الدستور، واختيار النهج الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان. ويضاف إلى هذه المرتكزات مرتكزات أخرى للتنمية البشرية مثل المرتكزات البيئية وغيرها من المرتكزات.

وتعتمد التنمية البشرية على ركائز أساسية هي:

١- **الشرائع السماوية:** هي الركيزة الأولى الأساسية التي تُعْنى بالإنسان من الجوانب المختلفة إذ أكدت حق الفرد والمجتمع في العدالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي والمساواة والحرية والديمقراطية وغيرها من الحقوق والواجبات التي تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية. فالإسلام اهتم اهتماماً كبيراً بالتنمية البشرية لقوله تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾[٢]. إن تكريم الإنسان كما في الآية هو تكريم لبني البشر والمجتمعات الإنسانية جمعاء، وفي ذلك الحث

---

[١] غازي عبد الرحمن القصيبي، **التنمية الأسئلة الكبرى**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص٢٤-٢٥.
Cornelio fommaruge, the global enallenge of human security, foresight, the yournal of futures stadies, stralegic thinking and plicy, 2004, vol. 6, No. 4, p. 208.

[٢] سورة الإسراء، الآية (٧٠).

على تنمية الإنسان وتربيته على نحو متكامل. فالتنمية البشرية ما هي إلا جهد واعٍ لاتجاه تحقيق كرامة الإنسان باعتباره أفضل مخلوق في هذا الكون[1].

٢- الدساتير الوطنية:

هي الوثيقة التي تحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها ويعد أساس النظام الاجتماعي والسياسي في الدول؛ لأنه يحدد الحقوق للمحكوم والواجبات على الحاكم بما فيها التنمية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يعدها الدستور حقاً من حقوق الإنسان يجب تمكينه منها.

٣- الاتفاقات والمعاهدات الدولية:

هي مجموعة الاتفاقات والمعاهدات التي التزمت الدول بتحقيقها كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي ينص على حقوق الفرد في المساواة والكرامة وحرية الرأي وحق التعليم والصحة وحق الحصول على مستوى معيشي لائق له ولأسرته. وكذلك إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٨ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توجب على الدول إلزامية في تحقيقها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

أهداف التنمية البشرية:

١- بناء وتنمية الإنسان في المجتمع وإشباع حاجاته الأساسية.

٢- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والخدمات بين أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية.

٣- توجيه العمل الاجتماعي والخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والأمن المجتمعي.

٤- إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تحقق الأهداف الاستراتيجية للدول في تحقيق أمنها القومي.

كذلك يمكن القول إن التنمية البشرية تهدف إلى إقامة علاقات تفاعل بناء بين:

أ- الفرد ⇔ المجتمع. ب- المجتمع ⇔ البيئة.

جـ- الحاكم ⇔ المحكوم. د- المجتمع المؤسسي ⇔ المجتمع المدني.

---

[1] محمد عبد المنعم عفر, **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل**، (جدة: دار المجتمع العلمي، ١٩٨٠)، ص١٨٠.

هـ- رأس المال ⇔ القدرات البشرية.

أما بالنسبة لأهمية التنمية البشرية فهي تكمن في جعل المجتمع يسيطر على شروط تجدده وتطوره، فالتنمية البشرية عملية تجدد اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن لتحرير الطاقات الكامنة للمواطنين وإطلاق قدراتهم المحبوسة على العطاء والإبداع، كذلك تتميز التنمية البشرية في أهميتها بأنها لا تقتصر على حماية الأجيال الحاضرة لكنها متواصلة وممتدة وتسعى إلى حماية الأجيال المقبلة بخلق الفرص المتاحة أمامهم[١].

ثالثا : العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم النمو الاقتصادي:

لمعرفة واقع العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي يتطلب الأمر تحديدها من الناحية النظرية، وهذا يحتاج إلى مناقشة المفاهيم السابقة الذكر التي تم فيها تحديد العلاقة بين التنمية والنمو على أنها تبعية إذا أخذت مسارها الصحيح، وهذا ينطبق كذلك على مفهوم التنمية البشرية إذا أخذت مسارها الصحيح فالتنمية البشرية غاية والنمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق هذه الغاية. مع الأخذ في الاعتبار وجود علاقة تبادلية بين المفهومين فكل منهما يؤثر ويتأثر، فالنمو الاقتصادي هو أحد الشروط اللازمة والضرورية لتحقيق التنمية البشرية إذا اقترن بمجموعة من السياسات التي تمكنه من استغلال هذا النمو لزيادة رفاهية البشر فلكي تستمر التنمية البشرية لابد أن يغذيها النمو الاقتصادي الجيد الذي يعزز التنمية البشرية بجميع أبعادها، أي إنه النمو الذي:

يولد عمالة، ويعزز حرية الناس، ويوزع الفوائد توزيعاً عادلاً، ويعزز التماسك الاجتماعي، ويحافظ على التنمية البشرية في المستقبل.[٢] لكن في المقابل هناك أنواع مرفوضة من النمو لأنها لا تعزز التنمية البشرية هي[٣]:

١- **النمو الذي لا يولد فرص عمل:** وهو النمو في الاقتصاد الإجمالي ولكنه لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

٢- **النمو عديم الرحمة:** هو النمو الذي تعود معظم فوائده على الأغنياء مما يعمق التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

٣- **النمو الأبكم:** وهو النمو الاقتصادي غير المقترن بالمشاركة الديمقراطية والتمكين.

---

[١] إبراهيم، العيسوي, **التنمية في عالم متغير**، (القاهرة: دار الشروط، ط٢، ٢٠٠٠)، ص٢٧، مسلم فايز أبو حلو وماجد حسن صبيح، **مدخل إلى التخطيط والتنمية**، (عمان: منشورات جامعة القدس، ٢٠٠٠)، ص٣٣.

[2] IMF, Fiseal Adjustment for stability and growth, prepared by the Fiscal Affairs Department, 2006, p. 5

[٣] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥)، ص٧٤-٧٥.

٤- **النمو بلا جذور**: وهو النمو الذي يؤخذ من دولة ويطبق على دولة أخرى فيحدث اختلافات كبيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

٥- **النمو غير المستدام**: وهو النمو الاقتصادي غير الممنهج أو المخطط له، ويحدث نتيجة لظروف معينة فيسرف الجيل الحالي في استخدام الموارد التي تحتاج إليها الأجيال المقبلة.

أما بالنسبة للتنمية البشرية فهي تؤثر تأثيراً كبيراً في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأنها تكمل بعضها البعض فالاهتمام بالتعليم والصحة والتغذية وتوسيع خيارات الناس يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت ذلك دراسة أجراها البنك الدولي لعدد ١٩٢ دولة يوضح فيها دور التنمية البشرية وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي فوجد أن نسبة ١٦٪ فقط من النمو يرجع إلى رأس المال المادي، بينما نسبة ٢٠٪ منه ترجع إلى رأس مال طبيعي في حين أن نسبة ٦٤٪ تعزى إلى رأس المال الاجتماعي والبشري، وتجارب اقتصاديات شرق آسيا خير دليل على ذلك، فقد استثمرت استثماراً ضخماً في التعليم وتنمية المهارات وفقاً لما أثبتته البحوث التي أجريت حول إنتاجية التعليم والصحة والتغذية بين رأس المال البشري والنمو، وأكدت أن تراكم رأس المال البشري الذي تحققه التنمية البشرية هو أقوى محركات النمو[١]. فالتنمية البشرية في تحقيقها للنمو الاقتصادي تعتمد على[٢]:

١- تراكم رأس المال البشري من خلال الاستثمارات في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب على المهارات والبحث والتطوير.

٢- إتاحة فرصة للناس للإسهام في التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة متبادلة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لكنها في الأصل تظل تبعية لأن تأثير التنمية البشرية في النمو أكثر من تأثير النمو في التنمية البشرية.

وللتوضيح أكثر، فمن الممكن تحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية من خلال النمو الاقتصادي لكنه لن يكون مستداماً بدون تحقيق التنمية البشرية بجوانبها المختلفة.

---

[١] البنك الدولي، التقرير السنوي ١٩٩١، ص٥٢، مصطفى محمود عبد العال: **التنمية البشرية في مصر، في استراتيجية تحسين التنمية البشرية في مصر من خلال القضاء على الفقر**، أعمال المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، (القاهرة: جمعية الاقتصاديين، ٢٠٠٠)، ص٢.

Birdsall Nancy and atherg, Aset in Equality does Matter, paper prepared for the American Economic Association Meeting, New Rleang, 1997. p. 78.

[٢] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، مصدر سابق، ص٧٩.

رابعاً: مفهوم الأمن القومي العربي Arabic National security concept:

يعد مفهوم الأمن القومي من أهم المفاهيم التحليلية الحديثة في علم العلاقات الدولية التي تم تداولها في الأربعينيات من القرن العشرين ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[١].

إن الأمن القومي كان وسيظل قضية مجتمعية تتناول جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة كما تتناول العوامل الداخلية والخارجية لكونه يشير إلى نمط السياسات التي تتبعها الدول لحماية نفسها من التهديدات الداخلية والخارجية.

يعرف الأمن القومي بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية»[٢].

كذلك يعرف الأمن القومي بأنه «الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدولة على حماية الكيان الذاتي من الأخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية»[٣].

كما يعرف الأمن القومي بأنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرخاء العام في المجتمع».

كذلك يعرف الأمن القومي بأنه التنمية وليس المعدات العسكرية بالرغم من أنه يشملها، ولا النشاط العسكري رغم أنه يشمله، فالأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن[٤].

إن مفهوم الأمن القومي من المفاهيم التي تتناوله العديد من التعريفات ولا يزال هناك استمرار في تعريف هذا المفهوم بسبب تجدد وتنوع التحديات، فهو مفهوم نسبي يتسم بالديناميكية والحركة وعدم الجمود وفي تطور وتغير دائمين، ويختلف من دولة إلى أخرى. يضاف إلى ذلك أنه مفهوم شامل ومركب يتداخل فيه الأمن الداخلي والخارجي وتتفاعل عناصرهما في منظومة إستراتيجية اقتصادية، سياسية، عسكرية، اجتماعية لتنتج مفهوم الأمن القومي لأي مجتمع.

بناءً على ما تقدم وعلى ما أوردته التعاريف السابقة يمكن القول إن مفهوم الأمن القومي له معانٍ متباينة ومختلفة بين مفهوم أمني عسكري سياسي ومفهوم مجتمعي، ولكنها متفقة . في الجوهر ـ في تحقيق أهداف وإنجازات محددة سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم

---

(١) عبد المنعم المشاط, **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩)، ص١٣.

(٢) أمين هويدي, **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص١٠.

(٣) هيثم الكيلاني, **الأمن القومي العربي**، جامعة الدول العربية، مجلة الوحدة (الرباط، العدد ٢٨، يناير ١٩٨٧)، ص٧٧.

(4) Rupert Mcnamara, The Essence of security Harpened, New York, 1967, p. 9-149, 150.

اجتماعية أم ثقافية أم أمنية عسكرية، لكن الفارق بين هذه التعاريف هو في أولوية الأهداف وترتيبها. فمنهم من يرى أن الأهداف العسكرية الأمنية تأتي أولاً، وآخر يرى أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هي الأولى.

ويعود السبب في تباين أولوية الأهداف إلى تعدد مشكلات الدول، وهذا يختلف باختلاف الدول من فترة إلى أخرى واندفاع الباحثين والمفكرين لمعالجة المشكلات التي تهدد بلدانهم أو الدول المحيطة بهم، فكانت النتيجة عدم تقديم أي نماذج تحليلية لمشكلات الأمن القومي الذي نحن بصدده اليوم ولاسيما في الأمن الاجتماعي والإنساني، واقتصر الأمر على الجانب العسكري والأمني[١]، وضمن هذا السياق أستطيع القول إني اتفق مع جميع تعريفات الأمن القومي سواءً أكانت تقليدية أم معاصرة، ولكن لدي وجهة نظر خاصة أوجبتها المتغيرات الدولية ومتطلباتها هي أن الأمن القومي الحالي والمستقبلي لأي دولة يتحقق بالقدر الذي تتحقق فيه التنمية البشرية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، مع العلم أن وجهة النظر السابقة لا تنطبق على كل الدول فهناك دول حققت تنمية بشرية فتحقق لها الأمن القومي كالدول الأوروبية، وهناك دول تسعى إلى تحقيق الأمن القومي بدون الأخذ بعين الاعتبار جانب التنمية البشرية فلم يتحقق لها أمن قومي مثال على ذلك البلدان العربية وبعض الدول النامية.

خلاصة القول أن تحقق أهداف الأمن القومي بتأمين الدول من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، وتوفير الأمن والأمان وتحقيق الإشباع المستدام لمتطلبات المجتمع وتعزيز القدرة العسكرية والأمنية، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحققت التنمية البشرية[٢].

أ- مفهوم الأمن القومي العربي من الناحية النظرية:

هو محصلة مجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهو من المفاهيم التي تناولته العديد من التعريفات، ويشير إلى قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها وكل تراب وطنها العربي الممتد من المحيط إلى الخليج[٣].

كما أن للأمن القومي العربي تعريفات عديدة ومختلفة وفقاً للدارسين والباحثين ، فمنهم من يرى أن الأمن القومي العربي هو «تعبير عن الأمة الواحدة التي تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه

(1) Czeslaw Mestas, Comples system studies and the concept of security, Kyberntes, vol. 35, No. 3/4, science 2006, p. 471.

(2) Read fining security: The human dimension, current history, May 1995, Vol. 94, No. 596, p. 229-233.

(٣) محمد حافظ إسماعيل, **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص٩.

تهديدات وأخطاراً متماثلة»[١] وآخر يرى أن الأمن القومي العربي هو مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تُتَّخذ للمحافظة على أهداف المنطقة العربية وكيانها وأمانها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا ومن داخلنا[٢]، ويرى آخرون أن الأمن القومي العربي هو قدرة الوطن العربي على حفظ مظاهر أمنه وسلامته ومواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وتطويقها وترسيخ مظاهر الاستقرار والتطور الاجتماعي العام وإنهاء مظاهر التبعية على قاعدة الوحدة والتضامن والتنسيق والتعاون وإنتاج متطلبات الأمن القومي العربي ذاتياً، وتحقيق تفاعل مستمر بين المتغير العالمي ومتغير الوطن العربي وأمنه القومي[٣]، كذلك وضعت جامعة الدول العربية تعريفاً للأمن القومي، هو «قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أراضيها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذةً في الحسبان الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية التي تؤثر على الأمن القومي العربي»[٤].

إن المدقق في مفاهيم الأمن القومي العربي السالفة الذكر يدرك بأنها مفاهيم غير شاملة، فهي تعطي أولوية كبيرة للتهديدات الخارجية وتربطها بالبعد العسكري على حساب التهديدات الداخلية التي أصبحت أكثر خطراً على الأمن القومي العربي، ولاسيما منذ بداية التحولات الدولية في تسعينيات القرن العشرين التي أدت إلى حدوث انفصال تدريجي بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لمصلحة القوة الاجتماعية وأولت اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالبعد الاجتماعي من أجل الحفاظ على الأمن العالمي الدولي، الذي تم إهماله لفترات طويلة فتفاقمت المشكلات الاجتماعية وأصبحت تنذر بعواقب وخيمة على البنى المجتمعية العالمية[٥] بما فيها المنطقة العربية ،التي هي أيضاً لم تعط أولوية كبيرة للبعد الاجتماعي في مفهوم الأمن القومي العربي، لكن ورغم عدم شمول الجانب الاجتماعي في مفاهيم الأمن القومي العربي ولاسيما في جانب التنمية البشرية فإن تلك التعريفات للأمن القومي العربي

---

[١] طلال الأمير وعلي الدين هلال, **تحديات الأمن القومي العربي**، مجلة الأهرام (القاهرة: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص٢١.

[٢] أمين هويدي, **الأمن العربي المستباح**، مجلة المنابر (بيروت: دار الموقف العربي، ١٩٨٦)، العدد ٢٩١، ص٢٨.

[٣] ماجد شدود, **الأمن القومي العربي** (دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام والطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص١٩-٢٠.

[٤] حزب البعث العربي الاشتراكي، **حول الأمن القومي العربي** (دمشق: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ٢٠٠٠)، ص١٩.

[٥] وليد عبد الحي, **المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلّم القوى الدولية**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام) ، العدد ١٩٩٦،(١٢٦)، ص٨.

انبثقت والمنطقة العربية تشهد حالة من عدم الاستقرار، فمن صراع الحروب ومطالب الاستقلال إلى توطين اليهود وفرض التبعية الإيديولوجية إلى محاولة القوى المحلية تحرير الأقطار العربية، وتحويلها من أمة مجزأة إلى دولة واحدة[١]، ويعد تعريف الدكتور عبد اللطيف المياح الأقرب إلى الصواب فقد رأى أن الأمن القومي العربي المعاصر هو «قدرة الأمة في الحفاظ على كيانها ونظامها الإقليمي وتفعيل كل المتغيرات الدافعة إلى التقليل من مخاطر التهديدات الخارجية من خلال العقل والتعلم واحترام حقوق الإنسان باعتباره وسيلة لحماية هذا الأمن وهدفه»[٢]،

ويرجع ذلك لأنه ركز على التنمية البشرية التي تحترم الإنسان وتحافظ على حقوقه في حماية أمنه القومي بشكل واضح وكبير، وهو ما لم تتناوله معظم تعريفات الأمن القومي العربي.

ومن الجدير ذكره أن مفهوم الأمن القومي العربي انبثقت مفاهيمه الأولى بعد نشأة النظام الإقليمي العربي الذي استكمل شروط نشأته مع قيام جامعة الدول العربية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[٣].

إن مفهوم الأمن القومي العربي مرتبط أصلاً بمفهوم النظام الإقليمي العربي الذي يشير إلى منظومة البلدان العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي الذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والتاريخية والاجتماعية[٤]، بمعنى أن شرط الأمن القومي العربي هو الانتماء إلى الأمة العربية وإن ورود كلمة العربي في مفهوم الأمن القومي العربي ليس للإشارة إلى الانتماء لمنطقة جغرافية أو للأنظمة السياسية العربية بقدر ما هو إشارة إلى انتماء قومي وإلى هوية ثقافية وحضارية واحدة.

ضمن هذا السياق يمكن القول إن البعد القومي للنظام الإقليمي العربي هو ما يجعل مصطلح الأمن القومي العربي مصطلحاً صحيحاً من الناحية النظرية[٥]، لكن من الناحية

---

(١) للتفصيل انظر, خليل الحديثي: **النظام العربي**، جامعة الدول العربية، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٤٠، محي الدين جحي عرب اليوم، **و الأوهام القومية**، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص٢٠٠.

(٢) عبد اللطيف المياح, **حنان الطائي، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي**، (عمان: دار مجد الأدبي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٦٠.

(٣) محمد محمود السرياني, **الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها، تطورها ومشكلاتها** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١)، ص٧١، وأحمد الشقيري, **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس: دار أبو سلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص٣٤-١١٤.

(٤) جميل مطرد وعلي الدين هلال, **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات الفارسية**، ط٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص٢٨-٢٩.

(٥) محمد السيد إدريس, **النظام في الثمانينيات وتحديات السبعينيات**، جمعية الشرق الأوسط (لندن، العدد ٥٩١٥، ٧/ ٢/ ١٩٩٥)، عبد اللطيف المياح وحنان الطائي، مصدر سابق، ص٥٨.

العملية يواجه مفهوم الأمن القومي العربي إشكالية كبيرة جداً، تتمثل في التجزئية والتقوقع القطري التي رغم حقيقة وجودها، فإنها لا تؤثر في حالة تم التكامل والتنسيق بين ما هو قطري وقومي ووطني، ولكن ما حدث أن التجزئية عملت على إرساء مفاهيم جديدة فمن مفهوم الأمن القومي العربي إلى مفهوم الأمن الوطني القطري ومفهوم السلطة وبناء الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة[١].

إن تحول مفهوم الأمن مِنْ أمن الشعب والبلد إلى أمن الأنظمة الحاكمة قد جلب للأمة العربية المزيد من الكوارث والنكبات وضاعف من التحديات الخارجية على حساب استمرار التخلف، ففاقم الخلل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والأمية وتراجع معدلات التنمية، كما ضاعف التحديات الخارجية والداخلية على وجه الخصوص ولاسيما منذ بداية التحول الدولي في بداية التسعينيات التي دفعت بمتغيرات دولية اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية كان آخرها أحداث الـ ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١[٢]، وللعلم فإن المتغيرات الدولية قد دفعت بالعالم أجمع إلى إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي لكون التهديدات الداخلية والخارجية تغيرت وأصبحت ذات نوعٍ جديد[٣]. وأصبح لزاماً على العالم أجمع مواجهة هذه التهديدات بما فيها المنطقة العربية، في المقابل هناك حقيقة يجب أن نعرفها هي أن من أهم أسباب عدم تحقيق الأمن القومي العربي هو غياب البعد المجتمعي الذي تجاهلته الأنظمة العربية في سياساتها وأهدافها على اعتبار أنه شيء ثانوي يمكن تحقيقه، واهتمت بالبعد العسكري والأمني، فسخرت لذلك كافة إمكاناتها، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد التهديدات الداخلية بسبب غياب البعد المجتمعي، ومن ثم عدم تحقيق الأمن القومي العربي.

إن استمرار غياب البعد المجتمعي الذي تجسده التنمية البشرية سيكون له عواقب وخيمة على الأمن بصورةٍ عامة، ولاسيما أن التدخل الاستعماري الجديد قد غير أساليبه فأصبح يتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية بحجة إعطاء المواطن العربي حقوقه المفقودة أو المنقوصة مستغلاً بذلك الاتفاقات والقوانين الدولية وكذلك المنظمات الدولية.

من هذا المنطلق يمكن القول إن نقطة البداية في تحقيق الأمن القومي العربي حالياً تبدأ من تحديد المفاهيم والاتفاق عليها، وفي ضوء ما سبق فإن التنمية البشرية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية هي الاستراتيجية الحقيقية للأمن القومي العربي التي يجب على الدول العربية الالتزام بها.

---

(2) Stephen zennes, hazardous hegemory, the united stated in the middle, current hiejory, jan, 1997, p. 921.

(٢) أكرم عبد الرحيم, **الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك** (القاهرة: مركز الحضارة القديمة، ٢٠٠٠)، ص١١.

(4) Williams on Murray. Transformation concepts for national security in the cist century, intevent, 2005, p. 5.

فالأمن القومي العربي يواجه اليوم تحديات داخلية أكثر منها خارجية وتهدد بانهياره كمفهوم أو هدف وتجعل الحديث عن أمن قومي عربي في ظل الظروف الراهنة أمراً غير واقعي.

وخلاصة القول إن الأمن القومي العربي ليس شعاراً يرفع وتردده وسائل الإعلام، بل هو هدف استراتيجي لمختلف فئات الشعب للحفاظ على كرامة المواطن والوطن، التي بالإمكان تحقيقها والحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية في حال تم خلق مناخ آمن ومستقر داخلياً في الأقطار العربية لا توفره المعدات العسكرية أو الأجهزة الأمنية، أو الإنفاق العسكري كما كان سابقاً ومستمراً إلى اليوم، بل توفره التنمية البشرية في البلدان العربية بجوانبها المختلفة.

خامساً: أهمية التنمية البشرية للأمن القومي العربي:

أولت جميع الأقطار العربية في العقود السابقة اهتماماً كبيراً بالسياسة الخارجية وبتطوير القدرة العسكرية والأمنية وبتحقيق النمو الاقتصادي لفترة ليست بالقصيرة ، وعلقت عليها آمالاً كبيرة في تحقيق أهدافها الوطنية والقومية، وتحقيق أمنها القومي فكانت النتيجة لذلك انكشاف الأمن القومي العربي وانكشاف جوانبه السياسية والعسكرية والأمنية وجوانبه الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكبر، ولا سيما منذ بداية التسعينيات التي تعد الفترة التي شهد العالم فيها اهتماماً غير مسبوق بالقضايا الاجتماعية لأجل تحقيق الأمن العالمي[1]، وفي سبيل تحقيق ذلك أعطت الدول الرأسمالية الحق لنفسها في التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية تحت شعارات مجتمعية وإنسانية ليس حرصاً على الشعوب العربية كما يفهم البعض بل لابتزاز الأنظمة والضغط عليها، جاعلة من ضياع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مبرراً لشرعيتها في محاربة الأنظمة العربية. بحجة إعطاء تفسير أكثر وضوحاً فإن الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة تري أن حماية مصالحها واستمرار هذه المصالح يقتضي الضغط على الأنظمة العربية لإعطاء الفرد العربي حقوقه الإنسانية ومتطلباته المعيشية ،لأنه من غير المعقول أن يعيش العالم عصر الحريات وبناء المجتمعات المدنية والديمقراطية والعالم العربي لا يزال يعيش مرحلة تقييد الحريات وإهمال الحقوق والواجبات.

إن المشكلة الحقيقية للأمن القومي العربي هي الأنظمة العربية التي أسهمت بشكل أو بآخر باستباحة الأمن القومي العربي، فعدم تحقيقها للتنمية البشرية بكافة جوانبها سهل الطريق أمام

(1) Ghada Ali Mouss, Rethinking strategies for human security in the Arab region, International conference of human security in the Arab states, Amman, March, 2005, p. 10.

زيادة التدخلات الدولية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبروز النعرات الطائفية والمذهبية، ولعل السبب في ذلك يعود لعدم إدراك الأنظمة العربية لأهمية الإنسان إذا توفرت له كامل حقوقه لحماية أمنه القومي، على هذا الأساس فإن الأنظمة العربية ضيعت فرصة تحقيق الأمن القومي العربي والقطري وتعزيز فعاليته في وقف التدخلات الدولية المتكررة والمتعددة الأوجه في مرحلة الحرب الباردة. ولو أنه تم إعداد الإنسان وتأهيله ومنحه كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمعنى جعله بالمرتبة الأولى في جدول الاستراتيجيات فهو الذي يعزز قدرات المجتمع ويجعله أكثر تماسكاً وأكثر انتماءً للوطن، فالقوة العسكرية أو الثروة المادية يمكن أن تتعرض للفناء أو الزوال بسبب الحروب أو وسائل الدمار المعروفة، إلا أن الإنسان المؤهل والحاصل على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يمكن تدميره، بل على العكس من ذلك يمكنه أن يعيد ما دمر من الثروة المادية خلال فترة قصيرة من الزمن، ولنا في ما حققته ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية خير دليل فقد خرجت من الحرب وقد دمرت ثروتها المادية والعسكرية تدميراً كاملاً وبقي الإنسان الذي أعاد بناء ألمانيا لتصل إلى ما وصلت إليه.

وقد أصبحت قدرة الدولة اليوم وقوتها لا تقاس بما تمتلكه من قوات عسكرية وأمنية رغم أهميتها بقدر ما تقاس بما تمتلكه من أفراد مؤهلين ومدربين قادرين على استغلال قدراتهم وإمكاناتهم كل في مجال تخصصه لحماية أمنهم القومي، ومنطق التاريخ يؤكد هذا، فدول الخليج على سبيل المثال لها إمكانات مادية كبيرة وقدرة عسكرية متطورة ومتنوعة إلا أنها لم تحقق أمنها القومي القطري وأسهمت في تدهور الأمن القومي العربي لعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة في كافة الجوانب، الأمر الذي يؤكد أن التنمية البشرية تمثل حجر الأساس في تنمية المهارات والقدرات البشرية وخلق روح الانسجام بين فئات المجتمع في تحقيق أمنهم القومي.

إن أهمية التنمية البشرية للأمن القومي العربي قد تضاعفت منذ بداية التسعينيات بسبب تزايد اهتمام العالم بقضايا التنمية البشرية التي باتت تهدد الأمن العالمي إن لم يتم تحقيقها، ولكون الدول العربية بحاجة إلى نهضة شاملة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق أمنها القومي الحالي والمستقبلي، وأعتقد أن التنمية البشرية بكافة جوانبها هي ما سيحقق تلك النهضة إذا وجدت الإرادة لتحقيق الأمن القومي.

ولغرض التعرف إلى أهم جوانب التنمية البشرية التي تسهم في تحقيق الأمن القومي فإننا سنتناول المؤشرات المتعارف عليها في دليل التنمية البشرية على اعتبار أن الدليل ومؤشراته في تطور مستمر ولا تخلو من السلبيات التي تحجبها الإيجابيات.

فمؤشر **التعليم** يؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن القومي فالمتعلمون في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية هم وحدهم الذين يستطيعون حماية أمنهم القومي لأن قدراتهم تزداد وتتوسع في حين أن إمكاناتهم تتعدد وتتنوع للدفاع عن أمنهم القومي.

وكذلك الحال بالنسبة **للصحة** فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في أفراد المجتمع، فالصحة الجيدة تعطي الفرد قدرة على بذل مجهود أكبر والعمل لوقت أطول والعيش لفترات أطول وكلها عوامل تساعد في زيادة فعالية الأمن القومي الذي يحتاج أفراداً أصحاء أقوياء ومجتمعات خالية من الأوبئة والعلل وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المجتمع.

كما أن مؤشر **الدخل** يؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن القومي، فمستويات الدخول المرتفعة على عكس الدخول المنخفضة أو المعدومة تعزز من الأمن القومي بتعزيزها فرص الحياة الكريمة ومساهمتها في دفع إنتاجية الفرد والمجتمع وقضائها على التفاوت الطبقي وإتاحتها الفرصة للفرد بتملك العقارات والائتمان، فضلاً عن أنها تعمل على تعزيز الانتماء للوطن وتعميق روح المواطنة.

كما تلعب الخيارات الإضافية للتنمية البشرية دوراً كبيراً ومهماً في تحقيق الأمن القومي العربي، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب السياسية. فالحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان ومشاركة المرأة التي توفرها الديمقراطية هي التي تخلق الاستقرار وتمنح الفرد فرصاً في ممارسة حرياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعمل على منع التدخلات الدولية أيضاً، كذلك تعد الديمقراطية صمام أمان للحفاظ على الأمن القومي لكونها تضمن استمرار مسيرة التنمية البشرية والحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية.

بناء على ما تقدم، يمكن إعطاء تصور عن الأمن القومي العربي في شكل معادلة تبين أهمية التنمية البشرية وهي معادلة افتراضية غير معمول بها حالياً وتنقسم إلى جزأين: الأول التحديات الداخلية والثاني التحديات الخارجية.

الأمن القومي العربي = أمن داخلي للأقطار العربية × سلام اجتماعي) + (استقلال فعلي × دبلوماسية مقتدرة).

إن الأمن القومي المراد تحقيقه كما هو في المعادلة يتكون من جزأين:

الأول: (أمن داخلي للأقطار العربية × سلام اجتماعي) تحققه التنمية البشرية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنها تخلق قوة مجتمعية متعددة الأوجه.

الثاني: (استقلال فعلي × دبلوماسية مقتدرة) تحققه القوة المجتمعية التي نتجت عن تحقيق التنمية البشرية فالقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعمل على إيجاد الاستقلال الفعلي الذي تدعمه دبلوماسية مقتدرة.

خلاصة لما سبق، فإن أهمية التنمية البشرية للأمن القومي العربي تنبع من كون التنمية البشرية تسعى لبناء وتنمية الإنسان في المجتمع وإشباع حاجاته الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والخدمات وخلق روح الانسجام بين الفرد والمجتمع والحاكم والمحكوم وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتعميق الحرية السياسية وتعزيز روح المشاركة وهو ما يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي العربي المستدام. ومن ثم فإن أهمية التنمية البشرية المشار إليها سابقاً في حال تم تطبيق استراتيجيتها تؤدي إلى معالجة مشكلات الأمن القومي الداخلية، والخارجية. الحالية، والمستقبلية.

سادساً: العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي:

إن العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي من الأمور الأساسية التي يجب على البلدان العربية فهمها لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ازدادت بالتراكم، فأدت إلى عدم تحقيق التنمية والأمن معاً، وإن ما دفعنا إلى إيجاد تأصيل نظري لهذه العلاقة هو عدم وجود ذلك. فالدولة في المنطقة العربية تُحمل الفرد أحياناً والعوامل الخارجية دائماً مسؤولية عدم تحقيق التنمية والأمن، في حين يحمل الفرد الدولة المسؤولية نفسها، وللخروج من هذه الإشكالية نحاول معرفة العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي من منطلق أن التنمية البشرية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه في تحقيق أمنه القومي، فإذا كانت التنمية البشرية ضرورة من ضرورات المجتمع في العقود السابقة بتحقيق الأمن القومي العربي فقد أصبحت مطلباً أساسياً وأمراً حتمياً للمجتمعات العربية في تحقيق أمنها القومي لكونها الوسيلة الوحيدة والمأمونة العواقب في تقليل الهوة بينها وبين المجتمعات الأخرى وتعويض فرص الحياة الكريمة واللحاق بالدول المتقدمة في فترة زمنية مناسبة وذلك من خلال تمكينها من الاستخدام الأمثل للموارد المجتمعية المتاحة.

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي المحدد الرئيس لبحث استراتيجية العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي. فالعلاقة بين الدولة ومواطنيها الذين يمثلون المجتمع تحدد

من خلال الحقوق والواجبات[1]، فالمجتمعات – أياً كانت تقوم على مجموعة من الأنظمة الاجتماعية وظيفتها تحديد شكل العلاقة بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات بما في ذلك مؤسسة الدولة، كما تقوم بترتيب العلاقة المتنوعة المتشعبة داخل المجتمع الواحد، فضلاً عن تنظيم المؤسسات والجمعيات والنشاطات التي يتم من خلالها إدارة نواحي الحياة المختلفة، ولأجل إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين الدولة ومواطنيها الذين يمثلون المجتمع سنبرزها بشكل هندسي في ثلاث حالات.

الحالة الأولى: تسمى الحالة السويّة أو التوازنية ويسود فيها المشاركة في اتخاذ القرارات والالتزام بالحقوق والواجبات بين الفرد والدولة، لان مكونات التنمية البشرية تتفاعل بأكملها وتنتج قوة مجتمعية يتحقق فيها الأمن القومي للأجيال الحالية والمستقبلية. وذلك بافتراض أن مسقط الضلعين أ ب، أ جـ الممثل لكل من الدولة والفرد يمثل تقاسم الطرفين في تحقيق رفاهية المجتمع في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية وهو ما تمثله الدائرة في الشكل(١) الحالة (أ). وفي مثل هذه الحالة يوجد نضام ديمقراطي وشفافية وبنى اقتصادية واجتماعية قوية وإنفاق عسكري منخفض وشعور بالمواطنة الكاملة والتي تجعل الفرد يدافع عن وطنه ولا يفكر في الهجرة منه لأنه يشعر بان هذا الوطن وطن الأمة والشعب.

[1] غسان سلامة، **نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع**، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٠٤)، يونيو ٢٠٠٤، ص٢٣-٢٩.

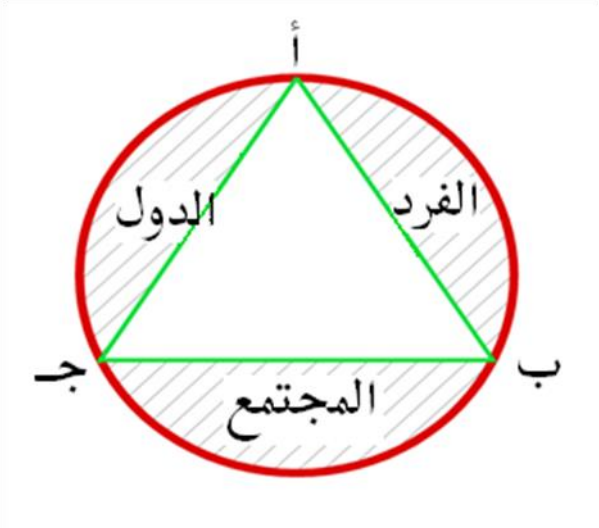

الحالة السوية (أ) كما في الشكل(١)

الحالة الثانية: تسمى بالحالة غير السوية أو غير التوازنية (نموذج تسلط الدولة) ويسود فيها تسلط الدولة على الفرد ونقص في الحقوق والواجبات بين الفرد والدولة لان مكونات التنمية البشرية لا تتفاعل باكملها مما يؤدي إلى تحقيق جزئي للأمن القومي وهو ما يعكس وجود خلل مجتمعي لا يتحقق فيه الأمن القومي، وذلك بافتراض أن مسقط الضلع أ جـ الممثل لتسلط الدولة يضيّق على أداء الفرد بمسقط الضلع (أ ب) في مجتمعه بحيث لا تحدث مشاركة أو تقاسم لرفاهية المجتمع في بعض الجوانب أو أغلبها، سواءً أكانت

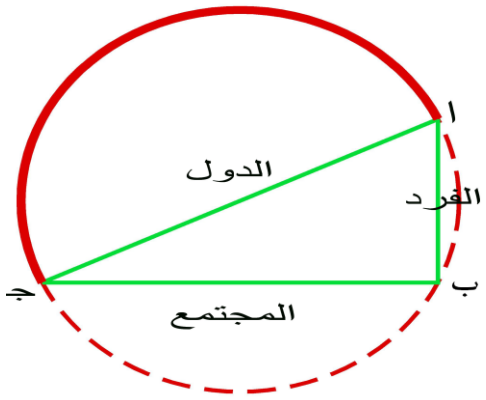

الحالة الثانية (ب): حالة (تسلط الدولة) كما في الشكل (١).

اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وهو ما لا يحقق الأمن القومي كما تمثله الدائرة في الحالة (ب) في الشكل(١) وهذه هي الحالة السائدة في المنطقة العربية. وفي مثل هذه الحالة لا يوجد نضام ديمقراطي ولا شفافية ولا تداول سلمي للسلطة ولا توجد بنى اجتماعية قوية

نتيجة الاهتمام بالجانب الأمني والعسكري, كما أن الشعور بالمواطنة غير موجود لان الفرد يشعر بان الوطن ملك للحاكم أو الرئيس أو الأمير, وفي مثل هذه الحالة لا يدافع عن الوطن ويفكر بالهجرة بحثاً عن وطناً آخر.

الحالة الثالثة: تسمى بالحالة غير التوازنية (نموذج تسلط الفرد) ويسود فيها تسلط الفرد على الدولة والمجتمع (طغيان قرار الأقليات كما هو الحال في الصومال) لان مكونات التنمية لا تتفاعل وهي الحالة التي لا يتحقق فيها الأمن القومي مطلقاً، وذلك بافتراض أن مسقط الضلع (أ ب) الممثل لتسلط الفرد يضيَّق على أداء الدولة بمسقط الضلع (أ ج) في خدمة مجتمعها، وينعدم في مثل هذه الحالة التقاسم أو المشاركة لتحقيق رفاهية المجتمع في جميع الجوانب، وفي مثل هذه الحالة لا توجد دائرة للأمن القومي لكون الأمن القومي لا يتحقق إلا بوجود سلطة دولة وليس سلطة فرد بين مجموعة أفراد, كما لايوجد شعور بالمواطنة عند الفرد والدولة ويوجد انتماء للطائفة والقبيلة والدولة, كما تزداد في هذه الحالة الارتباطات الخارجية للفرد والدولة.

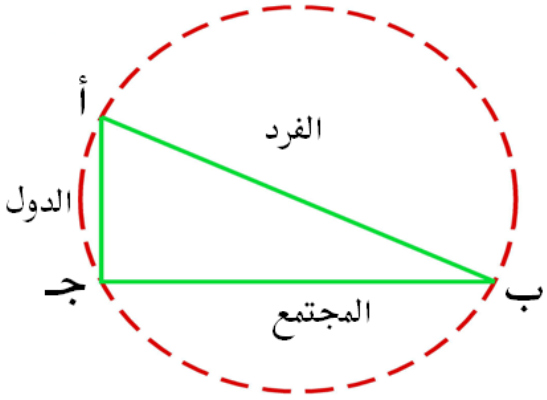

الحالة الثالثة(ج): حالة (تسلط الفرد) كما في الشكل (١).

إن جميع النظم الاجتماعية السابقة واللاحقة تؤكد أن حقوق الفرد في التنمية البشرية هي حقوق مجتمعية تلتزم بها الدولة أياً كان شكلها أو نظامها بموجب العقد الاجتماعي، وجميع المفكرين يجمعون على أن الدولة نشأت من خلال عقد اجتماعي هدفه الحاجة إلى الأمن والحياة يلتزم الفرد فيه بواجبات للدولة والمجتمع وتلتزم الدولة بحقوق للفرد والمجتمع[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي قد سبق النظم الاجتماعية في تحديد مفهوم التنمية البشرية في قوله تعالى ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر﴾، سورة الإسراء الآية رقم (٧٠)، ويعني تمكين الإنسان حقوقه وعدم الإنقاص من إنسانيته، كما أن الإسلام قدم مفهوم

[١] فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص٢٩-٣٢.
John Locke, The Second Treatise of government, edited by Thomas. Peardon, the library of liberal arts, 1977, p. 72.

التنمية على الأمن في قوله تعالى ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ قريش الآية (٤)، فضلاً عن أن الإسلام قد ربط بين المفهومين، وفي ضوء الآية الأخيرة فالأمن مشروط ولن يتحقق إلا من خلال عدم الطغيان والظلم للأفراد في جميع جوانب الحياة، وإن تحقيق الحياة الحرة الكريمة يعد المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار الداخلي وتعميق التماسك بين المجتمع والدولة ومنع الاختراقات الخارجية لأمنه.

فالحقوق وجدت قبل الأنظمة والأنساق التشريعية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي يؤكد إن تطور الأنظمة جاء لتجسيد الحقوق وحمايتها والحفاظ عليها هذا من الناحية النظرية[١].

إن الأمن القومي هو هدف تسعى إليه الحكومات والدول، يتوقف على الحقوق والواجبات، والفرد إذا حصل على حقوقه وأدى واجباته تجاه مجتمعه تحقق الأمن القومي للدولة، أما في حالة عدم الحصول على الحقوق ومصادرتها من قبل الأنظمة أياً كانت فإن الواجبات لا تتحقق ولا تكتمل، والأمن القومي في مثل هذه الحالة لا يتحقق على المدى البعيد بدليل ثورات الشعوب ضد حكوماتها التي لم تحقق لها أدنى متطلبات التنمية البشرية. مثال على ذلك الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨.

وكذلك في الواقع العملي، فالدول التي لم تحقق التنمية البشرية لشعوبها بكافة جوانبها لم يتحقق أمنها القومي، بل اختلت منظومتها الأمنية وأدت إلى حدوث اضطرابات وثورات اجتماعية هذا ما أكده (روبرت مكنمار) . وهوع وزير دفاع أمريكي سابق . بأن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن أو يكون هناك أمن ، والدليل على ذلك ما حصل في الاتحاد السوفييتي الذي عمل على تحقيق أمنه القومي بالاهتمام بالجوانب العسكرية والأمنية والتكنولوجية على حساب الجوانب المجتمعية بما فيها التنمية البشرية، فكانت النتيجة حصول الاضطرابات وتفكك الاتحاد السوفييتي فضلاً عن تردي أوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كذلك البلدان العربية هي مرشحة لمثل هذه الاضطرابات لأنها أعطت أولوية للجوانب الأمنية والعسكرية والدبلوماسية على حساب الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية فكانت النتيجة عدم تحقيق التنمية البشرية وزيادة انكشاف الأمن القومي العربي إلى درجة أنها سهلت للآخرين اختراقه وما حدث في العراق خير دليل.

---

[١] شاهر أحمد نصر، **الدول والمجتمع المدني**، (دمشق: دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥)، ص١٩-٢١، إبراهيم عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، (دمشق: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٢٠٩-٢٥٦، حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣)، ص١١.

إن ما سهل للآخرين التدخل في البلدان العربية هو تنامي مشكلة علاقة الفرد بالدولة في البلدان العربية لغياب الثقة بينهما، والسبب عدم وجود تحديث في فكر الدولة التي لا تزال تنظر إلى حقوق مجتمعاتها على أنها منح وهبات من الحاكم والملك[١].

إن إحساس الفرد بالدفاع عن وطنه وأمنه القطري والقومي لا يمكن أن يتحقق بدون الإحساس بالأمل والمستقبل وحصوله على مكانة اجتماعية أفضل، وهذا لا يحصل بدون حصول الفرد على حقوقه الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعد من أهم الشروط الأساسية لظهور أي مجتمع متماسك يسوده الشعور بالهوية الواحدة المشتركة[٢].

وفي ضوء ذلك فإن إعداد الإنسان وتأهيله ومنحه حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحصوله على الصحة الجيدة والتعليم وبناء التنظيمات المؤسسية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن القومي العربي، خصوصاً إذ عرفنا أن تقييم سلوك الحكومات في العالم أجمع ومن ضمنها الدول العربية مرهون بتحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة.

على هذا الأساس أستطيع القول بأن أصل العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي هي علاقة تبعية عندما تأخذ مسارها الصحيح، بمعنى أن الأمن القومي العربي هو جزء من استراتيجيات التنمية البشرية وليس كما كان سابقاً أن التنمية البشرية جزء من استراتيجيات الأمن القومي. فالتنمية السياسية إذا تحققت تحقق الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية، إذا تحققت تحقق الأمن الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إذا تحققت تحقق الأمن الاجتماعي والتنمية الثقافية إذا تحققت تحقق الأمن الثقافي والمجموع في المحصلة تحقيق الأمن القومي العربي، ومن ثم فإن الأمن القومي العربي الفاعل والحقيقي لن يتحقق بدون وجود التنمية البشرية لكون العلاقة بينهما طردية.

وخلاصة القول إن نجاح الدول العربية في تحقيق أمنها القومي يعتمد على تحقيق التنمية البشرية، التي تعمل على تعميق شرعية الأنظمة العربية والانتقال بها من مصادرها التقليدية (إيديولوجية ـ كارزمية) إلى المصادر العقلانية والقانونية التي ترتكز على العمل المؤسسي والمشاركة الجماهيرية وخلق روح المواطنة التي تعد السلاح الحقيقي للأمن القومي العربي لكونها تضع أمن الإنسان قبل أمن الأرض.

---

[٢] برهان غليون، **العرب وتحولات العالم**، ص١٢٦.

[١] جاد عبد الكريم الجباعي، **المجتمع المدني هو الاختلاف**، (دمشق: قرقا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٥٢.

المبحث الثاني:
نشأة التنمية البشرية والأمن القومي العربي وتطورهما

أولاً: نشأة التنمية البشرية وتطورها:

إن الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية وتطوره ليس بجديد، إذ ترجع جذوره إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني فقد دعت إليه الكثير من الثقافات والديانات وقد تجسد ذلك في المحاولات المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لمعرفة التغيرات التي تجري من حوله، فمنذ قرون عديدة كانت المجتمعات لا تعرف مفهوم التنمية أو التنمية البشرية بل تعرف التغيرات المجتمعية التي تظهر حولها بين الحين والآخر وتصبح مطلباً اجتماعياً، واستمرار هذه التغيرات لأسباب دينية اقتصادية سياسية، وزاد الأمر إلحاحاً باستمرار التغيرات المجتمعية وتوسع جدال الفلاسفة والمفكرين مما أسهم في تطور هذا المفهوم، ولكون التغيرات المجتمعية بحاجة إلى تفسير، فقد خلص فلاسفة اليونان أمثال أرسطو وأفلاطون إلى أن التغيير الاجتماعي أمرٌ طبيعي للحياة تقتضيه ظروف كل مرحلة، كذلك أكد أرسطو أن تحقيق رفاهية البشر هي المقياس لتقييم الأوضاع الاجتماعية لأي مجتمع[1]، أما الفيلسوف العربي ابن خلدون فقد أكد أن التغيير الاجتماعي هو عمل مقصود ومرتبط بالوظائف الاجتماعية والحاجات المجتمعية[1].

وقد أدت التطورات الفكرية والدينية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها أوروبا في فترة ما قبل القرن الثامن عشر وما بعدها إلى بروز نظرية نشأة الدولة وتطورها إلى حدوث تغييرات جذرية في مفاهيم التغيير الاجتماعي نتيجة الثورات الاجتماعية والاكتشافات العلمية وتوسع الجدال الفلسفي بين المفكرين أمثال هوبز، وجاك روسو، وغيرهما حول نظرية نشأة الدولة وأهمية العقد الاجتماعي بين الدول والمجتمع في إنجاح الحقوق والواجبات كما كان لانطلاق الثورة الصناعية دورٌ في انبثاق نظريات التطور والتنمية مما أسهم في تطور مفهوم التنمية[2].

---

[1] عبد الرحمن بدوي, **موسوعة الفلسفة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤)، ص٥٣٣-٥٣٧، عبد الرحمن بن خلدون, **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص٢١٠-٢١١، توماس باترسون، **التغيير والتنمية في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخيمي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص٧٣-٧٥.

[2] نصر محمد عارف, **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** (واشنطن: فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن، ١٩٩٢)، ص٢٣٢-٢٣٣.

لكن مفهوم التنمية لم يبرز بصورة أساسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وقد استعمل بشكل غير مباشر منذ أواخر القرن الثامن عشر وكان يشار إليه بتطورات المجتمع الأوروبي التي تعددت مصطلحاته، إما بالتقدم المادي، أو بالتقدم الاقتصادي، وبالتحديث والتصنيع، ويعد آدم سميث أول من كتب عن التنمية في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم ١٧٧٦)[١].

إن الكتابات المنظمة عن التنمية قد بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي أعقبها حصول دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، وقد تأثرت الكتابات في التنمية بنظريات النمو والتنمية وبمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والموروثات الفكرية، التي أدت بدورها إلى الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية خلال مراحل تطور مفهوم التنمية وإهمال المفاهيم الأخرى[٢].

إن تطور مفهوم التنمية البشرية قد ارتبط بسياق الفكر التنموي وبتطور نظريات النمو والتنمية التي سادت في كل فترة من الفترات، إذ لم يطرح مفهوم التنمية البشرية بصورة مستقلة بذاته كما هو اليوم، بل نجد أنه تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على تطور مفهوم التنمية البشرية في سياق الفكر التنموي بدءاً من تنمية العنصر البشري أو تنمية رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية انتهاء بالتنمية البشرية[٣].

وبناء على ما تقدم فإن مفهوم التنمية البشرية بمفهومه الحالي ليس إلا نتاجاً طبيعياً لتطور الاهتمام بالعنصر البشري في نظريات النمو والتنمية، فالاهتمام بالإنسان ليس جديداً على الفكر التنموي أو كان غائباً عنه، فالعديد من الكُتّاب والباحثين منذ أوائل الأربعينيات والخمسينيات تطرقوا إلى علاقة الإنسان بالتنمية على أساس أن تنمية العنصر البشري إنما هي تنمية حقيقية للاقتصاد القومي لكون الإنسان هو غاية التنمية وهدفها.

ويمكن تتبع تطور مفهوم التنمية البشرية وفقاً للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: النمو الاقتصادي:

إن الفكر التنموي الذي ساد بعد الحرب العالمية وحتى منتصف الستينيات هو فكرٌ تقليديٌّ لكونه يرى أن نمو الدخل القومي هو المؤشر الوحيد للتنمية الاقتصادية فضلاً عن أنه عني

---

[١] فردريد هاريسون وتشارلز ماير, **التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي (استراتيجية تنمية الموارد البشرية)**، ترجمة إبراهيم حافظ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص١٤.

[٢] عبد الرحيم بوادقجي, **التنمية الاقتصادية** (دمشق، جامعة دمشق، ١٩٧٧)، ص٨-٢٣، مجد الدين خيري غش: **أزمة التنمية العربية (مفهوم التنمية التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي)**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص٢٠.

[٣] عمر ولد مولاي إدريس, **التنمية البشرية لدول المغرب العربي، دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢)، ص٣.

بالمتغيرات الكمية على حساب المتغيرات النوعية وكان ينظر للتنمية على أنها عملية اقتصادية تركز على زيادة المتغيرات الاقتصادية (الناتج القومي . متوسط دخل الفرد . الادخار . الاستهلاك . الاستثمار) ولا علاقة لها بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية[١].

إن استراتيجية الفكر التقليدي الممتد من منتصف الأربعينيات حتى منتصف الستينيات تأثرت بالنموذج الرأسمالي الذي كان يستند لفلسفة اقتصادية بحتة تعتمد على تنمية الأشياء بدلاً من تنمية الإنسان على أساس أن الإنسان مسيرٌ لخدمة التنمية بدلاً من أن تكون التنمية في خدمته.

أدت تلك الإستراتيجية إلى اعتبار مفهوم التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي دون النظر إلى الاعتبارات الإنسانية والبيئية للتنمية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبح النمو الاقتصادي هو هدف التنمية وغايتها لكونه المؤشر الذي يقاس عليه رفاهية المجتمعات في تلك الفترة، فالمجتمع الذي يحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً هو المجتمع الذي حقق التنمية[٢]، ويستخدم لذلك معيار الدخل أو متوسط دخل الفرد في معرفة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، لكن متوسط دخل الفرد قد ترك إشكاليات كبيرة في الفكر التنموي لكون متوسط دخل الفرد هو عبارة عن قسمة الدخل القومي على عدد السكان وهذا يتطلب زيادة الدخل القومي الذي هو الشرط الأساسي لزيادة متوسط دخل الفرد باعتباره المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي وهو ما جعل البلدان النامية تلجأ إلى زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج كمّاً بدون الاهتمام بنوعيه ذلك الإنتاج على اعتبار أن الرفاهية ستأتي تلقائياً عندما يحدث النمو[٣] ولكن ما حدث أن النمو الاقتصادي الكمي قد تحقق بعضه ولم يحقق الرفاهية المطلوبة لعوامل معينة، كذلك ترك مؤشر النمو فروقاً كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهوراً في مستويات الصحة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد مما أثر سلباً في مستوى إنتاجية القوى العاملة فضلاً عن النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

---

[١] جليل كامل غيدان الجبوري, **التكاليف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة، الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص٦، ساموبلسون ونوردهاوس، **علم الاقتصاد**، (بيروت: مكتبة للبنان ناشرون، ٢٠٠٦)، ص٥٨٦.

[٢] سوزان حسن أبو العينين, **انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر خلال عقد السبعينيات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٠)، ص٧.

[٣] محبوب الحق, **ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧)، ص٥٩.

هذه النتائج السلبية التي تمخضت عنها تطبيقات الفكر التنموي التقليدي الذي يعتمد على مؤشرات مادية بحتة دفعت المختصين بشؤون التنمية للبحث عن مفاهيم ونماذج تتجاوز تلك السلبيات وهو ما أدى إلى انبثاق مفهوم تنمية الموارد البشرية.

المرحلة الثانية: تنمية الموارد البشرية:

بعد أن كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها عملية اقتصادية تعتمد على مؤشرات مادية فحسب، برز مفهوم تنمية الموارد البشرية في منتصف الستينيات بوصفه ضرورة مهمة وملحة في تحريك وتنمية القدرات والكفاءات البشرية العلمية والفنية والسلوكية ، لأن تقدم أي مجتمع يعتمد على كمية الموارد البشرية ونوعيتها التي في حوزته خلال فترة زمنية معينة، لذلك لجأت البلدان إلى تنمية مواردها البشرية عن طريق تحقيق التوازن الكمي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية، ويتم ذلك عن طريق الاهتمام بتدريب الإنسان على مختلف الاختصاصات والمهارات بعد توفير الرعاية الصحية والاجتماعية وتحقيق المتطلبات اليومية[1]. إن الاهتمام بمفهوم تنمية الموارد البشرية كان بهدف استثمار الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره. وعلى هذا الأساس تم تعريف مفهوم تنمية الموارد البشرية بأنه تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في مختلف نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وقد لوحظ على هذا المفهوم أنه كان مفهوماً شاملاً وواسعاً في تلك الفترة لأنه تجاوز مسألة تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية التي تؤثر بشكل رئيس على عملية النمو الاقتصادي ليشمل بعض الجوانب الاجتماعية والنفسية للأفراد[2]. بدليل اهتمامات الكُتّاب بهذا المفهوم، فعلى سبيل المثال يرى أحد الكُتّاب أن المصدر الحقيقي للثروة الأهم لم يعد في امتلاكها للخامات أو الآلات وإنما في امتلاك قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية، في حين يرى آخر أن الموارد البشرية هي المعيار النهائي لثروة الأمم ، وهناك آخرون يرون أن تنمية الموارد البشرية هي استثمار في رأس المال البشري[3].

كذلك اهتمت الأمم المتحدة بتنمية الموارد البشرية، ففي منتصف الستينيات وضعت الأمم المتحدة دراسة مفاهيمية لتنمية الموارد البشرية ، في حين قامت منظمة اليونسكو بدراسات

---

(1) حامد عمار, **التنمية البشرية في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص٤٣، جليل كامل غيدان الجبوري، مصدر سابق، ص١٠.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر, حامد عمار، مصدر سابق، ص١٠٧-١٠٨.

(3) فواز عبد الرحمن الهيثمي, **تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٩٨)، يونيو ١٩٩٩، ص١٠٠، عبد المنعم الحسيني: **التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٩٢)، ديسمبر ١٩٩٧، ص١٦٢.

حول الاستثمار في الإنسان، وأوضحت أن الزيادة في متوسط دخل الفرد تعود إلى التحسين في الموارد البشرية، أما المنظمات العربية المتخصصة فقد أولت مفهوم تنمية الموارد البشرية اهتماماً كبيراً لكونه يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولت هذا المفهوم اهتماماً في استرايتجيتها[١].

كذلك أسهم البنك الدولي إسهاماً كبيراً في جهود تنمية الموارد البشرية ، إذ قدم أول قرض منذ إنشائه لقطاع التعليم اعترافاً منه بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه القروض في تنمية الموارد البشرية لتونس عام ١٩٦٢، وفي دراسة إحصائية لدعم البنك الدولي جهود تنمية الموارد البشرية تبين أن البنك الدولي زاد مجموع قروضه عن السنة المالية ١٩٨٦ إلى أكثر من ١٥٪ في السنة المالية ١٩٩٥[٢]، ولتأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية فقد أكدت العديد من الدراسات والاستبيانات العالمية أن نجاح أي مؤسسة من المؤسسات أو شركة من الشركات يعود بالدرجة الأولى إلى تعزيز العلاقات الإنسانية داخل الشركات والمنظمات واستمرار سياسة التعليم والتدريب وضمان الحصول على الحقوق كاملة، وضمن هذا السياق فقد أثبتت الدراسات التي كتبت حول أسباب القفزة الكبيرة في حجوم النواتج القومية للبلدان المتقدمة (أمريكا . كندا) في النصف الأول من القرن العشرين إلى الزيادة في الاستثمار البشري وإلى تنمية الموارد البشرية، وفي دراسة دنيسون الإحصائية خير دليل. إذ وجد أن التعليم أسهم في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٦٠ بنسبة ٢٣٪ كما أسهم بنسبة ١٥٪ و٢٥٪ في المملكة المتحدة وكندا على التوالي[٣].

خلاصة لما سبق فإن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد استند إلى دعائم أساسية هي (التعليم . التدريب . تنمية القدرات) هدفها استثمار الإنسان بوصفه مورداً اقتصادياً ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، الأمر الذي جعل هذا المفهوم يتجرد من صفته الإنسانية، ومع استمرار الدراسات الاقتصادية المهتمة بتنمية الموارد البشرية ودورها في الإنتاج والتنمية تطور هذا المفهوم بشكل واسع منذ بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات إلى مفهوم

---

(١) حسن ناصر إبراهيم, **تنمية الموارد البشرية في دولة الإمارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الاقتصاد، ١٩٨٩)، ص٦-٧، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، (بغداد: جمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٩٥)، ص١٠.

(٢) البنك الدولي، **التقرير السنوي ١٩٩٢**، ص٦٤، البنك التقرير السنوي ١٩٩٥، ص١٨.

(٣) جمال الدين محمد المرسي, **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية . المدخلة للقرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ص٩، محمد العوض جلال الدين, **التنمية البشرية تطور القدرات وتعاظم الاستفادة منها في الوطن العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣)، ص١٣.

التنمية البشرية ، إلا أنه وبين تطور المفهومين برز مفهوم جديد للتنمية هو التركيز على إشباع الحاجات الأساسية.

المرحلة الثالثة: إشباع الحاجات الأساسية:

بعد فشل العديد من تجارب البلدان النامية في تحقيق طموحات مواطنيها وعدم الإيفاء باحتياجاتهم الأساسية ظهر مفهوم جديد للتنمية في أوائل سبعينيات القرن الماضي هو مفهوم إشباع الحاجات الأساسية.

إن مفهوم إشباع الحاجات الأساسية كان من أكثر الأهداف إلحاحاً في كل المجتمعات النامية، لمعالجته مشكلة الفقر وسد الحاجات الأساسية لجميع فئات المجتمع المادية (المأكل . الملبس . المسكن . الخدمات اليومية . مياه الشرب . وسائل النقل) وغيرها من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وكذلك الحاجات غير المادية كالثقافة والإعلام والتقاليد الدينية واحترام حقوق الإنسان[١].

وقد تناول هذا المفهوم العديد من الباحثين والكُتّاب، أبرزهم سنجر الذي يعرف الاحتياجات الأساسية بأنها الحصول على الاستهلاك الشخصي الأدنى من الغذاء والملبس والمسكن والخدمات الطبية والتعليم، أما سترتين فيعرف الاحتياجات الأساسية بأنها توافر الفرص من أجل التنمية الجسدية والعقلية والشخصية والإنسانية، كما أنه ينظر إلى الاحتياجات غير المادية مثل الحرية السياسية والأمن والاشتراك في اتخاذ القرارات الثقافية ضرورة لا تنفصل عن الاحتياجات المادية[٢]، وقد صيغ مفهوم الحاجات الأساسية في صيغة رياضية هي:

الحاجات الأساسية = الخدمات العمومية + الدخول + المشاركة[٣].

كذلك أبدت منظمة الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بمفهوم الحاجات الأساسية فقد تبنت منظمة العمل الدولي الموضوع وأصدرت لذلك تقريراً مهماً بعنوان العمال والنمو والحاجات الأساسية تم عرضه على المؤتمر العالمي سنة ١٩٧٦ ليقره، وبالفعل تم إقرار التقرير بعد التعديلات[٤].

وقد تضمن هذا التقرير عنصرين أساسيين في الحاجات الأساسية هي:

---

(١) يحيى النجار وآمال عبد الأمير شلاش, **التنمية الاقتصادية (نظريات، مشكلات، سياسات)**، (بغداد: جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص٣٠١.

(٢) محمد سمير وآخرون, **حاجات الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة** (الكويت: معهد التخطيط العربي، ١٩٨٩)، ص٢٤.

(3) Donia samalli, Aedecelopp ment humain cocept et measures diplomed etudes approfondies en sciences economicues, faculte de sciences economic ues at de gestion do tunis, universite do tunis iii, Ann ee universitair 1997-1998, p. 12.

(٤) إسماعيل صبري عبد الله, **التنمية البشرية (المفهوم، القياس، الدلالة)**، مرجع سابق، ص٨.

١- متطلبات الحد الأدنى للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي . المأوى . الملبس . الأجهزة المنزلية وأثاث المنزل).

٢- الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من أجل المجتمع ككل مثل المياه المصلحة للشرب والصرف الصحي والنقل العام والخدمات الصحية والتعليمية[١].

كذلك أبدت دول عدم الانحياز اهتماماً كبيراً بمفهوم الحاجات الإنسانية وأكدت أنه لا يوجد تعريف وحيد للحاجات الأساسية ينطبق على كل البلدان وأكدت أن إشباع الحاجات الإنسانية يتمثل في ثلاث مهمات هي[٢]:

١- توفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية.

٢- الحفاظ على أنماط التنمية المستمرة.

٣- التوزيع العادل للفوائد التي تترتب عليها تغيرات في أنماط الاستهلاك بعيداً عن أنماط البذخ والتبذير.

وبناءً على ما تقدم لابد من الإشارة إلى أن الحاجات الأساسية تختلف من مجتمع لآخر ويمكن إجمال الحاجات الأساسية بما يلي[٣]:

أولاً: الحاجات المادية: وهي الحاجات التي يمكن أن تشبعها مجموعة من السلع والخدمات وتشمل (الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، النقل والمواصلات).

ثانياً: الحاجات غير المادية: وهي الحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي وتتمثل في إعطاء الفرد الحق في ممارسة العمل واحترام شخصيته كإنسان.

وعلى الرغم من أن مفهوم إشباع الحاجات الأساسية قد تضمن في استراتيجيته العوامل السياسية والاجتماعية فضلاً عن الاقتصادية وهو ما لم تتناوله المفاهيم السابقة، فقد وجهت له انتقادات كبيرة وحادة جعلته لا يلبي متطلبات المرحلة التنموية وكان أول هذه الانتقادات بحسب خبراء البنك الدولي هو عدم اعتبار الحاجات الأساسية استراتيجية تنموية متميزة بحد

---

[١] المصدر السابق، ص٨.

[٢] عبد السلام رضوان, **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٠)، العدد ١٥٠، ص٥٦.

[٣] اكسا اسيدون, **النظرية الاقتصادية في التنمية**، ترجمة مطانيوس حبيب (دمشق: دار الفائض للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص١٢٦، حامد عمار، مصدر سابق، ص٤٥-٤٧.

ذاتها بل اعتبروها هدفاً أساسياً للتنمية التي تحققت التي يمكن تحقيقها عن طريق مجموعة متنوعة من استراتيجيات التنمية[١].

أما الانتقادات الأخرى فقد تنوعت، فمنها ما يرى أن مفهوم الحاجات الأساسية يحكم على البلدان النامية بأن تنحصر في المراحل الأولى من التنمية لأن زيادة الناتج القومي بصفة مستمرة مع إعادة توزيع الدخل القومي يعد أحد العناصر الضرورية والمهمة لهذه الاستراتيجية[٢]، ومنها أن مفهوم الحاجات الأساسية يصعب تجزئته على اعتبار أن الحاجات الإنسانية كلها موحدة يجب الوفاء بها كمجموعة متكاملة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن تركيز مفهوم إشباع الحاجات الأساسية على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات السكان المحدودة، بدون زيادة خيارات الإنسان في جميع الميادين هو ما دفع الباحثين والمفكرين للبحث عن مفهوم أوسع يشمل الحاجات غير الأساسية إلى جانب الحاجات الأساسية التي تلبي كل متطلبات الفرد، فظهر مفهوم التنمية البشرية الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة باعتباره امتداداً وتطوراً لجميع المفاهيم السابقة وبالأخص مفهوم تنمية الموارد البشرية لكونه أكد على محورية الجانب البشري في التنمية، فضلاً عن أخذه بالاعتبار التطورات الكونية التي شهدها العالم في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

مفهوم التنمية البشرية:

إن إخفاق الفكر التنموي منذ منتصف الأربعينيات وحتى بداية الثمانينيات في تناول الأبعاد الإنسانية في مفهوم التنمية قد أدى إلى حدوث العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طوال فترات تطور مفهوم التنمية، على الرغم من التحولات الواسعة التي شهدها المفهوم، بدءاً من مفهوم النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية والحاجات الأساسية، لكن الأمر ازداد سوءاً منذ بداية الثمانينيات بعد تبني البلدان النامية سياسات الإصلاح الهيكلية التي تهدف إلى تقليص دور الدولة وإعطاء الدور الأكبر للسوق في تقدير مسار النشاط الاقتصادي وذلك لمعالجة مشكلات تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة وانفجار الثورة التكنولوجية[٣]، إلا أن هذه السياسات فشلت تماماً في تحقيق أهدافها على

---

[١] محمد محمود الإمام, **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٠٣)، ص٢٦٠.

[٢] حسين طه الفقير, **العائد الاجتماعي تعبئة الادخار الضائع تجاه إشباع الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦)، ص٢٢، محبوب الحق وآخرون: **التنمية البشرية في الوطن العربي**، (عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص٢٣.

[٣] باسل البستاني, **تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦)، ص١٢-١٥.

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وترتب على ذلك آثار سلبية أكدت حاجة المجتمعات النامية إلى فلسفة تنموية جديدة وإلى توجه استراتيجي أكثر شمولية وفاعلية تعتني بالتنمية الاجتماعية، فظهر مفهوم التنمية البشرية في مطلع التسعينيات ليؤكد أن التطور في نظريات النمو وفي مفهوم التنمية هو استجابة حقيقية لواقع فرضه التغيير الاجتماعي للمجتمعات النامية، وقد لاقى هذا المفهوم اهتماماً لدى الهيئات الدولية إذ خلصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بتخطيط التنمية إلى أن الهدف الرئيس لإستراتيجية التنمية خلال هذه الفترة، هو أن الناس في التسعينيات ينبغي أن يوضعوا دون منازع في مركز التنمية وأن تجمع استراتيجيات التنمية خلال التسعينيات بين عدد من الأهداف أهمها الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر المطلق والتخلص من الاستراتيجيات الإنمائية السابقة على أن تجمع هذه الأهداف مع الأهداف الأخرى حول الهدف الأساسي للتنمية وهو توسيع نطاق خيارات البشرية[١]، ووفقاً لذلك فقد عرفت الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وهي لا حدود لها وترتبط بمحددات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، كما أنها تتغير بمرور الوقت وأهم هذه الخيارات هي تحقيق حياة طويلة خالية من الأمراض واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة، ولا تنتهي التنمية البشرية عند هذه الخيارات فهناك الكثير من الخيارات الإضافية منها الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته[٢].

ومما زاد من بلورة هذا المفهوم هو احتلاله مركز الصدارة في عدد من اجتماعات القمة العالمية والمؤتمرات العالمية ، إذ برز الاهتمام العالمي بقضايا التنمية البشرية في مؤتمرات الأمم المتحدة فقد أكد مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ على مناقشة الصلة بين التبعية والتنمية من أجل سد احتياجات الأجيال الحالية دون النيل من مقدرات الأجيال القادمة، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ والمؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٩٤ ومؤتمر التنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ وغيرها من المؤتمرات الدولية الإقليمية التي تؤكد أن الإنسان هو محور التنمية بوصفه أهم مورد للأمة، لذلك فهو هدف التنمية الأساسي[٣] منذ العام ١٩٩٠، ولقد قامت الأمم المتحدة عبر برنامجها بإصدار تقارير سنوية عن التنمية البشرية في العالم تناولت المواضيع الرئيسة الآتية:

---

[١] تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠، مصدر سابق، ص٨٣.

[٢] نفس المصدر، ص٢٠.

[٣] جمعية الاقتصاديين العراقيين، مصدر سابق، ص٥.

١- تقرير العام١٩٩٠ تناول مفهوم وقياس التنمية البشرية[١].

٢- تقرير العام ١٩٩١ تناول تمويل التنمية البشرية وإعادة تشكيل الميزانيات الوطنية بالابتعاد عن الإنفاق التبذيري على النواحي العسكرية مثلاً والاتجاه نحو أهم الأوليات مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية ورفع مستوى الدخول كما تناول التقرير الحقوق والحريات[٢].

٣- تقرير العام ١٩٩٢ تناول الأبعاد العالمية للتنمية البشرية مع ضرورة تركيز البلدان النامية على الاستثمار الكبير في شعوبها لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية كذلك أشار التقرير إلى أن أكثرية الدول النامية ليس لها القدرة على تشكيل وتخطيط وتنفيذ وإدارة البرامج التنموية وهو ما يعيق سياسات وبرامج التنمية البشرية.

٤- تقرير العام ١٩٩٣ تناول توسيع مفهوم المشاركة الشعبية سواء أكانت في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية على أساس أن المشاركة تمثل استراتيجية شاملة للتنمية البشرية[٣].

٥- تقرير العام ١٩٩٤ تناول الأبعاد الجديدة للأمن البشري بوصفه قضية عالمية مسؤوليته تقع على الدول الغنية والدول النامية على السواء، كذلك تناول التقرير طرق الوقاية المبكرة لحماية الأمن البشري[٤].

٦- تقرير العام ١٩٩٥ تناول التنمية المرتبطة بنوع الجنس والتنمية البشرية ووضع تعريفاً لدليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس يقوم على أساس القدرات الأساسية التي هي دليل التنمية البشرية[٥].

٧- تقرير العام ١٩٩٦ تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من منطلق أن النمو الاقتصادي يوسع القاعدة المادية للوفاء بحاجات الإنسان وخلص التقرير إلى وجود علاقة تأثير بين المفهومين[٦].

٨- تقرير العام ١٩٩٧ تناول التنمية البشرية والقضاء على الفقر وخلص إلى وضع استراتيجية للقضاء على الفقر تختلف من دولة إلى أخرى[٧].

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، مصدر سابق، ص١٢.

[٢] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٢)، ص١٣.

[٣] عثمان محمد عثمان وآخرون, التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص٩١، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣)، ص٢١.

[٤] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤)، ص٢٣.

[٥] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥).

[٦] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

[٧] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧).

٩- تقرير العام ١٩٩٨ تناول الاستهلاك من أجل التنمية البشرية بوصفه نشاطاً يومياً يسهم في توسيع قدرات الناس بشرط أن لا يؤثر تأثيراً سلبياً في رفاه الآخرين وأن يكون منصفاً للأجيال المقبلة مثل ما هو منصف للأجيال الحالية[١].

١٠- تقرير العام ١٩٩٩ تناول الدعوة إلى عولمة ذات وجه إنساني وخلص إلى أن العولمة تعزز من فرص الآخرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم البشري[٢].

١١- تقرير العام ٢٠٠٠ تناول حقوق الإنسان والتنمية البشرية وخلص إلى وجود روابط قوية بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية، لأن التنمية البشرية فكر وسلوك تركز مباشرة على حياة الإنسان ورفاهيته[٣].

١٢- تقرير العام ٢٠٠١ تناول توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية، وخلص التقرير إلى أن التقنية والمعلوماتية حققت إنجازات كبيرة للتنمية البشرية هي توسيع قاعدة المشاركة والمعرفة وتبادل المعلومات وتسهيل خدمات الدولة ومؤسساتها وتقليل الإنفاق العام وخلق فرص جديدة للعمل والتسويق[٤].

١٣- تقرير العام ٢٠٠٢ تناول تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، وخلص التقرير إلى أن التطور الديمقراطي يقضي على الصراعات الداخلية والإقليمية كما يساعد على تعزيز جوانب التنمية البشرية والعكس يحدث في حالة تم وقف التحول الديمقراطي[٥].

١٤- تقرير العام ٢٠٠٣ تناول أهداف التنمية للألفية والتعاهد بين الأمم لأنها الطاقة البشرية، وخلص التقرير إلى كون مدى التنمية البشرية في العالم واسع جداً وغير سوي لوجود دول متقدمة وأخرى متأخرة في الأغلب، وهذا يتطلب من جميع الدول الغنية والفقيرة تعاهداً عالمياً شاملاً لإحداث الاستقرار والتوازن حتى تعمم ثروة الإمكانيات بين جميع البشر[٦].

---

[١] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨).

[٢] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩).

[٣] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠).

[٥] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١).

[٦] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢).

[٧] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).

١٥- تقرير العام ٢٠٠٤ تناول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، وخلص إلى أن الحرية الثقافية جزء حيوي من التنمية البشرية، فالناس يريدون حرية ممارسة دينهم علانية والتكلم بلغتهم والاحتفال بتراثهم العرقي أو الديني دون خوف أو عقاب[١].

١٦- تقريرالعام٢٠٠٥ تناول التعاون الدولي على مفترق طرق، وخلص إلى وجود ثلاث ركائز للتعاون الدولي لا تنفصل عن بعضها البعض تشكل استثماراً أساسياً للتنمية البشرية هي المساعدات الإنمائية والتجارة الدولية وتوفير الأمن الجماعي[٢].

١٧- تقرير العام ٢٠٠٦: تناول القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، وخلص التقرير إلى أن المياه والصرف الصحي حق أساسي من حقوق الإنسان ويشكلان حافزاً قوياً لتحقيق التقدم في قطاعات الصحة والتعليم والحد من الفقر لكونهما عاملين أساسيين في إرساء التنمية البشرية أو تقويضها[٣].

١٨- تقرير العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تناول محاربة تغير المناخ في عالم منقسم ، وخلص التقرير إلى أن استمرار انبعاث الغازات بدون ضوابط سيؤثر في الأجيال الحالية والمستقبلية، كذلك خلص التقرير إلى تغير المناخ حقيقة ثابتة علمياً يجب على البشر الاستعداد لها لما ستخلفه من كوارث[٤].

١٩- تقرير العام ٢٠٠٩ تناول التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية للمهاجرين وخلص التقرير إلى أن الهجرة إلى الدول المتقدمة تزيد من فرص تأهيل المهاجرين ولا تؤثر على المجتمعات التي هاجرت إليها[٥].

إن التقارير سابقة الذكر تأتي في ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتضمن تحليلاً متكاملاً شاملاً للموضوع العام والثاني يقدم مجموعة واسعة من المؤشرات الكمية الاقتصادية والاجتماعية للدول في العالم مبوبة حسب البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، في حين أن الثالث يتضمن دليل التنمية البشرية ويتم فيه قياس الدليل وترتيب الدول حسب موقعها على هذا الدليل الذي يعد ملخصاً للتنمية البشرية وليس مقياساً شاملاً لها[٦]، وللعلم فإن الأمم

---

[١] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

[٢] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥).

[٣] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦).

[٤] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧-٢٠٠٨).

[٥] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

[٦] نبيل النواب, **الجهود العربية في تبني مفاهيم وإعداد تقارير التنمية البشرية المستدام (تجربة سلطنة عمان)**، سلسلة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة من ١١-١٤ فبراير/ شباط ٢٠٠٠، مجموعة من الباحثين، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٣٤٨-٣٤٩.

المتحدة قامت في العام ١٩٩٠ بوضع مقياس مركب لقياس التنمية البشرية يتكون من ثلاثة مؤشرات هي[١]:

١- **طول العمر:** هو مؤشر يقيس مستوى الصحة والتغذية ويبين مدى نجاح السياسات والبرامج في تحسين الظروف الصحية ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

٢- **التحصيل العلمي:** هو مؤشر يقيس مستوى التعليم الذي يعد من الضروريات المهمة للحياة المنتجة في المجتمع الحديث ويقاس بنسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ومتوسط عدد سنوات الدراسة.

٣- **مستوى المعيشة:** هو مؤشر يقيس قدرة الأفراد في حيازة الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق ويقاس بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الأمريكية حسب تعادل القوة الشرائية، وأهم ما يميز هذه المؤشرات هو تحديد قيمتين ثابتين دنيا وقصوى لكل مؤشر من المؤشرات التي أجرى عليها العديد من التعديلات حيث وصلت إلى:

العمر المتوقع عند: ٢٥ عاماً . ٨٥ عاماً.

معرفة القراءة والكتابة عند البالغين: صفر % . ١٠٠٪.

نسبة القيد الإجمالية: صفر % . ١٠٠٪[٢].

أما بالنسبة للدخل فإنه يخضع إلى معالجة رياضية تقوم على أساس تقدير المنفعة الحدية لكل دولار إضافي في الدخل القومي وبالتالي يخضع الدخل الذي يزيد عن حد (متوسط الدخل العالمي) إلى عملية خصم متصاعدة للوصول إلى مستوى من الدخل يستخدم في المقارنة. لذلك استخدمت بعض الطرق الرياضية لتعديل الدخل في تقرير عام ١٩٩٩ باستخدام نصيب الفرد المعدل من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية على أساس أن نصيب الفرد هو ١٠٠ دولار كحد أدنى . ٢٠٠٠٠ كحد أعلى وبحساب دليل التنمية البشرية لابد من بناء دليل لكل من المؤشرات الثلاثة كلاً على حدة ووفقاً للصيغة التالية[٣]:

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، مصدر سابق، ص١٠٦، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، مصدر سابق، ص٢٤٠.

[٢] أمينة عز الدين عبد الله وآخرون, **النفط والتنمية العربية في عقد السبعينيات** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص١١٤، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص١٣٤.

[٣] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، مصدر سابق، ص١٠٦.

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية . القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى . القيمة الدنيا}}$$

ومن ثم يحسب دليل التنمية البشرية بالصيغة الآتية:

دليل التنمية البشرية = ١/٣ (دليل العمر المتوقع) + ١/٣ (دليل التعلم) + ١/ ٣ دليل الناتج المحلي الإجمالي وتراوح قيمة الدليل بين صفر (الحد الأدنى) وواحد صحيح (الحد الأعلى) فإذا كان الدليل أقل من ٠.٥ فإن ذلك يعني أن مستوى التنمية البشرية منخفض، أما إذا كانت قيمة الدليل تقترب ما بين (٠.٥-٠.٨) فإن مستوى التنمية البشرية متوسط أما إذا كانت قيمة الدليل اكبر من ٠.٨ فإن مستوى التنمية البشرية مرتفع. وللتوضيح أكثر فإن الدول تصنف من حيث التنمية البشرية إلى ثلاثة أصناف، وتظهر البيانات الواردة في الجدول (١) قيمة دليل التنمية البشرية لبعض الدول المتقدمة والنامية.

جدول (١)

توزيع الدول بحسب قيم دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧

الدولة	قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية
اليابان	٠.٩٦٠
المملكة المتحدة	٠.٩٤٧
ماليزيا	٠.٨٢٩
السعودية	٠.٨٤٣
سورية	٠.٧٤٢
مصر	٠.٧٠٣
اليمن	٠.٥٧٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، مصدر سابق.

ولقد أخذ على مؤشرات دليل التنمية البشرية عدم دقتها وتعرضها لانتقادات تم تجاوز بعضها بتطوير مقاييس تكميلية هي:

١- **دليل الفقر البشري:** عالج الانتقادات المتعلقة بعدم مساواة الدول في تقدمها لتحقيق التنمية البشرية[١].

[١] لمزيد من التفصيل ينظر تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٣٤٢.

٢- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس: عالج الانتقادات المتعلقة بعدم الاهتمام بين الجنسين في توزيع الدخول ومشاركتهم في الحياة السياسية عن طريق حساب مؤشرات جزئية ومؤشرات معدلة لمراعاة الفروق بين الجنسين وأخرى ما زالت باقية، فمؤشر العمر المتوقع عند الولادة لا يعبر عن مدى سلامة الصحة النفسية والبدنية للأفراد فقد يطول العمر رغم سوء التغذية والتعرض للأمراض، أما بالنسبة لمؤشر التحصيل العلمي فإنه ما زال غير معبر عن جودة التعليم ولا يوضح تأثيراً في أسواق العمل، في حين مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يستخدم لقياس مستوى المعيشة بوصف الدخل وسيلة وليس غاية، وتنفيذاً لمستوى الدخل، والأهم هو استخدام الدخل فهناك سلع وخدمات لا يمكن التعبير عنها من خلال الدخل وهي السلع والخدمات العامة وهي التي تؤثر في مستوى المعيشة، فضلاً عن أن هناك استخدامات للدخل لا تحقق التنمية البشرية كالإنفاق على السلاح من قبل المجتمعات أو المخدرات من قبل الأفراد[١].

كما يؤخذ على مؤشرات دليل التنمية البشرية إعطاء أوزان متساوية للثلاثة المؤشرات المستخدمة في حساب دليل التنمية البشرية مما يعني تساوي أثر كل مؤشر من الثلاثة على دليل التنمية البشرية وهذا لا يستند على أساس علمي.

بناء على ما سبق فإن برنامج الأمم المتحدة كان له دور كبير في بلورة مفهوم التنمية البشرية ومقاييسها مع أنه ما زال هناك إخفاق يرافق هذا المفهوم ومقاييسه، وفي سبيل تجاوز هذه الإخفاقات يتطلب توظيف جميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية في خدمة الإنسان بشكل خلاّق وملموس للدول ولاسيما الدول النامية بعيداً عن التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها الدول الكبرى التي عادة ما تبدأ من إقرار المفاهيم واستغلال تفسيراتها.

ومهما يكن الأمر، فإن هذا المفهوم قد أعطى أنموذجاً جديداً للتنمية تستطيع به المجتمعات التصدي للتحديات التي يواجهها الإنسان.

وقد شكلت التقارير الدولية لدليل التنمية البشرية مداخلة جديدة وأساسية في النقاشات المستمرة حول التنمية البشرية، ونتيجة لفاعليتها وجديتها في تطوير مفهوم التنمية البشرية وجعله أكثر نزوعاً للتطبيق[٢] فقد باشرت العديد من الدول في العمل على إصدار تقارير

---

[١] إيمان أحمد إسماعيل هاشم, **التنمية البشرية في الدول العربية وعلاقتها بالتعاون العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٣)، ص١٠.

[٢] محمد كاظم المهاجر، **خيارات أمام تحديات التنمية العربية**، مجلة دراسات اجتماعية (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، العدد (٦)، ص١٦.

وطنية ومن ضمنها الدول العربية التي باتت كذلك تصدر تقريراً موحداً عن البلدان العربية يسمى تقرير التنمية الإنسانية وقد دخل عامه الخامس ويعتمد على دليل التنمية البشرية، كما تصدر الدول العربية تقارير وطنية خاصة بها.

خلاصة القول إن التنمية البشرية في العالم ليست على مستوى واحد ، فالدول المتقدمة انتقلت إلى مرحلة السياسات والبرامج من مرحلة المفاهيم التي تحافظ على بقاء التنمية البشرية واستمرار تقدمها، أما الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية فما زالت في مرحلة الإطار النظري وهي مرحلة دراسة المفاهيم ومحاولة تطبيقها، كما أن مفهوم التنمية البشرية يرتبط بالإنسان ومن ثم يتطور حسب الزمان والمكان.

ثانياً: نشأة الأمن القومي وتطوره: إن الاهتمام بمفهوم الأمن القومي ليس جديداً إذ ترجع جذوره الأولى إلى بداية التاريخ الإنساني وتطور المجتمعات البشرية من جهة واعتباره قضية عرفتها جميع الأمم عبر مختلف العصور والأزمنة، فإذا كانت عناصره للمجتمعات القديمة هي وجود الطمأنينة والاستقرار للفرد والمجتمع، فإن تلك العناصر ظلت تنسحب على المجتمعات المعاصرة مع مراعاة الفوارق في التطورات المجتمعية، بمعنى أخذ بنظر الاعتبار الظروف والمستجدات لكل مرحله[١]، وظهر مفهوم الأمن القومي عقب التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية حيث دفعت الدول الكبرى إلى إعطاء أولوية خاصة لدراسات الأمن القومي والدفاع، وفي أعقاب الاستقلال الذي تبع هذه الفترة تبنت دول العالم الثالث والدول العربية هذا المفهوم الغربي في قضايا الأمن والدفاع. وهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف الدول وتباين الزمن وتنوع الفئات والطبقات الاجتماعية التي تنظر إليه كما أن له مستويات عدة هي[٢]:

أولاً: المستويات الفنية أو الوظيفية للأمن القومي:

الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن السكاني، الأمن الإيديولوجي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي, الأمن المائي.

ثانياً: المستويات الدولية للأمن القومي:

١- الأمن الإقليمي، ٢- الأمن الدولي.

---

[١] علي الدين هلال, **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص٣٧.

رفعت لقوشة, **مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي**، مجلة شؤون العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد ٧٠، يونيو ١٩٩٢)، ص١٠.

[٢] محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦)، ص١٧.

ثالثاً: المستوى الداخلي والخارجي للأمن القومي:

١- الأمن الداخلي ٢- الأمن الإقليمي ٣- الأمن الخارجي.

وهناك مدرستان لتعريف الأمن القومي هما[١]:

١- **المدرسة القيمية الاستراتيجية:** تنظر للأمن بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

٢- **المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية:** تنظر للأمن القومي من ناحيتين هما:

أ- أن الأمن القومي هو الأمن الخاص بالمواد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية.

ب- أن جوهر الأمن القومي هو التنمية الاقتصادية.

والأمن القومي كمفهوم يرتبط بمفهوم الدولة، فالإطار الحركي لهذا المفهوم كما تؤرخه المدرسة الدولية للعلوم الاجتماعية يرتبط بنشأة وظهور الدولة القومية في القرن السادس عشر، فمن ولاء للملك والأمير إلى ولاء للدولة والشرف القومي والإرادة الوطنية إلى الأمن القومي الذي ظهر في الولايات المتحدة على يد ولترليمان.

ومن المعلوم أن بناء الدولة القومية مر بثلاث مراحل هي: دولة مركزية، ثم انتقال السلطة للأمة ثم بناء نوع من الولاء للدولة القومية الحديثة وهذا يؤكد ارتباط مفهوم الأمن القومي بنشأة الدولة في أي عصر من العصور[٢].

لكن نشأة مفهوم الأمن القومي العربي وتطوره لم تكن مرتبطة بدول عربية مستقلة قررت إنشاء منظمة إقليمية لأنها شعرت بتجاورها وحريتها النسبية في إنشاء علاقات بينها، أو كون هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافياً وسياسياً وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها أو لأن التهديدات الإقليمية والدولية تحيط بها، بل لقد نشأ الأمن القومي العربي في ظل تفاعل هذه العوامل مع عوامل أخرى تميزه من غيره كون الشعوب العربية شكلت قاعدته الأساسية، وعاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث لغة واحدة وتدين غالبيتها لعقيدة واحدة وفي معظم الأحيان لنظام حكم واحد[٣].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد, **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (الكويت: مدرسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩)، ص٣٦٩، عبد المنعم المشاط، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر:

International Encgelopedia of the social seiences (New York: The Macmillan company and the Free press, 1968) val. 11, pp. 34-40.

مجيد خدوري, **الاتجاهات السياسية في العالم العربي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٤٠.

(٣) سعد أبو دية, **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٣٩.

جميل مطر وعلي الدين هلال, **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية**، ط٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص٢٥.

إن الأمن القومي العربي الذي نحن بصدد متابعته قد استكمل شروط نشأته مع قيام جامعة الدول العربية في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية عندما سلمت الدول العظمى للعرب بوجود كيان سياسي دولي كما تدل على ذلك بروتوكولات الإسكندرية، فقد صرح انتوني ايدن في ٢٤/ شباط ١٩٤٣ أن الحكومة البريطانية (تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية)، وبالفعل فقد سلمت الدول المستعمرة بحق الدول العربية المستقلة أو المستعمرة أو الواقعة تحت الانتداب في إيجاد منطقة عربية ذات مصالح سياسية واقتصادية وثقافية تؤدي إلى مصير مشترك[١].

ولعل السبب الذي دفع القوى المستعمرة إلى دعم التوجه الوحدوي للأمة العربية وتشكيل أمنه القومي هو السعي للالتفاف على المطالب القومية بإيجاد صيغة تقترب من المطالب الشعبية تسمى الجامعة العربية، لكنها لا تمتلك أي فاعلية جدية في تحقيق الأهداف القومية التي تحقق الأمن القومي العربي وهو ما حدث بالفعل[٢].

فقد ولدت جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينيات ولم يكن مصطلح الأمن القومي العربي يومذاك موجوداً، ولم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية في ميثاقها أي تلميح أو تصريح، فقد كانت هموم الدول العربية المستقلة منصبة على استكمال استقلالها شكلاً ومضموناً وعلى حماية الطريق التي قطعتها في الاستقلال، في حين كانت الدول العربية غير المستقلة تناضل نضالاً قوياً من أجل حصولها على استقلالها.

وقد مر تطور مفهوم الأمن القومي بمرحلتين هما:

١- **المرحلة الأولى:** كان لهذه المرحلة دور في تشكيل هذا المفهوم وبلورته في الجانب العسكري والأمني والسياسي وقد تميزت هذه المرحلة بالصراع الدولي المسماة (بالحرب الباردة) بين قطبي النظام الدولي. وقد بدأت مرحلة تطور مفهوم الأمن القومي مع أول مواجهة للأنظمة السياسية العربية المكونة للأمن القومي العربي مع النظام الدولي الذي دعم الكيان الصهيوني على جزء من أرض فلسطين ترتب عليها نكبة ١٩٤٨ التي أدت إلى هزيمة الجيوش العربية وتوقيع اتفاقية الهدنة بين ثلاث دول عربية والكيان الصهيوني، كذلك

---

[١] لمزيد من التفصيل ينظر: أحمد الشقيري, **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية؟** (تونس: دار أبو سلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص٣٤-١١٤، محي الدين صبحي: **عرب اليوم: صناعة الأوهام القومية**، (مصدر سابق)، ص٢٠٠، محمد محمود السرياني, مصدر سابق ، ص٧١.

[٢] سمير أحمد الزين, **النظام العربي ماضيه، حاضره، مستقبله**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص٢٠، أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص٣٤.

أدت هذه النكبة إلى تحديد مسار ما هو الأمن القومي العربي والذي بدأ بتغيير الأنظمة المحيطة بالكيان الصهيوني ووصول العسكر للسلطة السياسية[١].

إن وصول العسكر للسلطة السياسية قد أسهم بشكل كبير في تبلور مفهوم الأمن القومي العربي بالطابع العسكري والأمني لكونهم تبنوا على الفور من وصولهم اتفاقية الدفاع المشترك التي عززت الاهتمام بالأمن القومي، كذلك قام العسكر بتصفية الاستعمار الأوروبي في الخمسينيات والستينيات والوقوف أمام المحاولات الاختراقية للأمن القومي العربي من قبل القوى الغربية التي عملت على ربطه بسلسلة من الأحلاف والترتيبات الغربية كما حدث في مشروعي حلف بغداد وإيزنهاور ١٩٥٧ اللذين تزامنا مع بداية الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي[٢] ، لذلك لابد من التوضيح بأن الأحداث والتطورات السياسية السابقة الذكر مضافاً إليها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قد جعل المنطقة العربية تشهد حالة كبيرة من المد القومي دفعت في إعطاء مفهوم الأمن القومي طابعاً عسكرياً وأمنياً بهدف مواجهة التهديدات الخارجية التي تنامت وازدادت مع اندلاع الصراع بين قطبي النظام الدولي فيما يسمى بالحرب الباردة، لكن مواجهة التهديدات الخارجية كان على حساب التحديات الداخلية التي تنامت فيما بعد وأصبحت تشكل خطورة حقيقية على الأمن القومي العربي[٣].

كذلك شهد الأمن القومي العربي تطوراً مؤسسياً بولادة مؤسسة القمة العربية عام ١٩٦٤ التي كان هدفها حل الخلافات بين الدول العربية التي تهدد الأمن القومي العربي التي تفاقمت منذ بداية الصراع الإيديولوجي بين التيار التقدمي التيار المحافظ، واستمرت حتى نكبة حزيران ١٩٦٧ التي لحقت بالدول العربية التي على إثرها اعتقد البعض بأنها نهاية الأمن القومي العربي، غير أن تداعيات الهزيمة السلبية شكلت حافزاً قوياً في انتقال الدول العربية إلى تحقيق أمنها القومي بتغليب حالة التضامن على حالة الصراع التي كانت سائدة قبل الحرب، وهذا ما جسده مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم عام ١٩٦٧[٤] بدعم الدول العربية التي تعرضت بشكل مباشر للهزيمة من العدو الصهيوني لترتيب وضعها العسكري استعداداً لمواجهة الكيان

---

(١) خليل الحديثي, **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٤٠، مجدي حماد: **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٩، سمير الزين، مصدر سابق، ص٢٤.

(٢) محمد يوسف أحمد, **النظام الإقليمي العربي، تحديات الحاضر والمستقبل**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ١٠٣، يونيو ٢٠٠١، ص١٠-١١.

(٣) رشيد الخالدي، **نتائج أزمة قناة السويس في العالم العربي، في الشرق الأوسط الحديث: منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٩٣** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص١٧-٢٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل ينظر: خليل الحديثي, **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، مصدر سابق، ص٣٥، سمير أحمد الزين، ص٢٥-٢٨.

الصهيوني وإعادة الاعتبار للأمن القومي العربي، وهو ما حدث فعلاً فقد استعاد العرب الثقة في الحفاظ على أمنهم القومي في حرب تشرين- اكتوبر ١٩٧٣ التي أدخلت بعداً جديداً للأمن القومي العربي هو البعد الاقتصادي الذي تمثل في استخدام العرب سلاح النفط ليحدث تطور في المصادر المالية للأقطار العربية النفطية الخليجية فضلاً عن زعزعة الاقتصادات الغربية وزعزعة أمنها القومي[١]، لكن مرحلة استعادة الأمن القومي العربي وتطوره في حرب تشرين ١٩٧٣ لم يكتب لها البقاء فقد سارعت دول عربية هي دول الخليج إلى استرضاء القوى الغربية من استخدامهم لسلاح النفط فبادرت هذه الدول إلى إعلان تبعيتها السياسية والاقتصادية ودمج اقتصادها العربي النفطي في السوق الرأسمالية[٢].

كذلك أدى الانفراد المصري في الدخول مع الكيان الصهيوني بتسوية سلام إلى تشتت الأمن القومي العربي ولاسيما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني لتحدث شرخاً كبيراً في الأمن القومي العربي ما زالت آثاره إلى اليوم، إذ عززت من التقوقع القطري بمعنى تحقيق الأمن القطري على حساب الأمن القومي وضاعفت من حدة الانقسامات بين الدول العربية.

كذلك شهدت هذه المرحلة من تطور الأمن القومي ضرب المفاعل النووي العراقي من قبل الكيان الصهيوني واجتياح بيروت واندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى مضاعفة الانقسام العربي بين مؤيد ورافض لهذه الحرب[٣].

كما شهدت تقديم المملكة العربية السعودية مبادرة تسوية مع الكيان الصهيوني في مؤتمر فاس ١٩٨١ تقاربت كثيراً مع اتفاقية السلام المصرية مع الكيان الصهيوني والسبب في تقديم المبادرة من المملكة العربية السعودية هو تزايد النفوذ الأمريكي على منطقة الخليج والذي برز بشكل واضح من مبدأ كارتر وقوات التدخل السريع في أوائل الثمانينيات وإعطاء التسهيلات العسكرية للقواعد الأجنبية في بداية حرب الناقلات في الخليج العربي عام ١٩٨٦ بحجة حماية تدفق النفط من خلال حماية الناقلات في المياه الإقليمية[٤]، وهو الأمر الذي شكل اختراقاً علنياً للأمن العربي في هذه المرحلة التي تزامنت مع نشأة مجلس التعاون

---

[١] أحمد يوسف أحمد, **النظام الإقليمي العربي تحديات الحاضر والمستقبل**، مصدر سابق، ص١١.

[٢] جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص١٣٩-١٤٣.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧، ص١٨٣).

[٤] وحيد عبد المجيد, **مصر والنظام الإقليمي في السبعينيات**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، أبريل ١٩٩٩، ص١١٦-١٢٧، أكرم الأغبري, **النظام الإقليمي العربي والمتغيرات التي ساهمت في انهياره**، مجلة الثوابت (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام)، العدد ١٢، يونيو ١٩٩٨، ص١٥.

الخليجي عام ١٩٨١ الذي هدف لحماية الأمن القومي لدول الخليج بحجة أن لديها تهديدات خاصة بمنطقتهم[١]، ومهما يكن الأمر بالنسبة لتشكيل هذا المجلس وأهدافه فإن توقيت نشأة المجلس أثارت الشكوك بأن هناك انسلاخاً عن تحقيق الأمن القومي العربي لمصلحة الأمن القطري لدول الخليج ، أي بمعنى تبني سياسة قطرية ضيقة لا تحقق الأمن القومي العربي، وهذا ما حدث بالفعل رغم اجتهاد المفسرين القانونيين والسياسيين بأنه لا يوجد تعارض بين تحقيق الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي والأمن القومي العربي لأن تحقيق الأول يحقق الثاني، والأمر كذلك بالنسبة لمجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي.

هذا بالنسبة للجانب العسكري والأمني والسياسي في تحقيق الأمن القومي العربي أما بالنسبة للجانب الاقتصادي والاجتماعي في تطور الأمن القومي العربي فقد حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية منذ بداية تطور الأمن القومي لكنها لم تكن من ضمن أهداف الأمن القومي العربي أو مكوناته على الرغم من أن المفكرين والباحثين قد تطرقوا لذلك بشكل نسبي، والسبب في ذلك هو أن طابع الأمن القومي العربي كان طابعاً عسكرياً وسياسياً وأمنياً لدى الأنظمة السياسية المكونة للأمن القومي، إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاقتصادي قد شهد قفزات بعد إنشاء جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن القومي بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٥٣ وكذلك إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ والسوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ وغيرها من المنظمات والاتحادات الاقتصادية التي بلغ عددها في أواخر السبعينيات أكثر من ٥١ اتحاداً ومنظمة اقتصادية واجتماعية[٢]، لكن وضع عدم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لم يستمر، ففي بداية الثمانينيات وبعد إخفاق الدول العربية في تحقيق أهدافها القومية أكد القادة العرب في القمة العربية على إدخال البعد الاقتصادي والاجتماعي ضمن مكونات الأمن القومي العربي، الأمر الذي شكل نقلة نوعية في تطور هذا المفهوم[٣]، ولعل السبب الذي جعل القادة العرب يطورون هذا المفهوم هو تزايد

---

[١] أمين ساعاتي, **الأمن القومي العربي: صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣)، ص٢٢، حامد ربيع, **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص٢٩، كمال صلاح الحربي، **تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٢٢٩.

[٢] أحمد طربين, **الجزئية العربية كيف تحققت تاريخياً**، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٢٨٢-٢٨٣، جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص١٩٩-٢٠٠.

[٣] هيثم الكيلاني, **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري في الأمن العربي**، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٦)، ص٥٦.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت تراجع المشروع القومي التي توسعت وازدادت بالتوسع منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، إذ تراجعت أسعار النفط التي تزامنت مع حدوث كساد عالمي، فضلاً عن أن القوى الكبرى دخلت مرحلة وفاق دولي. يضاف إلى ذلك تزايد مطالب الشعوب العربية بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بها بدلاً من تعزيز قدرات الأنظمة التي لم تحقق الأمن القومي العربي ولن تستطيع تحقيقه ما دامت الأوضاع الداخلية للأقطار العربية تزداد سوءاً بعد سوء، وهو بالفعل ما حدث، فسلبيات المرحلة الأولى الأقل سوءاً أثرت في المرحلة الثانية من تطور الأمن القومي العربي وجعلته أكثر تعرضاً للتدخلات الدولية كما سنرى لاحقاً.

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة منذ بداية التسعينيات وما زالت مستمرة إلى اليوم وتميزت هذه المرحلة بتدهور مفهوم الأمن القومي، وتدني الاستراتيجية العسكرية . والأمنية. فالأحداث التي شهدتها هذه المرحلة قد أفرزت تغيرات وتطورات هائلة على الصعيد العالمي وتركت آثارها على منظومة العلاقات الدولية بما فيها منظومة الأمن القومي العربي.

فعلى صعيد المتغيرات السياسية انهارت الإمبراطورية السوفيتية ودول المعسكر الاشتراكي واندلعت حرب الخليج الثانية بعد دخول العراق الكويت، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية واحتلت العراق وأفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول(٢٠٠١)، أما المتغيرات الاقتصادية فتمثلت في اتجاه العالم نحو عولمة الاقتصاد وتكنولوجية الاتصال وتنامي دور التكتل الاقتصادي والاهتمام بالجوانب المجتمعية، في حين أن المتغيرات العسكرية والأمنية أبرزت التفوق العسكري الأمريكي وتفكك حلف وارسو وتنامي دور الحلف الأطلسي[١].

إن المتغيرات الدولية السابقة الذكر قد أدت إلى اختلالات عالمية سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية تمثلت في المظاهر الآتية[٢]:

١- استفراد الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه التفاعلات الدولية وتغير حركتها بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

---

[١] المزيد من التفاصيل ينظر: أحمد إبراهيم محمود, **ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٠٩، ١٩٩٢، ص١٥٤.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر: جمال زهران, **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص٣٨، ريتشارد نيكسون: **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد حدقي مراد، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢)، ص٢٤، هيثم الكيلاني, **مفهوم الأمن القومي العربي**، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، مصدر سابق، ص٦١-٦٢.

٢- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية، بزيادة تدخل ما يسمى المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية.

٣- إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية.

٤- غلبة الطابع الدولي العالمي، على العديد من القضايا والمشكلات الدولية بحيث لم يعد ممكناً في بعض الأحيان تصور احتمال أن تكون الآثار الناجمة عن المشكلات مقصورة على النطاق الداخلي للدولة أو للدول التي توجد بها أصلاً.

ولكون الأمن القومي العربي جزءاً من الأمن العالمي فإن هذه المتغيرات قد أدت إلى انعكاسات مختلفة على مكونات الأمن القومي العربي، فالمنطقة العربية كانت هي الساحة التي أعلن منها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية على العالم وذلك بإعلانها ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي يهدف إلى[١]:

١- الحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها.

٢- تسوية الصراع العربي الصهيوني.

٣- استمرار التفوق الصهيوني.

٤- ضمان تدفق النفط.

٥- إلحاق الاقتصاديات العربية بالاقتصاديات الرأسمالية المعولمة.

٦- ضبط انتشار الأسلحة وفقاً للمعايير الأمريكية.

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية التغير العالمي ودخول العراق الكويت لتنفيذ أهدافها السابقة الذكر. فمن الناحية السياسية والعسكرية أدى دخول العراق للكويت إلى انكشاف حقيقي للأمن القومي العربي لا سابق له فقد تم الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت من العراق، وبالفعل تم تحرير الكويت من العراق لكن دول الخليج العربي وقعت تحت الاحتلال غير المباشر للقوات الأمريكية، فدول الخليج ربطت نفسها باتفاقية دفاع

---

[١] لمزيد من التفصيل ينظر: نظمي أبو لبدة, **المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي** (الأردن . إربد: دار الكندي، ٢٠٠١)، ص٥٠، باتريك هارمن، يربارة ديلكور وآخرون, **النظام العالمي الجديد والقانون الدولي وسياسة المكياليين**، ترجمة تنور مفيث (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥)، ص٣١، عبد الله صالح, **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٢٧، يناير ١٩٧، ص١٢٦.

مشترك سمحت بموجبها ببناء قواعد عسكرية دائمة ما زالت موجودة إلى اليوم[1]. يوضحها الشكل (٢).

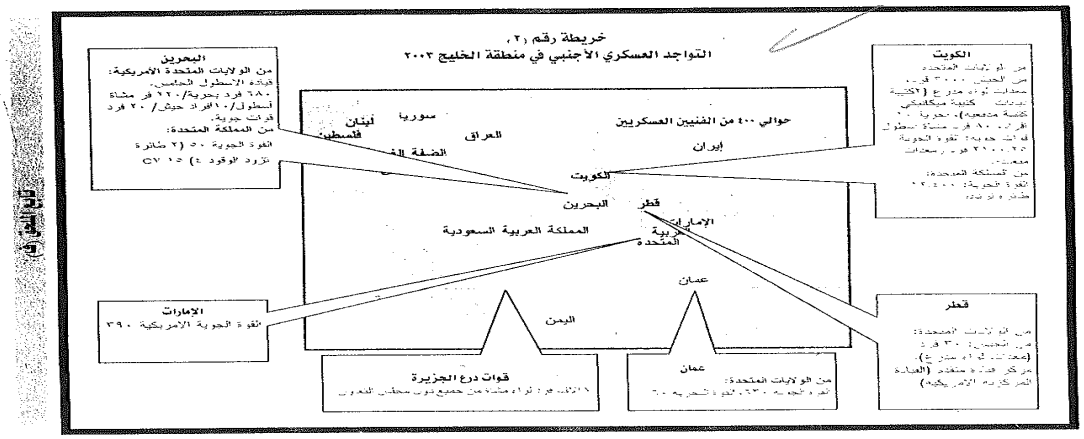

المصدر: جمال مظلوم، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ٢٥ سنة على إنشائه، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦).

كذلك شهدت هذه المرحلة انقسامات كبيرة لم يسبق لها مثيل فالتفاعلات العربية السياسية والاقتصادية والأمنية أو العسكرية تراجعت إلى أدنى مستوياتها وباتت التوجهات والمصالح القطرية معيار السلوك الأساسي للدول العربية وفقد الأمن القومي العربي محتواه الحقيقي وأصبح تابعاً للمفاهيم الأمنية الضيقة الخاصة بكل بلد عربي بمعزل عن غيره، فعلى سبيل المثال أدى انجرار الأقطار العربية لعملية السلام بشكل انفرادي وغير مخطط له إلى مضاعفة مخاطر الأمن القومي العربي بشكل متزايد ونتج عن ذلك توقيع اتفاقيات سلام بين الكيان الصهيوني وكل من الأردن والسلطة الفلسطينية فضلاً عن حصول الكيان الصهيوني على ضمانات بإنهاء حالة الحرب السياسية والاقتصادية والعسكرية[2]، وهذا ما حصل بدليل تبني مؤتمرات القمة العربية مبادرات للسلام مع الكيان الصهيوني. كذلك شهدت هذه المرحلة انهيار الإطار المؤسس لجامعة الدول العربية وتمثل ذلك بعجزها عن حل الأزمة العراقية الكويتية وإعطاء ما يسمى بالشرعية الدولية معالجة الأزمة بالعدوان على العراق ليتم تدمير بنيته الأساسية والاقتصادية

---

(١) كمال صلاح الحربي, **تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص٢٣٢-٢٣٣، عبد المنعم المشاط: **الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ٧١، يونيو ١٩٩٢، ص١٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر, منير شفيق: **الجزئية والدولة القطرية (قراءة استطلاعية)**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص٣٦-٤٠، وهشام شرابي, **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٨٦-٩١، برهان غليون, **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٨. علي أحمد عتيقة: **الوطن العربي والمستجدات الإقليمية**، معن بشور وآخرون: **الواقع العربي وتحديات ترف جديد** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩)، ص١٩٥-١٩٦، علي عقلة عرسان, **اتفاق أوسلو بعد خمس سنوات**، مجلة الفكر السياسي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب)، العدد ٣، صيف ١٩٩٩، ص٥-١١.

والصناعية، المدنية والعسكرية والذي عجزت الجامعة عن فك الحصار عليه إن لم تكن شريكاً بذلك[١].

كما ثبت عجز الجامعة العربية ومعظم دولها في منع احتلال العراق إن لم تكن أغلب الدول موافقة على هذا الاحتلال. ولإعطاء توضيح أكثر عن دور الجامعة العربية فقد تعطلت أعمال القمة العربية لعشر سنوات ثم عادت للانعقاد تحت إشراف أمريكي بدليل أن جداول القمة باتت تقترحها أمريكا لمعالجة مشكلات المنطقة بدليل المبادرات الأمريكية المتكررة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية[٢].

وشهدت هذه المرحلة محاولة تفكيك الأمن القومي العربي جيبوليتيكا واستبداله بالأمن القومي الشرق أوسطي وقد تم لذلك تمزيق الأمة العربية من خلال دعم الأقليات على المطالبة بحقوقها غير المنصوص عليها في الدستور سواءً في العراق للأكراد والأقباط في مصر أو كما هو الآن في إقليم دارفور وفرض الضغوط عليها والحصار. فقد تم فرض الحصار على ليبيا عام ١٩٩٢ بموجب القرار الصادر من مجلس الأمن بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٩٢ وكذلك السودان تم فرض الحصار عليها بموجب القرار ١٠٤٤ بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٩٦ أما في اليمن فقد احتلت اريتريا جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى اليمنيتين بمعدات إسرائيلية[٣].

كما تم تأجيج الخلافات الحدودية بين البلدان العربية مثل (اليمن . السعودية، مصر . السودان، قطر . البحرين، عمان . الإمارات، العراق . الكويت، اليمن . أريتريا، المغرب . الجزائر) وهو ما أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار بين الأنظمة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً نتج عنه بروز سياسة المحاور[٤]. كذلك كان لأحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ دور سلبي في تدهور مفهوم الأمن القومي العربي في معظم الأنظمة العربية، إذ بادرت على الفور بالحرص على رعاية الأمن القومي الأمريكي على حساب الأمن القومي العربي، والسبب في ذلك يعود إلى هشاشة العلاقة بين الأنظمة

---

(١) خالد أحمد الرماح, **الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية**، مجلة الشؤون العربية، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٥، ديسمبر ٢٠٠١، ص٧٠، سلطان أبو علي, **الآثار الاقتصادية لحرب الخليج في حرب الخليج الثانية النتائج والآثار**، (عمان: منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢)، ص١٨٥.

(3) Us department of state the office of international snformation programs, power launches middle east partnership sniticetive.

(٣) لمزيد من التفصيل ينظر: هنري كيسنجر, **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص١٦٥.

Dimitris K. Yenakis, Order and change in the Euro-Mediteranean system, mideterranean auarterly, 2000, P61.

(٤) نظمي أبو لبدة، مصدر سابق، ص٢٢٧.

الحاكمة وشعوبها من جهة والحصول على الدعم الأمريكي للبقاء في السلطة من جهة أخرى على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت هي القوة الحاكمة والمسيرة لشؤون العالم أجمع، وفي سبيل تحقيق الأمن الأمريكي بادرت معظم الأنظمة بعقد اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تنص على إجراء تحقيقات مشتركة وتبادل للمعلومات وإجراء عمليات بحث مشتركة عن من تسميهم الولايات المتحدة بالإرهابيين وتسليمهم إليها إذا اقتضت الحاجة وهذه الدول: (المغرب، الأردن، مصر، السودان، اليمن، تونس، لبنان، دول مجلس التعاون الخليجي)[١].

إن اندفاع الأنظمة العربية لحماية الأمن القومي الأمريكي في حماية مصالحها أو في حربها على الإرهاب قد ضاعف من تحديات الأمن القومي العربي بسبب بروز الحركات الإسلامية المتطرفة، التي تعد من أكبر الأخطار على الأمن العربي لكونها تساعد الأنظمة العربية في إيجاد مبررات لفشلها في عدم تحقيق الأمن القومي باستمرار غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة القمع وارتفاع نسبة البطالة والفقر وتدهور التعليم وتزايد الإنفاق العسكري والأمني وتدعو إلى ضرب المصالح الأمريكية ومصالح الأنظمة الموالية لها، من منطلق أن أمريكا أخضعت المنطقة العربية للسيطرة المباشرة لحماية مصالحها بالتنسيق مع الأنظمة العربية الموالية لها فضلاً عن أنها دعمت الكيان الصهيوني على ارتكاب المذابح بحق الشعب الفلسطيني[٢] واحتلت العراق الذي كان يشكل العمق الأساسي للأمن القومي العربي، أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فقد شهد الأمن القومي العربي تطوراً في هذا الجانب برز بتزايد أعداد المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي لعبت دوراً بربط الإنسان العربي بمجتمعه من خلال الدفاع عن حقوقه وقضاياه. وصدور تقارير التنمية الإنسانية ابتداءً من سنة ٢٠٠٢ التي يتم فيها رصد الأوضاع العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن أغلب البلدان بادرت إلى إجراء بعض التحولات الديمقراطية.

إن التطورات السابقة كانت نتيجة لإعطاء العالم أولوية متقدمة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتغليبها على الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية في تحقيق الأمن العالمي واستجابة للضغوط الأمريكية المبنية على التقارير الدولية أو تقارير وزارة الخارجية الأمريكية،

---

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد السعدون, **فوضوية النظام العالمي وأثره على النظام العربي** (عمان: دار الطلبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٢٠.

[٣] لمزيد من التفاصيل ينظر:

Kurt complex Michele flourony: to prevail and American strategy for the campaign against terrorism (Washington) Washington on D.C (center for start and international studies, 2002, pp. 15-17, Jhon piloer; the new rules of the world, London, verso, 2002, pp. 98-100.

التي تؤكد أن المنطقة العربية تعيش حالة احتقان اجتماعي خطير سيؤدي إلى حدوث اضطرابات يصعب على الأنظمة العربية السيطرة عليها[١]. ولتأكيد أن البلدان العربية لم تول اهتماماً بالجانب الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أمنها القومي وما زالت تولي اهتماماً بالجوانب العسكرية والسياسية فقد سارعت الأنظمة العربية تحت الضغط السياسي الأمريكي والرأسمالي إلى ربط اقتصادها غير المؤهل بالاقتصاد العالمي الواقع تحت تأثير العولمة التي تدعو إلى حرية الأسواق والخصخصة وإلغاء الحواجز أمام التدفق الاقتصادي الحر، فضلاً عن ربط اقتصادها بالبنوك والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي . البنك الدولي) التي تشترط إصلاحات اقتصادية لإعطاء الدعم والقروض كما فعلت كلٌّ من (مصر، السودان، الأردن، اليمن، المغرب، دول الخليج)، فكانت النتيجة تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى انكشاف الأمن القومي العربي بدليل الدعوات المتكررة إلى أكثر من طرف بمن فيهم الكيان الصهيوني بسرعة الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها المنطقة العربية[٢]. ولإعطاء إثبات أكثر دقة في عدم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فإحصائيات عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن مجموع سكان البلدان العربية بلغ ٢٧٧ مليون نسمة منهم ٧٣ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر، وأن دخل الفرد العربي اليومي هو أقل من دولار، كما أن نصف سكان الريف محرومون من المياه النقية، في حين يعاني ثلثا السكان من الافتقار إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والمديونية العربية حيث تبلغ ٢٠٠ مليار دولار وحجم الأرصدة العربية في البنوك الغربية ٨٥٠ مليار دولار، كما أن معدل النمو الاقتصادي في العالم العربي يقل عن معظم البلدان النامية حيث لم يتجاوز ٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٩ وتراجع الإنتاج الزراعي من ٥.٥ إلى ١.٧ في أواخر التسعينيات[٣].

---

[١] جمال مصطفى عبد الله السلطان, **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص٢٦٧، مايكل جي علتون, **المنهج التدخلي الجديد والحث عن قانون دول عادل**، مجلة الشؤون الخارجية (نيويورك، حزيران ١٩٩٩)، ص٤-١٢.

[٢] أكرم عبد الرحيم, **الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك** (القاهرة: مركز الحضارة القديمة، ٢٠٠٠)، ص١٥٥، فضل علي مثني, **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة العالمية الخارجية والدول النامية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص٤٧، ادريانو بدنايون, **العولمة نقيض التنمية**، ترجمة جعفر علي السودان، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٢٠١-٢٠٣، منير الحمش: **المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير**، أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير في قضايا راهنة (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد (٣٣)، ٢٠٠٤، ص٢٤.

[٣] برهان غليون, **العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين**، مجموعة باحثين حوارات في الفكر العربي المعاصر، (عمان: مدرسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠)، ص٤٢٥-٤٥٣. هيثم الكيلاني, **التحديات الاستراتيجية التي تجابه العرب في مطلع القرن، في الوطن العربي وخيارات المستقبل**، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠)، ص٢١٥.

إن أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها الأمن القومي العربي في هذه المرحلة هو تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها العسكري والسياسي من السيطرة على منابع النفط والتحكم بكمية إنتاجه وآليات أسعاره، بدليل أن دول الخليج العربي والدول النفطية الأخرى تصرح بأكثر من مناسبة بأنها لن تستخدم سلاح النفط الذي يعزز الأمن القومي العربي، بمعنى أن النفط منذ بداية التسعينيات لم يعد من مكونات الأمن القومي العربي كما كان في السبعينيات، لكنه يظل الجانب المهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية لكون اقتصاد معظم الدول العربية يعتمد بشكل رئيس في ميزانيتها على العائدات النفطية التي تشكل المصدر الرئيس لدخل البلدان العربية[1].

خلاصة القول إن التطورات التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات لم تكن في مصلحة الدول العربية لتحقيق أمنها القومي فالتطورات التي شهدها الأمن القومي العربي كانت تطورات سلبية أفقدته مقوماته الأساسية، وأثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أنه لا يوجد هناك أمن قومي عربي، لاسيما بعد تزايد المشكلات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والانقسامات التي شهدتها الدول العربية التي أدت إلى تراجع الفكرة القومية التي يستند عليها مفهوم الأمن القومي العربي،وبروز التيارات المتطرفة، وإحلال الأمن القطري محل الأمن القومي. إن الإخفاقات التي أصابت المشروع القومي العربي قادت إلى احتلال العراق، واستمرار ترسيخ الدولة القطرية لما تسميه أمنها القومي بمعزل عن الأمن القومي العربي، لكن هذا لا يعني أن الأمن القومي العربي زال أو في طريقه للزوال فهو أمن قومي شعبوي تاريخي جغرافي لا يزول، والحالة التي يمر بها هي حالة مؤقتة سببتها سياسات أغلب الأنظمة العربية.

[1] نظمي أبو لبدة، مصدر سابق، ص٢٣٢، عبد الرزاق فارس الفارس, **أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي**، مجلة المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤٠، مارس ١٩٩٩)، ص٣٧.

المبحث الثالث:

التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي في مرحلة ما قبل التسعينيات

أولاً: تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي:

تميزت تفاعلات البيئة البشرية والأمن القومي العربي بعدم الاستقرار والثبات على حال واحدة في مراحل التطور كافة، لوجود العديد من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي أثرت في مجمل تفاعلات التنمية البشرية بمفهومها الواسع، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتحقيق التنمية المستقلة، ومن ثم تحقيق الأمن القومي، لكن وقبل البدء بعملية تحليل التفاعلات علينا معرفة أن موقع دول الخليج العربي التي تسمى بدول مجلس التعاون الخليجي له تأثير كبير في مجمل تفاعلات الأمن القومي العربي نظراً للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه الدول فموقعها الجغرافي أعطاها أهمية جيواستراتيجية واقتصادية متعددة الجوانب فاحتياطاتها النفطية تصل إلى ٦٠٪ من الاحتياط العالمي، في حين إنتاجها النفطي يتجاوز ٥٠٪ من الإنتاج العالمي، وتشكل نقطة الوصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا فضلاً عن أنها تسيطر على أهم المضايق الدولية والمحطات الرئيسية لخطوط الطيران الدولية، وتحتل ركيزة أساسية من ركائز التوازن الدولي بل إنها أصبحت من أكثر المناطق وأكبرها أهمية في المعادلة السياسية الدولية القائمة في عصرنا الراهن، كما تعتبر من أهم المناطق الاستراتيجية للأمن القومي العربي[١].

وتبلغ مساحة دول الخليج التي ستشملها الدراسة نحو مليونين ونصف المليون كم٢ (٢.٤٦٩٧٩٣كم٢) كما يبلغ عدد سكانها المحليين وغير المحليين ٣١ مليون نسمة كما في الجدول (٢).

---

[١] نعيم الظاهر، **جغرافية الوطن العربي** (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٢، ص١٧-٢١.

جدول رقم (٢) يبين المساحة وعداد السكان في دول الخليج العربي في عام ٢٠٠٣

الدولة	المساحة	عدد السكان الأصليين	عدد السكان غير الأصليين	إجمالي عدد السكان
السعودية	٢.١٤٩٦٩٠	١٦.٢٠٩٦٥٠	٥٩٩٥٣٥٠	٢٢.٢٠٥٠٠٠
عمان	٢١٢٤٥٧	١.٩٥٢٠٢٠	٧٢١٩٨٠	٢.٦٧٤٠٠٠
الإمارات	٧٧٧٠٠	٦١٧.٠٤٠	١٩٥٣٩٦٠	٢.٥٧١٠٠٠
الكويت	١٧٨١٨	٧٢٢.٧٥٠	١٣٤٢٢٥٠	٢.٠٦٥٠٠٠
قطر	١١٤٣٧	١٥٢.٥٠٠	٤٥٧٥٠٠	٦١٠٠٠٠
البحرين	٦٩١	٣٩٤٣٨٠	٢٣١٦٢٠	٦٢٦٠٠٠

المصدر: د. ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج . واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

وتعد دول الخليج العربي من أكبر الدول العربية مساحة وأكثرها غنى إذ يبلغ الناتج المحلي لهذه الدول بإحصاءات ٢٠٠٢ (٣١٣.٥) بليون دولار سنوياً بنسبة ٦٠٪ من الناتج القومي للبلدان العربية.

إن أهم ما يميز دول الخليج العربي أنها من المناطق القليلة السكان في الوطن العربي قياساً بمساحتها كما لاحظنا في الجدول السابق وهذا مؤشر كان من المفروض على دول الخليج العربي أن ترتكز سياستها عليه لتحقيق التنمية البشرية بكافة جوانبها، لكنها بالمقابل لجأت إلى تعويض نقص السكان باستيراد العمالة الأجنبية وتعد هذه السياسة من أكبر التحديات لدول الخليج ليس لعدم تحقيق استقلال التنمية بل باتت تهدد الهوية الوطنية لهذه البلدان، وتشكل عبئاً كبيراً على الأمن القومي العربي، وكان بإمكانها أن تخفف من وطأة هذه المشكلة بالاعتماد على العمالة العربية، وتتميز دول الخليج العربي بأنها كانت من أوائل البلدان في اكتشاف النفط واستخراجه وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) يبين الإنتاج والاحتياطي والعمر الإنتاجي لسنة ١٩٨١

الدولة	تاريخ الاكتشاف	تاريخ الإنتاج	الاحتياطي حسب التقديرات في ٣١/ ١٢/ ١٩٨١ مليار برميل	عدد سنوات الإنتاج
السعودية	١٩٣٨	١٩٣٨	١٦٧.٨	٤٦
عمان	١٩٤٠	١٩٤٠	٢.٦	٢٢
الإمارات	١٩٥٣	١٩٦٥	٣٢.٢	٥٨
الكويت	١٩٣٨	١٩٤٦	٦٧.٧	١٦٨
قطر	١٩٤٥	١٩٤٩	٣.٤	٢٢
البحرين	١٩٣٢	١٩٣٢	٠.٢	١٢

المصدر: فؤاد حمدي بيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليج . المنهاج المقترح والأسس العملية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٣٨.

وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً بأنها تمثل شريحة عربية تتماثل، وتتشابه فيها الأوضاع والمعطيات والتداعيات، فنظم الحكم واحدة والتحالفات الدولية واحدة ومقومات الاقتصاد متطابقة والبناء الاجتماعي متماثل والمشكلات الهيكلية والإشكاليات الاجتماعية متطابقة أو متماثلة في كثير من الأحيان مع مراعاة وجود بعض الفوارق والخصوصيات[١].

كما تتميز دول الخليج العربي بعدم وجود أرياف تتحمل أعباءها الدول الخليجية فأغلبية الناس تستقر في المدن الرئيسية وهذا ما يؤدي إلى تسهيل مهمة الدولة في توسيع شبكة التنمية وتوفيرها إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

إن هذه الخصوصيات السابقة الذكر التي تتميز بها دول الخليج العربي شكلت عاملاً أساسياً في جذب القوى الكبرى للمنطقة العربية والتصارع عليها كما شكلت عبئاً أساسياً على الأمن القومي العربي، وهو ما انعكس على تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي التي أخذت أنموذجاً واحداً هو سيطرة الجوانب الأمنية والعسكرية على الجوانب المجتمعية الأخرى.

[١] محمد رضا فودة، **الأمن القومي للخليج العربي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩١)، ص٥-٨.

إن إشكالية دراسة التفاعلات بين التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي تتطلب معرفة المحاور التي كان لها تأثير في تفاعلات التنمية البشرية مع الأمن القومي العربي وهي:

١- طبيعة الأنظمة السياسية:

من المعروف أن الأنظمة السياسية لدول الخليج هي نظم ملكية وراثية النشأة بعيدة عن تقاليد الحكم الديمقراطي ومؤسساته السياسية ومفهوماته الليبرالية، وهي عبارة عن مجموعات مشائخ قبلية استلمت السلطة بعد رحيل الاستعمار البريطاني ولكنها وبعد الاستقلال وفي مرحلة الحرب الباردة لم تستطع التخلص من البنى التقليدية التي ما تزال تلعب دوراً كبيراً أساسياً في الحياة السياسية لغالبية تلك البلدان، فالدولة كمؤسسة سياسية لم تحاول أن تأخذ النموذج العصري في تلك المرحلة، بل ظلت أسيرة الاعتبارات القبلية في تراكيب السلطة[١]. وهو ما أدى إلى أن واجهت الأنظمة السياسية معضلة أساسية لم تستطع حتى اليوم التخلص منها، فهي من جهة ترى أن مركزية السلطة وحصرها بالملكية ضرورية للقيام بالإصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ومن جهة أخرى وبحكم مؤسساتها السياسية التقليدية غير قادرة على امتصاص الجوانب التحديثية والمتغيرات التي أفرزتها الحياة العصرية، ولاسيما في جوانب التنمية البشرية بجوانبها كافة، مع العلم أن عملية تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة، كانت الهاجس والمطلب الأكبر لمجتمعات دول الخليج لأنها تعني لهم المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها السلطات التشريعية والتنفيذية، لكن هذه العملية في نظر الأنظمة السياسية لدول الخليج عملية شاقة وتتطلب إجراءات بالغة الدقة لكي يستطيع، النظام السياسي مواجهتها بمرونة، كما تستدعي من الناحية التطبيقية خلق المؤسسات السياسية المستقرة وتنسيق أدوارها وتتطلب دينامية عالية للنظام السياسي في طروحات ليس في المجال السياسي فحسب، بل في منظومة الحياة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة[٢]، لكن الوقائع أثبتت أن قدرة أنظمة الحكم في دول الخليج العربي على تقديم منافع اقتصادية للقطاعات المختلفة لم ترافقه عملية تطوير سياسي بنفس المعدل من حيث توفر مناخ ملائم للنشاطات والمؤسسات التمثيلية ومنحها سلطات حقيقية.كما أن هذه الدول امتنعت عن التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية، وكما يلاحظ من الجدول رقم (٤) باستثناء المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل، فهناك دولتان فقط صادقت على

---

(١) عبد الله بسيوني، **النظم السياسية وأسس التنظيم السياسي**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ص٣٦٥.

(2) Dr, Tim Niblock, Dilemaf of none – oil Economic development in the Arab Gulf, The Arab research center London, 1980, pp. 12-13.

اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وهي السعودية والكويت، وفيما يتصل باتفاقية مناهضة التعذيب ظلت دولتان لم تصادق عليها وهي عمان والإمارات. أما فيما يتعلق باتفاقيتي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فلم تصادق عليها جميع الدول ما عدا الكويت. وبشكل عام يظهر من الجدول:

١- أن جميع المصادقات على الاتفاقيات الواردة في الجدول جاءت متأخرة وربما تمت نتيجة لضغوط دولية.
٢- أن التصديق على البعض من تلك الاتفاقيات، دون الأخرى يدل على عدم مصداقية الدول في التعامل مع الاتفاقيات الموقعة عليها.
٣- الكويت هي الدولة التي صادقت على جميع الاتفاقيات، كما كانت السباقة في المصادقة عليها.
٤- باستثناء المصادقة على حقوق الطفل، فإن دولتي الإمارات وعمان لم تصادقان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إن امتناع الدول عن توقيع الاتفاقات والمعاهدات أو تأخيرها دليل على جمود هذه الأنظمة وعدم تطويرها فيما يخص حقوق مواطنيها المتعلقة بجوانب التنمية البشرية التي تشكل مرتكز الأمن القومي العربي.

جدول رقم (٤) يبين تصديق دول الخليج العربي على المعاهدات الدولية الرئيسة المعنية بحقوق الإنسان

الدول	اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ ١٩٨٩	اتفاقية القضاء على إشكالية التمييز ضد المرأة ١٩٧٩	اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦
السعودية	١٩٩٦/١/٢٦	٢٠٠٠/٩/٧	٢٠٠٠/٩/٢٣	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها
عمان	١٩٩٦/١٢/٩	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها
الإمارات	١٩٩٧/١/٣	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها
الكويت	١٩٩١/١/٢١	١٩٩٤/٩/٢	١٩٩٦/٣/٣١	١٩٩٦/٥/٢١	١٩٩٦/٥/٢١
قطر	١٩٩٥/٤/٣	لم تصدق عليها	٢٠٠٠/١/١١	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها
البحرين	١٩٩٢/٢/١٣	لم تصدق عليها	١٩٩٨/٣/٦	لم تصدق عليها	لم تصدق عليها

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

إن النظام السياسي الجيد والقوي هو الذي يحقق الاستقلال من خلال توفير جميع حاجات المجتمع ومتطلباته المادية والمعنوية ولا يوفر جانباً ويترك جانباً آخر قد يكون هو المهم[١]، وهو ما حصل في دول الخليج العربي، فقد وفرت للمجتمعات استقراراً اقتصادياً وتطوراً اجتماعياً ً بارتفاع مستويات الدخل وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لكنها في المقابل لم توفر لشعوبها الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المهة أو التقاسم بالثروة أو التمتع بالاستقلال الحقيقي من الدول الاستعمارية، لكونها تنظر إلى حقوق شعوبها بأنها منح وهبات من الملك والحاكم والأمير، وليت الأمر استمر على ذلك فقد سلمت هذه الدول نفسها للقوى الرأسمالية ورهنت اقتصادياتها ومدخراتها[٢] في وقت لم تكن مضطرة لهذا الارتماء لوجود صراع إيديولوجي بين قطبي النظام الدولي كان من المفروض أن تستفيد منه لتعزيز أمنها القطري بتحقيق التنمية بجوانبها كافة ومنها تحقيق الأمن القومي.

ثانياً: الاضطراب الاقتصادي:

شكل الاضطراب الاقتصادي لدول المنطقة عاملاً أساسياً في زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وذلك انطلاقاً من الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها وتعرضها للصدمات الاقتصادية ويعود الاضطراب الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج إلى جملة من الأسباب أهمها: اعتماد الأحادية في البنيان الاقتصادي وفقدان البعد الشمولي في التركيب الاقتصادي العام، إذ يعتبر تسويق النفط هو الهيكل الأساسي لاقتصاديات دول الخليج[٣]، التي توصف بكونها اقتصاد (المصدر الواحد) لغياب البنى والتراكيب الاقتصادية الأخرى اللازمة لبناء الاقتصاد المستقر الذي يرتكز على هياكل قوية زراعياً واقتصادياً وصناعياً، والذي يوضح أن القطاع النفطي يمثل عصب الحياة في اقتصاديات دول الخليج إذ ساهم في المتوسط بنسبة ٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥-١٩٨٥ ومثل ٨٠٪ من الإيرادات العامة التي سنلاحظها بالجدول اللاحق، غير أن هذا الاعتماد الكبير على الصادرات والإيرادات قد أدى إلى خلل هيكلي كبير. فمن ناحية لا يمكن التأكد من استمرار القدرة على تصدير النفط بأسعار تفوق تكلفة إنتاجه، كما أن النفط مورد غير متجدد وإمكانية تصديره تتوقف على الطلب العالمي الذي يجعل من دول الخليج أكثر تبعية،

---

[١] فيتر بتلر، **حول نزعة السيطرة**، ترجمات استراتيجية (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، سلسلة أوراق شهرية، العدد (٢٨)، ص٢٤-٢٥، ٢٠٠٤.

[٢] أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال مظهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** (عمان: جامعة القدس، ١٩٩٧)، ص٥٨.

[٣] فتحي محمد مصيلحي، **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي العربي**، (القاهرة: المكتب الجامعي، ١٩٩٢)، ص٦١.

فاقتصادياتها تعتمد اعتماداً كلياً على صلتها بالعالم الخارجي لتصديرها المادة الخام غير مصنعة وهي النفط، هذا إلى جانب أن هذه الدول تقوم باستيراد جميع احتياجاتها من سلع استهلاكية من الخارج، وكما يظهر من الجدول رقم(٥) مؤشر درجة الانكشاف للعالم الخارجي•، ويبين هذا المؤشر مدى ارتباط اقتصاد أي دولة ما بالعالم الخارجي ولاسيما إذا كان الرقم مرتفعاً.

وبلغ بالمتوسط لدول الخليج العربي ١٢٧، ١٢٣، ٩٧ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥ على التوالي. كما يظهر ذلك في الجدول استمرارية درجة الانكماش على الرغم من انخفاضه، مما يعكس عدم حدوث تنوع في الاقتصاد، والاعتماد على العوامل الداخلية في عملية التنمية.

جدول رقم (٥) يبين مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دول الخليج العربي

السنة / البلد	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	١٠٢	١٠١	٨٧
عمان	١١٨	١٠٥	٨٦
الإمارات	١٠٢	١١٢	٩٠
الكويت	١٠٦	١١٧	١٠٧
قطر	٩٥	١٠٠	٩١
البحرين	٢٣٩	٢٠٥	١٢٣
المتوسط	١٢٧	١٢٣	٩٧

المصدر: الجداول الخاصة بالإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، العدد (٣)، ١٩٨٨.

كما أن تلك الدول كرست التبعية الاقتصادية والمالية، وحماية المنافع الاقتصادية لها تعد من سلم الأوليات، بدليل عدم استثمار الفوائض المالية في بناء قاعدة اقتصادية متطورة ونقلها إلى البنوك والمصارف الأجنبية لاستثمار عوائدها ففي عام ١٩٨٢ بلغ حجم الأرصدة لدول الخليج في البنوك الأمريكية والأوروبية ما يقارب (١١٢٨٠) بليون دولار[١].

• درجة الانكشاف = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي

[١] النشرة الاستراتيجية، (لندن: مركز الأبحاث والمعلومات)، المجلد السادس العدد (٢١)، ١٩٨٥، ص٩-١٠.

٢- غياب الخطط التنموية الشمولية:

افتقرت دول الخليج العربي إلى وجود الخطط التنموية الشاملة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى البعيد بغية تنويع هيكل الاقتصاد ومعالجة اختلالاته واقتصرت سياساتها الاقتصادية على الإنفاق العام في مجال الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى دخل الفرد باعتقادها أن ذلك الأسلوب يعد الوسيلة الملائمة لتحقيق التنمية واللحاق بالدول المتقدمة.

جدول رقم (٦) يبين تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة بدول الخليج العربي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بالأسعار الجارية

السنة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
بيان / النفقات الإيرادات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
إيرادات نفطية	٤٣٥١٤	٨٩	٩٦٥٢١	٩٢	٥٠٧٦٤	٦٦
إيرادات أخرى	٥٤٥٤	١١	٨٥١٩	٨	٢٦٦٦٩	٣٤
مجموع الإيرادات	٥٨٩٦٨	١٠٠	١٠٥٠٤٠	١٠٠	٧٧٤٣٣	١٠٠
الإنفاق الجاري	٩٩٠٣	٥٢	٤٦٤٢٠	٥٥	٥٥٠٦٩	٦١
الإنفاق الاستثماري	٩٢٩١	٤٨	٣٧٥٧٤	٤٥	٣٥٢٢٨	٣٩
إجمالي الإنفاق	١٩١٩٤	١٠٠	٨٣٩٩٤	١٠٠	٩٠٢٩٧	١٠٠

المصدر: (١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، العدد (٢)، ١٩٨٧.

ويظهر من الجدول رقم (٦) في جانب الإيرادات ارتفاع مساهمة النفط في الإيرادات الكلية إذ بلغ كنسبة من الإيرادات الكلية ٨٩، ٩٢، ٦٦، للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، على التوالي. الأمر الذي يظهر مدى الاختلال واعتماد برامج التنمية على مورد وحيد يرتبط بالأسعار الدولية، ويعرضها لعدم الاستقرار، ويتبين من ذلك تراجع مساهمة الإيرادات النفطية في عام ١٩٨٥، نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية. وفي جانب الإنفاق العام يظهر أن إنفاق الاستثمار شكل كنسبة من إجمالي الإنفاق العام ٤٨، ٤٥، ٣٩، مما يشير إلى تراجع الإنفاق الاستثماري لمصلحة الإنفاق الجاري ذلك الإنفاق الذي لا يخدم العملية التنموية.

وقد أكد البنك الدولي في تقريره الصادر عام ١٩٨٥ أن دول الخليج العربي تعد من أقل البلدان النامية في تحقيق التنمية رغم ارتفاع مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية

وارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي[1]، وهذا يظهر عدم وجود خطط تنموية شاملة لتحقيق التنمية في تلك الفترة.

يضاف إلى ذلك أن هذه البلدان عانت ندرة شديدة في القوى العاملة الوطنية اللازمة لبرامج النمو الاقتصادي و الاجتماعي أي الندرة في الموارد البشرية، والجدول رقم (٧) يوضح أن متوسط نسبة العمالة الأجنبية من إجمال العمالة بلغت **62.، 71.،74.** مما يظهر ارتفاع إسهام العمالة الأجنبية من إجمال القوى العاملة،وهو ما يعني أن برامج التنمية قد اعتمدت بشكل رئيس على العمالة الأجنبية في جميع المجالات بما فيها الجانب العسكري والأمني لتلبية متطلبات النمو الذي تم تحقيقه في تلك الفترة ، مع العلم أنه كان بالإمكان استثمارها من البلدان العربية لتعزيز الأمن القومي العربي.

[1] تقرير التنمية في العالم ١٩٨٥، البنك الدولي، ص٢٣٢.

جدول رقم (٧) يبين إجمال القوى العاملة في دول الخليج

	١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٥			
الدولة	**المحلي**	**الاجنبي**	**المجموع**	**النسبة**	**المحلي**	**الاجنبي**	**المجموع**	**النسبة**	**المحلي**	**الاجنبي**	**المجموع**	**النسبة**
السعودية	١٤٣٩.٧	٤٨٤.٠	١٩٢٣.٧	٢٥.	١٥١٨.٧	١٦٩٤.٠	٣٢١٢.٧	.53	١٦٢١.١	٢٧٢١.٠	٤٣٤٢.١	٦٣.
عمان	١٥٥.٠	٧٠.٠	٢٢٥.٠	٣١.	١٦٨.٠	١١٢.٠	٢٨٠.٠	.40	١٧٨.٠	١٩١.٠	٣٦٩.٠	٥٢.
الإمارات	٤٤.٧	٢٣٤.١	٢٧٨.٨	٨٤.	٥٣.٩	٤٨٠.٨	٥٢٤.٧	.92	٦٥.٣	٤٦٠.٠	٥٢٥.٣	٨٨.
الكويت	٩٢.٤	٢١٧.٦	٣١٠.٠	٧٠.	١٠٨.٥	٣٩٢.٦	٥٠١.١	.78	١٣١.٧	٣٨٦.٨	٥١٧.٥	٧٤.
قطر	١١.٧	٥٧.٠	٦٨.٧	٨٣.	١٦.٦	٧٩.٠	٩٥.٦	.83	٢٤.٠	٧٨.٠	١٠٢.٠	٧٦.
البحرين	٤٦.٤	٣٨.٧	٨٥.١	٤٥.	٦١.٦	٧٣.٩	١٣٥.٥	.55	٨٨.٦	١١٤.٧	٢٠٣.٣	٥٦.
المجموع	١٧٨٩.٩	١١٠١.٤	٢٨٩١.٣	٣٨.	١٩٢٧.٣	٢٨٢٢.٣	٤٧٤٩.٦	.59	٢١٠٨.٧	٣٩٥١.٥	٦٠٦٠.٢	٦٥.
المتوسط				.62				.71				.74

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة الدراسات الفنية حول القوى العاملة . القوى العاملة المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: سباق التسلح:

تعد ظاهرة سباق التسلح من أسوأ الظواهر التي عرفتها البشرية على رغم أهميتها كوسيلة في حفظ الأمن والاستقرار لكونها تستنزف طاقات البلد وتبدد ثرواته على حساب الاستثمار في الجوانب المجتمعية والاقتصادية والمدنية[1]، ودول الخليج العربي لا تشذ عن هذه القاعدة بل هي من أكثر البلدان إنفاقاً على التسلح، فلقد انجرت بعد استقلالها وإعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة إلى اقتناء الأسلحة وتكديسها من أجل تعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية لحماية أمنها القومي، بالمقابل لم تعمل على بناء الإنسان القادر على توظيف تلك المعدات للحفاظ على أمنها، وقد عملت القوى الاستعمارية على استنزاف الطفرة النفطية لمصلحتها من خلال تأجيج الصراعات في المنطقة وإيجاد بؤر للتوتر تستلزم شراء ما يسمى بالأسلحة المتطورة، ولكون هذه الطبقات الحاكمة في هذه البلدان تسعى للحفاظ على السلطة، ولا تسعى لبناء الدولة فقد انجرت لعقد صفقات الأسلحة بنسب كبيرة من إجمالي الإنفاق العام، كما يظهر في الجدول رقم (٨) كما يظهر من الجدول ارتفاع معدل الإنفاق على التسليح إذ ارتفع بالمتوسط من ١٩.٩ عام١٩٧٥ إلى ٢٩.٣ عام ١٩٨٥، وذلك على حساب التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والسياسية لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

جدول رقم (٨) يبين تعاظم الإنفاق العسكري ونسبته من الإنفاق العام في دول الخليج

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	٪٣٧	٪٢٦.٧	٪٢٧
عمان	٪٤٧.٩	٪٤٩.٦	٪٤٢.٣
الإمارات	٪١٠	٪٤١.٤	٪٣٩.٤
الكويت	٪١٧.٨	٪١١	٪٢٧
قطر	٪١١.٥٧	٪٢٨.٧٣	–
البحرين	٪٤.٩	٪١٥.٧	٪١٠.٧
المتوسط	٪١٩.٩	٪١٨.٩	٪٢٩.٣

المصدر: عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[1] عبد المنعم كاطوا، **نفقات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، العدد (١٩)، ص٤-٨.

والذي استباحته هذه الدول فيما بعد، فلم يكف تبديد الثروات بشراء الأسلحة وتكديسها ، بل عجزت هذه الدول بأسلحتها المتطورة عن حماية نفسها فطلبت الحماية الأمريكية لحماية أنظمتها، الأمر الذي شكل تهديد واستباحة للأمن القومي العربي، فمن تهديدات داخلية (اقتصادية . اجتماعية . سياسية . ثقافية) إلى تهديداً خارجية تمثلت بوجود القواعد الأمريكية في معظم دول الخليج التي قد أشير إليها سابقاً في الشكل رقم (٢).

وقبل البدء بتحليل تفاعلات التنمية البشرية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالأمن القومي العربي في مرحلة الحرب الباردة، لابد من الإشارة إلى أن دول الخليج العربي حققت إنجازات متطورة في تحقيق التنمية البشرية كما تشير تقارير التنمية البشرية التي بينها الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) يبين قيمة دليل التنمية البشرية في مرحلة الحرب الباردة

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	٠.٦٠٣	٠.٦٥٩	٠.٦٧٣
عمان	٠.٤٩٤	٠.٥٤٧	٠.٦٣٩
الإمارات	٠.٧٣٤	٠.٧٦٩	٠.٧٨٦
الكويت	٠.٧٦٣	٠.٧٧٧	٠.٧٨٦
قطر	–	–	–
البحرين	٠.٧٤٦	٠.٧٨٤	٠.٨١٢

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٩، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩).

من الملاحظ على المؤشرات في الجدول ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية لدول الخليج في السبعينيات والثمانينيات لارتباطه بالسلعة الإنتاجية النفط، لأن دليل التنمية البشرية يرتبط بثلاثة مؤشرات من الدخل وطول العمر والمستوى التعليمي، وقد تمكنت دول الخليج من تحسين مستوياتها، لكنها أيضاً لم تتمكن من تحسين الجوانب الأخرى للتنمية البشرية وهي الجوانب الأهم التي تتضمن التنمية البشرية، ديمومتها وللأمن القومي العربي استمراره وتحسن مستوياته.

بناء على ما تقدم ولأجل إعطاء صورة واضحة عن واقع التنمية البشرية والأمن القومي العربي في مرحلة الحرب الباردة سيتم تحليل تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي في تلك المرحلة على النحو التالي:

أ- التفاعلات السياسية:

مر الأمن القومي العربي والتنمية البشرية في جانبها السياسي بمراحل متعددة ومتطورة، وهذه المراحل هي مرحلة النشأة التي توافر فيها قدر محدود من التفاعلات السلبية سواء للأمن القومي أو لتعزيز التنمية البشرية، لأن الأنظمة السياسية لدول الخليج العربي تعاني حداثة التجربة السياسية بالنسبة لها في جانبها التنموي، فهي عبارة عن مجموعة سلطات تسعى للحفاظ على السلطة وتهتم بالنمو على حساب التنمية وليست مجموعة دول تسعى لبناء الدولة.

إن المشكلة الحقيقية لتفاعلات التنمية البشرية بجانبها السياسي مع الأمن القومي العربي تتمثل في سيطرة التفاعلات السياسية ذات البعد الخارجي على جميع أوجه التنمية ذات البعد الداخلي، والسبب في ذلك هو تسليم هذه الدول بالاختراق الخارجي لها، أي وضع حسابات ومصالح القوى العظمى في مقدمة أولوياتها على حساب الأولويات المجتمعية لهذه الدول أو الأمن القومي العربي، فدول الخليج العربي الممثلة بمجلس التعاون الخليجي تعتقد أنها في السبعينيات والثمانينيات واجهت المد الشيوعي الذي كان يحاصرها في اليمن الجنوبي أو العراق، كما واجهت الثورة الإيرانية من خلال العراق لكنها بالأصل لم تواجه أحداً بل دفعت بنفسها لأن تكون طرفاً في المواجهة، فعلى سبيل المثال دفعت العراق للحرب مع إيران، واستمرت هذه الحرب لأكثر من ٨ سنوات للحد من نفوذ الثورة الإيرانية والهدف هو إضعاف القوى الإقليمية (العراق . إيران) وأخذ دورها الإقليمي، كذلك وقفت دول الخليج ضد الثورة اليمنية ١٩٦٢م وحاولت إجهاضها لأنها تهدد سلطاتها، وأنفقت على ذلك أموالاً كثيرة في حينها، أيضاً استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها دول الخليج في مواجهة المد الشيوعي بأفغانستان وكانت معظم النفقات أي ما يقارب ٨٠٪ على حساب دول الخليج العربي.

كذلك أدى الاهتمام بالسياسة الخارجية وبالصراعات الإقليمية الناتجة عن الصراع بين قطبي النظام الدولي إلى إنفاق الجزء الأكبر من نفقاتها على شراء الأسلحة كما هو واضح في الجدول رقم (٨) والجدول رقم (١٢) اللذين أثبتا أن نسبة نفقات الدفاع والأمن كانت أعلى من النفقات على الشؤون التعليمية، وهو ما أدى في المحصلة إلى تضاعف تهديدات الأمن القومي العربي. إن الاهتمام بالسياسة الخارجية والصراعات الإقليمية أدى إلى عدم حصول تطور ديمقراطي أو مشاركة سياسية أو بناء للمؤسسات، أو ممارسة التداول السلمي للسلطة كما في الجدول رقم (١٠). الذي يبين التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية وبناء

المؤسسات والتداول السلمي للسلطة. إذ يلاحظ من خلال الجدول أنه لا يوجد تطور سواء في المجال الديمقراطي أم في المجال السياسي أم في بناء المؤسسات في جميع دول الخليج باستثناء الكويت، والذي ظهر ضعيفاً، أما فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة فلا يوجد في دول الخليج، وهو مؤشر على العملية الديمقراطية، إذ إن أي عملية ديمقراطية إذا لم تترجم إلى التداول السلمي للسلطة، تبقى شكلية، وفقط تزين سلطة الحاكم، كما هو الحال في ديمقراطيات العالم النامي.

جدول رقم (١٠) يبين التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية وبناء المؤسسات والتداول السلمي للسلطة

	التطور الديمقراطي			المشاركة السياسية			بناء المؤسسات			التداول السلمي للسلطة		
السنة / الدولة	٧٥	٨٠	٨٥	٧٥	٨٠	٨٥	٧٥	٨٠	٨٥	٧٥	٨٠	٨٥
السعودية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
عمان	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الإمارات	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الكويت	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
قطر	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
البحرين	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: برنامج الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، ٢٠٠٢.

ويتضح من الجدول عدم حدوث أي تطور إيجابي في التفاعلات السياسية للتنمية البشرية والأمن القومي العربي باستثناء دولة الكويت التي حصل فيها تطور هش وضعيف لكنه كان بادرة إيجابية.

إن غياب التفاعلات السياسية التي تحقق التنمية البشرية لدول الخليج التي تعد الضمانة الأساسية لتحقيق الأمن القومي العربي، قد أدى إلى العديد من الاضطرابات، فعلى سبيل المثال شهدت البحرين أحداثاً دموية عام ١٩٧٢ استهدفت الإطاحة بنظام الحكم، وكذلك الحال في الكويت عام ١٩٦٢، والسعودية عام ١٩٧٩، رغم أن هذه البلدان حققت إنجازات اقتصادية واجتماعية لكنها لم تحقق الإنجاز الأهم وهو الإنجاز السياسي[١]، فالمواطن الخليجي انفتح على العالم وشاهد تطور الآخرين في جميع المجالات،إذ بحكم أن هذه

[١] سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد . دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص١٨١-١٨٣.

البلدان بعد الطفرة النفطية تعولمت اقتصادياً واجتماعياً لكنها لم تشهد التطور نفسه في المجتمع، ومع أنها شهدت تطور بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك التطور ظل يعاني اختلالات. والجوانب السياسية لم تشهد أي تطور، بل إن الحديث عنها أو المطالبة بها يعتبر خيانة عظمى بحق من يدّعون أنهم يملكون هذه البلدان.

ب- التفاعلات الاقتصادية:

أما بالنسبة للتفاعلات الاقتصادية للتنمية البشرية والأمن القومي العربي فقد كانت ضئيلة جداً، وذلك يعود بشكل أساسي إلى سوء العملية السياسية، لأنها أي العملية السياسية هي التي تشرف وتقود الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو ما ترتب عليه عدم استغلال الموارد الغزيرة بشكل ممنهج، بل على العكس قاد إلى زيادة ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الأجنبي وتعولمت اقتصادياتها، الأمر الذي أدى إلى الهيمنة على اقتصاديات هذه الدول باستغلال ثرواتها وفرض التبعية الاقتصادية عليها كما أشير في الجدول (٥)، الذي بين الانكشاف الاقتصادي لدول الخليج باعتمادها على الدول الرأسمالية في صادراتها وارداتها.

إن سيطرة التفاعلات السياسية على كافة تفاعلات التنمية البشرية بما فيها التفاعلات الاقتصادية، كما لوحظ في التحليل السابق للتفاعلات السياسية، والذي بيّن ليس سوء استخدام القدرات الاقتصادية وحسب بل تبديدها في أشكال الصراعات الإقليمية والدولية والدخول في سباق تسلح غير مجد قاد إلى اضطراب الأمن القومي العربي.

لكن هذا لا يعني أن دول الخليج لم تحقق شيئا فعلياً ففي جانب رفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الأساسية استطاعت هذه البلدان أن تحقق نقلة نوعية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في تلك الفترة بحكم الطفرة النفطية التي انعكست على حياة الأفراد بارتفاع مستويات دخولهم وإشباع حاجاتهم الأساسية كما يوضحه الجدول رقم (١١) الذي يبين مدى تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في دول الخليج في مرحلة السبعينيات والثمانينيات.

الجدول رقم (١١) يبين تطور نصيب الفرد من دول الخليج العربي من إجمالي الناتج القومي بالدولار

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	٨٩٧٠	١٠٢٢٥	٥٧٤٤
عمان	٣٧٨٩	٣٥٨٧	٥٧٣٣
الإمارات	٢٩٢٤٩	٢٩٨٨٧	١٩٩٧١
الكويت	٢٤٣٥٣	١٨٤٣١	١١٤٤٠
قطر	١٠٩٧٠	٢٦٠٨٠	–
البحرين	–	١٠٠٣٧	٧٣٤٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، برنامج الأمم المتحدة.

ويبين الجدول ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي وارتباطه بأسعار النفط، ففي عام ١٩٨٠ كانت أسعار النفط مرتفعة ترتب عليها ارتفاع دخول الأفراد، وأما في عام ١٩٨٥ فانخفضت مستويات دخول الأفراد نتيجة لتراجع أسعار النفط في السوق الدولية. الأمر الذي يؤكد أن التفاعلات الاقتصادية تفاعلات أحادية تعتمد على إنتاج سلعة واحدة هي النفط التي تخضع بدورها للطلب والعرض العالمي لم تترجم عوائدها إلى بناء التنمية المرغوبة التي تضمن استدامة دخول الأفراد وعدم تعرضها للاضطرابات .

كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن معدلات النمو في مستويات دخول الأفراد تترجم إلى ارتفاع مستويات التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال تعد نسبة القراءة والكتابة بين الكبار في المملكة العربية السعودية أقل منها في سيرلانكا عام ١٩٨٣، مع أن متوسط دخل الفرد أعلى ١٥ مرة، وهذا يبين أن النمو في مستويات دخول الأفراد ليس شرطاً كافياً لتحقيق التنمية البشرية. فالثروة القومية تعني توسيع خيارات الناس وتحقيق القدرات والحريات المجتمعية. ويبقى المقياس الحقيقي لأي بلد ينشد الأمن القومي هو التوظيف الأمثل لثرواته، إذ أن مستوى الدخل وحده لا يعزز التنمية البشرية بل أوجه استخدام هذا الدخل هي التي تعزز من التنمية البشرية والأمن القومي[١]، فهناك من ينفق دخله على الأسلحة أو على التعليم أو في

[١] مسلم فايز أبو حلو، ماجد حسن صبيح، **مدخل إلى التخطيط والتنمية**، ص٣١،
Marjorie Gassner, Darwin ugarte ontiveros and vincenzo verardi, Human development and electoral systems journal of human development, vol. 7, No. 1, 2006, p. 44.

بناء البنى التحتية وهذا الحال ينطبق على دول الخليج العربي، فلقد اهتمت بزيادة الثروة وزيادة معدلات الناتج القومي لاعتقادها أن هذا يحقق التنمية البشرية التي بدورها تحقق الأمن القومي العربي ولم تهتم بتوظيفها التوظيف الصحيح، إذ إن الإنفاق على الدفاع والأمن استحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق العام كما لوحظ في الجدول رقم (٨) وعند مقارنته بالإنفاق على التعليم والصحة كما يظهر من الجدول رقم (١٢) كان أعلى من الإنفاق على التعليم والصحة.إذ بلغ متوسط الإنفاق العسكري لدول الخليج لعام ١٩٨٥، نسبة ٢٩.٣من الإنفاق العام بينما بلغ الإنفاق على الصحة والتعليم لنفس العام ١٠.٧ بالمتوسط من الإنفاق العام.

جدول رقم (١٢) يبين نسبة الإنفاق على التعليم، من الإنفاق العام

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
السعودية	٪١١.٧	٪٨.٧	٪١١.٨
عمان	٪١.٩	٪٤.١	٪١٤.٩
الإمارات	–	–	٪١٠.٤
الكويت	٪١٠.٠	٪٨.١	٪١١.٤
قطر	٪٣.٣	٪٧.٢	٪٥.٦
البحرين	٪٨.٨	٪٩.٤	٪١٠.٤
المتوسط	٪٧.١٤	٪٧.٥	٪١٠.٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ٢٠٠٠، ١٩٨٥، ١٩٩١.

أما بالنسبة لمؤشر توزيع عدالة الثروة فلا يحدث في ظل وجود سلطات عشائرية لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولا تنمي روح المشاركة السياسية، تعتقد أن كل ما هو موجود ملك للحاكم أو الملك أو الأمير وما يحصل عليه الفرد هو هبة الملك أو الأمير أو الحاكم، إلى ذلك يجب الفهم أن ارتفاع مستويات دخل الفرد في هذه البلدان ليس الهدف منه تحقيق التنمية البشرية بل الهدف منه هو تجاوز إشكالية الشرعية وعدم الرضا لدى غالبية الأفراد نتيجة انعدام حقوقهم السياسية، وبالفعل حدث تجاوز نسبي في إشكالية الشرعية لكنها تظل قائمة لعدم وجود توزيع عادل للثروة واستحواذ الأسر المالكة أو الحاكمة على النصيب الأكبر من هذه الثروة.

وتفتقر دول الخليج العربي في مؤشراتها إلى البنى التحتية العملاقة التي تساهم في دعم الناتج القومي على الرغم أنها استطاعت خلال العقود السابقة إيجاد بنية تحتية خدمية لكن ذلك القطاع المتطور لم يرتبط بتطور القطاعات الإنتاجية ويظهر ذلك من خلال عدم تطور القطاع الزراعي والصناعي. كما أن ذلك الإنفاق على التنمية البشرية لم يتبين أثره في توفير فرص العمل اللازمة للتنمية، يتبين ذلك من خلال اعتمادها العمالة الأجنبية كما أوضحها الجدول رقم (٧).

جـ- التفاعلات الاجتماعية:

تظهر المؤشرات الاجتماعية تطوراً ايجابياً في سبيل تحقيق التفاعلات الاجتماعية للتنمية البشرية والأمن القومي العربي في دول الخليج، والسبب في ذلك يعود للوفرة النفطية من جهة وقلة عدد السكان من جهة أخرى واستشعار دول الخليج العربي بأهمية التنمية الاجتماعية في رفع مستوى حياة الإنسان وتحسين ظروفه فضلاً عن الجهود العلمية والعملية المبذولة التي أثمرت في اتجاه تحقيق التنمية البشرية، وهذا ما أكدته مجموعة من المؤشرات كما لوحظ في مؤشر دليل التنمية البشرية كذلك كما يوضحه الجدول رقم (١٣) الذي يبين انخفاض معدلات الوفيات للأطفال الرضع وارتفاع مستويات العمر، ونسبة الأطباء للسكان.

جدول رقم (١٣) يبين وفيات الرضع وتوقع الحياة بعد الولادة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥،١٩٨٠-١٩٨٥

الدولة	معدل وفيات الرضع لكل ألف ولادة		نسبة التغير	توقع الحياة بعد الولادة		نسبة التغير	عدد السكان لكل طبيب عام ١٩٨٥
	٧٥-٧٠	٨٥-٨٠		٧٥-٧٠	٨٥-٨٠		
السعودية	١٣٧	١٠٣	-٣٤٪	٥٠.٠	٥٦.٥	٦.٠٪	١٦٧٠
عمان	١٥٠	١٢٢	-٢٨٪	٤٤.٨	٤٩.٧	٤.٩٪	١٩٠٠
الإمارات	٦٦	٤٥	-٢١٪	٦٧.٢	٧٠.٦	٣.٤٪	٩٠٠
الكويت	٤٣	٣٠	-١٣٪	٦٧.٣	٧١.٢	٣.٩٪	٥٧٠
قطر	٦٦	٤٥	-٢١٪	٦٧.٢	٧٠.٢	٣.٤٪	٩٠٠
البحرين	٦٦	٤٥	-٢١٪	٦٣.٥	٦٨.٢	٤.٧٪	١٠٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥.

ومع أن دول الخليج حققت تطوراً في انخفاض وفيات الرضع وارتفاع نسبة العمر المتوقع عند الولادة لكنها عند مقارنتها بالدول المتقدمة أو الأقل تقدماً نجد أنها كانت منخفضة، فعلى سبيل المثال: العمر المتوقع عند الولادة في كوبا ١٩٨٥ هو ٧٧ سنة وبلغاريا ٧٥ سنة وإيطاليا ٧٨ سنة. أمّا وفيات الأطفال الرضع في كوبا ١٧ وبلغاريا ٢٠ وإيطاليا ١٤ وكذلك الحال بالنسبة لعدد السكان لكل طبيب ففي كوبا ٧١٠ وبلغاريا ٤١٠ وإيطاليا ٣٤٠[١].

أما بالنسبة لمؤشر التعليم فرغم التطورات التي تحققت في دول الخليج فإن هذه الأقطار ما زالت تعاني ارتفاع نسبة الأمية والانخفاض النوعي في مستوى التعليم وقلة عدد الطلاب المقيدين في مراحل التعليم العالي كما يظهر ذلك من الجدول رقم (١٤)الذي يبين مؤشرات التعليم في دول الخليج لعام ١٩٨٠ ومقارنتها مع بعض الدول المتقدمة والأقل تقدماً، حيث يظهر الجدول تبايناً شاسعاً، فعلى سبيل المثال كانت نسبة المتعلمين الكبار من إجمال السكان في العربية السعودية ٢٥ بينما في كوبا ٩٣، وفيما يتعلق بعدد المقيدين في المدارس كنسبة مئوية من المجموعة العمرية، كانت في السعودية ٣٠ بينما في كوريا ٧٥، وفيما يتصل بعدد المقيدين في التعليم العالي كنسبة من السكان في سن ٢٠- ٢٤سنة، كانت في السعودية ٨ في حين كانت في كوريا ٢٠، الأمر الذي يشير إلى مدى هشاشة التعليم في دول الخليج العربي.

[١] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤**، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤)، ص٢١١.

جدول رقم (١٤) يبين مؤشرات التعليم في دول الخليج العربية لعام ١٩٨٠ ومقارنتها مع بعض الدول المتقدمة والأقل تقدماً

الدولة	نسبة المتعلمين الكبار من إجمالي عدد السكان	عدد المقيدين في المدارس الثانوية كنسبة مئوية من المجموعة العمرية	عدد المقيدين في التعليم العالي كنسبة مئوية من السكان في سن ٢٠-٢٤ سنة.
السعودية	٢٥٪	٣٠٪	٨٪
عمان	–	٢٢٪	١٤٪
الإمارات	٥٦٪	٦١٪	٤٪
الكويت	٦٠٪	٧٦٪	–
قطر	–	–	–
البحرين	–	–	–
كوبا	٩٣٪	٧٥٪	٢٠٪
بلغاريا	٩٨٪	٨٣٪	١٥٪
إيطاليا	٩٨٪	٧٣٪	٢٧٪

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم للأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤).

المتمثل في تدني القيد بالمدارس الثانوية بالنسبة للشباب وتردي القيد بالالتحاق بالتعليم العالي، وارتفاع نسبة الأمية لدى الكبار. وهو ما أدى إلى اختلالات في عملية التنمية الاجتماعية لهذه الدول قادت إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية المؤهلة، التي ترتب عنها إفرازات ثقافية واجتماعية تعمق الاختلالات الاجتماعية. ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور مدخلات التعليم ومخرجاته سواء الثانوي أم العالي هو جمود الأنظمة التربوية وعدم تطورها مع متطلبات الحياة ومناهج التربية الحديثة[١].

ثانياً: تقييم تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي:

يسود الفكر الاقتصادي اعتقاد بأهمية التنمية البشرية في الوقت الحاضر في تأسيس دولة الرفاه الاجتماعي في المجتمع وتحقيق الأهداف المجتمعية العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والديمقراطية والمواطنة وتحسين الحياة، وأيضاً يسود الفكر الاقتصادي

[١] محمد الرميحي، **الخليج ليس نفطاً . دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص٢٠٠-٣٠٩.

اعتقاد بأن العجز في تحقيق التنمية البشرية يعود إلى انخفاض دخل الدولة ووجود مشكلات تمويلية تؤدي إلى عرقلة توجه الدولة في تلبية متطلبات المجتمع[١]، وممالا شك فيه أن ظهور النفط في دول الخليج العربي قد أدى إلى تغير أوضاع تلك المنطقة وخلق علاقات وقيم تختلف جذرياً عن تلك التي سبقتها طوال قرون متتالية، لكن التغيير كما لوحظ كان متفاوتاً من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم وعدد السكان لكل منها، وأياً كان التغيير فإن البترول قد أخرج دول الخليج العربي من التخلف والفقر الاقتصادي إلى بداية الطريق من أجل بناء اقتصاد شبه حديث وتأسيس ما يسمى الدولة الحديثة بأجهزتها المتقدمة والمتطورة، الأمر الذي جعله أحد مكونات الأمن القومي العربي لاحقاً[٢].

إن ارتباط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث لدول الخليج بالنفط وعوائده كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لهذه الدول التي لعبت دوراً أساسياً في جميع تفاعلات الأمن القومي العربي، لكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في هذه الدول في أول مراحلها قد بهرت الناس في هذه الدول وفي الدول العربية الأخرى للاعتقاد بأنها تماثلها بالمتقدمين من الدول في تحقيق أمنها القومي وتحقيق دولة الرفاه المجتمعي[٣].

ومن خلال تتبع المؤشرات السابقة يتبين جمود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، و يتبين عدم وجود نتائج إيجابية ملموسة في تحقيق التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي، وهذا ما أوضحته المؤشرات السابقة في مرحلة الحرب الباردة. والذي تبين خلال تلك المرحلة أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية في هذه الدول لم يكن بالمستوى المطلوب. ورغم أنها من أحسن الدول العربية في تقديم خدمات الماء والكهرباء وتحسن مستويات الدخل وبناء الطرقات والخدمات العامة بسبب الطفرة النفطية الهائلة التي حصلت عليها، فإنها ما زالت تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ويزداد الواقع سوءاً لهذه الدول عند مقارنتها بدول أقل منها دخلاً مثل كوبا وماليزيا وجنوب أفريقيا فتجد أن هذه الدول حققت تنمية بشرية وأمناً قطرياً أفضل من دول الخليج العربي، لأنها عرفت كيف توظف الثروة التي تمتلكها لبناء مجتمعاتها، ولم تعتمد على الآخرين، كما حدث في دول الخليج العربي التي استنزفت الثروات الوطنية والقومية للأجيال

---

[١] كلثم الغانم، وآخرون، (مصدر سابق)، ص١٦٤.

[٢] نادية محمود طاحون، **الصراع الدولي بمنطقة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٧)، ص١٤٦.

[٣] سير روبرت هاي، **دول الخليج الفارسي**، ترجمة يوسف الشاروني (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤)، ص٨٥.

السابقة واللاحقة، فتحقق النمو ولم تتحقق التنمية الصحيحة، ومن المعروف أن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع كما حدث في دول الخليج العربي لا يعني أن هناك تنمية بشرية حقيقية، فالتنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدول بشكل عادل بحيث تضمن استمرارية النمو لكونها ترفع دخل المواطن وإنتاجيته معاً، وتهتم بالأمن الغذائي الذي تفتقده دول الخليج العربي وتقدم خدمات الصحة والتعليم لكل فرد وتعمل على إشراك الأفراد والمجتمع في رسم السياسات العامة للدولة.

كما تعمل تلك التنمية على توفير فرص العمل الإنتاجية لجميع أفراد المجتمع وتعطي تنوعاً في مصادر القوة المجتمعية وذلك يؤدي إلى تعزيز الأمن العربي على المستوى القطري والقومي.

إن من أهم الأسباب التي دفعت إلى إعادة تقييم تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي خلال فترة الحرب الباردة هو عدم تحقيق الأمن القومي العربي بجوانبه العسكرية والاجتماعية، وتؤكد أطراف عربية أن سبب انكشاف الأمن القومي العربي وتراجع مستوياته وتدهور إنجازات التنمية تعود إلى سياسات الدول القومية التي رفعت شعار المواجهة والصمود ولم ترفع شعارات السلام والاستسلام، فعلى سبيل المثال تحمل الدول الخليجية العراق مسؤولية تدهور الأمن في الخليج وفي المنطقة العربية لإشعاله الحروب والصراعات الإقليمية في منطقة الخليج العربي مع أنها هي التي دعمته لإشعال نيران الحروب والصراعات كما تحمله أيضاً مسؤولية التواجد الأجنبي في دول الخليج العربي.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يحملون العراق المسؤولية الكاملة نفسها وتتحمل المسؤولية عن انكشاف الأمن القومي العربي، متناسيين حقيقة لا يمكن تجاهلها هي أن الأمن العربي يحمل صفة التأزم بسبب السياسات الخاطئة لدول الخليج وبعض الدول العربية، والحقيقة التي يجب أن تعرفها المجتمعات العربية هي أن دول الخليج أسهمت إسهاماً رئيسياً في زعزعة الأمن القومي العربي وتعطيل مشروعه بالإمعان في التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى عدم تحقيق التنمية البشرية بشكلها الصحيح بجوانبها كافة، الأمر الذي مهد للقوى الرأسمالية بسط سيطرتها على هذه الدول وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم مصالحها.

إن تحميل العراق والدول القومية مسؤولية تدهور الأمن القومي العربي هو محاولة من دول الخليج العربي لإعفاء نفسها من الإخفاقات التي رافقت تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي، التي هي في الأصل مسؤولية مباشرة تقع على عاتق هذه الدول التي لم

تستوف الحد الأدنى من مقومات الأمن القومي العربي الجيواستراتيجية . السياسية . الاقتصادية . الاجتماعية . العسكرية . الأمنية، إذ من المعروف أن هناك شروطاً مطلوب توافرها لتحقيق الأمن القومي العربي، وأهمها أن لا يكون شعاراً يرفع ويردد ولا عبارات منمقة تدرج بها البيانات في وسائل الإعلام، كما فعلت الأنظمة العربية في السابق، بل هو ممارسة حقيقية وهدف استراتيجي لتحقيق المصالح العليا للوطن والمواطن، كما أنه أيضاً تفاعل حقيقي بين مختلف فئات الشعب يهدف إلى تعزيز روح الانتماء للوطن والحفاظ على كرامة المواطن والوطن، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية والإنتاجية.

إن الشروط المطلوب توافرها لتحقيق الأمن القومي تتطلب بداية توفر الإرادة الوطنية والحرية وتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وعدم طغيان الأمن القطري على الأمن القومي، لكن المشكلة الأساسية تكمن في أن الأمن القومي العربي بإطاره المؤسسي حمل أول التناقضات بين الصفة القومية التي تم استبعادها والصفة القطرية التي تم ترسيخها وتثبيتها بمباركة غربية لتظل طوال مرحلة الحرب الباردة سمة أساسية تسيطر على التفاعلات العربية.

تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول إن تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي قد أخذت الحالة رقم (٢) بالشكل رقم (١)، وهذه الحالة لا يتحقق فيها الأمن القومي العربي القطري والقومي بالشكل الكامل، والسبب تسلط الدولة على الفرد والمجتمع واهتمامها بالجوانب الأمنية والعسكرية على حساب الجوانب المجتمعية فكانت النتيجة تدهور الأمن القومي العربي بشكل كبير جداً ليس على المستوى القطري لهذه الدول فحسب، بل على معظم الأقطار العربية الأخرى لكون هذه الدول في تبعيتها للقوى الرأسمالية تجر أقطاراً أخرى في تبعيتها.

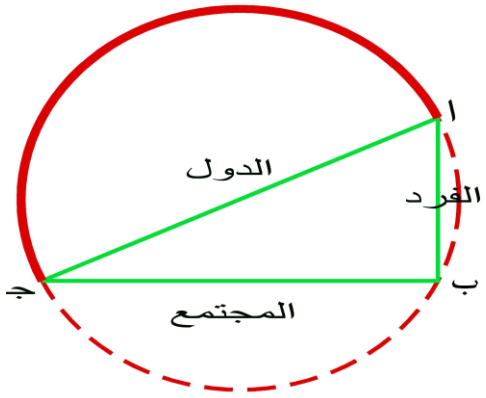

الحالة (٢) تسلط الدولة على الفرد

والمتفحص للأحداث التي مرت بها دول الخليج العربي يرى أن هذه الدول سلمت واستجابت للضغوط الخارجية التي فرضتها القوى الدولية مما أدى إلى وضع القيود على أدائها المجتمعي والأمني العسكري وكذلك على تطورها المستقبلي، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على الأمن القومي العربي.

أخيراً على الرغم من تحقيق مستويات في الجوانب الاجتماعية التي تخدم التنمية البشرية، إلا أن تلك المستويات لم تتكامل مع الجوانب السياسة والاقتصادية لتحقيق الأمن القومي إن لم تكن قد أفرزت اختلالات فاقمت من الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة زاد من انكشاف الأمن القومي .

ولأجل إعطاء صورة أعم وأشمل عن تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي لابد من معرفة العوامل التي ساهمت في سلبية التفاعلات بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي وهي:

١- الاختلالات المفاهيمية والهيكلية:

عانت دول الخليج العربي والدول العربية اختلالات مفاهيمية بسبب استبعاد البعد الإنساني الذي يعتبر أهم عناصر الأمن القومي تمثل ذلك في عدم حدوث تفاعل إيجابي بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي نظرياً وعملياً.

فالأمن القومي العربي كمفهوم استخدم حسب المفهوم الضيق الذي يهتم بالجوانب العسكرية والأمنية التي تقتصر على حماية الوطن بالقوة المسلحة وبناء الأجهزة الأمنية التي سخرت لها كل إمكانية الدولة ومواردها، ولم تأخذ بالمفهوم الواسع الذي يمتد إلى الجبهة الداخلية ويحمي هوية المجتمع وقيمه ويؤمن له الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت النتيجة تعاظم الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق المجتمعي الأمر الذي أدى إلى تزايد التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي وعند المقارنة بدول أقل إنفاقاً من دول الخليج كاليابان الذي يقدر إنفاقها ١٪ من ناتجها القومي على الجوانب الدفاعية الأمنية نجد أنها كانت الأكثر نمواً والأسرع تقدماً بعكس الدول الخليجية التي أنفقت ما يقارب ٦٪ من ناتجها القومي في السبعينيات والثمانينات فكانت الأقل نمواً و الأسوأ تقدماً عند مقارنتها بالثروة التي تمتلكها[١]، أما بالنسبة لمفهوم التنمية فقد أعاق مفهوم التنمية التقليدي الذي هو نتاج لنظريات النمو الغربية التي تؤكد الفهم الخاطئ للتنمية، الأنموذج التنموي الذي تبنته

[١] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع المستقبل العربي . المسيرة التاريخية من القبيلة إلى العولمة**، (بيروت: بحسون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٠٣.

دول الخليج لأنه ركز على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحيط بهذا النمو وتؤثر فيه، وهو ما حدث، إذ كانت معظم الخطط التنموية لهذه الدول تركز على تحقيق النمو في الناتج القومي الإجمالي باستغلال قطاع واحد فقط من القطاعات الاقتصادية وهو استخراج النفط ومشتقاته مع عدم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الناتج القومي الإجمالي[١].

وأيضاً عانت دول الخليج العربي من افتقارها للحد الأدنى من المحددات الهيكلية الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي بسبب ضعف القاعدة البشرية والإنتاجية، إذ تعتمد قاعدتها البشرية على العمالة الأجنبية التي تقدر بما يقارب ٧٠٪ من إجمالي العاملين كما هو موضح بالجدول رقم (٧) وليس على العمالة العربية التي كان يفترض وجودها للعمل في هذه البلدان على الأقل لحفظ هوية هذه البلدان التي أصيبت بالانكماش وتخفيف معاناة البلدان العربية الأخرى التي تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تشكل عبئاً على الأمن القومي العربي.

أما بالنسبة لضعف القاعدة الإنتاجية فهو من أكبر التحديات التي تواجه دول الخليج العربي والمتمثل باعتمادها على النفط كسلعة إنتاجية وحيدة تعتبر المتغير الأساسي في تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة والأمن القومي العربي بمستوياته المختلفة، بحيث إن أي انخفاض في الأسعار كما حدث في الثمانينيات أدى إلى تراجع في دخول الأفراد في دول الخليج العربي من ١٠.٥ ألف دولار عام ١٩٨٢ إلى ٨.١ ألف دولار عام١٩٩١، كما أدى إلى تراجع في تقديم الخدمات العامة، ولمعالجة هذا الوضع اضطرت هذه الدول إلى سحب أرصدتها الخارجية التي تقدر ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٣ والاقتراض بضمان عائدات النفط المستقبلية من البنوك الخارجية والداخلية[٢].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي يتطلب أن ترتكز على إطار مفاهيمي يترجم من خلال خطط اقتصادية توازن بين ما هو اجتماعي واقتصادي وفق رؤية مستقبلية تضع حداً للاختلالات وتعزز الأمن القومي العربي

٢- جمود أنظمة الحكم:

---

[١] إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص١٤-١٥.

[٢] علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع أم ضياع الفرص التنمية محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص٢٦٥، وتقرير التنمية الإنسانية، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، ص٩.

تعد مشكلة عدم نضج الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي واستبداديتها من أكبر المشكلات التي واجهت التنمية البشرية والأمن القومي العربي كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، فهذه الأنظمة لعقود سابقة لم تفهم ماهية التنمية وما هو الأمن القومي العربي وما هي العلاقة بينها فضلاً عن أنها لم تستوعب أن أول خطوة في طريق تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي تكمن في خلق النظم السياسية القادرة على تحقيق الاستقرار الداخلي والتفاعل الإيجابي وإشاعة المناخ الديمقراطي وتوظيف الإمكانات المتاحة وتحقيق العدالة المجتمعية والحد من التفاعلات السلبية التي تؤثر في عملية التنمية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. إن جمود الأنظمة السياسية لدول الخليج هو الذي كرس الاختلالات الهيكلية والمفاهيمية التي أعاقت تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي، برغم التطور المفاهيمي لعملية التنمية أنها ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، إلا أنهم اختزلوا عملية التنمية بالنمو الذي يحقق مستويات معيشية عالية، وقطاع خدمات وتقديم خدمات جيدة، معتمدين بذلك على سلعة النفط الوحيدة لديهم[١].

وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم الأمن القومي العربي فقد لعب جمود الأنظمة السياسية لهذه الدول التي تتكون من سلطات عشائرية دوراً سلبياً في اختزال الأمن القومي والقطري بالجوانب العسكرية والأمنية التي تهتم بأمن الملك أو الأمير أو بأمن حلفائهم وكان للصراع العربي الصهيوني دور في تعزيز هذا الهاجس رغم أن القضية لا تعنيهم، فلجأت هذه الدول إلى الإسراف في شراء الأسلحة إلى درجة أن إنفاق هذه الدول كان هو الأعلى في العالم نسبة للسكان في العام ١٩٨٩[٢].

إن اختزال الأمن القومي العربي والقطري بأمن الحاكم أو الملك أو الأمير لم يقتصر على عدم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة والأمن القومي بمستوياته المختلفة، بل أيضا في استبدادية التسلط واحتكار الثروة وتقييد الحريات وحظر الأحزاب ومنع حرية الكلام وانتهاكات حقوق الإنسان وممارسة التمييز ضد النساء.

وإن ما تحقق من مستويات الدخول المرتفعة وشبكة الخدمات الواسعة التي يحققها النمو الاقتصادي في هذه الدول، رافقه خسارة في الحقوق الحريات التي تعد من المقومات الأساسية

(2) Paul Salem, The Impact of corruption on Human Development in the Arab world, UNDP. 2003, p. 4
(1) Sami Hajjar. Military presence in the Gulf: challenge and prosted. Report strategic studies institute. U.S. 2002. p. 25.

للتنمية البشرية والأمن القومي العربي. ومن ثم يصبح من الصعب إحداث تفاعلات بين التنمية البشرية والأمن القومي بدون تغيير طبيعة النظم السياسية في دول الخليج.

٣- التدخل الأجنبي:

إن الثروة في دول الخليج مع عدم بناء الإنسان قاد إلى التدخل الأجنبي، فضلا عن أن الأنظمة السياسية الحالية تسلمت السلطة بعد الاستقلال من نفس القوى التي تستعمرها، ومن ثم فإن هذه الدول قبل الاستقلال أو بعد الاستقلال سلمت قدراتها وثرواتها ووضعتها تحت تصرف الدول الاستعمارية التي عملت على إعاقة أي عمل من شأنه تحقيق الأمن القومي العربي أو الإسهام في تحقيقه[١]، كذلك أسهمت تلك الدول من خلال ارتباط الدول الخليجية بها وجمود أنظمتها السياسية واختلالاتها الهيكلية والمفاهيمية بهدف عدم التضارب مع مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية عملت القوى الاستعمارية لأجل تحقيق أهدافها وبموافقة الدول الخليجية نفسها على ترسيخ القطرية المكونة للأمن القومي العربي سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وهو ما أدى إلى تعميق الخلافات العربية وتبديد القدرات والثروات العربية[٢]. فضلاً عن أنها رسخت التبعية للمشاريع الصهيونية والأمريكية في المنطقة وحلت محل الدولة القومية التي تمثل المشروع التنموي الفعلي للأمة العربية في هذه الدول[٣].

وبناء على ما تقدم فإن النمو الاقتصادي يظل عديم الجدوى في تحقيق السيادة والاستقلال والأمن القومي، إذا لم ينعكس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي دول الخليج العربي ما تحقق من نمو اقتصادي نتيجة لارتفاع عوائد النفط لم يترجم إلى تحقيق التنمية المتوازنة بما فيها التنمية البشرية في جوانبها الاقتصادية والخدمية والحقوق السياسية، بل ترتب عليه انكشاف على الخارج وزيادة التدخلات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة اختراق أمنها القومي.

---

[١] مجد الدين خير خمش، **أزمة التنمية العربية . مفهوم التنمية التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن)، ص١٢٨، سمير أحمد الزين، مصدر سابق، ص٢١.

[٢] جمال عبد الجواد، **المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي**، في مجموعة باحثين الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص٤٢.

[٣] لمزيد من التفاصيل ينظر: منير شفيق، **الجزئية والدولة القطرية (قراءة استطلاعية)**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص٣٦-٤٠، هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٨٦-٩١، برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، ط٢(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص٨.

الفصل الثاني
التنمية البشرية والأمن القومي العربي
(دراسة في المؤشرات والمرتكزات)
من الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥

الفصل الثاني
التنمية البشرية والأمن القومي العربي (دراسة في المؤشرات والمرتكزات) من الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

تعد التنمية البشرية محور النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه حقاً مجتمعياً يتمثل في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعد المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن القومي لأي دولة، وتجربة العقود الأربعة الماضية لدول الخليج العربي أكدت أن التنمية ظلت مشوهة ومعرضة للاضطرابات لإهمالها الجانب البشري في عملية التنمية، الأمر الذي عرضها للاختراقات والتهديدات الإقليمية والدولية بحكم جملة من العوامل الخاصة بها، مما جعلها تهتم بالجانب الأمني والعسكري واللجوء إلى التحالفات الإقليمية والدولية بغية تحقيق أمنها القومي الأمر الذي انعكس على اختراق الأمن القومي العربي.

ومع حدوث تحول منذ بداية التسعينيات نتيجة التحولات البنيوية والقيمية التي شهدها النظام السياسي الدولي التي أدت إلى حدوث انفصال تدريجي بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية لمصلحة القوة الاجتماعية[١] ترتب على أثره اهتمام" كبير" بقضايا التنمية، ولاسيما التنمية البشرية وذلك لمعالجة الإخفاقات التنموية والمجتمعية والأمنية التي رافقت النظام الدولي السابق. وقد تم إرجاع التطور الاجتماعي العالمي في قضايا التنمية البشرية في بداية التسعينيات إلى إعلان ما يسمى (النظام العالمي الجديد) الذي أنيط به مهام تدعيم الرعاية الاجتماعية الدولية من خلال المنظمات والهيئات الدولية وحماية القيم والشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة والمواطنة وتحسين نوعية الحياة وغيرها من الأسس القيمية والأخلاقية على المستوى العالمي لاسيما بعد فشل النظام الدولي السابق في إرساء القيم والمبادئ[٢] المجتمعية للجوانب التنموية والأمنية على المستوى العالمي نتيجة خلوه من المحتوى القيمي والأخلاقي الذي تستند إليه التنمية البشرية، فبدلاً من دعم التنمية

---

[١] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية لمؤسسة الأهرام)، العدد (١٢٦)، ١٩٩٦، ص٨.

[٢] باسيل يوسف، الفقر وحقوق الإنسان في الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٥٩.

Robert Adams, Social policy for social work, plagrave, 2002, p. 10.

الاجتماعية والبشرية في العالم بدعائم أخلاقية وإنسانية تعزز الأمن العالمي يجد العالم دعائم لا تعزز الأمن العالمي ولا تحقق التنمية البشرية بجوانبها كافة.

إن التحولات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية قد قلبت موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية والمفاهيم على الصعيد الدولي والإقليمي وتغيرت معها معالم الصراعات والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ والتوازنات الدولية والإستراتيجية وقضايا السيادة[١].

ولعل أبرز ما تم رصده لهذه التحولات في الجوانب المجتمعية هو شمولية حقوق الإنسان وعدم تجزئتها في مفهوم التنمية البشرية بجوانبها كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم الأمن القومي لأي بلد، والتأكيد أنه لا يمكن تحقيق الأمن القومي ما لم تتحقق التنمية البشرية. فالتنمية اليوم لم تعد التنمية بالأمس، فدول الخليج أنفقت على الخطط والمشروعات والبرامج التنموية مليارات الدولارات منذ منتصف القرن العشرين وحتى بداية التحولات الدولية ولم تحقق التنمية البشرية أو تسهم في تحقيق الأمن القومي العربي، وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ الذي أشار إلى أن الإنسان في دول الخليج ما زال بعيداً عن تحقيق الهدف التنموي المتكامل[٢].

أيضاً يضاف إلى هذه التطورات أن الأمن القومي العربي اليوم ومنذ بداية التحولات الدولية لم يعد هو نفسه في مرحلة الحرب الباردة على الرغم مما أنفقته الأنظمة السياسية لدول الخليج من نفقات باهظة في الجوانب الأمنية والعسكرية، فكانت النتيجة انكشاف الأمن القطري والقومي والاستعانة بالقوات الأجنبية، والسبب في ذلك هو استبعاد البعد المجتمعي في عملية التنمية والأمن فضلاً عن الفهم الخاطئ لقضايا التنمية والأمن الذي تم إيضاحه في الفصل الأول.

تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول إن التحولات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية قد حولت مفاهيم الأمن القومي والتنمية من مفاهيم سياسية في مرحلة الحرب الباردة إلى مفاهيم مجتمعية في مرحلة التحولات الدولية، يشترك فيها

---

[١] نظمي أبو لبدة، مصدر سابقن ص٥٠.

[٢] باسيل يوسف، الفقر وحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص٥٩، سالم الساري، نماذج من المشكلات الاجتماعية في مشكلات اجتماعية راهنة العولمة وإنتاج مشكلات جديدة، مصدر سابق، ص١-٩.

الجميع لتحقيق أمنه القومي من منطلق أن التنمية توفر للأمن عوامله ووسائله والأمن يوفر للتنمية الشروط والظروف المرسومة لها.

أيضاً تركت التحولات الدولية آثاراً بالغة على التطور التنموي كان النصيب الأكبر منها يقع على دول العالم النامي التي من ضمنها الدول العربية وأصبح لزاماً على هذه الدول الأخذ بالتطور التنموي في مجال التنمية البشرية لتحقيق الأمن العالمي الذي بات يواجه تحديات تنموية أكثر منها عسكرية وأمنية، ولعل التحديات العسكرية والأمنية هي ناتج لغياب التنمية البشرية بكافة جوانبها[١].

أخيراً، بقي أن نشير إلى أن العالم بكل دوله القوية والضعيفة يقر بأهمية التنمية البشرية في تحقيق الأمن بجميع مستوياته، لذلك عمدت كل دول العالم إلى تفويض الأمم المتحدة بمتابعة جوانب التنمية البشرية في جميع دول العالم ومن ثم معالجة القصور الناتج عن عدم تحقيق التنمية البشرية، ووضعت لذلك مؤشرات ملزمة للدول بتحقيقها في الجوانب كافة سيتم تناولها وتطبيقها على دول الخليج العربي.

وعليه فإن هذا الفصل سيتناول مرتكزات التنمية البشرية ومؤشراتها بجوانبها كافة في دول الخليج لأنها أصبحت المقياس الحقيقي لقياس قوة الدولة في تحقيق أمنها القومي، كما يتناول أثرها على الأمن القومي العربي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول تناول المرتكزات والمؤشرات السياسية والثاني تناول المرتكزات والمؤشرات الاقتصادية في حين تناول الثالث المرتكزات والمؤشرات الاجتماعية.

---

(١) عز الدين دياب، **تساؤلات أولية حول الحوار الاجتماعي في الوطن العربي**، قضايا راهنة، (دمشق: المركز العرب للدراسات الإستراتيجية ، ، ١٩٩٨)، ص٣٢.

المبحث الأول:
المرتكزات والمؤشرات السياسية

أدت التحولات الدولية التي شهدها النظام السياسي الدولي في بداية التسعينيات إلى الاهتمام بقضايا الحرية والديمقراطية والمشاركة وبناء المؤسسات وسيادة القانون باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية البشرية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكونها تعمل على إيجاد البنى المتماسكة للدولة في جميع المجالات ومن ثم تتوافر للدولة الإمكانات الذاتية في تعزيز دفاعها وتحقيق أمنها القومي.

ويعد ما تقوم به التنمية البشرية في الجوانب السياسية في تحقيق الأمن القومي، هو الأهم في تشكيل الدعامة الأساسية لكل عمل تنموي يتطلب الاستمرار والديمومة، فالتنمية في ظل غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة غير قادرة على الاستمرار والتواصل، وهذا ما حصل في الاتحاد السوفيتي، تلك الدولة التي قدمت أنموذجاً حقيقياً في تقديم الخدمات وتحقيق الرفاهية لكنها في المقابل لم تستطيع أن تحقق أي تقدم في الجوانب السياسية، الأمر الذي أدى إلى انهيار إنجازات التنمية بجوانبها كافة بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية[1].

على هذا الأساس نستطيع القول إن المشكلة الرئيسة المطروحة أمام دول الخليج العربي اليوم لتحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي هي كيفية التحول السياسي واستحداث نظام سياسي عصري يلبي متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية ،لأن المشكلة الأساسية في عدم تحقيق التنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي هي مشكلة سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية تعالجها المرتكزات السياسية للتنمية البشرية التي تهدف إلى وضع حد للعمل الفردي الذي يبدد ثروات الأمة ومقدراتها وتعمل على تحقيق الاستقلال السياسي وترفض التبعية والوصاية والتدخل في الشؤون الداخلية وبناء مجتمع المعرفة كما تهدف إلى تعزيز روح المشاركة وتعزيز الحريات المدنية وبناء المؤسسات وسيادة القانون.

إن التحولات الدولية أكدت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الحرية والديمقراطية والمشاركة وسيادة القانون ضرورة حتمية لتحقيق التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية في دول الخليج العربي، ومن غير الممكن أن تكتمل التنمية البشرية لهذه الدول بدون الحرية

---

[1] لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص٣٤، ميخائيل غورباتشوف، البيروستيركا، ترجمة محمد أحمد شومان وآخرون (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص١٣، ليونيد بالكين، **التمتع السوفيتي**، الجديد الثوري، ترجمة حسان حيدر، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩)، ص٧٦.

والمشاركة وسيادة القانون والحكم الجيد، مع العلم أن تقييم إنجازات التنمية البشرية يختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الديمقراطية والاستبدادية، فالدول الديمقراطية على عكس الاستبدادية تحقق مستويات عالية من التنمية البشرية. كما أن إنجازات التنمية البشرية ليست مرهونة بالثراء الاقتصادي للدول كما هو في دول الخليج ، فكثيراً ما نجحت الدول محدودة الموارد ذات النظم القائمة على الانتخابات الحرة وتعدد الأحزاب في تحقيق مستويات متقدمة في التنمية البشرية مثال على ذلك كوستاريكا في أمريكا اللاتينية[١].

ولقد أدى التطور التنموي الذي حصل بعد التحولات الدولية إلى اعتماد مؤشرات حسابية للمرتكزات السياسية يقاس من خلالها التزام الأنظمة السياسية لشعوبها وللعالم أجمع في تحقيقها للتنمية البشرية وتتفاوت المؤشرات بحسب طبيعة أنظمتها السياسية في تحقيق التنمية البشرية، وكما بينا سابقاً فدول الخليج العربي لم تشهد أي تطور في المرتكزات السياسية للتنمية البشرية منذ قيامها وحتى بداية التحولات الدولية باستثناء الكويت التي حصل فيها تطور طفيف، وهذا ما جعل دول الخليج أمام موجة من الضغوط الخارجية والأكثر منها داخلية. ترتب عليه تحول في بعض معالم الممارسة الديمقراطية لمواجهة الاستحقاق العالمي في إكمال النقص الحاصل في جوانب التنمية البشرية والمتمثلة بالجوانب السياسية لاسيما بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ وأحداث الحادي عشر من أيلول[٢].

تأسيساً على ما تقدم سيتم تحليل مؤشرات المرتكزات السياسية لدول الخليج لمعرفة التطور الحاصل في المؤشرات السياسية، ومدى انعكاساتها على تعزيز التنمية البشرية وتحقيق أمنها القومي وهي:

أولاً: السياسة العامة:

السياسة العامة هي السياسة التي تقوم الحكومة بوضعها وصياغتها حتى يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية.

وتلعب السياسة العامة دوراً كبيراً في الجوانب السياسية للتنمية البشرية لكونها العامل المؤثر في السلوك السياسي لاتخاذ القرارات الرئيسة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً

---

[١] منير الحمش، **المتغيرات العالمية والإقلمية المعاصرة وأثرها على مسيرة التنمية: أوراق ومداخلات مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجة ، ٢٠٠٤)، ص٢١-٣٥

Marjorie Gassnar, Darvin ugarte ontiveros and vincenzo verardi, Humen Development and Electoral systems, gournal of human development, vol. 7, No. 1, 2006, p. 43,44.

[٢] أحمد يوسف أحمد، **تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٦٩)، ٢٠٠١، ص٨٧، غانم النجار، واقع مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد(٢٨٨)، ٢٠٠٢، ص٩٤.

وأمنياً وعسكرياً،وهي عنصر أساسي من عناصر قوة الدولة في إيجاد التماسك الداخلي والخارجي ، وتهدف إلى تخليص المجتمع المتخلف سياسياً من كافة سمات تخلفه والمتمثلة في أزمة الهوية، الشرعية، المشاركة، التوزيع، الاستقرار السياسي، تنظيم السلطة.

ويتم تقويم السياسة العامة للدولة من خلال مؤشرين هما: الاستقرار السياسي ورتبة الدولة، وسنعمل على إسقاط هذين المؤشرين لمعرفة التطور الذي حصل في دول الخليج العربي بعد التحولات الدولية.

١- الاستقرار السياسي:

هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور حدوث حالة من عدم الاستقرار (توترات أثنية، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية). وتراوح التقديرات ما بين -٢.٥ و+٢.٥ والقيم العليا هي الأفضل[١]. ويظهر من الجدول (١٥) الذي يوضح مؤشرات التطور السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، أن دول الخليج العربي احتلت مستويات متدنية في مجال مؤشر الاستقرار السياسي مع وجود اختلاف نسبي بينهما، إذ بلغت بالمتوسط (٠.٢٩) واحتلت العربية السعودية أدنى درجة لمؤشر الاستقرار السياسي بتقدير متوسط (-٠.٣٠) للاعوام١٩٩٥-٢٠٠٥ وأفضل دولة كانت الإمارات بمتوسط قدر بـ (٠.٧١). هذا ويظهر الجدول تطور مؤشر الاستقرار السياسي لدول الخليج العربي، إذ تطور في العربية السعودية من (-٠.٢٥) في عام ١٩٩٥ إلى (٠.٠٥) في عام ٢٠٠٠ ثم تراجع ذلك المؤشر إلى (-٠.٧٤) في ٢٠٠٥ ، الأمر الذي يشير إلى تصاعد عدم الاستقرار السياسي في العربية السعودية ربما لتصاعد الإرهاب فيها واتساع الصراعات الداخلية، وهذا ينجم عن تكريس سيطرة الحكم الفردي وانعدام العدالة. وفي دولة عمان تحسن ذلك المؤشر من (٠.٤٧) في عام ١٩٩٥ إلى (٠.٨٦) في عام ٢٠٠٠ ، إلا انه تراجع إلى (٠.٧٣) في عام ٢٠٠٥ ويظهر أن عمان حققت استقراراً سياسياً نسبياً من بين دول الخليج العربي، وربما يعود ذلك إلى انعدام الأثنيات والصراعات الداخلية أو النزاعات المسلحة فيها. وفي الإمارات يعبر ذلك المؤشر أنها شهدت استقراراً سياسياً نسبياً، إذ بلغ (٠.٧٤) في عام ١٩٩٥ وارتفع إلى (٠.٨٠) في عام ٢٠٠٠، إلا أنه تراجع إلى (٠.٥٩) في عام ٢٠٠٥.وفي دولة الكويت على الرغم من أن ذلك المؤشر بلغ (٠.٦١) عام

[١] الأمم المتحدة، **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية**، إحصاءات ومؤشرات. www.pogar.org

٢٠٠٠ إلا أنه تراجع إلى (٠.٠٦) في عام ٢٠٠٥.وفي قطر ظهر ذلك المؤشر موجباً وبتقدير (٠.٤٧) ثم تراجع إلى (٠.٠٦) عام ٢٠٠٠ ثم عاود في الصعود إلى (٠.٧٤) عام ٢٠٠٥.أما في البحرين على الرغم من أنه بدأ موجباً للأعوام ١٩٩٥، و٢٠٠٠ وبتقدير (٠.٤٧) و(٠.٠٧) على التوالي إلا أنه تراجع إلى المستوى السالب وبتقدير (-٠.٢٩).

ويظهر أن مؤشر الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون العربي اتسم بما يلي:

* شهد تقلبات حادة في دول الخليج العربي، فبعد أن كان موجباً في عام ٢٠٠٠ شهد تراجعاً حاداً في عام ٢٠٠٥ باستثناء دولة قطر.
* كان متدنياً.
* ظهر متفاوتاً بين دول الخليج نفسها، وقد يعود ذلك إلى اختلاف التوترات الإثنية، والصراع الداخلي، وطبيعة السلطة.

إن من شروط الاستقرار السياسي في أي دولة هو حصول الفرد على المواطنة الكاملة وعدم وجود أي تهديدات داخلية وخارجية، وبالنسبة لدول الخليج لا توجد مواطنة كاملة بسبب عدم وجود انفتاح سياسي وتبني النهج الديمقراطي وتواجه تهديدات داخلية كبيرة سنبرزها في شكل معادلة حقيقية تبرز التحديات ونتائجها.

قوات أجنبية عسكرية + عمالة أجنبية + سياسات موجهة + عدم وجود إصلاح سياسي = استنزاف الثروة والإفراط في التسلح + استيطان العمالة الأجنبية + تصاعد الإرهاب + ذوبان الثقافة الاجتماعية.

هذه المعادلة تبين أن الاستقرار السياسي لن يحدث في هذه البلدان ما لم يحدث الإصلاح السياسي الذي ينعكس في الطرف الآخر من المعادلة في استنزاف الثروة والإفراط في التسلح كما يشير الجدول إلى جانب مطالب العمالة الأجنبية بالاستيطان، وتصاعد ظاهرة الإرهاب فيما تستمر باقي المعطيات في المعادلة بالتصاعد السلبي وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي.

٢- رتبة الدولة:

هو مؤشر ذاتي يقيس شكل النظام السياسي ديمقراطي أو غير ديمقراطي وتراوح التقديرات ما بين ناقص ١٠ درجات للأقل ديمقراطية و١٠ درجات للأكثر ديمقراطية، ويصنف الدول التي انهارت سلطتها المركزية على درجة -٧٧، والدول ذات الحكومات الانتقالية على درجة -٨٨، والدول الخاضعة للاحتلال على درجة -٦٦[١].

تعد العملية الديمقراطية مرتكزاً أساسيا لعملية التنمية لما لها من أهمية في إتاحة الحرية وتمكين المجتمع وإطلاق المبادرات الفردية للمشاركة في عملية التنمية، فضلاً عن تحقيق الرقابة والمحاسبة وعدم إساءة استخدام السلطة. كما يعد الضمانة الحقيقية لوجود حكم جيد ومشاركة سياسية فعالة وسيادة للقانون، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالشكل الذي يسهم في تحقيق الأمن القومي.

[١] مصدر سبق ذكره. www.pogar.org

جدول رقم (١٥): يبين السياسة العامة في دول الخليج العربي (٩٠-٢٠٠٥).

نوع المؤشر / الدولة	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		المتوسط	
	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة
السعودية	-	١٠-	٠.٢٥-	١٠-	٠.٠٥	١٠-	٠.٧١-	١٠-	٠.٣-	١٠-
عمان	-	١٠-	٠.٤٧	٩-	٠.٨٦	٩-	٠.٧٣	٨-	٠.٦٨	٩-
الإمارات	-	٨-	٠.٧٤	٨-	٠.٨٠	٨-	٠.٥٩	٨-	٠.٧١	٨-
الكويت	-	١٠-	٠	٧-	٠.٦١	٧-	٠.٠٦	٧-	٠.١٨	٧.٧٥-
قطر	-	١٠-	٠.٤٧	٩-	٠.٠٧	١٠-	٠.٧٤	١٠-	٠.٤٢	٩.٧٥-
البحرين	-	١٠-	٠.٤٧	٩-	٠.٠٧	٩-	٠.٢٩-	٧-	٠.٠٨	٨.٧٥-
المتوسط									٠.٢٩	٨.٨٧-

المصدر: www.pogar.org برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الأمم المتحدة

وبإسقاط مؤشر رتبة الدولة على دول الخليج العربي يظهر من الجدول رقم (١٥) أن تلك الدول برمتها تفتقر إلى العملية الديمقراطية، إذ بيَّن المؤشر أن المتوسط لدول الخليج العربي بلغ -٨.٨٧ للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٥، وهي من بين الدول التي تعد أقل ديمقراطية، وبلغ ذلك المؤشر ذروته في العربية السعودية بدرجة متوسطة قدرها -١٠، وأدنى مرتبة بالنسبة لدول الخليج كان في الكويت بدرجة متوسطة قدرها -٧.٧٥. الأمر الذي يظهر بوضوح استمرار هذه الدول بتبني النهج غير الديمقراطي وسيطرة الأسر الحاكمة على مقاليد الحكم الذي يترتب عليه مزيد من مخاطر التنمية البشرية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي.

وهنا لابد من التوضيح بأن الدول المسيطرة على النظام الدولي لا يهمها مؤشر رتبة الدولة في دول الخليج بقدر ما يهمها ارتباط هذه الدول معها وحماية مصالحها مع تذكير هذه الدول بضرورة تبني النهج الديمقراطي لأجل الحصول على مكانة أفضل بين الدول التي حققت التنمية البشرية بجوانبها كافة، ليس من باب الحرص على هذه الدول فحسب بل أيضاً من باب تخفيف الضغط عليها وابتزازها من قوى إقليمية ودولية، مع العلم أن الأنظمة الديمقراطية هي وحدها التي تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الاستقرار السياسي وتحقق أيضاً الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعد الضمانة الأساسية لاستقرارها واستقرار المنطقة العربية برمتها، ويبدو أن تلك الأنظمة كرست الحكم الفردي بغية الاحتفاظ بالسلطات الحالية، التي أصبحت لم تعد مقبولة على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما بيناه سابقاً في مرحلة الحرب الباردة وأظهرته المؤشرات السياسية العامة في مرحلة التحولات الدولية.

ثانياً: المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على ديمومتها للأجيال الحالية والمستقبلية وهو ما ينعكس أيضاً على الأمن القومي العربي ،لأنها تعمل على إشراك المواطن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية من خلال الإسهام في صنع القرار، ويرتبط مفهوم المشاركة بالمجتمع الديمقراطي ولا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في صنع القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تمثيل مصالحهم، بل إن المشاركة الأوسع نطاقاً تمكن البشر من أن يكتسبوا خبرات الوصول إلى مجموعات أوسع وأكبر من الفرص المتاحة. والمشاركة غالباً ما تكون من خلال أفراد أو

جماعات وتكون أكثر فاعلية من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمة مجتمعية أو نقابات أو أحزاب[١].

أيضاً تعتبر المشاركة السياسية أهم مكونات التنمية البشرية لأنها تمثل استراتيجية شاملة للتنمية البشرية تسهم في تعميق الوحدة الوطنية وتعزيز روح الانتماء بالإحساس بالمواطنة الكاملة وباعترافها بحق الآخر في القول والتعبير والمشاركة في صنع القرار، وهو ما يؤدي إلى توظيف المواطنين إمكاناتهم الكاملة ليقدموا أفضل إسهام من جانبهم في خدمة المجتمع والوطن لتعزيز أمنه القومي.

في المقابل فإن غياب المشاركة يؤدي إلى تدني الإحساس بالانتماء ومعاناة الاغتراب داخل الوطن العربي، وهو ما يؤدي إلى ضعف الحافز الأهم للإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية الذي تعتمد عليه التنمية البشرية لتحقيق الأمن القومي.

ويتم تقويم المشاركة السياسية في دول الخليج من خلال مؤشرين هما الحقوق السياسية والتعبير والمساءلة.

١- الحقوق السياسية:

هو مؤشر تم تجميع عناصره من مجموعة مؤشرات مختلفة كمشاركة الأفراد الحرة في الحياة السياسية عبر التصويت أو الانتخاب أو من خلال أحزاب سياسية لاختيار الأشخاص الذين يتولون المناصب السياسية التنفيذية والتشريعية ، ويتم قياس مؤشرات الحقوق السياسية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي: ما مدى نزاهة الانتخابات، وهل الانتخابات تشمل كافة المناصب السياسية؟ وهل السلطات الحقيقية بيد الأفراد المنتخبين؟ وهل توجد معارضة أو أحزاب سياسية تنافس للوصول إلى السلطة؟ وهل تتمتع الأقليات بحقوقها السياسية وتشارك في صنع القرار، وتراوح تقديرات المؤشر الذي وضعته دار الحرية بحسب برنامج إدارة الحكم في الدول العربية قبل ٢٠٠٣ ما بين درجة ١ و٢.٥ بدول حرة جزئياً، وما بين ٥.٥ و٧ بدول غير حرة أما بعد العام ٢٠٠٣ فقد صنفت الدول التي تقع ما بين ٣ و٥ دول حرة جزئياً وما بين ٥.٥ و٧ كدولة غير حرة. وتعتبر العلامة ١ هي الأدنى والعلامة ٧ تشير إلى أقصى درجات الحرية[٢].

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٦) يظهر أن مؤشر الحقوق السياسية كان متدنياً في دول مجلس التعاون الخليجي وتراوح بالمتوسط بين٧ في العربية السعودية، ٥ في الكويت، وبلغت

---

[١] محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربية لعلوم، بيروت ٢٠٠٥، ص١٠٧- ١٢٣

[٢] مصدر سبق ذكره، www.pogar.org

بالمتوسط العام لجميع دول الخليج ٦.١، ويشير إلى أن الدولة الخليجية الوحيدة التي تمتعت بحرية جزئية هي الكويت، بينما باقي دول الخليج الأخرى تعد دولاً غير حرة، مما يشير إلى انعدام مشاركة الإفراد في الحياة السياسية في هذه الدول، وهو ما يؤكد مؤشر الديمقراطية التي بدت منعدمة في تلك البلدان. ما يشير إلى إخفاق دول الخليج العربي، في تحقيق التنمية البشرية في ظل التحولات الدولية في الاهتمام في الجوانب المجتمعية ويعود السبب في ذلك لعدم توافر بنية أساسية للمجتمع المدني (أحزاب . منظمات غير حكومية . جمعيات أهلية . نقابات مهنية ومنظمات حقوق إنسان)، بالإضافة إلى عدم توافر بيئة تشريعية وسياسية مؤسسة تضمن روح المشاركة كما أنه لا يوجد فصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا توجد ثقافة ديمقراطية تضمن استمرار المشاركة والحفاظ عليها.

جدول رقم (١٦): يبين المشاركة السياسية في دول الخليج العربي (٩٠-٢٠٠٥).

نوع المؤشر / الدولة	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		المتوسط	
	الحقوق السياسية	التعبير والمساءلة	الحقوق السياسية	التعبير والمسائلة	الحقوق السياسية	التعبير والمساءلة	الحقوق السياسية	التعبير والمساءلة	الحقوق السياسية	التعبير والمساءلة
السعودية	٧	–	٧	١.٦٥-	٧	١.٤٨-	٧	١.٣٣-	٧	١.٤٨-
عمان	٦	–	٦	١.٠٣-	٦	٠.٦٦-	٦	٠.٧٢-	٦	٠.٨٠-
الإمارات	٦	–	٦	٠.٩٨-	٦	٠.٥٦-	٦	٠.٦٦-	٦	٠.٧٣-
الكويت	٧	–	٥	٠.٥٣-	٤	٠.٣٨-	٤	٠.٣١-	٥	٠.٤٠-
قطر	٧	–	٧	١.٠٥-	٦	٠.٥٦-	٦	٠.٤-	٦.٥	٠.٦٧-
البحرين	٦	–	٦	١.٢٤-	٧	٠.٩٣-	٥	٠.٧-	٦	٠.٩٥-
المتوسط									٦.١	٠.٨٤-

المصدر: WWW.pogar.org

إن غياب كل أشكال الحقوق السياسية في دول الخليج العربي سيترك آثاراً كبيرة على الأمن القطري والقومي العربي وسيجعل هذه الدول عرضة للتدخلات والانتقادات من المجتمع الدولي لأن الحركة الإيجابية والفاعلة للتنمية البشرية تقتضي حصول الفرد على حقوقه السياسية لتوفير الأمن والحرية والإسهام في بناء قاعدة إنتاجية متطورة تتصف بالاستدامة من جيل إلى آخر، وعند مقارنة متوسط الحرية في العالم مع البلدان العربية نجد أن البلدان العربية هي الأقل استمتاعاً بالحرية التي تجسدها الحقوق السياسية على صعيد العالم، والشكل رقم (٣) سيبين متوسط الحرية في مناطق العالم ١٩٩٩-٢٠٠٠م.

شكل رقم (٣): يبين متوسط الحرية في مناطق العالم

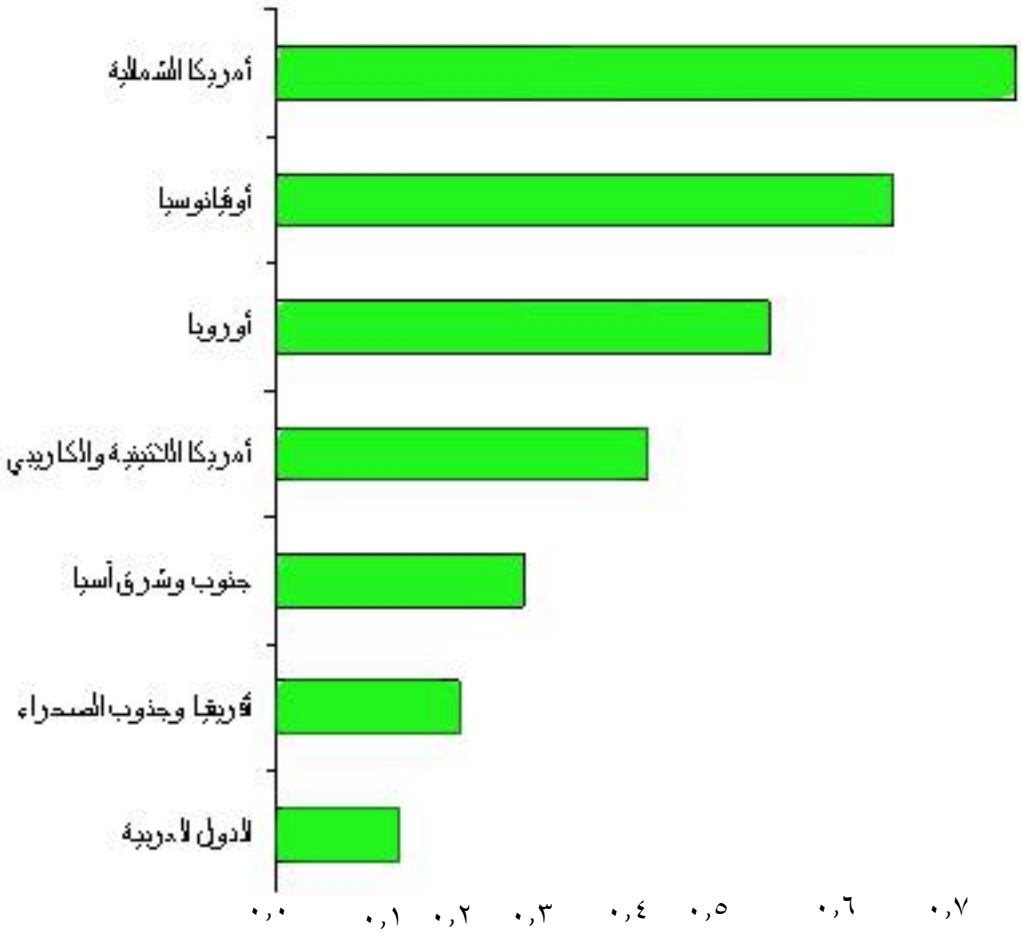

المصدر: www.freedomnosue.org

٢- التعبير والمساءلة:

هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق

السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات وتراوح التقديرات ما بين -٢.٥ +٢.٥ والقيم العليا هي الأفضل[١].

ويظهر الجدول رقم (١٦) أن مؤشر التعبير والمساءلة في دول الخليج العربي تراوح بين أفضل مستوى في الكويت بدرجة سالبة قدرها ٠.٤٠ وأدنى مستوى بدرجة سالبة قدرها ١.٤٨ في العربية السعودية، وبلغت بالمتوسط درجة سالبة قدرها ٠.٨٤، الأمر الذي يشير إلى أن دول الخليج تفتقد إلى الانتخابات الحرة والحريات المدنية وحرية الصحافة وعدم وضوح القوانين والسياسات بشكل عام. وهذا ينعكس سلبياً على التنمية البشرية والأمن القومي العربي. إذ إن التمثيل والمساءلة مرتبطان بالحقوق السياسية والاستقرار السياسي، وفي ظل غياب الحقوق السياسية والاستقرار السياسي لن يكون للتعبير والمساءلة أي قيمة، ولا يمكن أن تكتمل جوانب التنمية البشرية أو يتم تحقيق الأمن القومي العربي والعكس يكون إيجابياً وفاعلاً إذا توفرت الحقوق المدنية والسياسية التي تؤثر بشكل ايجابي في الاستقرار الاقتصادي.

ولإعطاء تأكيد على غياب التمثيل والمساءلة في دول الخليج العربي فسيتم مقارنة متوسط قيمة مؤشرات التمثيل والمساءلة مع مناطق العالم في الشكل رقم (٤)، الذي يبين أن الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي ما زالت متأخرة عن بقية مناطق العالم في اعتماد منهج التمثيل والمساءلة لتعزيز التنمية البشرية لكونها ضمن القيم السالبة.

[١] مصدر سبق ذكره. www.pogar.org.

شكل رقم (٤): يبين متوسط قيمة مؤشرات التمثيل والمساءلة في مناطق العالم للعام ٢٠٠٢.

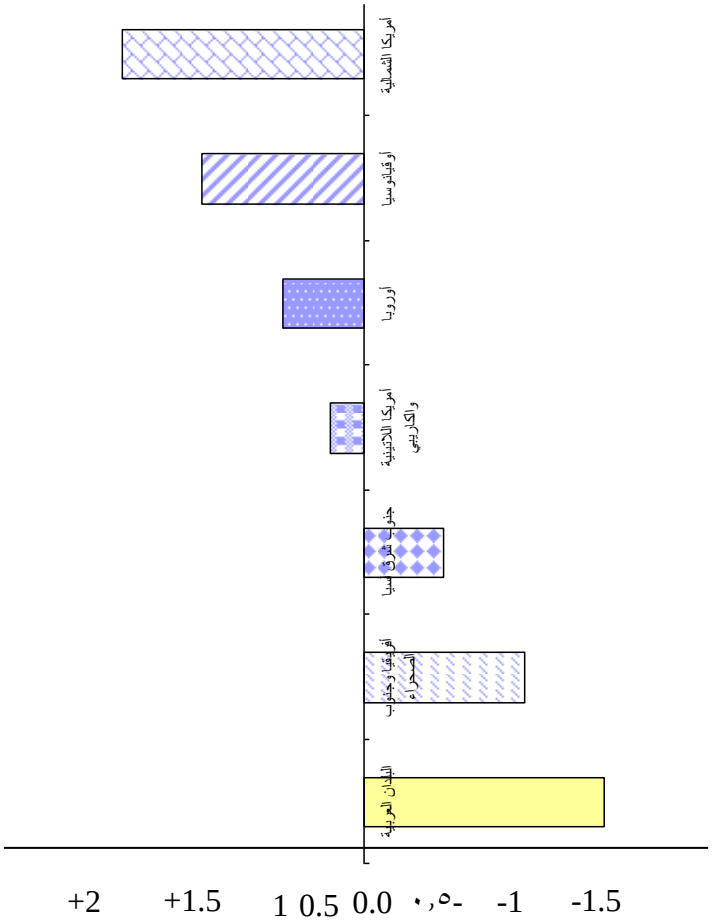

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.

ثالثاً: سيادة القانون:

تعد سيادة القانون في أي دولة الضمانة الوطنية الحقيقية لإيجاد الاستقرار السياسي الذي يتم من خلاله تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة، والأمن القومي بجميع مستوياته ، لكونه يعمل على خضوع الدولة بجميع سلطاتها ومؤسساتها وأفرادها لقواعد عامة مجردة وملزمة للحاكم والمحكوم على السواء، ويهدف إلى تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم للحد من حرياتهم ونشاطهم[١].

[١] مروان يوسف صباغ، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**، منير الحمش (محرر) قضايا راهنة، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد (٢٢)، ٢٠٠٥، ص١٠٤.

وتعد الحرية ضرورة لتحقيق التنمية البشرية فلن تكتمل جوانب التنمية البشرية بدون الحرية لأنها الهدف الأساسي للتنمية البشرية المتمثل في زيادة الخيارات المتاحة أمام البشر[١].

ويؤكد (مارتيا صن) أحد الاقتصاديين الرواد في القرن العشرين والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨ لإصداره كتاباً بعنوان (التنمية هي الحرية) أن التنمية بمعناها الشامل تتمثل في تحقيق حرية أبناء المجتمع، لذلك أصبحت الحرية أهم عناصر استراتيجيات التنمية البشرية، فالحرية هي التي تضمن عدم تحول الأهداف الاجتماعية إلى مجرد وسائل ميكانيكية في أيدي حكومات تنتهج الطابع الديكتاتوري في الإدارة، وتوجد علاقة طردية بين الحرية والتنمية البشرية، فكلما ارتفعت مستويات الحرية ارتفعت مستويات التنمية البشرية[٢].

أما بالنسبة لحرية الصحافة فهي تلعب دوراً كبيراً في رقي المجتمع وتقدمه، على اعتبار أنها الوسيط الفاعل بين المجتمع ومؤسسات الدولة لتحقيق سيادة القانون، والذي يعتبر صمام أمان للتنمية البشرية بجوانبها كافة والأمن القومي بمستوياته المختلفة ،كما أن أهمية حرية الصحافة لا تقتصر على إيصال المعلومات لأفراد المجتمع، بل إنها تمنح الدولة التفوق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمكنها من تحقيق سيادة القانون من خلال إخضاع جميع مؤسسات الدولة للرقابة المفتوحة والدقيقة من قبل الشعب[٣].

ويتم تقييم سيادة القانون من خلال مؤشرين هما الحريات المدنية وحرية الصحافة.

١- الحريات المدنية:

هو مؤشر تم تجميع عناصره من مجموعة مؤشرات مختلفة تقيس قدرة الأفراد على إبداء الرأي في الشؤون العامة عبر صحافة حرة وجمعيات ونقابات ومؤسسات مجتمعية مستقلة عن الدولة ، ويتم قياس مؤشرات الحريات المدنية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: مدى نزاهة واستقلالية القضاء ومدى حرية الأفراد في التعبير وتشكيل الجمعيات وتمتعهم بالمساواة أمام القانون وعدم شعورهم بالخوف من السلطات وقدرتهم على محاسبة ومساءلة الحكومة، وتراوح تقديرات المؤشر الذي وضعته دار الحرية بحسب برنامج إدارة الحكم في الدول العربية قبل عام ٢٠٠٣ ما بين درجة ١، ٢.٥ بدول حرة جزئياً، وما

---

[١] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٧٣ (٥).

[٢] امارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٤)، ص١٥-٢١.

[٣] الين هيوم، حرية الصحافة.

بين ٥.٥ و٧ بدول غير حرة، أما بعد العام ٢٠٠٣ فقد صنفت الدول التي تقع بين ٣ و٥ دولاً حرة جزئياً وما بين ٥.٥ و٧ كدول غير حرة، وتعتبر العلامة (١) هي الأدنى والعلامة (٧) تشير إلى أقصى درجات الحرية[١]. وبإسقاط مؤشر الحريات المدنية على دول الخليج العربي لمعرفة تطورها خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن دول الخليج تصنف جميعها دولاً غير حرة باستثناء الكويت كما يشير بذلك متوسط الفترة١٩٩٠-٢٠٠٥، وبشكل عام بلغ متوسط مؤشر الحريات المدنية لدول الخليج العربي ٥.٦، مما يشير إلى أنها في مستوى كدول غير حرة.ويشير الجدول أن مؤشر الحريات تطور بشكل أسوأ في بعض دول الخليج ،إذ يلاحظ بدل أن كان في العربية السعودية في عام١٩٩٠ ست درجات انحدر في عام ٢٠٠٥ إلى سبع درجات.وفي الإمارات تطور من خمس درجات، في ١٩٩٠ إلى ست درجات. وفي الكويت من أربع درجات إلى خمس درجات بينما ظل ثابتاً لدولتي قطر والبحرين بخمس درجات للسنوات ١٩٩٠، ٢٠٠٥. وكانت الدولة التي تحسن المؤشر إلى الأفضل في عام ٢٠٠٥ قياساً بعام ١٩٩٠ هي دولة عمان، إذ انحدر من ست درجات إلى خمس درجات.ونخلص إلى أن:

* متوسط مؤشر الحريات المدنية يصنف دول الخليج العربي ضمن الدول غير الحرة.
* أغلب دول الخليج كان تطور المؤشر إلى الأسوأ.

ووفقاً لمؤشرات الجدول يبين عبر السلسلة الزمنية أنه لم يحدث أي تطور إيجابي في مجال الحريات المدنية*[٢]، والسبب في ذلك أن الحريات المدنية لا تتوفر إلا مع وجود أنظمة ديمقراطية، وهو ما تفتقده دول الخليج العربي، لذلك ستظل مشكلة عدم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة، والناتج عن غياب الحقوق والحريات التي تعد الهدف الرئيسي للتنمية البشرية، وهو ما يشكل إشكالية حقيقية للأمن القومي العربي لا يمكن تجاوزها طالما ظلت الحريات غائبة، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ الذي وضح أن البلدان العربية. بما فيها دول الخليج. من أقل المناطق حريةً في العالم وذلك ما وضحه الشكل رقم (٤).

---

[١] مصدر سبق ذكره www.pograr.org

[*٢] تعاني دول الخليج العربي من غياب الأحزاب السياسية نتيجة منعها من قبل الأنظمة السياسية بالإضافة إلى فرض الرقابة والقيود على مؤسسات المجتمع المدني كما أنها تعاني من جمود أنظمتها التشريعية الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الحريات في هذه الدول.
Report on Human rights practies for 2009, united Arab Emirates, p. 7.

جدول رقم (١٧): يبين سيادة القانون في دول الخليج العربي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

نوع المؤشر / الدولة	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		المتوسط	
	حرية الصحافة	الحريات المدنية	حرية الصحافة	الحريات المدنية	حرية الصحافة	الحريات المدنية	حرية الصحافة	الحريات المدنية	حرية الصحافة	الحريات المدنية
السعودية	–	٦	٧٦	٧	٩٠	٧	٨٠	٧	٨٢	٦.٧٥
عمان	–	٦	٦٩	٦	٧١	٦	٧٢	٥	٧٠.٦	٥.٧٥
الإمارات	–	٥	٧٧	٥	٧٦	٥	٧٢	٦	٧٥	٥.٢٥
الكويت	–	٤	٧٠	٥	٤٨	٥	٥٨	٥	٥٨.٦	٤.٧٥
قطر	–	٥	٦٤	٦	٦٢	٦	٦٢	٥	٦٢.٨	٥.٥
البحرين	–	٥	٥٧	٦	٧٥	٦	٧١	٥	٦٧.٦	٥.٥
المتوسط									٦٩.٤	٥.٦

المصدر: www.pogar.org

٢- حرية الصحافة:

هو مؤشر تم تجميع عناصره من مجموع مؤشرات مختلفة كقدرة الأفراد والأحزاب على إنشاء وامتلاك الصحف بدون إشراف مباشر من الدولة لنقل المعلومات للرأي العام[١] ومناقشتها القضايا العامة للوطن وقضايا الإصلاح والفساد، ويتم قياس مؤشر حرية الصحافة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: هل هناك صحافة حرة وعدم وجود قيود تحد من حريتها وهل يمكن فضح القادة السياسيين من خلال الصحف، وتراوح تقديرات المؤشر الرقمي الذي وضعته دار الحرية بحسب برنامج إدارة الحكم في الدول العربية من ٠-٣٠ = صحافة حرة، ٣١-٦٠ = صحافة حرة جزئياً، ٦١-١٠٠ = صحافة غير حرة.

وللتعرف إلى تطور مؤشر حرية الصحافة في دول الخليج العربي، يشير الجدول رقم (١٧) إلى أن مستوى المؤشر راوح بالمتوسط بين ٨٢ درجة في أعلى مستوى له في العربية السعودية وأدنى مستوى في الكويت وبدرجة ٥٨.٦، ويشير الجدول أن جميع دول الخليج العربي تتمتع بصحافة غير حرة، باستثناء الكويت التي أظهر المؤشر أنها تتمتع بصحافة حرة جزئية، ويظهر المتوسط العام البالغ ٦٩.٤ لدول الخليج خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ أنها دول غير حرة، وهو ما يشير إلى غياب المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات في دول الخليج العربي، التي تمكن من المراقبة والمحاسبة وإشراك المجتمع في رسم السياسات بالشكل الذي يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي لدولها، ومن ثم يعزز الأمن القومي العربي.

رابعاً: الحكم الجيد:

يعتبر الحكم الجيد الذي يعتمد الديمقراطية وحرية التعبير ودولة القانون والمساواة بين جميع المواطنين الركيزة الأساسية للدولة في تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي لكونه يضع الضوابط والضمانات للحقوق والحريات التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، ويرتبط نجاح أو إخفاق أي دولة في تعزيز التنمية البشرية بوجود الحكم الجيد[٢] الذي يخلو من الفساد السياسي والإداري، والذي يترافق دائماً مع الأنظمة غير الديمقراطية. وبذلك فإن مكافحة الفساد تأتي في السياق الديمقراطي الذي يوفر انتخابات حرة ونزيهة لمراقبة السياسة وعملاً مؤسسياً يفصل بين السلطات للحد من استغلال النفوذ وقضاءً مستقلاً يطبق القانون ويمنع هدر الأموال [٣]، ويعتمد الحكم الجيد في إدارته لشؤون المجتمع على ثلاثة أبعاد مترابطة هي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق

---

[١] المصدر السابق.

[٢] تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٣)، ص٣.

[3] Jorge M Vazquez, and others corruption fiscal policy and management united state, Agency for international development, Jun, 2006, p. 5.

بعمل المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وكذا علاقتها مع الاقتصادات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى، نتيجة لترابط الأبعاد الثلاثة وتأثيراتها بعضها ببعض ينتج الحكم الجيد. ويلاحظ أن البعدين الأخيرين التقني وطبيعة السياسة العامة يشرف عليهما ويسيرهما البعد السياسي. ومن ثم فإن الإصلاح والتغير يأتي في سياق العملية الديمقراطية التي تعد الأسلوب لصياغة وتقرير الحكم الجيد. كما أن الحكم الجيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات القطاع المدني، ويعد الحكم الجيد ثمرة للسياسة العامة الجيدة والمشاركة السياسية الفعالة ولسيادة القانون، ويتم تقييم الحكم الجيد من خلال مؤشرين: مدركات الفساد، وضبط الفساد[1].

١- مدركات الفساد:

هو مؤشر وضعته منظمة الشفافية الدولية يهدف إلى تقويم مستويات الفساد في مختلف البلدان ويتم قياس مؤشر مدركات الفساد من خلال معرفة انطباع المستثمرين الأجانب عن الفساد في تلك الدول وتراوح تقديرات المؤشر الذي وضعته المنظمة ما بين صفر أدنى مرتبة للفساد و(١٠) أعلى مرتبة للخلو من الفساد[2].

للتعرف إلى مؤشر مدركات الفساد في دول الخليج العربي يبين الجدول رقم (١٨) أن ذلك المؤشر تراوح بالمتوسط للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ بين ٣.٩٥ أدنى مرتبة في العربية السعودية، و٥.٩٥ في البحرين كأفضل دولة في مجال مؤشر الشفافية العالمية لمكافحة الفساد، ويشير ذلك المؤشر إلى أن دول الخليج تمتعت بتحسن نسبي، إذ أظهر المؤشر أن المتوسط للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ كان فوق المتوسط ما عدا العربية السعودية، وكان المتوسط العام ٥.٤٤ حسب البيانات المتاحة. ومن حيث تطور المؤشر بين السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ يلاحظ من الجدول أن الدول التي تزايد فيها مؤشر الفساد هي العربية السعودية، إذ تراجع فيها المؤشر من ٤.٥ إلى ٣.٤. والكويت تراجع من ٥.٣ الى٤.٧، والبحرين تراجع من ٦.١ إلى ٥.٨. بينما الدول التي تحسن فيها المؤشر هي الإمارات وقطر. وظلت عمان في المستوى نفسه في مجال مكافحة الفساد. الأمر الذي يشير إلى تباين تطور مكافحة الفساد بين دول الخليج العربي.

---

[1] حسن كريم، الفساد والحكم المصلحة في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٩)، ٢٠٠٤، ص٤٠-٤٢. وأيضا: فهمي خليفة الفهداوي، خيار استراتيجي للإدارة- نحو بناء مجتمع المؤسسة والمواطنة العامة، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم الساسة جامعة القاهرة،ع٢٠٠٧،٣،ص١٨-١٩

[2] مصدر سبق ذكره: www.pogar.org

جدول رقم (١٨) يبين تطور الحكم الجيد في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥).

نوع المؤشر / الدولة	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		المتوسط	
	مدركات الفساد	ضبط الفساد	مدركات الفساد	ضبط الفساد	مدركات الفساد	ضبط الفساد	مدركات الفساد	ضبط الفساد	مدركات الفساد	ضبط الفساد
السعودية	–	–	–	-٠.٤٢	٤.٥	٠.٥	٣.٤	٠.٢٤	٣.٩٥	٠.١١
عمان	–	–	–	٠.٠٦	٦.٣	٠.٨٣	٦.٣	٠.٦٩	٦.٣	٠.٥٣
الإمارات	–	–	–	٠.١٣	٥.٢	٠.٨٣	٦.٢	١.١٢	٥.٧	٠.٦٩
الكويت	–	–	–	٠.٦١	٥.٣	١.٠٤	٤.٧	٠.٨٣	٥	٠.٨٣
قطر	–	–	–	-٠.١٢	٥.٦	٠.٨٤	٥.٩	٠.٨٢	٥.٧٥	٠.٥١
البحرين	–	–	–	٠.٠٦	٦.١	٠.٨٣	٥.٨	٠.٦٤	٥.٩٥	٠.٥١
المتوسط									٥.٤٤	٠.٥٣

المصدر: www.pogar.org

٢- ضبط الفساد:

هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ومدى وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. وتراوح التقديرات ما بين -٢.٥ و+٢.٥ والقيم العليا هي الأفضل[١]. وبالنظر إلى الجدول رقم (١٨) يلاحظ وجود تحسن نسبي في مجال ضبط الفساد في دول الخليج العربي وإن بدا متدنياً. إذ يظهر الجدول أن المتوسط بلغ ٠.٥٣. وكانت أفضل الدول في ضبط الفساد هي الكويت بينما أدنى دولة كانت العربية السعودية. ومن حيث التعرف إلى تطور مؤشر ضبط الفساد في دول الخليج العربي للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ يلاحظ من الجدول حصول تحسن في ذلك المؤشر وجاءت الإمارات في مقدمة تلك الدول التي تطور من ٠.١٣ في عام ١٩٩٥ إلى ١.١٢ في عام ٢٠٠٥. إلا أن الدول الأخرى على الرغم من حدوث تحسن فيها خلال الأعوام من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، فإنها قد تراجعت في عام ٢٠٠٥ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠. الأمر الذي يشير إلى أن دول الخليج العربي تتمتع بتحسن نسبي في مجال تسهيل إدارة الأعمال وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص، وعامل جذب للاستثمار فيها، وهو ما يوضح دلالة ازدهار الاستثمار الخاص في دولة الإمارات الناجم عن تمتعها بمناخ خالٍ نسبياً من الفساد، وتمتعها بنظام الحكم الجيد قياساً إلى الدول العربية. وربما يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع المداخيل في هذه البلدان التي تحد من الباعث للفساد المتمثل في الرشوة الناجمة عن انخفاض الدخل. ولكن يظل عامل تقلب تلك المؤشرات مصدراً لفقد الثقة في نظام الحكم.

ويؤخذ على هذا المؤشر أيضاً عدم تناوله الفساد في الجانب السياسي وتركيزه على الفساد الإداري. إن استمرار الفساد في هذه الدول وغياب الحريات المدنية والسياسية وعدم سيادة القانون يجعل هذه الدول في مصاف الدول التي لا تتمتع بحكم جيد وفعال وحقيقي يمكن من خلاله تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج لتعزيز الأمن القومي العربي. ولإعطاء توضيح عن حجم الفساد في دول الخليج العربي فلقد عقد مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية ندوة على الفساد والحكم المصلحة في البلاد العربية في العام ٢٠٠٤،

[١] المصدر السابق.

وبينت الأوراق والمداخلات والتعقيبات وجود قضايا كبيرة للفساد في دول الخليج[1]، لكن الفساد الأكبر الذي يحدث في هذه الدول هو أن الأسر الحاكمة تستقطع جزءاً كبيراً من عائدات النفط إلى أرصدتها التي لا تخضع لرقابة ما يسمى بالمؤسسات الرقابية في هذه الدول، كما أن الأسر الحاكمة هي من تعقد الصفقات الكبرى النفطية والعسكرية والصناعية[2]، فعلى سبيل المثال تم عقد صفقة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا بما يقارب ٥٠ مليار دولار لشراء أسلحة وصفت بأنها من أكبر صفقات الفساد لعدم مطابقتها للمواصفات، وللعمولات التي صرفت من أجل شراء الصفقة.

خلاصة لما سبق: نستطيع القول إن تفاعلات المرتكزات السياسية للتنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي كانت سلبية، لكون أنظمة هذه الدول ما زالت تتعامل مع شعوبها بالمنظور التقليدي الذي يعزز من سيطرة السلطات الحاكمة وتوسيع شبكة التحالفات العسكرية والأمنية بالتواجد العسكري للحفاظ على هذه السلطات.

ولأجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن دول الخليج، لابد من الإشارة إلى أن دخول العراق للكويت وما أعقبه من تواجد أجنبي ساهم في إيجاد ذريعة لهذه الدول للتنصل من التزاماتها الداخلية والدولية في تحقيق المرتكزات السياسية للتنمية البشرية، التي فرضتها التطورات الدولية في الجوانب التنموية، تحت ذريعة أن أهم التحديات التي تواجه هذه الدول هي تحديات أمنية وعسكرية، تفرضها ظروف المنطقة، فلجأت هذه الدول إلى الإنفاق العسكري غير عقلاني الموضح في الجدول رقم (٤١) وكان بالإمكان التقليل من شراء الأسلحة والاعتماد على القوات الأجنبية في الحماية كما فعلت اليابان، إذ اهتمت بالجوانب التنموية بكافة جوانبها والاهتمام بإنشاء بنى تحتية عملاقة، ولم تهتم الاهتمام الكبير بالجوانب الدفاعية والأمنية، وتركتها للأمريكيين من الناحية الاستراتيجية.

---

(1) يوسف خليفة يوسف وعلي الزعبي وحمزة الحسن، دراسة حالات عربية للفساد (الكويت، الإمارات، السعودية)، في الفساد والحكم المصلحة في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٥٧٧-٧١٠.

(2) Paul salem, op.cit, p. 10.

المبحث الثاني:
المرتكزات والمؤشرات الاقتصادية

تلعب المرتكزات الاقتصادية لأي دولة دوراً كبيراً في تطورها السياسي والاجتماعي، لكونها عاملاً مؤثراً في السلوك السياسي والاجتماعي. فالبناء الاقتصادي الجيد هو أهم العناصر الرئيسة في قوة الدولة، كما أنه الدعامة الأساسية التي تستند عليه الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تعتمد عليه التنمية البشرية في تحقيق الأمن القومي، ومن الصعوبة فصل المرتكزات الاقتصادية عن المرتكزات الاجتماعية والسياسية، بل إن المرتكزات الاقتصادية تعد حجر الزاوية في تحقيق المرتكزات الاجتماعية والسياسية للتنمية البشرية، لكونها تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي وإيجاد التنوع في القطاعات الإنتاجية وتحقيق التناسب بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية، وتعالج الاختلال في الميزان التجاري بإيجاد تناسب وتنوع بين الصادرات والواردات كما تعالج الاختلال في الموازنة العامة والقوى العاملة[١].

وفي ضوء ذلك تكتسب دول الخليج العربية أهمية خاصة إذ إن كثيراً من أهداف التنمية البشرية المتصلة بالنظام السياسي تعتمد على النظام الاقتصادي الجيد والفعال[٢].

وهو ما يشير إلى أن إخفاق دول مجلس التعاون الخليجي في تحقق التنمية الاقتصادية على الرغم من امتلاكها موارد اقتصادية، يعود بشكل أساسي إلى افتقارها للموارد البشرية اللازمة للنهوض بعملية التنمية من جهة، وتحقيق أمنها القومي من جهة أخرى، خصوصاً في ظل امتلاكها مورد النفط الذي شكل الهاجس الأمني والاستراتيجي لدول الخليج، بحكم تعاظم أهميته كسلعة استراتيجية واقتصادية للمستهلكين في الدول الصناعية، إذ يستورد الغرب واليابان أكثر من ثلثي احتياجاتها النفطية من الخليج العربي، كذلك تأتي أهمية النفط بصفته مورد دول الخليج العربي الوحيد[٣].

تأسيساً على ما تقدم سيتم تحليل الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربي من خلال تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى وجود التناسبات أو الاختلالات التي تدعم أو

---

(1) Hassan Krayam, Challengel and prospects of development in the Arab world, German Institute for middle east studies, 2006, p. 1-p11.

(2) Nasser Ali qaed, the security motivation cooperative relationship and development of the gulf cooperation council, PH.D in the field of puplic and international affaivs, north uniferstу poston, 2003, p. 291.

(٣) خالد بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، (القاهرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠)، ص٣٦.

تضعف الأداء الاقتصادي، باعتبار أن الأداء الجيد والتناسبات المثلى للمؤشرات الاقتصادية تعد المرتكزات الاقتصادية التي تدعم التنمية البشرية، وتعمل على إيجاد بنية اقتصادية متطورة تحقق النمو الاقتصادي، باعتبار أن ذلك النمو يؤثر في التنمية البشرية التي بدورها تؤثر في النمو الاقتصادي وهي:

أولاً: الأداء الاقتصادي:

يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي من أهم مؤشرات المرتكزات الاقتصادية التي تؤثر في التنمية البشرية لكونه يساهم في زيادة عناصر القوة، ويعمل على إيجاد بنية إنتاجية متطورة تعمل على تدعيم القطاعات الخدمية التي تعد أهم مؤشرات التنمية البشرية، ويتم تقييم الأداء الاقتصادي للدولة من خلال مؤشرين هما هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات والواردات، وسيتم إسقاطهما على دول الخليج لمعرفة حجم التطور في الأداء الاقتصادي.

١- هيكل الإنتاج:

إن التنوع الاقتصادي وتحقيق التناسب بين القطاعات الإنتاجية من جهة والقطاعات الخدمية من جهة أخرى مرتكزات أساسية للتنمية البشرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستيعاب القوى العاملة والتكنولوجية، وزيادة القيمة المضافة. إذ إن أداء واتجاه تطور الاقتصاد يقوم على التناسب بين الإنتاج السلعي الحقيقي والنشاطات الخدمية في تركيبة الناتج المحلي، الإجمالي مع العلم أن مسار تطور كثير من الاقتصاديات التي حققت نجاحاً يعود إلى تطورها في نسبة الإنتاج السلعي الحقيقي الذي لا يقل عن ٧٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في حين لا يشكل قطاع الخدمات إلا نسبة ٣٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي[١].

فالإنتاج السلعي الحقيقي هو الذي يقدم ديناميكية لتطور النشاط الاقتصادي الكلي، وعماد ذلك يرتكز في بنية التصنيع التي تضاعف الأداء وتحث على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويتمثل ذلك من خلال الارتباطات الأمامية والخلفية للاقتصاد، ورفع القيمة المضافة للمواد الأولية، واستيعاب التكنولوجيا وتوظيف القوى العاملة.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٩) تطور هيكل الإنتاج في دول الخليج العربي

[١] علي محمد أحمد ناصر الكمراني، **التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**، (صنعاء: مركز عبادي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص٢٨.

جدول رقم (١٩) يبين تطور هيكل الإنتاج في دول مجلس التعاون الخليجي بملايين الدولارات:

الدولة	١٩٩٠				١٩٩٥				٢٠٠٠				٢٠٠٥			
	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	الإنتاجي	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	السلعي	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	السلعي	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	السلعي
السعودية	٦٧١٣	١٧٦٧٥	٧٢٩٧	٦٠٩٩٨	٨٤٣٧	٤٢١٩١	١١٣٣٤	٧٣٧٨٩	٩٣٣٩	٧٢٦١٢	١٥٦٩٢	١١١٥٩٠	١٠٢٠٨	١٥٢٢٦٨	٢٩٥٢٢	٢٠٩٥٨٩
عمان	١٣٠٣	٥٢٠٧	٩٤٨	٦٤٢٧	٣٩٥	٥٣٠١	٦٢٦	٦٨٠٨	٤٢٢	٩٧٥٢	١٠٣٥	١١٧١٤	٤٣٩	١٥١٠٨	٢٥٧	١٩٢٣٧
الإمارات	٥٤٨	١٥٧٨٣	٢٥١٨	٢٢٢٠٠	١١١٥	١٢٩٩٠	٣٦٨٤	٢٢٣٦٧	١٩١١	٢٢٥٠٦	٧٨٥٥	٣٨٢٢٦	٣٠٠٣	٤٧٤١٠	١٦٦٣	٧٨٧٦١
الكويت	١٠٣	٦٠٤٦	١٤٧٧	٧٧٩٨	١٤ ١	١٠٥١٠	٢٩٧١	١٤٣٠٤	١٢٨	١٨١٩٩	٣٩٩٤	٢٣٣٧٢	٢٤٥	٤٤٠٥٩	٥٨٦٦	٥٢٧٥٨
قطر	٥٨	٢٧٩٩	٩٤٨	٤٢٢٨	٨٠	٢٤٤٥	٨٥٧	٤٥٠١	٧٣	٩٦٠٢	٩٤٨	١١٣٥٦	٥٩	٢٥٢٩٤	٣٥٨٣	٣١٩٤٦
البحرين	٤٩	٦٧٣	٦٩٤	١٨٢٧	٥٥	٨٤٢	١٠٩٦	٢٤٠٨	٥٩	٢٢٣٦	٩١٢	٣٦٠٥	٥٢	٣٤١٩	١٦١٥	٥٨٤١
المتوسط		١١٣٦٣	٢٣١٣	١٧٢٤٦									٢٣٣٤	٤٧٩٢٦	٩٩٦٧	٦٦٣٥٥

المصدر: التقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠١ صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧، ١٩٩٧، ص٩٥.

خلال الأعوام: ٩٠، ٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ بالقيم المطلقة، ففي عام ١٩٩٠ كان هيكل الإنتاج بالمتوسط للقطاع الزراعي، والاستخراجي، والصناعة التحويلية، والقطاع الإنتاجي (السلعي) هي: ١٣٠٣، ١١٣٦٣، ٢٣١٣، ١٧٢٤٦ مليون دولار على التوالي، مما يشير إلى هيمنة القطاع الاستخراجي على القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهي قطاع الزراعة والصناعة التحويلية. وتطور هيكل الإنتاج لدول مجلس التعاون، وبلغ بالمتوسط لعام ٢٠٠٥ لكل من قطاع الزراعة والقطاع الاستخراجي وقطاع الصناعة التحويلية بملايين الدولارات ٢٣٣٤، ٤٧٩٢٦، ٩٩٦٧ على التوالي، وشكل هيكل الإنتاج بالمتوسط ٦٦٣٥٥ مليون دولار، مما يظهر أن التطور حصل بشكل أساسي في قطاع الصناعة الاستخراجية، ويعكس ذلك الخصائص الاقتصادية لتلك الدول وتطور أسعار النفط في السوق الدولية.

واتخذت دول الخليج العربي جملة من السياسات بغية تنويع هيكلها الاقتصادي، لكنها لم تكن فعالة في تنويع هيكل الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار الأمني، وذلك يمكن ملاحظته من تحليل تطور نسب هيكل الإنتاج للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٩٠، ٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥. وهي القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الصناعة الاستخراجية، وإجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي يشمل بالإضافة إلى تلك القطاعات السلعية المذكورة، كلاً من قطاع التشييد والكهرباء، والماء ويظهر من الجدول رقم (٢٠) أن الاقتصاد يعاني اختلالات اقتصادية، أهمها:

عدم التناسب بين القطاعات السلعية، وقطاع الخدمات، إذ يلاحظ من الجدول (٢١) أن قطاع الإنتاج السلعي في عام ١٩٩٠ راوح بين أدنى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين ٤٠.٣٪ وأعلى مستوى له بلغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ بالمتوسط لدول مجلس التعاون الخليجي ٥٣.٣٪ وتطور ذلك القطاع ليشكل ٤١.٢٪ من الناتج في البحرين في أدنى مستوى له في عام ١٩٩٥ وأعلى مستوى بلغ في الكويت ٥٢.٨٪ وبالمتوسط بلغ ٤٩.٤٪، مما يظهر تراجع مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في دول الخليج العربي لعام ١٩٩٥ في الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٠ يلاحظ أن البحرين احتلت أيضاً قطاعاتها السلعية أدنى مستوى وبنسبة ٤٥.٢٪ من الناتج، بينما احتلت قطر أعلى مستوى وبنسبة ٦٤٪ من الناتج وبالمتوسط شكل القطاع السلعي ٥٧.٣٪ من الناتج، مما يظهر حصول تحسن في مساهمة قطاع الإنتاج السلعي

بالنسبة لقطاع الخدمات في عام ٢٠٠٠، ويعود ذلك إلى ارتفاع مساهمة قطاع النفط إذ تطور في قطر من ٣٠٪ من الناتج لعام ١٩٩٥ إلى ٦٤٪ من الناتج لعام ٢٠٠٠.

وفي عام ٢٠٠٥ راوحت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي بين أدنى مستوى ٤٣.٤٪ من الناتج في البحرين، وأعلى مستوى في قطر وبنسبة ٧٥.٢٪، وبالمتوسط بلغ ٦١.٦٪ من الناتج بالنسبة لقطاع الخدمات، ويعبر التطور في ارتفاع مساهمة قطاع الإنتاج خلال عام ٢٠٠٥ عن ارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي الناجم عن تطور أسعار النفط في السوق الدولية.

على الرغم من التطور الحاصل في قطاع الإنتاج السلعي إلا أن ذلك التطور يعود إلى تطور القطاع الاستخراجي، ومع ذلك ظل قطاع الخدمات يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي وتطور مع تطور عوائد النفط ويتمثل في زيادة الإنفاق العام مما شكل عبئاً على الاقتصاد ليس في جانب الطلب الاستهلاكي الذي يتم مواجهته من خلال الواردات وحسب، بل شكل أيضاً عبئاً في ارتفاع مستويات التوظيف في المهن غير المنتجة على حساب المهن المنتجة والمطلوبة للاقتصاد.

ومن ثم يصعب التخلص من تلك القوى العاملة في المستقبل في الوقت الذي تحتاج فيه دول الخليج العربي للتخصصات التقنية والفنية العالية اللازمة للإنتاج فيها.

والاختلال الآخر الذي يعانيه الاقتصاد الخليجي هو عدم التناسب بين قطاعات الإنتاج السلعي نفسها، إذ يلاحظ من الجدول رقم (٢٠) أن قطاع الصناعة الاستخراجية

الجدول رقم (٢٠) يبين عدم التناسب بين قطاعات الانتاج

الدولة	١٩٩٠				١٩٩٥				٢٠٠٠				٢٠٠٥			
	الزراعة %	الاستخراجية %	التحويلية %	الإنتاج السلعي %	الزراعة %	الاستخراجية %	التحويلية %	السلعي %	الزراعة %	الاستخراجية %	التحويلية %	السلعي %	الزراعة %	الاستخراجية %	التحويلية %	السلعي %
السعودية	٦.٤	٣٦	٧.٠	٥٨.٣	٥.٩	٢٩.٦	٨.٠	٥١.٨	٥.٠	٣٨.٥	٨.٣	٥٩.٢	٣.٢	٤٨.٣	٩.٤	٦٦.٥
عمان	٣.٠	٤٤.٦	٨.١	٥٥	٢.٩	٣٨.٤	٤.٥	٤٩.٣	٢.١	٤٩.١	٥.٢	٥٩.٠	١.٤	٤٩.٠	٨.٣	٦٢.٤
الإمارات	١.٦	٤٦.٩	٧.٥	٦٦.٠	٢.٦	٣٠.٣	٨.٦	٥٢.٣	٢.٧	٣١.٩	١١.١	٥٤.٢	٢.٢	٣٥.٥	١٢.٥	٥٩.٠
الكويت	٠.٥٦	٣٣.١	٨.١	٤٢.٦	٠.٤٢	٣٨.٨	١١.٠	٥٢.٨	٠.٣٤	٤٨.٣	١٠.٦	٦٢	٠.٢٩	٥٢.٥	٧.٠	٦٢.٩
قطر	٠.٨	٣٨	١٢.٩	٥٧.٤	٠.٩٨	٣٠.٠	١٠.٥	٤٩.٢	٠.٤١	٥٤.١	٥.٣	٦٤.٠	٠.١٤	٥٩.٦	٨.٤	٧٥.٢
البحرين	١.١	١٤.٩	١٥.٣	٤٠.٣	٠.٩٤	١٤.٤	١٨.٧	٤١.٢	٠.٧٤	٢٨.١	١١.٤	٤٥.٢	٠.٣٧	٢٥.٤	١٢.٠	٤٣.٤
المتوسط	٢.٢٤	٣٥.٦	٩.٨٢	٥٣.٣	٢.٣	٣٠.٣	١٠.٢	٤٩.٤	١.٩	٤١.٧	٨.٧	٥٧.٣	١.٣	٤٥.١	٩.٦	٦١.٦
النسبة من السلعة		٦٦.٨				٦١.٣				٧٢.٨				٧٣.٢		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

استحوذ على النسبة الغالبة لقطاع الإنتاج السلعي، وبلغت بالمتوسط من إجمال الإنتاج السلعي لدول الخليج العربي للسنوات ٩٠، ٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ وبنسب قدرها ٦٦.٨٪ و٦١.٣٪ و٧٢.٨٪ و٧٣.٢٪ على التوالي، ذلك التطور في مساهمة الصناعة الاستخراجية التي تشمل النفط والغاز كما أشرنا إلى تطوره مع تطور أسعار النفط في السوق الدولية.

وتعد الصناعة الاستخراجية من الصناعات كثيفة الاستخدام للتقنية، لكنها شحيحة في توليد فرص العمل المباشرة. وتتطلب الصناعات الاستخراجية مثل صناعة استخراج النفط والغاز والخامات المعدنية خبرات مهنية وهندسية ذات تأهيل متخصص[1]، كما أن الصناعة الاستخراجية تتحدد وفق الطلب العالمي إنتاجاً وتسعيراً، الأمر الذي يشير إلى أن ذلك القطاع يقع خارج السيطرة لسياسات الحكومات الوطنية في التحكم والتوجيه وفقاً لمتطلبات التنمية، كما أن ذلك القطاع شحيح في استيعاب القوى العاملة. وبالنسبة لقطاع الزراعة يلاحظ من الجدول تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ راوحت مساهمته في الناتج بين ٠.٥٦٪ في الكويت و٦.٤٪ من الناتج في السعودية في عام ١٩٩٠، وتراجعت مساهمته في عام ١٩٩٥ لتتراوح بين ٠.٤٢٪ من الناتج في الكويت و٥٪ في السعودية. وتدحرجت تلك المساهمة في عام ٢٠٠٥ لتشكل أدنى مستوى لتشكل ٠.١٤٪ من الناتج في قطر، وأعلى مستوى في السعودية وبنسبة ٣.٢٪ من الناتج. الأمر الذي يشير إلى تفاقم تلك الاختلالات ولمصلحة قطاع الصناعة الاستخراجية.

أما قطاع الصناعة التحويلية الذي يعبر تطوره عن مدى استغلال المواد الخام المحلية وزيادة القيمة المضافة لتلك المواد، واستيعاب القوى العاملة واستخدام التكنولوجيا، ويلاحظ من الجدول (٢٠) أن قطاع الصناعة التحويلية شكل بالمتوسط لدول الخليج العربي للسنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٩.٨٢٪، ١٠.٢٪، ٨.٧٪، ٩.٦٪ على التوالي الأمر الذي يشير إلى إخفاق السياسات المتبعة في دول الخليج العربي في تطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي يعد المؤشر المهم على تقدم اقتصاد البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.ويظهر ذلك من خلال الشكل رقم ٣ الذي يبين تطور هيكل الإنتاج للسنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٥ ،إذ لوحظ تراجع مساهمة قطاع الزراعة، وعدم حصول تغير في قطاع الصناعة التحويلية، أما قطاع الخدمات فيظهر تراجع مساهمته في هيكل

[1] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠٧، أبو ظبي، ص٧٣.

الإنتاج ولكن ذلك التراجع يعود بشكل أساسي إلى تطور مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية، في حين ظلت مساهمة قطاعي الكهرباء والإنشاءات في مكانها.

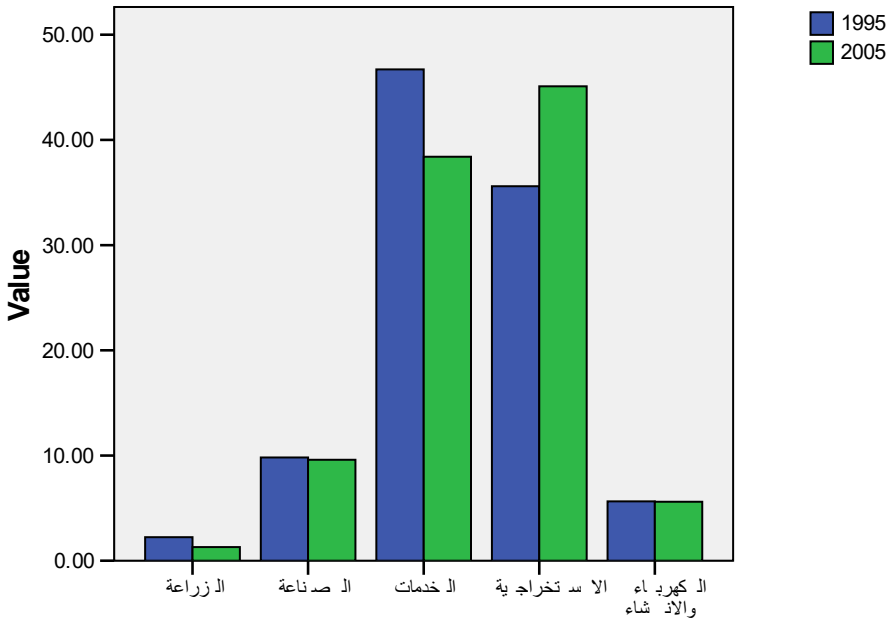

شكل رقم (3) يبين تطوره يكل الانتاج

ويتضح مما سبق أن اختلال هيكل الإنتاج في دول الخليج العربي يشكل مظهراً للأزمات الاقتصادية من حيث عدم الاستقرار والتبعية للخارجية ومن ثم يشكل مصدر تهديد لأمن دول الخليج العربي وللأمن القومي العربي.

٢- اختلال هيكل الصادرات والواردات:

إن عدم التناسب بين الصادرات والواردات السلعية من جهة وعدم تنوعها من جهة أخرى يعبر عن الاختلال في الميزان التجاري، الذي يعكس الوضع الاقتصادي للبلد وعلاقته بالخارج. كما أن الميزان التجاري في الوقت نفسه يعد الميزان الأساسي لاختلال أو استقرار ميزان المدفوعات.

وفي ضوء ذلك فإن الاختلال في الميزان التجاري يترتب عليه عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر في تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي وفقد الثقة في الوضع الاقتصادي من قبل القطاع الخاص الناجم عن التغيرات في العملات الأجنبية وسعر الصرف، وما يترتب عن ذلك من تصاعد التضخم وتقلبات في هيكل الاقتصاد.

ودول الخليج العربي تعتمد في تمويل برامجها التنموية على سلعة النفط، ومن ثم فإن تعرض تلك السلعة إلى الانخفاض في العوائد يترتب عليه تعرض جهود برامج التنمية

البشرية للإخفاق على المدى الطويل وكذلك القصير، ويلاحظ من الجدول رقم (٢١) أن عوائد الصادرات النفطية في دول الخليج العربي

الجدول رقم (٢١): يبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات النفطية بالدولار

السنوات / الدول	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥	
	الناتج المحلي	صادرات النفط	الناتج المحلي	صادرات النفط	الناتج المحلي	صادرات النفط
السعودية	١٤٢٤٥٨	٤٢٧٠٠	١٨٨٤٤٢	٧٠٤٢١	٣١٥٣٣٧	١٣٧٠٥٠
عمان	١٣٨٠٣	٤٧٥٠	١٩٨٦٢	٨٨٠٠	٣٠٨٣٤	١٣١٨٩
الإمارات	٤٢٨٠٧	١٣٣٥٠	٧٠٥٢١	١٩٠٨٨	١٣٣٥٨٣	٤٣٥٠٢
الكويت	٢٧٠٨٠	١٢٠٥٢	٣٧٧١٤	١٨١٦١	٨٣٨٢٨	٤٤١٠٩
قطر	٨١٣٨	٢٦٠٠	١٧٧٦٠	٦٧٠٤	٤٢٤٦٣	١٣٧٧٤
البحرين	٥٨٥٠	١٨٥٤	٧٩٧١	٢٥٨٩	١٣٤٦٠	٥١٦٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

تطورت مع تطور تصدير سلعة النفط، إذ ارتفعت على سبيل المثال في السعودية من (٤٢٧٠٠) مليون دولار مليون دور في عام ١٩٩٥ إلى (٧٠٤٢١) مليون دولار في عام ٢٠٠٠، ثم إلى (١٣٧٠٥٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وذلك التطور في عوائد النفط ناجم بشكل أساس عن ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية، إذ في عام ١٩٨٨ عندما حصل انخفاض في أسعار النفط في السوق الدولية شهدت بلدان دول الخليج العربي عجزاً في موازين تجارتها الخارجية.

وللتعرف إلى أهمية العوائد النفطية في مكون الناتج المحلي الإجمالي. يلاحظ من الجدول رقم (٢٢) أنها شكلت بالمتوسط لدول الخليج العربي ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥ وارتفعت نسبة مساهمتها إلى ٣٧.٩٪ لعام ٢٠٠٠، ثم إلى ٤٢.٥٪ لعام ٢٠٠٥، الأمر الذي يشير إلى أهمية الصادرات النفطية في مكون الناتج المحلي الإجمالي، التي تتجاوز الثلث منه، بل تقترب من النصف كما هو الحال في عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢٢): يبين نسبة الصادرات النفطية من الناتج بالدولار في دول الخليج العربي.

السنوات / الدول	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٪٣٠.٠	٪٣٧.٤	٪٤٣.٥
عمان	٪٣٤.٤	٪٤٤.٣	٪٤٢.٨
الإمارات	٪٣١.٢	٪٢٧.١	٪٣٢.٦
الكويت	٪٤٤.٥	٪٤٨.٢	٪٥٢.٦
قطر	٪٣١.٩	٪٣٧.٧	٪٤٤.٧
البحرين	٪٣١.٧	٪٣٢.٥	٪٣٨.٦
المتوسط	٣٤	٣٧.٩	٤٢.٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

وتختلف أهمية تكوين الصادرات في الناتج بين دول الخليج العربي إذ تقل النسبة في دولة الإمارات التي بلغت في عام ٢٠٠٥ نسبة ٣٢.٦٪ وترتفع تلك النسبة في الكويت إذ شكلت ٥٢.٦٪ لنفس العام من الناتج المحلي الإجمالي. مما يظهر مدى خطورة الوضع الاقتصادي في هذه البلدان عندما تتعرض تلك السلعة للصدمات يستتبعها تأثير في الإيرادات والدخول، بل في هيكل الاقتصاد برمته، ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات تبعاً لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

ولمزيد من التعرف إلى الاختلال في بنية الصادرات. يلاحظ من الجدول رقم (٢٣) أن الصادرات النفطية تهيمن على إجمالي الصادرات،

الجدول رقم (٢٣): يبين نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار

السنوات / الدول	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٨٦٪	٨٩٪	٧٦٪
عمان	٧٨٪	٨٠٪	٧١٪
الإمارات	٤٦٪	٤٤٪	٣٨٪
الكويت	٩٤٪	٩٣٪	٩٤٪
قطر	٧٣٪	٧١٪	٦٣٪
البحرين	٤٥٪	٤٥٪	٥١٪
المتوسطات	٧٠.٣	٧٠.٣	٦٥.٥

المصدر: استخرج من خلال الجدول رقم (٢١) و (٢٢).

إذ بلغت بالمتوسط ٧٠.٣٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ٦٥.٥٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يشير إلى اعتماد الميزان التجاري في صادراته على سلعة واحدة، وتعد مصدر الاختلال في الميزان التجاري وتختلف نسبة عائدات سلعة النفط إلى إجمالي الصادرات بين دول الخليج العربي، إذ تنخفض أهميتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي بلغت ٣٨٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٥، مما يظهر وجود تنوع في هيكل الصادرات في دولة الإمارات، ومن ثم إذا تعرضت سلعة النفط إلى الصدمة سواء أكانت من جانب الكمية أو السعر، فإن الصدمة على هيكل الإنتاج والإيرادات في دولة الإمارات تكون خفيفة، وبالنقيض تماماً نجد أن دولة الكويت تعتمد في إيراداتها من العملات الأجنبية على سلعة النفط، إذ بلغت ٩٤٪ من إجمالي الصادرات لعام ٢٠٠٥ الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة لاختلال هيكل الواردات فلابد من الإشارة إلى أن الاختلال ليس من حيث التطور في زيادة الواردات وإنما أيضاً من حيث نوع الواردات فيما إذا كانت مفيدة للقطاع الإنتاجي أم أنها من النوع الاستهلاكي التي لا يستفيد منها الاقتصاد.

الجدول رقم (٢٤): يبين تطور هيكل الواردات بالدولار.

السنوات / الدولة	٢٠٠٠					٢٠٠٥				
	الناتج ١	إجمالي الواردات ٢	الخام ٣	الآلات والمعدات ٤	سلع غير مصنعة ٥	الناتج ٦	إجمالي الواردات ٧	الخام ٨	الآلات والمعدات ٩	سلع غير مصنعة ١٠
السعودية	١٨٨٤٤٢	٣٠١٩٧	٨٨٨	١٢٨٩٠	٨٥٠	٣١٥٣٣٧	٥٩٤٦٢	١٧٥٠	٢٥٨٨٤	٨٦٢
عمان	١٩٨٦٢	٥١٣٠	١٨٢	٢٢١٩	١٨٩	٣٠٨٣٤	٩٤٨٣	٣١٦	٤٥٧٤	٢٢١
الإمارات	٧٠٥٢١	٣٢٥٣٥	٧١٦	١٢٩٥٢	١٦٥	١٣٣٥٨٣	٦٦٠١٠	١٣١٠	١٩٩٣٩	-١٦١٢٩
الكويت	٣٧٧١٤	٧١٥٦	١٨٥	٢٦٧٣	٩١	٨٣٨٢٨	١٧٤٨٧	٤٣٦	٧٣٠٩	٩٣
قطر	١٧٧٦٠	٣٢٥٢	٩٧	١٤٥٨	٤	٤٢٤٦٣	٩٩٧٠	٣٣٤	٤٨٠٩	٢٣١
البحرين	٧٥٧١	٤٨٣٢	٣٦٣	٧٩٣	–	١٣٤٩٠	٧٩٤٦	٤٢٦	١٢٥٤	
المتوسط		١٣٨٥٠					٢٨٣٩٣			

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، إحصائيات التجارة الخارجية ٢٠٠٦، صندوق النقد العربي.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢٤) تطور هيكل الواردات في دول الخليج العربي، التي تطورت بالمتوسط من (١٣٨٥٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٢٨٣٩٣) مليون دولار عام ٢٠٠٥، مما يشير إلى تطور الطلب في دول الخليج العربي على السلع الأجنبية، ويعبر عن عدم وجود تحول في بنية الإنتاج المحلي ليستجيب للطلب المحلي، بل الذي يحصل العكس، جمود الإنتاج المحلي وعدم القدرة على مواجهة الطلب المحلي المتصاعد، الأمر الذي يمكن مواجهته من الخارج، كما يكشف عن عدم قدرة الاقتصادات المحلية على منافسة السلع الأجنبية، مما يجعل الاقتصاد تابعاً ويعتمد في وارداته على السلع الأجنبية. مما يعرض أمنه للاختلال ولاسيما في جانب الاعتماد على السلع الغذائية.

جدول رقم (٢٥): يبين نسب هيكل الواردات إلى الناتج /إجمالي الواردات.

السنوات / الدولة	٢٠٠٠				٢٠٠٥			
	١÷٢	٢÷٣	٢÷٤	٢÷٥	٦÷٧	٧÷٨	٧÷٩	٧÷١٠
السعودية	١٦٪	٢.٩٪	٤٢.٧٪	٢.٨٪	١٨.٩٪	٢.٩٪	٤٣.٥٪	١.٤٪
عمان	٢٦٪	٣.٥٪	٤٣.٣٪	٣.٧٪	٣٠.٨٪	٣.٣٪	٤٨.٢٪	٢.٣٪
الإمارات	٤٦٪	٢.٢٪	٤٠.٠٪	٠.٥٪	٤٩.٤٪	٢.٠٪	٣٠.٢٪	٢٤.٤٪
الكويت	١٩٪	٢.٦٪	٣٧.٤٪	١.٣٪	٢٠.٩٪	٢.٥٪	٤١.٨٪	٠.٥٪
قطر	١٨٪	٣.٠٪	٤٤.٨٪	٠.١٪	٢٣.٥٪	٣.٤٪	٤٨.٢٪	٢.٣٪
البحرين	٦٤٪	٧.٥٪	١٦.٤٪	-%	٥٩٪	٥.٤٪	١٥.٨٪	-%
المتوسط	٣١.٥٪	٣.٦٪	٣٧.٤٪	١.٤٪	٣٣.٧٪	٣.٣٪	٣٨٪	٥.٢٪

المصدر: استخرج من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢٥).

وللتعرف إلى أهمية إجمالي الواردات في دول الخليج العربي، يلاحظ من الجدول رقم (٢٥) أنها شكلت في المتوسط ٣١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠، وتطورت إلى ٣٣.٧٪ بالمتوسط عام ٢٠٠٥، مما يظهر مدى مقدار التسرب من الاقتصاد في دول الخليج العربي، الذي يبلغ ثلث الناتج والذي لا يعاد تدويره في الاقتصاد، ويختلف مقدار ذلك التسرب من الاقتصاد بين دول الخليج العربي ، إذ ترتفع في دولة البحرين لتشكل ٥٩٪ من الناتج في عام ٢٠٠٥، وتنخفض في أدنى مستوى لها في العربية السعودية لتشكل ١٨.٩٪ من الناتج للعام نفسه.

أما من حيث نوع الواردات فيلاحظ من الجدول (٢٥) أن الواردات من الآلات والمعدات بلغت بالمتوسط عام ٢٠٠٠ نسبة ٣٧.٤٪ من إجمالي الواردات والسلع غير المصنعة بلغت ١.٤٪ من إجمالي الواردات، وهذان النوعان من الواردات يعدان مهمين لعملية بناء الهيكل الإنتاجي وتطوير الاقتصاد.

أما الواردات من المواد الخام للعام نفسه فقد شكلت ٣.٦٪ من إجمالي الواردات، وهذا النوع من الواردات تدخل في عملية الصناعة المحلية، مما يعبر عن انخفاض المواد الأولية المستوردة اللازمة للصناعات المحلية.

بينما تعد النسب المتبقية ٥٧.٤٪ من إجمالي الواردات هي استيرادات من السلع الإستهلاكية، مما يشير إلى ارتفاع مساهمة السلع الاستهلاكية في بنية الواردات التي لم يستفد منها الاقتصاد.

وتطورت بنية الواردات في عام ٢٠٠٥ لتشكل الواردات من الآلات والمعدات ٣٨٪ من إجمالي الواردات، والمواد الخام ٣.٣٪ للعام نفسه، والسلع غير المصنعة ٥.٢٪ من إجمالي الواردات، ما يظهر عدم حصول تطور في بنية الواردات بين الفترة ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، إذ ظلت السلع الاستهلاكية تسيطر على مكونات الواردات.

وعند مقارنة التجارة البينية لدول الخليج مع الدول العربية فلابد من معرفة أن ارتفاع التبادل التجاري بين الدول العربية يعبر عن التكامل بين اقتصادياتها، وعن مدى استقلال الدول العربية في اعتمادها استيراداً وتصديراً على العالم الخارجي، ويشكل معياراً للاعتماد الذاتي وتوثيق عرى التعاون وتحقيق الأمن القومي للدول العربية، خصوصاً التبادل التجاري في مجال السلع الغذائية التي تحقق أمنها القومي، مما يساعد على تحصين دول الخليج العربي من التهديدات الخارجية، كما تعمق الانتماء القومي لمواطني دول الخليج العربي ويجسد التلاحم مع أنظمتها ويحقق الأمن القومي.

وتعد دول الخليج العربي أهم مصادر الطلب على المنتجات العربية (بحكم ارتفاع مداخيلها) وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في تلك البلدان، ولمعرفة مساهمة دول الخليج العربي في تحقيق الأمن القومي العربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لابد من التعرف على إجمالي الصادرات والواردات من الدول العربية واليها والجدول رقم (٢٦) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢٦): يبين إجمالي الواردات والصادرات من الدول العربية واليها بالدولار.

السنوات / الدولة	الواردات		الصادرات	
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	١٩٤٧	٤٩٣٩	٦٠٣١	٢١٧٦٨
عمان	١٧١٣	٢٨٦٤	١٢٦٠	٢٠٧٩
الإمارات	١٧٠٩	٥١٩٠	٢٢٢٢	٥٤٢٤
الكويت	١٠٦٨	٢٤١٢	٤٣٨	١٣٠٩
قطر	٥٤٣	١٦١١	٦٣١	١٤٤٢
البحرين	٤٢٩	٣٠٩٨	٥٠٠	١١٥١
المتوسط	١٢٣٤	٣٣٥٢	١٨٤٧	٥٥٢٨

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية ٢٠٠٦ . صندوق النقد العربي.

إذ يلاحظ من الجدول رقم (٢٦) أن الواردات تطورت بالمتوسط من (١٢٣٤) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٣٣٥٢) مليون دولار عام ٢٠٠٥، بينما الصادرات إلى الدول العربية تطورت بالمتوسط من (١٨٤٧) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٥٥٢٨) مليون دولار عام ٢٠٠٥، ويظهر وجود فجوة الصادرات والواردات بين الدول العربية ودول الخليج العربي لمصلحة الأخيرة، إذ كان صافي الصادرات لعام ٢٠٠٠ هو (١٢٣٤-١٨٤٧) - ٦١٤ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٥ تطور إلى (٣٣٥٢-٥٥٢٨) - ٢١٧٦ مليون دولار، مما يشير إلى زيادة اختلال الميزان التجاري لمصلحة دول الخليج العربي. ولقد ظهر ذلك بشكل أساسي في العربية السعودية، التي أصبحت أكبر مصدر للدول العربية، وميزانها التجاري في غير مصلحة الدول العربية. وللتعرف إلى نسبة الواردات لدول الخليج العربي من الدول العربية إلى إجمال وارداتها

الجدول رقم (٢٧): يبين نسبة الواردات والصادرات لعامي ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥ إلى إجمال الواردات والصادرات من الدول العربية وإليها.

السنوات / الدولة	الواردات		الصادرات	
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٦.٤٪	٨.٣٪	٧.٧٪	١٢.٠٪
عمان	٣٣.٤٪	٣٠.٢٪	١١.٤٪	١١.٢٪
الإمارات	٥.٢٪	٧.٩٪	٥.١٪	٤.٧٪
الكويت	١٤.٩٪	١٣.٨٪	٢.٢٪	٢.٨٪
قطر	١٦.٧٪	١٦.٢٪	٦.٧٪	٦.٦٪
البحرين	٨.٩٪	٣٩.٠٪	٨.٨٪	١١.٤٪
المتوسطات	١٤.٣٪	١٩.٢٪	٧.٠٪	٨.١٪

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (٢٥) والجدول رقم (٢٦).

يظهر من الجدول رقم (٢٧) أنها شكلت بالمتوسط لعام ٢٠٠٠ نسبة ١٤.٣٪ من إجمال الواردات وارتفعت تلك النسبة لتشكل ١٩.٢٪ لعام ٢٠٠٥، مما يشير إلى تدنٍ في واردات دول الخليج العربي من الدول العربية، واعتمادها على الدول الأجنبية، مما يظهر تدني التجارة البينية بين دول الخليج العربي والدول العربية، وتبعيتها للدول الأجنبية، مما يشكل خللاً في التكامل الاقتصادي العربي ومن ثم خللاً في جانب الأمن القومي العربي.

ومن حيث الصادرات ومع أنها أكبر من الواردات، وعند نسبتها إلى إجمال الصادرات لدول الخليج العربي، نجد أنها بلغت بالمتوسط لعام ٢٠٠٠ نسبة ٧٪ من إجمال الصادرات، وتطورت إلى ٨.١٪ من إجمال الصادرات لعام ٢٠٠٥. هذا وتعد أكبر دولة مستوردة من الدول العربية عمان، إذ بلغت ٣٣.٤٪، ٣٠.٢٪ لعامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ على التوالي، بينما أصغر دولة مستوردة هي دولة الإمارات المتحدة، إذ شكلت ٥.٢٪، ٧.٩٪ من إجمال الواردات لعامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ على التوالي. وكانت أكبر دولة مصدرة العربية السعودية، إذ بلغت ١٢٪ من إجمالي الصادرات لعام ٢٠٠٥، بينما كانت أصغر دولة مصدرة للدول العربية الكويت، إذ بلغت صادراتها للدول العربية ٢.٨٪ من إجمال الصادرات في عام ٢٠٠٥. مما يظهر تدني التبادل التجاري بين الدول العربية ودول مجلس الخليج العربي. ويبدو ضعف التكامل بين اقتصاديات دول الخليج والدول العربية وتبعية اقتصاداتها للدول

الأجنبية استيراداً وتصديراً، وهو ما يعني انفصال الاقتصاد الخليجي عن الاقتصاد العربي وتبعيته للاقتصاديات الأجنبية، خصوصًا اعتماد دول الخليج في استيراد المواد الغذائية من الدول الأجنبية، مما شكل تهديداً ليس لأمن الخليج العربي بل الأمن العربي برمته.

ثانياً: الإيرادات والنفقات:

يعد استقرار الموازنة العامة أداة مهمة لتحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي ويعتمد استقرار الموازنة العامة على مدى ثبات إيراداتها من الموارد الضريبية وعلى التخصيص الكفء للإنفاق العام، وتوجيهه نحو الإنفاق الرأسمالي الذي يعزز التنمية البشرية ، ويتم تقييم اختلال الموازنة العامة في دول الخليج العربي من خلال مؤشرين هما هيكل الإيرادات وهيكل النفقات الذي ستيم إسقاطهما على هذه الدول.

١- **الإيرادات:** تعتمد الموازنات العامة لدول الخليج العربي على الإيرادات النفطية التي ترتبط ليس بكميات إنتاج النفط بل أيضاً على تطور أسعار النفط في السوق الدولية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢٨) يلاحظ أن الإيرادات من العوائد النفطية بلغت بالمتوسط لعام ١٩٩٠ نسبة ٨٠٪ من إجمال الإيرادات العامة، وهو ما يشير إلى أن الموازنات العامة لدول الخليج العربي تعتمد على مورد غير ثابت يرتبط بالسوق الدولية مما يجعل موازناتها عرضة للتقلب وعدم الاستقرار وهو ما يؤثر في مستويات التنمية البشرية وتحقيق الأمن القومي.

جدول رقم (٢٨): يبين الإيرادات النفطية والضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي.

السنوات	١٩٩٠					١٩٩٥					٢٠٠٠					٢٠٠٣				
الدول	مجموع الإيرادات ١	الإيرادات النفطية ٢	الإيرادات الضريبية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١	مجموع الإيرادات ١	الإيرادات النفطية ٢	الإيرادات الضريبية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١	مجموع الإيرادات ١	الإيرادات النفطية ٢	الإيرادات الضريبية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١	مجموع الإيرادات ١	الإيرادات النفطية ٢	الإيرادات الضريبية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١
السعودية	١٥٤٧٢١	١١٨١٤٢	–	٧٦.٣		١٤٦٥٠٠	١٠٥٧٠٠	–	٧٢.١		٢٥٨٠٦٥	٢١٤٤٢٤		٨٣.١		٢٩٥٠٠٠	٢٣٠٣٩٥	–	٧٨.١	
عمان	١٨٧٦	١٥٨٨		٨٤.٦		١٨٥٤	١٤٣٣	–	٧٧.٤		٢٢٩٠	١٧٩٤	–	٧٨.٣		٣٣٠٥	٢٤٠٤	٠	٧٢.٧	
الإمارات	٤٧٨٣٣*	٤٠٤١٤	٢٤٥	٨٤.٥	٠.٥	٤٢٥٣٣	٣٥٣٤٩	٧١٨٤	٨٣.١	١٦.٩	٧٤٣٨٦	٥٦٠٢٠	٧٣٧٣	٧٥.٣	٩.٩	٧٥٣٣٥	٥٦٥٥٠	٦٥٧٥	٧٥.١	٨.٧
الكويت م.ع.ك	٢٧٤	٢٤٥**	٩	٨٩.٨	٣.٣	٣٤٧٣	٣١١٣	٩١	٨٩.٦	٢.٦	٤٩٦٦	٤٥٢٨	٧٣	٩١.٢	١.٥	٦٩٣٧	٦١٥٠	١٨٩	٨٨.٣	٢.٧
قطر م.ر.ق	١٢٠٠٨	–	–	–		١٢٢٢٦	–	–	–		٢٣٤٢٨	١٨٥٦٩	–	٧٩.٢		٢٩١٥٥	١٩٦٧٩	–	٦٤.٥	
البحرين	٤٩٥	٣٢١	١٢٠	٦٤.٨	٢٤.٢	٥٦٤	٣٢٥	١٦٨	٥٧.٦	٢٩.٨	١٠٤٧	٧٥٦	١١٥	٧٣.١	١١.٠	١١٤٦	٨٣٦	١٢٧	٧٢.٩	١١.١
المتوسط		٣٢١٤٢	٢٩٤	٨٠.٠			٢٩١٨٤	٢٤٨١	٧٦.٠			٤٩٣٤٨	٢٥٢٠	٨٠.٠			٥٢٦٦٩	٢٢٩٧	٧٥.٨	

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الرابع والعشرون، الأمم المتحدة (٢٠٠٥)، لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٠.

المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة التاسعة عشرة، الأمم المتحدة ١٩٩٩، ٩٠، ٩٥.

* لسنة ٩١.

** الانخفاض نتيجة لأزمة الخليج العربي عام ٩٠ وما ترتب عليه من اجتياح العراق للكويت.

وذلك التطور يرتبط بتغير أسعار النفط في السوق الدولية، وليس نتيجة لتطور الإيرادات الضريبية، التي تعد مورداً ثابتاً تستطيع الدول توجيهها وفقاً للأهداف المنشودة، فضلاً عن أهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وتشير البيانات المتاحة أن نسبة الإيرادات الضريبية في الإمارات بلغت ٨.٧٪ من مجموع الإيرادات لعام ٢٠٠٣، وفي الكويت شكلت ٢.٧٪ من الإيرادات العامة، بينما بلغت ١١.١٪ في البحرين للعام نفسه. وظهر من الشكل رقم (٤) مدى انخفاض مساهمة الضرائب (t) في الموازنة العامة، إذ إنها ارتفعت بشكل طفيف في عام ١٩٩٥، ولكنها لم تتطور في الأعوام اللاحقة، في حين يظهر مدى مساهمة العوائد النفطية (oi) التي ارتفعت بشكل كبير في عام٢٠٠٣،٢٠٠٠ نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

شكل رقم (٦) يبين تطور الإيرادات النفطية والضرائب

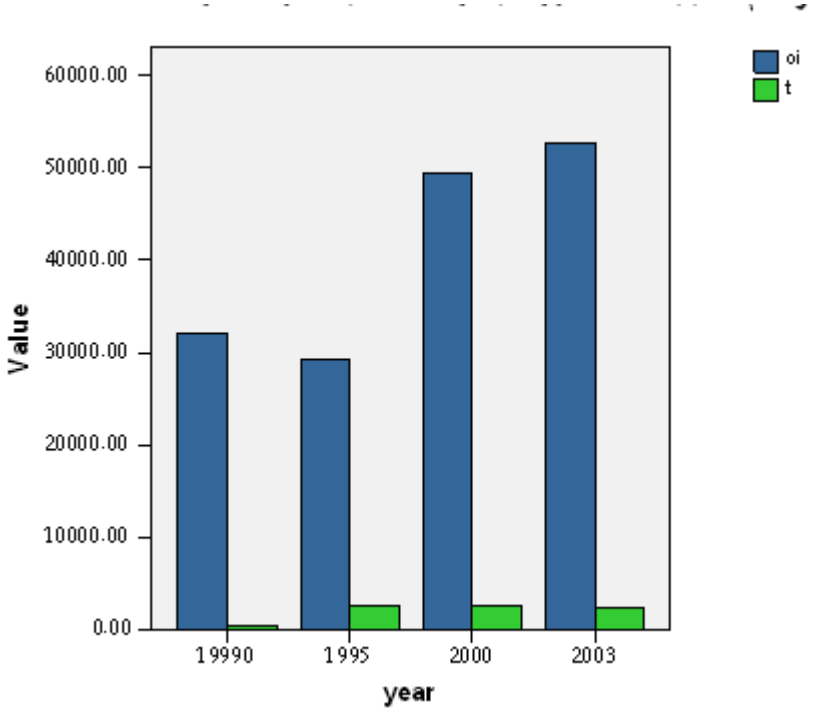

مما يظهر خطورة الاختلال المالي في جانب الإيرادات في موازنات دول الخليج العربي ويجعلها عرضة للصدمات الخارجية فضلاً عن أن تدني الإيرادات الضريبية يشير إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية، فضلا عن عدم استخدام الضرائب كأداة لتوجيه الاقتصاد نحو الأنشطة المرغوبة وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

٢- النفقات:

وفي جانب النفقات العامة يعتمد على حجم تخصيص الإنفاق العام نحو بناء الهياكل الارتكازية للتنمية وعلى تطوير الموارد البشرية بغية تحقيق قاعدة اقتصادية قوية، تشجع القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتعمل على تنويع الهيكل الاقتصادي ومن ثم تنويع الصادرات لغرض تخفيف الاعتماد على مورد واحد ، كما هو الحال في مورد النفطوالذي يقع خارج سيطرة إدارة دول الخليج العربي ومن ثم تخفيف الصدمات الخارجية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢٩) يظهر أن متوسط الإنفاق الرأسمالي في دول الخليج العربي باستثناء البحرين والسعودية شكل في عام ١٩٩٥ ما نسبته ١٧.٢٪ في حين كان نصيب الإنفاق الجاري قد بلغ ٧٥.٦٪ للعام نفسه، الأمر الذي يشير إلى خلل كبير في جانب الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الجاري، وهذا الإنفاق يعد إنفاقاً غير منتجٍ ولا يدعم عملية التنمية البشرية التي تشترط إنفاقاً منتجاً.

ولمعرفة التطور الحاصل في هيكل الإنفاق، يلاحظ من الجدول (٢٩) أنه تغير إلى الأسوأ ولمصلحة النفقات الجارية، حيث انخفضت النفقات الرأسمالية بالمتوسط كنسبة من إجمال الإنفاق العام من ٢٣.٥٪ من في عام ١٩٩٥ إلى ١٥.١٪ في عام ٢٠٠٠، مقابل ارتفاع الإنفاق الجاري من ٧٥.٦٪ إلى ٧٩.٨٪.

الجدول رقم (٢٩): يبين هيكل الإنفاق العام لدول الخليج العربي بالدولار.

السنوات / الدول	٢٠٠٣					٢٠٠٠					١٩٩٥				
	إجمالي النفقات العامة ١	النفقات الجارية ٢	النفقات الرأسمالية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١	إجمالي النفقات العامة ١	النفقات الجارية ٢	النفقات الرأسمالية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١	إجمالي النفقات العامة ١	النفقات الجارية ٢	النفقات الرأسمالية ٣	٢ ÷ ١	٣ ÷ ١
السعودية	٨٨٨٠٠	٧٣٢٣٤	١٤٩٧١	٨٢.٥										٧١.٤	١٩.٣
عمان				٧٤.٢	٢٢.٠	٢٦٥٦	٢٠٩٢	٤٩٢	٧٨.٨	١٨.٥	٢٣٣١	١٨٥٥	٤٥٧	٧٩.٦	١٩.٦
الإمارات	٥٥٢٣	٣٨٢٨	–	٦٩.٣	١٦.٨	٨٤٠٦٦	٧١١٨٧		٨٤.٦		٦٢١٣٨	٤٤٤٠١	١١٩٩٠	٧١.٨	٩.٤
الكويت م.ء.ك	١٠٨٠	٨٢١	٢٥٩	٧٦.٠		٣١٨٨	٢٢٤٨	٢١٤	٧٠.٥	٦.٧	٤١٢٦	٢٩٦٦	٣٨٦		
قطر م.ر.ق	٣١٨٩	٢٣٧٣	٧٠٠	٧٤.٤	٣١.٣	١٨٢٩٤	١٤٧٣٦	٣٥٥٨	٨٠.٥	١٩.٥	١٣٤٦٠	١٠٧٠١	٢٧٥٩	٧٩.٥	٢٠.٥
البحرين	٢٣٣١٢	١٦٠١٠	٧٣٠٢	٦٨.٧	٢٤.٠	٧٨٧	٦٦٤	١٢٣	٨٤.٤	١٥.٦					
المتوسط				٧٤.٢	٢٣.٥				٧٩.٨	١٥.١				٧٥.٦	١٧.٢

* الفارق بين نسبة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية ونفقات الإقراض والمساهمة في الأسهم الرأسمالية.

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الرابع والعشرون، الأمم المتحدة (٢٠٠٥)، لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٠.

المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة التاسعة عشرة، الأمم المتحدة ١٩٩٩، ٩٠، ٩٥.

أما في عام ٢٠٠٣ فيلاحظ حصول تحسن محسوس في هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الرأسمالي، إذ ارتفع الإنفاق الرأسمالي من ١٥.١٪ عام ٢٠٠٠ في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية إلى ٢٣.٥٪ في عام ٢٠٠٣، ومع ذلك تظل النفقات الجارية تشكل الغالبية العظمى من النفقات العامة.

ويظهر أن دول الخليج العربي على الرغم من اعتمادها على موارد ضخمة ، إلا أنها لا تحسن توظيفها لأجل عملية التنمية البشرية. كما أن اعتماد الإنفاق الجاري على تلك الأرباح يعرض دول الخليج العربي لعدم الاستقرار وللأزمات الاقتصادية، حيث تصبح تلك الدول مستقبلاً ملزمة بالمحافظة على استمرارية ذلك الإنفاق الاستهلاكي، وعدم قدرتها على تخفيضه، كما حصل انخفاض في أسعار النفط في السوق الدولية في عام ١٩٩٨، وتبعه عجز في موازناتها، ثم شهدت تلك الدول أزمات اقتصادية وجعلها تلجأ إلى الاقتراض. فضلاً عن أن ذلك المورد من النفط هو مورد ناضب، كما هو الحال في دولة البحرين التي بدأ احتياطها من النفط ينضب، كل تلك الأمور تجعل من الاعتماد على النفط وعدم تخصيصه بشكل كفء تحدياً أمام دول الخليج العربي، يتطلب منها تقليل الاعتماد على عوائد النفط من خلال تنويع صادراتها، وزيادة الإيرادات الضريبية وتقليل الإنفاق الجاري بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعمل على ضمان تحقيق التنمية البشرية لدول الخليج واستمرار ديمومتها والإسهام في تحقيق الأمن القومي العربي.

ثالثاً: مؤشر القوى العاملة:

يعد مؤشر القوى العاملة من أهم المؤشرات الاقتصادية في المرتكزات الاقتصادية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي الذي بدوره يؤثر في التنمية البشرية في تحقيق الأمن القومي لأي بلد. ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم النشاطات الاقتصادية حكومية وخاصة تعتمد على القوة العاملة والمؤهلة والمدربة ذات المهارات العالية في رفع الكفاءة الإنتاجية للمجتمع، والإسهام في عملية التنمية. إذ يشترط في القوى العاملة التي تدعم الأنشطة الاقتصادية التنوع في المستوى التعليمي لتلبية أسواق العمل في القطاع الخاص والحكومي، وللتأكيد على أهمية المعرفة للقوى العاملة، فنظريات النمو الجديدة المعتمدة على المعرفة تبين أن الإنتاجية والنمو مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالقوى العاملة، وإن معظم النمو في متوسط دخل الفرد ناجم عن تحسينات في التكنولوجيا والاستثمار في البشر والآلات والتجهيزات وفي البحث والتطوير، ويعد إتقان القوى العاملة للتكنولوجيا ببراعة وديناميكية من أهم المحددات الرئيسية

لقدرة أي بلد للحاق بالدول المتقدمة في النواحي الاقتصادية والقدرة على المنافسة في السوق الدولية[١].

إن أبرز التحديات التي تواجهها الدول النامية أو الأقل نمواً بالنسبة للقوى العاملة هو لجوؤها إلى استيراد العمالة لاستخدام مهاراتها الدولية في تنمية قدراتها الإنتاجية لضمان استخدام قوة العمل على نحو أكمل وأكثر إنتاجية[٢].

ويتم تقييم القوى العاملة من خلال أربعة مؤشرات سيتم إسقاطها على دول الخليج العربي، تلك المؤشرات التي تكشف عن مدى الاختلالات في مجال قوة العمل التي تؤثر بمجملها في تدني الأداء الاقتصادي وعدم القدرة في تحسين إنتاجية مواردها الاقتصادية، مما يترتب عليه تعرض مستويات التنمية البشرية في هذه الدول للخطر، الأمر الذي ينعكس على عدم تحقيق الأمن القومي العربي، وهذه المؤشرات هي:

١- اختلال قوة العمل بين الجنسين:

لقد شكلت القوى العاملة كنسبة من السكان بالمتوسط لدول الخليج العربي لعام ١٩٩٥ ما يساوي ٤٧.٩٪ من مجموع السكان، وارتفع ذلك المؤشر إلى ٥٢.١٪ لعام ٢٠٠٥. كما يلاحظ من الجدول (٣٠).

جدول رقم (٣٠): يبين توزيع القوى العاملة حسب الجنسين والنشاط الاقتصادي:

الدولة	القوى العاملة كنسبة من السكان		حصة النساء من القوى العاملة		النسبة المئوية للقوى العاملة حسب النشاط					
					الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
السعودية	٣٤.٩	٥١.٧	٧.٦	٢١.٧	١٣.٩	١٦.٢	١٢.٨	٥.٧	٧٣.٣	٧٨.١
عمان	٣٦.٢	٤٤.٥	٦.٢	٢١.٧	٤١.٢	٣٢.٦	١٢.٦	٧.٩	٤٦.٢	٥٩.٥
الإمارات	٥٥.٦	٦٢.٣	٥.١	١٣.٥	٦.٢	٤.٥	١٦	١٥.٣	٧٧.٨	٨٠.٢
الكويت	٥٥.٩	٦١.٢	١٣.١	٢٥.٢	١.٨	١.٩	٧.٤	١٦.٦	٩٠.٨	٨١.٥
قطر	٥٩.٣	٤٣.٥	٦.٧	١٩	١.٧	١.٢	٨.١	١١.٨	٩٠.٢	٨٧.١
البحرين	٤٥.٥	٤٩.٧	١٠.٩	٢٤.١	١.٥	٠.٨	٢٩.٩	٢٥.٠	٦٨	٧٤.٢
المتوسط	٤٧.٩	٥٢.١	٨.٢	٢٠.٨	١١.٠	٩.٥	١٤.٤	١٣.٧	٧٤.٤	٧٦.٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

[١] صندوق النقد العربي، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسنة، (أبو ظبي: ديسمبر ٢٠٠٦)، ص٣٨.

[٢] صندوق النقد العربي، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، الأمم المتحدة، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦، ص٢٣٥، ص٩-١٠.

كما يبدو أن ارتفاع نسبة القوى العاملة إلى إجمال السكان ناجم عن تحسن مؤشر التنمية في تلك البلدان.

وتعاني القوى العاملة من اختلال حاد بين الجنسين، إذ شكلت القوى العاملة من النساء ٨.٢٪ من مجموع القوى العاملة بالمتوسط لتلك الدول لعام ١٩٩٥م، وذلك نتيجة للعوامل الثقافية والاجتماعية التي تحتقر عمل المرأة. ولكن تحسنت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٥، إذ شكلت بالمتوسط ٢٠.٨٪ من مجموع القوى العاملة ولكن تختلف تلك النسبة بين دول الخليج العربي، إذ ترتفع في الكويت لتشكل ٢٥.٢٪ من مجموع القوى العاملة، وتنخفض في الإمارات لتبلغ ١٣.٥٪ من القوى العاملة، نتيجة الاختلاف في التطور بين تلك الدول. ويظهر أن دول الخليج العربي تعاني من أن نسبة عالية من قواها العاملة من النساء لا تشارك في النشاط الاقتصادي.

٢- اختلال قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي:

إن استيعاب العمالة المنتجة يحدث عندما تكون هناك تغييرات في العمالة ضمن السكان النشيطين اقتصادياً يؤدي إلى زيادة متوسط إنتاجية العاملين دون حدوث زيادة في البطالة السافرة، ودون انخفاض متوسط الإنتاجية في فروع أو مجموعات الإنتاج الرئيسة[١]. ويتمثل التحدي الذي يواجه دول الخليج العربي في ضمان أن يكون نمو السكان النشيطين اقتصادياً مرتبطاً في استيعابها في القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣٠) يلاحظ أن توزيع القوى العاملة في دول الخليج العربي بلغت بالمتوسط لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ١١٪، ١٤.٤٪، ٧٤.٤٪ لعام ١٩٩٥ على التوالي، مما يظهر تمركز السكان النشيطين اقتصادياً في قطاع الخدمات الذي شكل ٧٤.٤٪ من القوى العاملة، مما يشير إلى أن معظم القوى العاملة يتم توظيفها في نشاطات غير منتجة، بل تشكل اختلالاً كامناً في دول الخليج العربي، إذ يصعب إعادة توزيع تلك القوى المجالات الإنتاجية، مما يشكل جيشاً عاطلاً عن العمل، ويصعب تسريح تلك العمالة إذا ما حصل انخفاض في عوائد النفط لأنها من التخصصات والمهن غير المنتجة. ويفسر ارتفاع القوى العاملة في قطاع الخدمات بسبب زيادة الأجور في القطاع العام والحوافز المعنوية في هذا القطاع.

[١] الأمم المتحدة، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦، ص٢١٦.

ولمعرفة مدى حدوث تطور هيكلي للقوى العاملة، يلاحظ من الجدول رقم (٣٠) عدم وجود تطور في القوى العاملة لمصلحة القطاعات المنتجة، الزراعة والصناعة بل على العكس حدث تطور أسوأ بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، إذ إن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في دول الخليج العربي انخفضت بالمتوسط من ١١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩.٥٪ عام ٢٠٠٥، وكذلك قطاع الصناعة انخفضت مساهمة القوى العاملة بالمتوسط من ١٤.٤٪ في عام ١٩٩٥ إلى ١٣.٧٪ في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يشير إلى تعميق الاختلال في القوى العاملة المنتجة، حيث بلغت نسبة مساهمة القوى العاملة في قطاع الخدمات بالمتوسط ٧٦.٨٪ بينما كانت في عام ١٩٩٥ نسبة ٧٤.٤٪ من القوى العاملة وتختلف نسبة مساهمة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي بين بلدان الخليج العربي، إذ ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في قطر لتشكل ٨٧.١٪ من القوى العاملة لعام ٢٠٠٥، وتنخفض في دولة عمان لتشكل ٥٩.٥٪ للعام نفسه، ويعود هذا الانخفاض في عمان نتيجة لاتساع النشاط الزراعي، إذ يستوعب ٣٢.٦٪ من القوى العاملة.ويوضح الشكل (٧) متوسط توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لدول الخليج العربي.

شكل رقم (٧) يوضح توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٥

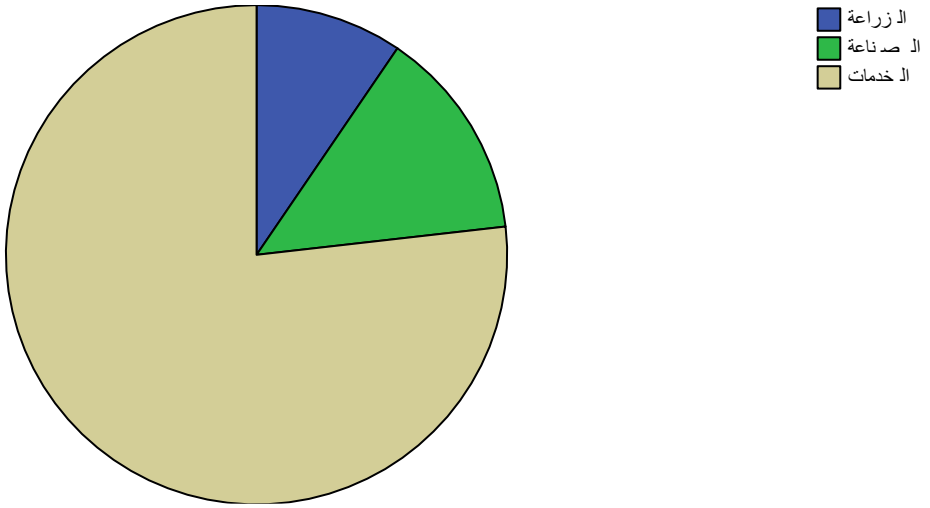

٣- اختلال القوى العاملة حسب نوع مخرجات التعليم:

إن التحدي الذي يواجه دول الخليج العربي لم يقتصر على توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالقطاعات المنتجة فحسب وإنما أيضاً تحدٍ في نوع مخرجات التعليم إذ إن ارتفاع الإنتاجية يرتبط بمدى التعليم في الهندسة والرياضيات وعلوم الحاسوب والمواصلات والاتصالات والبرامج الصناعية والمهنية والحرفية والزراعية وتربية الأسماك ، تلك المجالات التي تعبر عن البراعة التكنولوجية، وقدرة البلد على المنافسة في السوق

الدولية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يعزز من التنمية البشرية لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، وبالنظر إلى الجدول رقم (٣١) يلاحظ تدني نسبة مخرجات التعليم من المهن العلمية وهيمنة مخرجاته من العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ شكلت مخرجات التعليم من الهندسة بالمتوسط لدول الخليج العربي ٩.٩٪ من مخرجات التعليم لعام ١٩٩٠ و١٣.٥٪ من العلوم والطب للعام نفسه، وبذلك يبلغ نسبة الخريجين من المجالات العلمية في ١٩٩٠ نسبة ٢٣.٤٪، بينما النسبة المتبقية ٧٦.٦٪ للعلوم الإنسانية والاجتماعية الأمر الذي يشير إلى وجود اختلال حاد في نوعية مخرجات التعليم في دول الخليج العربي، حيث أغلبها لا ترتبط بمتطلبات النشاطات الاقتصادية المنتجة، فضلاً عن أهمية ذلك النوع من التعليم في مواكبة التطور والقدرة على الإبداع والمنافسة.

وللتعرف إلى مدى حصول تغير في هيكلية مخرجات التعليم في دول الخليج العربي يلاحظ عدم وجود تغير يذكر في نوع مخرجات التعليم، إذ شكلت المخرجات من العلوم والهندسة بالمتوسط لعام ٩٥/٩٦ نسبة ٢٢.٥٪ من مخرجات التعليم ونسبة ٢٢.٦٪، مما يظهر عدم فعالية السياسات الاقتصادية في توجيه التعليم نحو النشاطات المنتجة، وهو الأمر الذي يؤثر في مستويات التنمية البشرية وافتقارها إلى الخطط التي تربط بين التعليم والتنمية.

٤- اختلال قوة العمل حسب العمالة الوافدة:

لقد شكلت فورة النفط في دول الخليج العربي في السبعينيات من القرن الماضي مع تدني مخرجات التعليم في تلك الدول التي تتطلب النشاط الاقتصادي، مما ترتب عليه الاستعانة بالعمالة الأجنبية، الأمر الذي طرح قضية في غاية الأهمية والخطورة لمفهوم الأمن تهدد بانفجار حقيقي في منطقة الخليج إذ يلاحظ من الجدول رقم (٣٢).

جدول رقم (٣١): يبين الخريجون حسب نوع الدراسة في دول مجلس التعاون الخليجي.

السنة / الدولة	السنة ٩٠					السنة ٩٦/٩٠					٢٠٠١/٢٠٠٠				
	إجمالي الطلبة	الهندسة	العلوم	نسبة الهندسة	نسبة العلوم	إجمالي الطلبة	الهندسة	العلوم	نسبة الهندسة	نسبة العلوم	إجمالي الطلبة	الهندسة	العلوم	نسبة الهندسة	نسبة العلوم
السعودية	٢٠٢٨٥	١٣٥٤	٢٣٧٣	٦.٧٪	١١.٧٪	٢٩٧٣٢	٢٠١٤	١٨٧٤	٦.٧٪	٦.٣٪	–	–	–		
عمان	–	–	–	–	–	٧٣٩	١٢٦	٧١	١٧٪	٩.٦٪	٤٣٧٦	٦٢١	٥٠٩	١٤.١٪	
الإمارات	١١٩٢	٤٣	١٤٧	٣.٦٪	١٢.٣٪	١٢٨٨	١٠٦	١٢٨	٨.٢٪	٩.٩٪	٢٩٧١	٢٣٥	٤٨٩	٧.٩٪	١٦.٤٪
الكويت	٣٦٨٥	٢٧٧	٨٢٢	٧.٥٪	٢٣.٩٪	٢٧٨٣	٢٣٢	٢٥٥	٨.٣٪	٩.١٪	٣٠٢٣	٣٢٧	٣١٦	١٠.٨٪	١٠.٤٪
قطر	٨٩٤	١٨	١٠١	٢.٠٠٪	١١.٣٪	١٢٢٠	١٣٣	١٨٣	١٠.٩٪	١٥٪	١٤٥٣	٦٨	٢٢٥	٤.٦٪	١٥.٤٪
البحرين	١٢٤١	٣٦٧	١٠٦	٢٩.٦٪	٨.٥٪	١٥٤٠	٤٢٦	١٠٥	٢٧.٦٪	٦.٨٪	٢٨٠١	٤١٩	٢٠٣	١٤.٩٪	
المتوسط				٢٣.٤	٩.٩	١٣.٥			١٣.١	٩.٤				١٠.٤	١٢.٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المجموعة الإحصائية.

العدد (٢٣) والعدد (٢٤) والعدد (١٩)، الأمم المتحدة، نيويورك.

جدول رقم (٣٢): يبني حجم لعمالة الأجنبية كنسبة من إجمال قوة العمل في دول الخليج:

الدولة / السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٤
البحرين	٧٥.٠٪	٦٠٪	٥٩٪
الكويت	٨٢.٠٪	٨٣.٤٪	٨٠.٣٪
عمان	٧٥.٤٪	٦٤.٢٪	٧٨.٣٪
قطر	٨١.٠٪	٨٢.١٪	٨٥.٧٪
السعودية	٧٨.٦٪	٦٣.٥٪	٥٠٪
الإمارات	٨٩.٦٪	٨٨.٤٪	٨٩.٨٪
المتوسط	٨٠.٣	٧٣.٦	٧٣.٨

المصدر: سمير رضوان . أسواق العمل العربية: السمات والرؤية المستقبلية في آفاق التنمية في الوطن العربي، تحرير إسماعيل الزري وآخرون، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٦.Masser Ali Qae، op. cit.

إن نسبة القوى العاملة الأجنبية بلغت بالمتوسط ٨٠.٣٪ من إجمال القوى العاملة لعام ١٩٩٠، وتختلف نسبة تلك العمالة الأجنبية بين دول الخليج العربي، إذ ترتفع في دولة الإمارات لتشكل ٨٩.٦٪ من القوى العاملة، وتصل أدناها في دولة عمان، إذ تصل إلى ٧٥٪ من القوى العاملة.

ولمعرفة التطور في العمالة الأجنبية نجد أن ذلك الاختلال تدنى بشكل طفيف، حيث انخفض بالمتوسط من القوى العاملة من ٨٠.٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٣.٦٪، ٧٣.٨٪ لعامي ١٩٩٥، ٢٠٠٤ على التوالي، كما يوضحه الشكل رقم (٨)، وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيير كبير في بنية العمالة الأجنبية.

شكل رقم (٨) يوضح متوسط العمالة الأجنبية والمحلية لدول الخليج العربي للأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٤

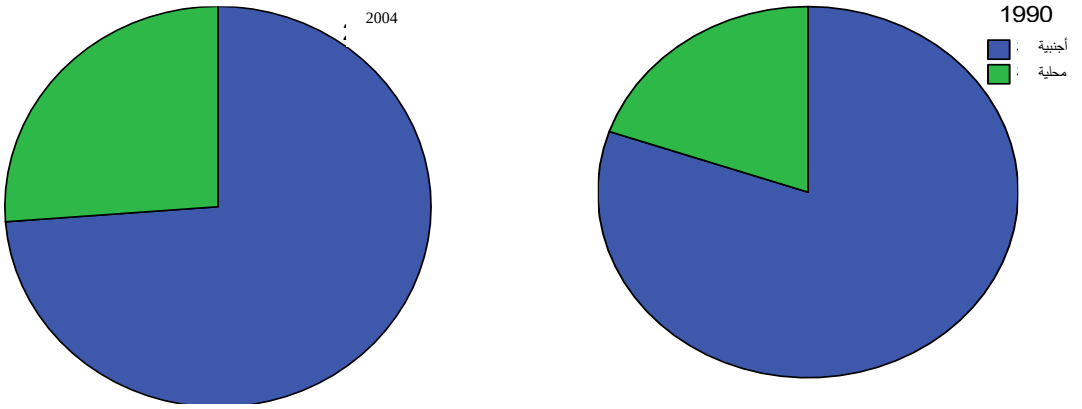

إن تلك الهجرة التي فتحت بابها للعمالة الأجنبية، لابد أن تقود إلى إضعاف التماسك الداخلي، وقد يخلق طابوراً خامساً قادراً على إخلال الأمن[١].

كما أن استخدام العمالة غير العربية كخادمات في البيوت، يؤدي إلى التأثير في نمط تربية الأطفال، وينعكس سلبياً على اللغة والعادات والقيم، ويخلق أنماطاً من القيم تتناقض في العديد من الجوانب مع الأنماط العربية الإسلامية الأصيلة[٢].

ولقد طرحت هجرة العمالة الأجنبية لدول الخليج العربي من بين العوامل التي تبرز البعد السياسي لمفهوم الأمن في تلك الدول، التي تتمثل في تفجر مشكلة الأقليات غير العربية واستقطاب تدخل بعض الدول الآسيوية في تلك الدول بحجة حماية مواطنيها[٣].

ومن بين الأحداث التي هزت أمن دول الخليج مظاهرات وإضراب العمالة الهندية في إمارة دبي عام (٢٠٠٨)، التي أحدثت أضراراً بالغة بالممتلكات العامة والخاصة فضلاً عن العصيان والتمرد من قبل آلاف العمال في شركة مقاولات كبيرة في أبو ظبي، بالإضافة إلى إضراب وتظاهر العمال الهنود في البحرين، وإضرابات العمال البنغال التي اجتاحت الكويت[٤].

---

[١] كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٣٣)، ص٥٩.

[٢] المصدر السابق مباشرة، ص٥٥.

[٣] نفس المصدر السابق مباشرة، ص٥٧.

[٤] محمد صالح المسفر . الجزيرة نت، قضايا وآراء، هل الخليج العربي في خطر ٢٠٠٨/٨/١٠م. http://www.aljazeera.net

ومن ثم لن يقتصر تأثير العمالة الأجنبية على اختلال السلوكيات الاجتماعية في المنطقة وإخلال الأمن، بل قد يقود إلى مطالب حق تقرير المصير وإيجاد إطار رسمي معلن لحقوق الأقليات الأجنبية محصنة بالقوة والدعم الدولي كما حدث في فيجي وماليزيا[1]، وبذلك تشكل مشكلة العمالة الأجنبية أحد الجوانب المخلة في معادلة أمن دولة الخليج العربي.

خلاصة لما سبق نستطيع القول إن تفاعلات المرتكزات الاقتصادية للتنمية البشرية في دول الخليج لم تكن إيجابية فما زالت هذه الدول من واقع المؤشرات تعاني اختلالات اقتصادية مخلة بالأمن الاقتصادي وتؤثر في التنمية البشرية لدول الخليج والأمن القومي العربي، الأمر الذي يؤكد أن هذه الدول ظلت بمفهومها التقليدي في الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية ولم تأخذ التطورات التنموية التي حدثت لتعزيز التنمية البشرية لمعالجة إخفاقاتها الاقتصادية التي استحوذت على اهتمام عالمي وإقليمي، ترتب عليه دعوة هذه الدول لإجراء إصلاحات اقتصادية تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي بتنوع مصادر الإنتاج وعدم الاعتماد على سلعة واحدة من النفط، والاستفادة من سياسات الإنفاق العام بتخصيص الإنفاق نحو بناء الهياكل الارتكازية وتطوير الموارد البشرية وتأهيل القوى العاملة لأجل تحقيق المرتكزات الاقتصادية للتنمية البشرية، في دول الخليج العربي، الأمر الذي ينعكس على تعزيز الأمن القومي العربي.

[1] كمال محمد الأسطل، المصدر السابق، ص٦٠، وأيضاً محمد صالح المسفر، المصدر السابق.

المبحث الثالث:
المرتكزات والمؤشرات الاجتماعية

تحتل المرتكزات الاجتماعية للتنمية البشرية الحيز الأكبر من الاهتمام العالمي لقضايا التنمية، وتقاس من خلال الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية (مستوى الدخل . الرعاية الصحية . برامج التعليم) التي تعبر عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، وعن مدى الاهتمام بقضايا التنمية البشرية على الصعيد العالمي.

وتؤدي المرتكزات الاجتماعية للتنمية البشرية دوراً بارزاً وفعالاً في تحقيق الأمن القومي لأية دولة، لكونها تعمل على زيادة تمكين الأفراد من فرص الحياة المناسبة، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية لغالبية البشر في المجتمع، وممارسة مبدأ المشاركة لتعزيز انتماء البشر للمجتمع، وخلق روح المواطنة وإلغاء التمييز الاجتماعي (ديني . ثقافي . اقتصادي . عرقي) الذي يعمق التباين ويزيد من الصراعات بين أبناء الوطن الواحد.

إن أهمية المرتكزات الاجتماعية تتمثل بأنها أصبحت تشكل العامل الرئيس في إخفاق ونجاح دولة الرفاه الاجتماعي في تحقيق أهدافها المجتمعية ، ولاسيما بعد التحولات الدولية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين التي أعطت اهتماماً كبيراً للقضايا الاجتماعية على اعتبار أنها القضية الرئيسية التي باتت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

فارتكاز التنمية على رأس المال المادي بدون الاهتمام بالجوانب المجتمعية للتنمية البشرية أدى إلى إخفاق كافة أوجه التنمية في كثير من البلدان، وعلى سبيل المثال هناك بلدان تمتلك مصادر طبيعية غنية كدول الخليج العربي وبلدان أخرى لديها رؤوس أموال ضخمة، ومع ذلك فهذه البلدان لم تستطع أن تحول هذه الثروات إلى تنمية حقيقية، بسبب ضعف قدرات العنصر البشري وانعدام الحافز لديها للخلق والإبداع. وهناك بالمقابل بلدان لم يتوفر لديها المصادر الطبيعية ورأس المال، ومع ذلك استطاعت أن تحقق تنمية راسخة من خلال العنصر البشري[١].

كما أن أهمية الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية تنطوي على تحقيق أمن الإنسان الذي يتصل بكيفية معيشته في المجتمع وكيف يمارس أعضاؤه اختياراتهم بحرية وكيفية الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية وفيما إذا كانوا يعيشون بصراعات أو في سلام[٢].

---

[١] منير الحمش، **الحرية والديمقراطية في قضايا راهنة** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)،العدد٢٢، ص٨٨.

[٢] Rede fining Security: the human dimenation, Current History, May 1995, Vol. 94, No. 592, p. 229.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد عرفت التنمية البشرية بأنها عمليات اتساع مدى اختيار الناس فإن الأمن البشري الذي تمثله الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية هو الوسيلة التي يستطيع الناس أن يمارسوا اختياراتهم بأمان وحرية لتحقيق أمنهم القومي.

وفي ضوء ذلك تكتسب دول الخليج أهمية خاصة لكونها استطاعت تحقيق تطور في المرتكزات الاجتماعية وتعّد في ذلك الأفضل بين الدول العربية، فمستويات التعليم المرتفعة وكذلك الدخل والرعاية الصحية جعلها ضمن الدول العالمية ذات التنمية البشرية العالية.

لكن ومع ذلك ما زالت دول الخليج في الجوانب الاجتماعية تواجه بعض الإشكالات التي تؤثر في الأمن القومي العربي على رغم التطور الذي حققته، ولمعرفة التطور الحاصل في الجوانب الاجتماعية سيتم مناقشة المؤشرات الحسابية لهذه المرتكزات في هذه الدول لمعرفة مدى إسهام هذه الدول في تحقيق الأمن القومي العربي وذلك من خلال دليل التنمية البشرية، وتوزيع الدخل، والاستثمار في الصحة والتعليم، ودور المرأة.

أولاً: دليل التنمية البشرية: يتضمن دليل التنمية البشرية كما بينا سابقاً ثلاثة عناصر، تتمثل في الصحة والتعليم والدخل حسب القوة الشرائية، ويعبر عن التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الولادة، التعليم بواسطة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان، أما الدخل فبقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على أساس القوة الشرائية الفعلية، ويقاس دليل التنمية البشرية من خلال متوسط العناصر الثلاثة[1]:

١- دليل العمر المتوقع عند الولادة:

كما أشرنا سابقاً فإن دليل العمر المتوقع عند الولادة يعتبر أحد مؤشرات دليل التنمية البشرية، ويعبر عن التقدم في الجانب الصحي، ومن ثم زيادة متوسط عمر الفرد وبالنظر إلى تطور مؤشر دليل العمر المتوقع لدول الخليج خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) الواردة في الجدول رقم (٣٣).

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١١٦.

جدول رقم (٣٣) يوضح تطور مؤشر دليل العمر المتوقع عند الولادة لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥).

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٠.٥	٠.٧٦	٠.٧٨	٠.٧٨
عمان	٠.٧١	٠.٧٥	٠.٧٧	٠.٨٣
الإمارات	٠.٧٦	٠.٨٢	٠.٨٣	٠.٨٨
الكويت	٠.٦٨	٠.٨٤	٠.٨٥	٠.٨٧
قطر	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.٧٤	٠.٨٣
البحرين	٠.٧٣	٠.٧٩	٠.٨١	٠.٨٣
المتوسط	٠.٧٠	-	-	٠.٨٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨-٢٠٠٢-٢٠٠٧.

يلاحظ وجود تطور إيجابي بجميع دول الخليج العربي خلال تلك الفترة، إذ ارتفع في الكويت من ٠.٦٨ عام ١٩٩٠ إلى ٠.٨٧ عام ٢٠٠٥ وفي قطر من ٠.٧٩ عام ١٩٩٠ إلى ٠.٨٣ عام ٢٠٠٥ وكذلك حصل تطور في دول الإمارات والبحرين وعمان والسعودية، إذ بلغت ٠.٨٩ و٠.٨٤ و٠.٨٣ و٠.٧٩ لعام ٢٠٠٥ على التوالي، بينما كانت في عام ١٩٩٠ تمثل ٠.٧٦، ٠.٧٣، ٠.٧١، ٠.٥ على التوالي، الأمر الذي يؤكد حصول تطور إيجابي في مؤشر دليل العمر المتوقع عند الولادة لدول الخليج العربي، إذ كان المتوسط لعام ١٩٩٠ ٠.٧٠ في حين بلغ المتوسط ٠.٨٤ عام ٢٠٠٥ والسبب في ذلك يعود إلى تطور الدخول الناجم عن تدفق إيرادات النفط الذي ترتب عليه تحسن في الجانب الصحي.

٢- دليل التعليم:

يعبر دليل التعليم عن الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم العام، وهو أحد أبعاد مؤشرات دليل التنمية البشرية، وبالنظر للجدول رقم (٣٤) للتعرف على تطور مؤشر دليل التعليم لدول الخليج العربي للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٥) يلاحظ حصول تطور خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٣٤) يبين مؤشر دليل التعليم لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥):

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٠.٣٠	٠.٦١	٠.٧١	٠.٨٠
عمان	٠.٦٠	٠.٥٩	٠.٦٧	٠.٧٦
الإمارات	٠.٤١	٠.٧٦	٠.٧٤	٠.٧٩
الكويت	٠.٤٣	٠.٧٢	٠.٧٤	٠.٨٧
قطر	٠.٤٥	٠.٧٧	٠.٧٩	٠.٨٥
البحرين	٠.٣١	٠.٨٥	٠.٨٥	٠.٨٦
المتوسط	٠.٤١			٠.٨٢

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨-٢٠٠٢-٢٠٠٥.

لجميع دول الخليج العربي، ففي الكويت ارتفع من ٠.٤٣ عام ١٩٩٠ إلى ٠.٨٧ عام ٢٠٠٥ وفي قطر من ٠.٤٥ عام ١٩٩٠ إلى ٠.٨٥ عام ٢٠٠٥ وكذلك حصل تطور في دولة السعودية والإمارات والبحرين وعمان إذ بلغت ٠.٨٠، ٠.٧٩، ٠.٨٦، ٠.٧٦ على التوالي بينما كانت في العام ١٩٩٠ تمثل: ٠.٣٠، ٠.٤١، ٠.٣١، ٠.٦٠ على التوالي وبلغ المتوسط لجميع دول الخليج في العام ١٩٩٠ ٠.٤١ في حين بلغ المتوسط عام ٢٠٠٥ ٠.٨٢ الأمر الذي يشير إلى تطور في مؤشر دليل التعليم لدول الخليج العربي خلال الفترة المدروسة، ولإعطاء توضيح أدق عن تطور التعليم لابد من معرفة معدل الأمية لدى السكان البالغين، ولمعرفة حجم التطور الذي حصل للتعليم بالقضاء على الأمية والجدول رقم (٣٥) يبين معدل الأمية لدى السكان البالغين ١٥ سنة وأكثر للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٥) الذي يلاحظ عليه انخفاض مستوى الأمية لدى البالغين وما فوق.

جدول رقم (٣٥): يبين معدل الأمية لدى البالغين ١٥ سنة وأكثر (١٩٩٠-٢٠٠٥):

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٣٣.٨	٢٨.٧	٢٣.٨	١٩.٦
رجال	٢٣.٨	٢٠.٥	١٧.٠	١٤.٢
نساء	٤٩.٨	٤٠.٧	٣٣.١	٢٦.٧
عمان	٤٥.٣	٣٦.٣	٢٨.٣	٢١.٧
رجال	٣٢.٧	٢٥.٩	١٩.٩	١٥.١
نساء	٦١.٧	٤٩.٤	٣٨.٤	٢٩.٥
الإمارات	٢٩.٠	٢٦.٦	٢٣.٨	٢١.٢
رجال	٢٨.١	٢٧.١	٢٥.٢	٢٣.٢
نساء	٢٩.٤	٢٥.٣	٢٠.٩	١٧.٣
الكويت	٢٣.٣	٢١	١٨.١	١٥.٦
رجال	٢٠.٧	١٨	١٦.١	١٤.٣
نساء	٢٧.٤	٢٤.٣	٢٠.٤	١٧.٢
قطر	٢٣.٠	٢٠.٨	١٨.٨	١٦.٥
رجال	٢٢.٦	٢١.٠	١٩.٦	١٨
نساء	٢٤.٠	٢٠.١	١٦.٩	١٣.٥
البحرين	١٧.٩	١٤.٨	١٢.٥	١٠
رجال	١٣.٢	١١	٩.١	٧.٤
نساء	٢٥.٤	٢٠.٧	١٧.٤	١٣.٦
المتوسط	٢٨.٧			١٧.٤
متوسط الرجال	٢٣.٥			١٥.٤
متوسط النساء	٣٤.٦			١٩.٦

المصدر: الأمم المتحدة، المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا . العدد (٢٧)، ٢٠٠٧.

وانخفضت في كلٍ من السعودية وعمان والإمارات والكويت وقطر والبحرين على التوالي ٣٣.٨، ٤٥.٣، ٢٩.٠، ٢٣.٣، ٢٣.٠، ١٧.٩، إلـــــــى ١٩.٦، ٢١.٧، ٢١.٢، ١٥.٦، ١٦.٥، ١٠ على التوالي وبلغ المتوسط بجميع دول الخليج العربي في العام ١٩٩٠ ٢٨.٧، في حين بلغ المتوسط عام ٢٠٠٥ (١٧.٤). الأمر الذي يشير إلى تراجع مستوى الأمية بين البالغين بشكل عام ، لكن من الملاحظ من الجدول عند أخذ المتوسط للأمية حسب النوع أن الأمية بين البالغين الرجال أقل من البالغات النساء فقد انخفضت للرجال في المتوسط لدول الخليج العربي عام ١٩٩٠ من ٢٣.٥ إلى ١٥.٤ عام ٢٠٠٥ وكذلك الحال بالنسبة للنساء انخفضت في المتوسط لدول الخليج العربي عام ١٩٩٠ من ٣٤.٦ إلى ١٩.٦ عام ٢٠٠٥ أيضاً يلاحظ من الجدول أن دول الخليج برغم أنها حققت تقدماً إيجابياً في دليل التعليم لتحقيق الأمن القومي العربي إلا أنه ما زال متدنياً عند مقارنته بالدول المتقدمة إذا ما قورن بوجود الأمية.

٣- دليل الدخل حسب القوة الشرائية:

يعبر دليل الدخل عن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على أساس القوة الشرائية الفعلية، وبالنظر إلى الجدول رقم (٣٦) للتعرف إلى تطور مؤشر دليل الدخل حسب القوة الشرائية في دول الخليج العربي يلاحظ من هذا الجدول أن دول الخليج العربي من بين أعلى النسب في العالم، إذ بلغ بالمتوسط لدول الخليج العربي في العام ١٩٩٥ (٠.٩٨) وانخفض بالمتوسط عام ٢٠٠٠ نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى ٠.٨٣ أما في العام ٢٠٠٥ فقد ارتفع مؤشر الدخل في المتوسط إلى ٠.٨٩ كذلك يلاحظ من الجدول أن متوسط الدخل لدول الخليج العربي في العام ١٩٩٥ والبالغ ٠.٩٨ كان أعلى من متوسط الدخل لدول الخليج في العام ٢٠٠٥ والبالغ ٠.٨٩ على رغم أن العام ٢٠٠٥ كان من أكثر الأعوام تدفقاً في عوائد النفط لهذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

جدول رقم (٣٦) يبين دليل الدخل حسب القوة الشرائية لدول الخليج العربي.

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	–	٠.٩٦	٠.٧٩	٠.٨٤
عمان	–	٠.٩٧	٠.٨٢	٠.٨٤
الإمارات	–	٠.٩٨	٠.٨٧	٠.٩٣
الكويت	–	٠.٩٩	٠.٨٤	٠.٩٣
قطر	–	٠.٩٩	٠.٨٧	٠.٩٤
البحرين	–	٠.٩٨	٠.٨٤	٠.٨٩
المتوسط		٠.٩٨	٠.٨٣	٠.٨٩

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢-٢٠٠٧.

٤- دليل التنمية البشرية:

يأتي مؤشر دليل التنمية البشرية حصيلة لأبعاد المؤشرات الثلاثة السابقة، وللتعرف إلى تطور مؤشر التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي نستعرض من الجدول رقم (٣٧) قيمة مؤشر التنمية البشرية مع الترتيب العالمي لهذه الدول، ويلاحظ من الجدول أنه في عام ١٩٩٠ حققت دولتان تنمية بشرية عالية وهما الكويت وقطر وبنسب ٠.٨١، ٠.٨٠ على التوالي، إذ جاء ترتيبهما المرتبة (٥٢)، (٥٥) على التوالي بين دول العالم، بينما الدول الأخرى حققت تنمية بشرية متوسطة حيث مؤشر التنمية لكل من البحرين والإمارات والسعودية وعمان هو ٠.٧٩، ٠.٧٣، ٠.٦٨، ٠.٥٩ على التوالي مما يشير إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (٣٧) يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية مع الترتيب لدول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥).

السنة / الدولة	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥	
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر
السعودية	٦٤	٠.٦٨٨	٧٤	٠.٧٧٨	٧١	٠.٧٥٩	٦١	٠.٨١٢
عمان	٥٦	٠.٥٩٨	٧١	٠.٧٧١	٧٨	٠.٧٥١	٥٨	٠.٨١٤
الإمارات	٦٧	٠.٧٣٨	٤٨	٠.٨٥٥	٤٦	٠.٨١٢	٣٩	٠.٨٦٨
الكويت	٥٢	٠.٨١٥	٥٤	٠.٨٤٨	٤٥	٠.٨١٣	٣٣	٠.٨٩١
قطر	٥٥	٠.٨٠٢	٥٧	٠.٨٤٠	٥١	٠.٨٠٣	٣٥	٠.٨٧٥
البحرين	٥٨	٠.٧٩٠	٤٣	٠.٨٧٢	٣٩	٠.٨٣١	٤١	٠.٨٦٦
المتوسط		٠.٧٣		٠.٨٢		٠.٧٩		٠.٨٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨-٢٠٠٢-٢٠٠٧.

وبالنظر إلى التطور الحاصل في مؤشر التنمية عام ١٩٩٥ يلاحظ حصول تطور مؤشر التنمية، حيث انتقلت دولتان من مستوى التنمية البشرية المتوسط إلى مستوى تنمية بشرية عالية، وهي البحرين وقطر، واحتلت المراتب المتقدمة في دول مجلس التعاون وبنسب ٠.٨٧، ٠.٨٤ على التوالي، وجاء ترتيب تلك الدول أيضاً في مستويات متقدمة، حيث احتلت البحرين المرتبة ٤٣، والإمارات المرتبة ٤٨. وبقيت السعودية وعمان عند مستوى التنمية البشرية المتوسطة ومع ذلك حققت تطوراً بالقياس لعام ١٩٩٠.

وفي عام ٢٠٠٠ حافظت الدول الأربع على مستوى تنمية بشرية عالية وهي البحرين والكويت والإمارات وقطر، مع استمرار تقدم البحرين في تحقيق قفزات عالية في دليل التنمية البشرية، حيث احتلت الترتيب ٣٩ من بين دول العالم. وبقيت كل من السعودية وعمان عند مستوى التنمية البشرية المتوسط ومع تراجع عمان من الترتيب ٧١ إلى الترتيب ٧٨ في عام ٢٠٠٠.

وتقدم السعودية من الترتيب ٧٤ في عام ١٩٩٥ إلى الترتيب ٧١ في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٥ حققت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تنمية بشرية عالية تراوحت بين أعلى مستوى لها في الكويت عند قيمة للمؤشر (٠.٨٩١) وبترتيب تسلسلها بين دول العالم رقم

٣٣ وأدنى مستوى في السعودية بمؤشر قيمته (٠.٨١٢) وترتيب قيمته ٦١ من بين دول العالم.

تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول إن دول الخليج العربي حققت قفزات نوعية في مجال التغلب على الأمية وتحقيق مستويات عالية في التعليم والتغلب على الأمراض وتوفير الخدمات الصحية المناسبة لمواطنيها.

ولقد ارتبط ذلك بتطور مستويات الدخول المرتفعة الناجمة عن عائدات النفط، الأمر الذي يظهر حصول استقرار في توفير الخدمات للمواطنين أدى إلى ارتفاع مؤشر دليل التنمية البشرية، لكن هناك سؤال يطرح نفسه: هل انعكس مؤشر التنمية البشرية المرتفع في حصول تطور في مخرجات التعليم يرتبط بالأبعاد الأخرى لعملية التنمية وهل انعكس تطور مؤشر الدخل والعمر في إحداث تنمية في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية بما يحقق الاستقلال لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، أم قاد إلى زيادة الارتباطات الخارجية اقتصادياً وإنتاجاً واستهلاكاً وتوظيفاً للأموال، وهذا هو الذي حدث كما بينا في المرتكزات الاقتصادية. ولأجل إعطاء توضيح أكثر فهماً، فإن ارتفاع مؤشر دليل التنمية البشرية لم يكن في مصلحة الأمن القومي العربي بل في مصلحة الارتباطات الخارجية لهذه الدول.

ثانياً: توزيع الدخل:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن عدم التساوي في الدخل بين الأفراد أو في توزيع الدخل بين القطاعات يساهم في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم تقليص الاستثمار، إذ يترتب على عدم المساواة بين الأفراد والقطاعات إحساس لدى الفئة الشعبية المحرومة بالغبن والإحباط واليأس والاغتراب والتهميش، لتتصادم مع مجموعة صغيرة من الأثرياء في المجتمع التي بنت ثراها على حساب إفقار تلك الطبقة، وتجد التعبير في هيئة العصيان والعنف واختلال نشاط المستثمرين وغيرها من المشكلات[1].

إن أهداف توزيع الدخل بين الأفراد والقطاعات تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتخفيض معدلات البطالة وتوزيع عادل للثروة والقضاء على الفقر، ولتحقيق ذلك لابد من العمل على التوازن بين الإنفاق على القطاعات الخدمية والاجتماعية والتناسق بين سياسات المدى القصير والطويل والتكامل في ما بينها.

(1) Rolf Schinke, the inequality of income distribution in latin America in Economic Terms, Economics, vol, 1998, pp. 112-113.

وبالنظر إلى دول الخليج العربي، يشير تقرير التنمية الدولي الصادر عن البنك الدولي في العام ١٩٩٤ إلى أن أغنى ٢٠٪ من السكان في دول الخليج العربي يحصلون على ٨٠٪ من الدخل وأن ٥٪ الأغنى من السكان تحصل على ٦٠٪ من الدخل، بينما في الدول المتقدمة يحصل ٢٠٪ الأغنى من السكان حسب التقرير على ٣٦.٥٪ من الدخل[١]. الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في توزيع الدخل في دول الخليج ما زال مستمراً عند مقارنتها بالدول المتقدمة، وهنا لابد من توضيح أن مؤشر الدخل المرتفع للأفراد في دول الخليج لا يعني وجود عدالة مجتمعية في توزيع الثروة، بل يرافقه فساد كبير كما بينا في المرتكزات السياسية، وسيؤدي هذا الخلل إلى تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي . وللتأكيد على عدم توزيع الدخل تشير بيانات الإسكوا لعام ٢٠٠٣ إلى ارتفاع نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر بمن فيهم العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، إذ تشكل ١٥٪ في البحرين و١١٪ في الكويت وقطر ١٧٪ في عمان ٢١٪ في السعودية ٣٪ في الإمارات[٢] الأمر الذي يشير إلى أن دول الخليج العربي تعاني شيوع نسبة الفقر فيها على رغم ارتفاع الدخل القومي مما يشكل خطراً حقيقياً يتهدد التنمية البشرية في هذه الدول وينعكس على الأمن القومي العربي، ويزداد الأمر سوءاً في هذه البلدان بأن الأسر الحاكمة تملك كل شيء وليست شفافة حتى في عرض الأرصدة والممتلكات التي تخصصها لمواطنيها، وعليه فإن اتجاهات التنمية البشرية في دول الخليج لا يمكن أن تكون فعالة لتحقيق الأمن القومي العربي إلا إذا تم إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بما يحقق العدالة المجتمعية التي تعزز من روح المواطنة والانتماء،والتماسك الاجتماعي بغية تحقيق أهداف التنمية البشرية التي تعد الضمانة لتعزيز الأمن القومي العربي. ولإعطاء بعد آخر للنتائج التي يخلفها عدم توزيع الدخل بين القطاعات هو مؤشر البطالة في هذه الدول، الذي هو نتاج لعدم الاستثمار في التعليم بالنوعية والوسائل والتخصصات المطلوبة ولقلة الإنفاق على التعليم مع الاهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية، فكانت النتيجة تدني فرص العمل وتفاقم حدة الفقر كما بينا سابقاً وارتفاع معدلات البطالة التي بينها الجدول رقم (٣٨).

جدول رقم (٣٨): يبين معدل البطالة في دول الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٥):

---

[١] عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي، في الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات العربي: الأوروبي** (باريس: مركز الدراسات العربي .الأوروبي، ١٩٩٦)، ص٩٠.

[٢] منى الشرقاوي، **تساؤلات حول الفقر في الوطن العربي، آفاق التنمية في الوطن العربي: كتابات مهداة إلى ذكرى مرفت بدوي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص٢٧٦.

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	–	٤.٣	٥.٢	٦.٣
عمان	–			٧.١
الإمارات	–	١.٨	٢.٣	٣.٠
الكويت	–	٠.٧	١.١	٤.٤
قطر	–	٢.٣	٣.٩	٢.٣
البحرين	–		٣.١	٣.١
المتوسط	–	٢.٢		٤.٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

يلاحظ من الجدول رقم (٣٨) حسب البيانات المتاحة أن دول الخليج العربي تعاني بطالة فيها، بدليل أن متوسط البطالة ارتفع في العام ٢٠٠٥ إلى ٤.٢ بعد أن كان المتوسط عام ٩٥هو ٢.٢ لكن تظل هذه المعدلات في الحدود الآمنة ولا تشكل مصدر تهديد لدول الخليج، إلا إذا استمرت في الارتفاع فإنها تشكل تهديداً حقيقياً لاتجاهات التنمية البشرية تنعكس على الأمن القومي العربي.

ويعد الإنفاق على الصحة والتعليم وعلاقته بالقطاعات الأخرى يعد مقياساً لمدى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية، وإن من أفضل الأساليب إسهاماً في تحقيق التنمية البشرية هو تركيز توزيع الدخل على القطاعات الاجتماعية بمعنى الإنفاق على الصحة والتعليم بنسب كبيرة ،لأن ذلك يعد الاستثمار الحقيقي في رأس المال البشري لتحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة ويساهم في خلق فرص عمل كبيرة أمام الأفراد ويزيد من إنتاجيتهم ويقضي على البطالة والفقر[1]، وبالنظر إلى دول الخليج العربي يلاحظ من الجدول رقم (٣٩) حسب البيانات المتاحة أن متوسط الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام ١٩٩٠ نسبة ٢.٥ وفي عام ٢٠٠٠ بلغ ٢.٨ وتراجع في عام ٢٠٠٥ إلى ٢.٣ وهو ما يشير إلى انخفاض الإنفاق على الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (٣٩): الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٠-٢٠٠٥):

(1) Marjorie Gassner, Darwin ugart ontiveros and vincenzo verardi, Human De3.5velopment and Electoral Systems, Journal of Human Development, vol. 7, No. 1, p. 44.1.9

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٣.١٪	–	٤.٢٪	٢.٥٪
عمان	٢.١٪	–	٢.٣٪	٢.٤٪
الإمارات	٠.٨٪	–	٢.٥٪	٢.٠٪
الكويت	٤.٠٪	–	٢.٦٪	٢.٢٪
قطر	–	–	٢.٥٪	١.٨٥٪
البحرين	–	–	٢.٨٪	٢.٧٪
المتوسط	٢.٥		٢.٨	٢.٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم يلاحظ من الجدول رقم (٤٠) أنها بلغت كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ١٩٩٠، ١٩٩٥ نسبة ٤.٨ وفي عام ٢٠٠٠ ٤.٥ وتراجع الإنفاق على التعليم نسبة ٣.٧ في عام ٢٠٠٥، مما يظهر تدني الإنفاق على التعليم في دول الخليج العربي.

جدول رقم (٤٠): الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج الإجمالي (١٩٩٠-٢٠٠٥):

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٦.٥٪	٧.٤٪	٩.٥٪	٦.٨٪
عمان	٤.٨٪	٤.٥٪	٣.٩٪	٣.٦٪
الإمارات	٣.٥٪	١.٧٪	١.٩٪	١.٣٪
الكويت	٥.٠٪	٧.٤٪		٥.١٪
قطر		٣.٤٪	٣.٦٪	١.٦٪
البحرين	٤.١٪	٤.٤٪	٣.٥٪	٣.٩٪
المتوسط	٤.٨	٤.٨	٤.٥	٣.٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ والتقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٢.

إن أحد المعايير لتحقيق التنمية البشرية يتطلب أن يكون مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم أكبر من الإنفاق على الجانب العسكري، وبالنظر إلى الجدول (٤١) يظهر أن الإنفاق العسكري كان أكبر من الإنفاق على الصحة والتعليم معاً باستثناء عام ٢٠٠٥، فعند

استبعاد القيمة المتطرفة لدولة الكويت بلغ متوسط الإنفاق العسكري لدول الخليج١٩٩٠ نسبة ١٠.٥ بينما بلغ الإنفاق على الصحة والتعليم نسبة ٧.٣ لنفس العام. الأمر الذي يشير إلى مدى الاختلال في توزيع الإنفاق بين القطاعات العسكري والصحة والتعليم لمصلحة الإنفاق العسكري، الذي يعد أحد مظاهر اختلال التنمية في البلدان النامية، فعلى سبيل المثال الإنفاق العسكري في استراليا والنرويج واللتين احتلتا المركز الثالث والأول في تقارير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ يكاد لا يذكر عند مقارنته بالإنفاق على التعليم والصحة المرتفع أصلاً، فقد أنفقت استراليا على التعليم والصحة ٤.٩ و٦.٤ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي، وأنفقت ١.٩ على التسلح في حين أنفقت النرويج على التعليم والصحة ٧.٧ و٨.٦ على التوالي بينما أنفقت نسبة ٢ على التسلح*.

جدول رقم (٤١) يبين الإنفاق العسكري في دول الخليج العربي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
السعودية	٪١٤	٪٩.٣	٪١١.٦	٪٨.٢
عمان	٪١٦.٥	٪١٤.٦	٪٩.٧	٪١١.٩
الأمارات	٪٦.٢	٪٥.٥	٪٣٠.٤	٪٢
الكويت	٪٤٨.٥	٪١٣.٩	٪٨.٢	٪٤.٨
قطر	–	–	–	–
البحرين	٪٥.١	٪٤.٧	٪٤	٪٣.٦
المتوسط	١٠.٥	٩.٦	١٢.٨	٦.١

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧

* نفقات الإنفاق العسكري والأمني بالأغلب ليست دقيقة في دول الخليج لعدم وجود شفافية والاعتقاد بأن عدم الكشف عن الأرقام الحقيقية للإنفاق من الأمور السرية.

ثالثاً: تنمية المرأة

إن هدف التنمية البشرية هو تحرير الإنسان سواء أكان رجلاً أم امرأة من الحاجة والخوف، ومنحه حريته، وإطلاق قدراته الإبداعية والفكرية التي من خلالها يستطيع أن يمارس حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس شطراً واحداً من المجتمع، وما دامت المرأة تستبعد من عملية التنمية ستظل التنمية البشرية ضعيفة وغير متوازنة، لكون تمكين المرأة أحد المحاور المهمة في التنمية البشرية لاعتبار أن المرأة هي نصف الطاقة البشرية، ولا تتم التنمية دون استغلال الطاقة البشرية كاملة، إن الاهتمام بالمرأة بتعليمها وتثقيفها وإشراكها في سوق العمل لتعزيز النشاط الاقتصادي ومشاركتها في الحياة السياسية له انعكاسات إيجابية على الأمن القومي العربي.

وتعتبر إشكالية تهميش المرأة في دول الخليج العربي من أهم المشكلات في الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية التي تؤثر في الأمن القومي العربي، فالمجتمعات في دول الخليج العربي ما زالت تعتبر المرأة حاملة لشرف الأسرة، وتصرفاتها وعلاقتها الاجتماعية يجب أن تتحدد بضوابط السلوك السائد في هذه المجتمعات التي تحدد صلة المرأة بالرجل ومنها الاختلاط في أسواق العمل وفي مؤسسات الدولة التشريعية والمؤسسية[١].

وقد لعب العامل الديني للعناصر السلفية مع الأعراف الاجتماعية في هذه الدول دوراً في تهميش المرأة في المجتمع بجعلها إما زوجة أو ربة بيت أو طالبة أو موظفة في أماكن معينة[٢]، متناسين أن للمرأة دوراً فاعلاً وحقيقياً في تحقيق اتجاهات التنمية البشرية وفي تعزيز الأمن القومي، وهذا يقتضي أن تمنح المرأة المساواة بالرجل في جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولمعرفة دور المرأة في عملية التنمية في دول الخليج سيتم مقارنتها مع الرجل من حيث مؤشرات التنمية البشرية، ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، والمشاركة السياسية.

---

[١] – ليزا تراكي، دور المرأة، الشرق الأوسط المعاصر (محاولة للفهم)، ترجمة احمد عبد الحميد احمد، (القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣) ،ص٤٦١-٤٦٥

[٢] محمد الرميحي مصدر سابق، ص٢٣٠-٢٣٤.

١- مؤشرات التنمية البشرية:

تعد دول الخليج العربي من أفضل الدول العربية تحقيقاً للتعليم والصحة والدخل، لكن تبرز الإشكالية بوجود فوارق وتمييز في تلك المؤشرات بين الرجل والمرأة و الجدول رقم (٤٢) يبين دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٠

جدول رقم (٤٢) يبين دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٠

السنة / الدولة	دليل العمر المتوقع		دليل التعليم		دليل الدخل حسب القوة الشرائية	
	٢٠٠٠		٢٠٠٠		٢٠٠٠	
النوع	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
السعودية	٧٣.٠	٧٠.٥	٦٦.٩	٨٣.١	٣٤٦٦	١٨٢٥٢
عمان	٧٢.٦	٦٩.٧	٦١.٦	٨٠.١	٣٨٠٦	٢١٨٠٤
الإمارات	٧٨.٠	٧٣.٧	٧٩.٣	٧٥.٠	٥٣٢٠	٢٤٤١٢
الكويت	٧٨.٦	٧٤.٥	٧٩.٧	٨٤.٠	٦٨٩٥	٢٢١٨٦
قطر	٧١.٣	٦٨.٧	٦٨.٧	٨٠.٤	٦٨٦٤	٢٥٢٧٧
البحرين	٧٥.٨	٧١.٦	٧١.٦	٩٠.٩	٧٠١٠	٢١٠٥٩
المتوسط	٧٤.٩	٧١.٥	٧١.٣	٨٢.٣	٥٥٦٠	٢٢١٦٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢.

بشكل متفاوت، فمن حيث دليل العمر المتوقع عند الولادة للنساء كان أعلى من العمر المتوقع للرجال في جميع الدول في العام ٢٠٠٠، وهذا يدل على تحسن المستوى التعليمي للمرأة والذي له انعكاسات إيجابية على الصحة وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، أما بالنسبة لمعدل القراءة والكتابة فيلاحظ من الجدول وجود فارق بين نسبة المتعلمين الإناث لمصلحة الذكور في جميع الدول، ويبرز ذلك الفارق بشكل كبير في العربية السعودية، وبلغ متوسط دليل التعليم للإناث في الدول ٧١.٣ وللرجال ٨٢.٢ الأمر الذي يشير عدم وجود فارق كبير للجنسين فيما يتعلق بالتعليم، ولإعطاء توضيح أكثر فإن الجدول رقم (٣٥) يبين أن الأمية بين النساء في دول الخليج العربي تراجعت في المتوسط من ٣٤.٦ عام ١٩٩٠ إلى ١٩.٦ في المتوسط عام ٢٠٠٥ وبين الرجال تراجعت في المتوسط بين ٢٣.٥ عام ١٩٩٠ إلى ١٥.٤ في المتوسط عام ٢٠٠٥ وهذا يؤكد أن المرأة أخذت مكانة يعتد بها فيما يخص التعليم.

وفيما يتعلق بالدخل المعادل للقوة الشرائية يلاحظ من الجدول عدم مساواة الرجل بالمرأة، إذ بلغ متوسط دخل الإناث ٥٥٦٠ بينما كان المتوسط لدى الذكور هو ٢٢١٦٥ مما يظهر تفوق الذكور أربع مرات في الدخل على الإناث في مستوى الدخل، وهذا ناتج عن العادات والتقاليد التي تحول دون إشراك المرأة بالنشاط الاقتصادي.

وكذلك الحال في العام ٢٠٠٥ إذ يبين الجدول رقم (٤٣) دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ووجود تطور أفضل بين العام ٢٠٠٠ إذ يلاحظ ارتفاع متوسط تعليم الإناث من ٧٤.٩.

جدول رقم (٤٣): يبين دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٥.

السنة / الدولة	دليل العمر المتوقع		دليل التعليم		دليل الدخل حسب القوة الشرائية	
	٢٠٠٥		٢٠٠٥		٢٠٠٥	
النوع	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
السعودية	٧٤.٦	٧٠.٣	٧٦.٠	٧٦.٠	٤٠٣١	٢٥٦٧٨
عمان	٧٦.٧	٧٣.٦	٦٧.٠	٦٧.٠	٤٥١٦	٢٣٨٨٠
الإمارات	٨١.٠	٧٦.٨	٦٨.٠	٥٤.٠	٨٢٢٩	٣٣٥٥٥
الكويت	٧٩.٦	٧٥.٧	٧٩.٠	٧١.٠	١٢٦٢٣	٣٦.٤٠٣
قطر	٧٥.٨	٧٤.٦	٨٥.٠	٧١.٠	٩٢١١	٣٧.٧٧٤
البحرين	٧٧.٨	٧٣.٩	٩٠.٠	٨٢.٠	١٠٤٩٦	٢٩٧٩٦
المتوسط	٧٧.٥	٧٤.١	٧٧.٥	٧٠.١	٨١٨٤	٣١١٨١

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧.

في العام ٢٠٠٠ إلى ٧٧.٥ في العام ٢٠٠٥ وكذلك في التعليم فقد حصل تطور إذ ارتفع المتوسط من ٧١.٣ في العام ٢٠٠٠ إلى ٧٧.٥ في العام ٢٠٠٥ وتراجع متوسط الرجال من ٨٢.٣ في العام ٢٠٠٠ إلى ٧٠.١ في العام ٢٠٠٥ أما ما يتعلق بالدخل فيلاحظ أن المتوسط ارتفع من ٥٥٦٠ في العام ٢٠٠٠ إلى ٨١٨٤ في العام ٢٠٠٥ لكن في نفس الوقت ظل متوسط الدخل عند الرجال أعلى من متوسط دخل النساء بزهاء أربعة أضعاف.

٢- النشاط الاقتصادي:

يعتبر عدم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي إشكالية حقيقية تؤثر في اتجاهات التنمية البشرية، ويعود السبب كما بينا سابقاً إلى الأعراف الاجتماعية والعوامل الدينية التي لعبت دوراً كبيراً في الحد من نشاط المرأة في المشاركة الاقتصادية، بحيث يقتصر عملها على الأماكن التي تستلزم وجود نساء كالمدارس والمستشفيات، وكذلك يلعب ارتفاع مستوى الدخول لدى الأفراد في دول الخليج العربي دوراً كبيراً في عدم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بسبب عدم وجود دوافع اقتصادية للمرأة لأجل الخروج للعمل كما هو في البلدان المنخفضة الدخل.

يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (٤٤) الذي يبين نسبة مساهمة المرأة العاملة في النشاط الاقتصادي إذ بلغ متوسط القوى العاملة من الإناث لدول الخليج لعام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ على التوالي ١٣.٥، ١٩.٢، ٢٠.٩ بينما نسبة الذكور للسنوات نفسها على التوالي ٨٦.٥، ٨٠.١، ٧٩.١، مما يؤكد أن المرأة في دول الخليج ما زالت لا تسهم بجهودها كاملة لتحقيق التنمية البشرية الذي يتطلب استغلال الموارد لتعزيز التنمية لدول الخليج العربي،

جدول رقم (٤٤) يبين القوى العاملة في دول الخليج العربي حسب الجنس.

الدولة / السنة	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥	
النوع	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
السعودية	٪٨٨.٦	٪١١.٤	٪٨٣.٩	٪١٦.١	٪٧٨.٣	٪٢١.٧
عمان	٪٨٨.٩	٪١١.١	٪٨٢.٩	٪١٧.١	٪٧٨.٣	٪٢١.٧
الإمارات	٪٩٠.٢	٪٩.٨	٪٨٥.٣	٪١٤.٨	٪٨٦.٥	٪١٣.٥
الكويت	٪٧٨.٢	٪٢١.٨	٪٦٨.٧	٪٣١.٣	٪٧٤.٨	٪٧٥.٢
قطر	٪٨٩.٥	٪١٥.٥	٪٨٥.٠	٪١٥.٠	٪٨١.٠	٪١٩.٠
البحرين	٪٨٣.١	٪١٦.٩	٪٧٩.٢	٪٢٠.٨	٪٧٥.٩	٪٢٤.١
المتوسط	٨٦.٥	١٣.٥	٨٠.٨	١٩.٢	٧٩.١	٢٠.٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧

ويشترط لذلك استغلال طاقات المرأة التي تمثل نصف المجتمع وعدم إهدار طاقتها بالتقيد بالأنماط الاجتماعية التي تحرم المرأة حقوقها الإنسانية، التي إذا ما استمرت فإن التنمية بشكل عام تظل مشوهة وسينعكس ذلك على الأمن القومي العربي.

٣- المشاركة السياسية:

جزء من المشكلة التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي هو عدم الاعتراف بحقوق المرأة في المشاركة السياسية الشكلية باستثناء قطر والبحرين، على الرغم من المساواة القانونية بين الرجل والمرأة عالمياً من حيث التمتع بالحقوق السياسية، ويبقى تمثيل النساء متدنياً في جميع الهياكل السياسية، وكذلك الحال للرجال كما بينا سابقاً في الجدول رقم (١٦) الذي بين أن الحقوق السياسية معدومة في دول الخليج بسبب طبيعة الأنظمة السياسية ويزداد الأمر سوءاً بعدم السماح للنساء بالاشتراك، ولو الشكلي، في ممارسة الحقوق السياسية، إذ بلغ عدد مقاعد البرلمان في الكويت، والإمارات ٦٥،٤٠ على التوالي لعام ٢٠٠١ ولم تحصل المرأة على مقعد من تلك المقاعد[١].

أن عدم المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي يجعل هذه الدول عرضة للانتقادات الدولية الحكومية وغير الحكومية بسبب عدم إعطاء المرأة حقوقها السياسية،مما يعطي ذريعة للتدخلات الخارجية، الأمر الذي ينعكس على الأمن القومي العربي.

في ضوء ذلك نستطيع القول إن دول الخليج حققت مستويات في دليل التنمية البشرية وفي تحقيق تقارب بين الرجل والمرأة فيما يخص التعليم والعمر، مع وجود فارق كبير في الدخل ، في المقابل لم تستطع دول الخليج توزيع الدخل بين القطاعات والأفراد بما يعزز التنمية البشرية وتهميش المرأة في المشاركة السياسية والنشاط الاقتصادي مما ينعكس على الأمن القومي العربي.

وبناءً على ما سبق فإن ما تم تناوله في هذا الفصل لدراسة تطور التنمية البشرية في دول الخليج العربي وانعكاسها على الأمن القومي العربي، ومن خلال المباحث التي تناولت المرتكزات والمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نستنتج أن دول الخليج العربي لم تحقق أي تطور فاعل في المرتكزات السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، وهو ما يعني استمرارية طغيان المفهوم التقليدي في معاني التنمية البشرية لتلك الدول، وما تحقق من تطور إيجابي في بعض المرتكزات الاجتماعية فيما يخص دليل التنمية البشرية ناجم عن طفرة النفط ولم يكن لها أثر إيجابي، إن لم تكن تشكل عامل ضعف قابلاً للانهيار. بمعنى أن دول الخليج لم تحقق أهداف اتجاهات التنمية البشرية في تعزيز الأمن القومي العربي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

---

[١] **المصدر:** source: www.pogar.org

على هذا الأساس نستطيع القول إن تفاعلات التنمية البشرية لدول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) قد أخذت الحالة رقم (٢) بالشكل رقم (١) حالة تسلط الدولة على الفرد وهذه الحالة لا يمكن أن يتحقق فيها الأمن القومي العربي على المستوى القطري أو القومي، والسبب في ذلك هو عدم تطور الدولة في دول الخليج بالتعامل مع قضايا التنمية البشرية لأجل تحقيق الأمن القومي العربي.

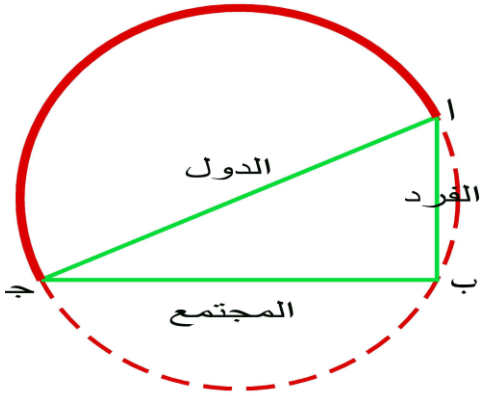

الحالة (٢)

فالتنمية البشرية كما بينا سابقاً تحقق الأمن القومي عندما تتفاعل جميع عناصرها ومكوناتها لأنها تؤثر في بعضها البعض، يضاف إلى ذلك استمرار تسلطها على الفرد والمجتمع واهتمامها بالجوانب العسكرية والأمنية، وكان من المفترض بهذه الدول الاستفادة من التحول الدولي فيما يتصل بقضايا التنمية البشرية بغية تعزيز التماسك والانسجام مع شعوبها وتعزيز أمنها الداخلي بدلاً من اللجوء إلى القوى الدولية التي أضحت تهدد الأمن القومي العربي.

الفصل الثالث
مستقبل التنمية البشرية
لدول الخليج العربي في تعزيز الأمن القومي العربي

الفصل الثالث
مستقبل التنمية البشرية
لدول الخليج العربي في تعزيز الأمن القومي العربي

مما لا شك فيه أن البحث عن مستقبل أفضل للتنمية البشرية والأمن القومي العربي في دول الخليج العربي يتطلب دراسة الواقع الراهن، فصورة المستقبل لتعزيز الأمن القومي العربي محكومة بمستوى التزام هذه الدول بتحقيق التنمية البشرية.

وتعد الكتابة عن المستقبل حالياً مسألة في غاية الخطورة لأن من يجيدون دراسة التحديات ومعرفة استشراف المستقبل يمكنهم الإعداد بشكل سليم، ومن ثم يمكنهم أن يعملوا على تغييره ومواجهة مخاطره من حيث استثمار الفرص المتاحة بالشكل الذي يحقق أكبر نجاح ممكن[1]. وهذا ما تفتقده دول الخليج العربي في رسم سياستها إذ أثبتت مرحلة الحرب الباردة والازدهار النفطي أن هذه الدول كانت لا ترسم صورة المستقبل الحالي أو تتوقع حدوثه، ودليل ذلك فشلهم في تحقيق التنمية البشرية لتعزيز أمنهم القطري والقومي برغم متلاكهم الثروة النفطية الهائلة، والاعتماد على القوات الأمريكية لحمايتهم من التهديدات الخارجية والداخلية، لاسيما بعد التحولات الدولية في بداية التسعينيات التي حملت معها أخطاراً وتحديات جديدة أبرزها المحاولات الأمريكية في إضعاف الأمن القومي العربي واستبداله بترتيبات إقليمية جديدة.

إن الوضع المصيري والخطير الذي يواجه دول الخليج العربي حالياً بعدم تحقيق التنمية البشرية ينعكس على الأمن القومي العربي، فوجود القوات الأجنبية، وفرض ثقافة العولمة السياسية والاقتصادية والعسكرية يستلزم تصحيح مسار العلاقة بين التنمية البشرية لدول الخليج والأمن القومي العربي، والتعامل مع مستقبل التنمية والأمن بمنهجية علمية فاحصة، ترصد الأخطار والتحديات المحتملة، كما ترصد الإمكانات والآفاق الممكنة والمتاحة[2].

غير أن المشكلة الحقيقية لهذا الوضع أن سياسات هذه الدول ولعقود سابقة سياسات آنية غير مستقبلية بسبب الاعتماد على الثروة النفطية وليس فيها أي تطلع حقيقي للمستقبل

---

[1] كمال شاتيلا، **العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية**، (بيروت: المركز الوطني للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص٨.

[2] هاني خلاف وأحمد نافع، **الوطن العربي قضايا مستقبلية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠)، ص١٤، ماجد الرزامي، أثر المتغيرات الدولية على النظام الإقليمي العربي دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٣٠-١٣١).

القطري أو القومي، كما أنهم بعيدون عن التعامل الجاد والسريع لاستحقاق التنمية البشرية مع العلم بأنهم يخسرون الوقت ،والمطلوب أن يكونوا أكثر شجاعة في مواجهة هذه الإشكالية التي إن استمرت فستفضي إلى مزيد من التنازلات لمصلحة القوى الدولية، التي فعلاً قدمت على حساب الأمن القومي العربي وما زالت تقدم ، وذلك بسبب أن الأنظمة السياسية في دول الخليج وضعت نفسها ومعها بعض الدول العربية المكونة للأمن القومي العربي أمام خيارات رجعية وخطيرة فقبولها الارتباط بالقوى الرأسمالية منذ بداية الخمسينيات حتى اليوم. أفقدها القدرة على المناورة ورهن إرادتها العربية وجعل أمنها القطري مخترقاً ومفككاً وهو ما انعكس على تدهور الأمن القومي العربي. وإزاء هذا الوضع فإنه لم يعد أمام دول الخليج إلا خيار وحيد، هو تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة لمواجهة مختلف أشكال التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وهذا يتطلب مناخاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يساعد هذه الدول على مواجهة الوضع الحالي لكون المستقبل الآن هو لعالم الكيانات القوية التي تحقق التنمية البشرية بجوانبها كافة وليس لعالم الكيانات الضعيفة التي لا تهتم بالتنمية البشرية[١].

لذلك فإن محاولة استشراف مستقبل التنمية البشرية لدول الخليج لتعزيز الأمن القومي العربي اليوم من الأمور التي يصعب تحليلها أو إدراك ملامحها، خصوصاً في ظل الأوضاع الحالية الدولية والإقليمية الشديدة التعقيد، والسبب في ذلك يعود إلى أن القوى الدولية وتحديداً القوى الأمريكية قد حددت مستقبل التنمية البشرية لدول الخليج والأمن القومي العربي قبل الدول نفسها. لذلك يعد استشراف مستقبل القوى الدولية في الوضع الدولي الحالي عنصراً أساسياً لاستشراف مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي، مع العلم أن الوضع الدولي الحالي ضاعف من تحديات التنمية البشرية والأمن القومي، لكن استمرار هذا الوضع لا يمنع دول الخليج من تجاوزه، والبحث عن مستقبل أفضل للتنمية البشرية والأمن القومي العربي[٢].

وللعلم فإن مسؤولية مستقبل تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج والأمن القومي العربي تقع على عاتق قيادات هذه الدول الذين يلجؤون دائماً إلى تحميل العوامل الخارجية دولية

---

[١] خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص١٦٣، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣١.

[٢] ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٢.

وإقليمية مسؤولية إخفاقهم في تحقيق التنمية والأمن ، وينكرون مسؤوليتهم في هذا الإخفاق بفعل سياستهم غير الوطنية وغير القومية وتنازلاتهم المخزية ، فالتعامل مع المستقبل لا يعد أمراً صعباً لمن يملك الإرادة ولاسيما إذا كان يملك الإمكانات والقدرات التي تمتلكها دول الخليج العربي.

وبناء على ما سبق، فإننا في هذا الفصل سنحاول وضع رؤية مستقبلية لدور التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي تعتمد بشكل رئيس على استشراف مستقبل الوضع الدولي الراهن من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، في حين نعتمد بشكل أساسي على تجاوز الأمن القومي العربي تحديات التنمية البشرية بكافة جوانبها، التي تشكل عقبة أساسية أمام رسم مستقبل أفضل للأمن القومي العربي. إذ تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث يحاول الأول استشراف مستقبل الوضع الدولي الراهن، ويتناول الثاني التحديات التي تواجه التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي، في حين يحاول المبحث الثالث أن يضع رؤية استشرافية لمستقبل التنمية البشرية في تعزيز الأمن القومي العربي من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول:
واقع الوضع الدولي الراهن ومستقبله

أدت التحولات الدولية التي طرأت في العقد الأخير من القرن العشرين إلى بناء شكل هرمي جديد للعلاقات الدولية احتلت الولايات المتحدة الأمريكية قمته بلا منافس لكونها القوة العسكرية الأقوى في العالم والقادرة على التدخل في أية بقعة من بقاع العالم لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ التي كان من إفرازاتها احتلال كلٍ من أفغانستان والعراق[١].

إن مرحلة القيادة الأمريكية التي بدأت من عام ١٩٩٠ وما زالت متواصلة مرشحة لأن تستمر، لأن مفهوم النظام العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش ما زال يهيمن على الساحة الدولية بعده، الغاية الأساسية التي يتجه إليها السلوك الأمريكي. لكن هناك ما يدفع إلى القول بأن هذا النظام ليس نظاماً عالمياً بل هو نظام أمريكي لأن النظام العالمي بمفهومه الدقيق يفترض وجود أكثر من طرف فاعل على الساحة الدولية، ويكون نتاجاً لإجماع وتراضي القوى الرئيسة، بينما هو قائم الآن هيمنة دولة واحدة على مقدرات العالم كله وقراراته الرئيسية[٢].

وللعلم فإن دعاة النظام الدولي الجديد وعدوا في بداية ظهوره بتحقيق الأمن العالمي وإرساء وتطبيق قواعد القانون الدولي وإزالة كل أشكال الفوضى الدولية والإقليمية وتدعيم الرعاية الاجتماعية العالمية، من خلال المنظمات والهيئات الدولية ونشر الديمقراطية وتعزيز فرص التنمية البشرية على المستوى الأممي، وهذا ما لم يحدث إلى الآن بسبب استمرار تزايد الهيمنة الأمريكية والرأسمالية[٣].

إن مستقبل الوضع الدولي الراهن حالياً مرهون بالهيمنة الأمريكية التي تجدد نفسها. ولا تجد منافسة حقيقية من أي قوة أو تجمع دولي أو إقليمي. وهو الأمر الذي ينعكس على مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج والأمن القومي العربي لأنه كلما زادت الهيمنة

---

(١) ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٣، وقارن مع: أحمد إسماعيل، **التطورات الكونية الراهنة: الجوانب السياسية والعسكرية**، في السيد يسين، أحمد فخر (محرران)، موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين: أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات الاستراتيجية (القاهرة: ٢-٣ أبريل ١٩٩٦)، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص٤٤.

(٢) فضيل أبو النصر، **الإنسان العالمي، العولمة العالمية والنظام العالمي العادل**، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠١)، ص٨٣.

(٣) عبد العزيز السعيد وشارلزم ليرتسي الابن وشارلز ليرتسي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة نافع ديوب، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص٢١٨.

الأمريكية تضاءلت فرص تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي، والعكس.

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي تنبع من امتلاكها لعناصر القوة المستقبلية، فهي تمتلك الترسانة العسكرية الأولى في العالم والقوة الاقتصادية الأولى وتسيطر على معظم منابع النفط العالمية وتقدمها العلمي والتكنولوجي هو الأسرع، كما أن ثقلها الثقافي والإعلامي قد زاد من قوتها ونفوذها على جميع الصعد[١]. إن هذه القدرات قد عززت من نزعة الولايات المتحدة للاحتفاظ بالقيادة العالمية مستغلة الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية في تحقيق هذا الغرض، وما حدث في العراق وأفغانستان خير دليل.

كما أن الاستراتيجيات الأمريكية السابقة والحالية لمختلف الإدارات الأمريكية وضعت للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة من خلال عدة وسائل أهمها رفد عناصر قوتها وإصلاح جوانب الضعف التي تعتريها وتقييد القوى المنافسة واستغلال الوضع الدولي الراهن لإعادة رسم خرائط القوة ومعادلات النفوذ، بما يتناسب مع مصالحها الأمر الذي يجعل محاولة أي قوة جديدة تتحدى الولايات المتحدة أو تنافسها ذات كلفة باهظة تفوق القبول بهيمنتها.

وتعتمد الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على وسيلتين من وسائل القوة، القوة الصلبة (Hard power) القائمة على العامل العسكري وقدرة استخدام وسائل الإجبار والقسر والتهديد باستخدامها من أجل تعديل سلوك الآخرين أو تحقيق نتائج ما كما حدث في العراق و أفغانستان، والقوة المرنة (Soft power) التي تقوم على استغلال حاجة الآخرين للنفوذ الأمريكي وتوظيف عناصر الاستقطاب والجذب التي تتمتع بها الولايات المتحدة على مختلف الصعد بغية إبقاء نفسها متغيراً أساسياً في إدراك ووعي الآخرين كما يحدث في كوريا الشمالية، فالهيمنة لا يكتب لها الاستقرار إلا بوجود وسائل لشرعيتها وخلق بيئة نفسية مواتية لها[٢].

---

[١] جانيس ج. تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم . ناشرون، ٢٠٠٦)، ص٣١، سيد أبو ضيف أحمد، **الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد**، مجلة عالم الفكر، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد (٣)، المجلد (٣١)، مارس ٢٠٠٣، ص١٦-١٧، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٤،

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر: منير الحمش، استراتيجية **الأمن القومي الأمريكي، سلسلة قضايا راهنة** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، العدد (٢٦)، ص٢٤-٣٦، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٤. بسام العسلي، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وحروب المستقبل، مجلة الفكر العسكري (دمشق: الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري)، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣، ص١٣-٢٥.

Samuel P. Huntington, **The Erosion of American National interests**, foreign affairs, vol. 65, No. 5, 1997, Josef Ioff, How America does it, Foreign affairs, Vol. 7, No. 5, 1997.

خلاصة القول إن استقرار الوضع على المستوى الدولي من الشروط الأساسية التي تساهم كثيراً في ضمان تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج العربي والدول الأخرى . ومن ثم تؤدي في النهاية إلى تحقيق كل مستويات الأمن القطري والقومي والعالمي.

وفي ظل هذا الوضع يمكن استشراف مستقبل الوضع الدولي الراهن من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد مهمة هي البعد السياسي والاقتصادي والعسكري.

أولاً: البعد السياسي للوضع الدولي الحالي ومستقبله:

أن الساحة الدولية حالياً ترتهن لحالة هيمنة استثنائية، نظراً لعدم وجود دولة أو كتلة قادرة على إقامة التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يقصد بالتوازن العودة إلى الحالة التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة بل المقصود بالتوازن هو الانسجام على الساحة الدولية. وهذا غير ممكن حالياً كون الهيمنة السياسية الأمريكية وصلت إلى عدم الالتزام بقرارات المنظمة الدولية والقانون الدولي إذا كانت لا تخدم مصالحها ومصالح حلفائها. والدليل على ذلك إعطاء الكونغرس الأمريكي مرجعية التوجيه في استعمال القوة لاحتلال العراق وفرض العقوبات ضد الدول المناوئة للسياسة الأمريكية وإدراجها على لائحة الإرهاب مثال ذلك السودان وسورية وإيران[1]. بحيث يصعب على مجلس الأمن تجاوز الكونغرس الأمريكي المرشح مستقبلاً في حال استمرار الهيمنة الأمريكية أن تكون الجهة التي تدير الساحة الدولية بدلاً من مجلس الأمن، ولاسيما أن قرار احتلال العراق قد تم تنفيذه بدون قرار دولي مع الأخذ في الاعتبار التغير الشكلي الذي حصل في السياسة الأمريكية بعد وصول أوباما إلى سدة الحكم في بداية العام ٢٠٠٩.

إن مستقبل الجانب السياسي في الوضع الدولي الراهن يشير إلى هيمنة أمريكية ولاسيما أن جميع القوى المرشحة لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قوتها أو نفوذها أو منافستها لا تمتلك مقومات الزعامة الدولية، فالاتحاد الأوروبي يعد قوة أو موازناً محتملاً لكن تنقصه الإرادة واجتماع الرأي ويعاني الضعف الداخلي[2].

كما أن اليابان التي تعد ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم ما زالت مقيدة بتبعات الحرب العالمية الثانية وتعوزها القدرات العسكرية والسياسية والإرادة الكافية لتفعيلها، والصين كذلك

---

[1] عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة** (الرباط: الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣)، ص٨٧، حميد حمد السعدون، **الغرب والصراع الحضاري**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص١٧٧، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٥.

[2] محمد حسنين هيكل، **كلام في السياسة من نيويورك إلى كابول**، (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢)، ص٧٠، مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص١٣٢.

تعد قطباً محتملاً لكنها تعاني نقص مقومات الزعامة الدولية. وروسيا وحلفاؤها الجدد CIS تمر بمرحلة انتقالية ربما استمرت سنوات عدة وهي ليست مؤهلة للعب دور فعال لسنوات طويلة في الساحة الدولية، طالما أن قدراتها الاقتصادية ما زالت ضعيفة ورؤيتها السياسية غير واضحة[١]، في المقابل فإن الولايات المتحدة ستستمر في احتكار زعامة العالم في المدى المنظور (١٠-١٥ عاماً) طالما أنها تستطيع المحافظة على عناصر قوتها بشكل كبير، وهذا ما أثبتته الأزمة المالية العالمية فقد سارعت الولايات المتحدة إلى إصدار ٥٠٠٠ ترليون دولار للمحافظة على قوتها الاقتصادية وقبلها أثبتت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ قدرة المجتمع على الحفاظ على عناصر قوته، فهذه الأحداث خلقت وضعاً دولياً استثنائياً، أتاح للولايات المتحدة اللجوء إلى استخدام آليات القوة والانتقام والترويج لمفاهيم الضربة الاستباقية والتفكير بإجراء تغيرات جذرية في خرائط المناطق الحيوية، ولاسيما المنطقة العربية وبالذات دول الخليج العربي، كما أنها خلقت في الولايات المتحدة نفسها وضعاً داخلياً متحفزاً وأعادت تعبئة المجتمع الأمريكي مجدداً وراء المفاهيم الوطنية والجماهيرية، بعد أن كان هذا المجتمع قد قطع شوطاً في التراجع عن نزعات الحرب الباردة والتمسك بالمفاهيم القومية، مما أتاح للنخبة السياسية . العسكرية أن تمرر برامج وخططاً كانت تجد صعوبة في تمريرها وشرعيتها. لكن هذا لا يعني أن القيادة الأمريكية أصبحت أمراً حتمياً، فأمامها تحديات كبيرة أهمها احتلال العراق وما أعقبه من تداعيات سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية أثرت في المجتمع الأمريكي، وافتقادها للغايات الأخلاقية والقيمية التي تجعل منها قيادة مشروعة ومقبولة، فضلاً عن أن العالم بدأ يدرك شيئاً فشيئاً أن الولايات المتحدة لا تستخدم نفوذها وقوتها في حل المشكلات الدولية ولكن الذي يحدث هو العكس، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الاعتراف بقيادتها العالمية في توسيع دائرة نفوذها على حساب استقرار المجتمعات الأخرى. وما حدث في العراق خير دليل إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها الاستراتيجية والعسكرية بالسيطرة على منابع النفط وتعزيز تواجدها العسكري بالمنطقة[٢]، ولم تراعِ الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب العراقي، إذ وصل عدد القتلى فيه ما يقارب المليون والجرحى نفس الرقم أما المشردون فقد بلغ عددهم ما يقارب خمسة ملايين عراقي، في حين يعيش باقي أفراد الشعب العراقي أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة ،

---

[١] ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٦.

[٢] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، (بيروت: ٢٠٠٢)، ص٥٨ وخير الدين عبد الرحمن، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين**، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، م١٩٩٦)، ص٤٢، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٦-١٣٧.

إذ وصلت نسبة العاطلين عن العمل إلى ما يقارب ٧٥٪ من إجمالي قوة العمل، أما الأوضاع السياسية فهي الأكثر سخونة بالاقتتال الطائفي بين أبناء البلد الواحد[١].

إن أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة وبقية الدول العظمى هو تحدي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في العالم أجمع، ولاسيما بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي كان من نتائجها ارتفاع مستويات البطالة بعد تسريح عشرات الملايين من الموظفين والعمال من وظائفهم و تقليص المساعدات و القروض على الدول النامية في وقت يعيش ما يقارب مليار وخمسة وعشرين مليون (١٠٢٥٠٠٠٠٠٠) جائع في العالم، كما أشار تقرير منظمة الفاو في تاريخ ١١/١٥/ ٢٠٠٩، يضاف إلى ذلك أن ما يقارب مليارين و مائتا مليون (٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠) فرد لا يحصلون على المياه النقية كما أشار تقرير التنمية البشرية للعام(٢٠٠٦)، فضلاً عن أن هذه البلدان تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٢].

لكن أكثر التحديات خطورة على الأمن العالمي هو تحدي ما يسمى بالإرهاب الذي احتل مكانة دولية بارزة في الأجندة العالمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١[٣]، التي أبرزت طابعاً صراعياً جديداً داخل النظام العالمي الجديد (القيادة الأمريكية وحلفائها والإرهاب) ما زال مستمراً إلى وقتنا الحالي، وكان من نتيجة هذه الأحداث أن قامت الولايات المتحدة بتعبئة عالمية غير مسبوقة وراء شعار مكافحة الإرهاب، وخاضت لأجل ذلك حرباً في أفغانستان والعراق لن تحسم، لأن الطابع المتغير والمنتشر للإرهاب، لن يسمح على مدى قريب بالإعلان عن نهاية هذه الحرب، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت نطاق الحرب لتشمل كل الدول المناوئة لسياستها ولم تسع من خلال قيادتها العالمية إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول العالم النامي التي تعد من أهم الأسباب الرئيسة لنشر ثقافة الإرهاب[٤].

---

[١] وليامسون موراي وآخرون، **حرب العراق: تاريخ عسكري ميداني يومي**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص٢٤٩-٢٥١.

[٣] الجزيرة نت, تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦, مصدر سابق.

[٤] وحيد عبد المجيد، **الإرهاب وأمريكا والإسلام (من يطفئ النار)**، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢)، ص١٩-٣٤.

[٤] ميشيل راتز وآخرون، **ضد الحرب في العراق**، ترجمة إبراهيم الشهابي، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص٨١، بول غرانيل، **الاعتداءات غير الشرعية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة محمد صباغ، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦)، ص٩٦-١٠٠، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٧.

إزاء هذا الوضع فإن العالم مرشح لأن يعيش مرحلة قلق وعدم استقرار بفعل طبيعة هذه الحرب وتركيزها على الجهد العسكري دون الجهود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تحقق التنمية البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار إن استمرار سياسة الحرب الأمريكية واستمرار تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية، ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية والاقتصادية سيؤدي إلى توسيع شبكات الإرهاب وتنوعها خصوصاً بعد نجاح عملية «سبتمبر، ٢٠٠١» التي ضربت العمق الأمريكي وأغرت بقية القوى والجماعات المعادية للسياسة الأمريكية في أنحاء العالم لمواجهة الإرهاب الأمريكي الذي ترافق مع فشل الولايات المتحدة الأمريكية في خلق الاستقرار لهذه البلدان واحتواء التنظيمات الجهادية في العراق وأفغانستان، لكن الخطر الأكبر للتنظيمات الإرهابية هو انتقالها من الوسائل التقليدية إلى الوسائل غير التقليدية وهو المتوقع حينها سيكون الوضع الدولي والهيمنة الأمريكية عرضة للخطر، فالبناء السياسي التقليدي للنظام الدولي ودور الأمم المتحدة والمؤسسات السياسية الرئيسة باتت كلها تتآكل، فتطرف أمريكا في السعي وراء مصالحها وانفرادها في صياغة سياستها العالمية وعدم اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقضايا التنمية البشرية التي تهدد الأمن العالمي قد يجعل من الهيمنة الأمريكية مسألة وقت، إلا إذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة بناء قواعد جديدة لإدارة الوضع الدولي الراهن بما يخدم مصالحها مستفيدة من إحجام القوى الدولية الحالية عن الدخول في تنافس معها في الوقت الحالي[١].

ويتضح من كل ما طرح أن مستقبل الجانب السياسي للوضع الدولي الراهن غير إيجابي ويشير إلى هيمنة أمريكية غير مستقرة سببها الانتشار العسكري في العالم الذي يهدف في الأصل إلى ضمان مصالح أمريكا الحيوية، ومن ثم محاربة الإرهاب، فضلاً عن المشكلات المتراكمة منذ بداية هذا الوضع ومنها الصراعات العرقية والإثنية والمذهبية واستمرار عمليات التسلح ومخاطر التلوث البيئي والفقر والتغيرات المناخية وغيرها من المشكلات الدولية المتزايدة التي أصبحت تتطلب حلاً جماعياً لا يمكن التنبوء بحدوثها، مع الأخذ بالاعتبار أن أهم المشكلات التي ستؤثر في الوضع الدولي في الوقت الراهن هو استمرار عدم الاهتمام

---

[٢] ميلاد مفتاح الحراثي، **الفقر وإشكالية التنمية الديمقراطية في ظل العولمة**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (١٣٨)، صيف ٢٠٠٩، ص٧٨-٧٩، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٣٩وقارن مع: موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١)، ص١٠٣-١٠٧.

بقضايا التنمية البشرية خصوصاً بعد حدوث الأزمة المالية والاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة والدول الرأسمالية التي ما زالت في مخاضها الأول.

ثانياً: البعد الاقتصادي للوضع الدولي الحالي ومستقبله:

يعتبر البعد الاقتصادي أكثر الأبعاد أهمية في تحديد مستقبل الوضع الدولي الحالي واتجاهاته، فإذا كان النظام العالمي في الوقت الراهن نظاماً أحادي القطبية بالمفهومين السياسي والاستراتيجي ويخضع للهيمنة الأمريكية فإنه متعدد القطبية بالمفهوم الاقتصادي من خلال قياس الإمكانيات الكمية، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت هي القوة الاقتصادية الأكبر بناتج إجمالي ١٣.١ ترليون دولار من أصل الناتج الإجمالي العالمي البالغ ٦٠.٢ تريليون بنسبة ما يقارب ٢٢٪ فإن الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٨ المرشح أيضاً للتوسع بات يمثل أكبر تكتل اقتصادي بناتج إجمالي قدره ١٠٦٢٥ بليون دولار، وينطبق ذلك على اليابان والصين التي يتوقع أن يتجاوز ناتجها الإجمالي نظيره الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠[١]، ويرى الخبراء الجيواقتصاديون أن الخارطة العالمية المستقبلية سترسم بناء على مكامن ومقومات الاستقطاب الاقتصادي الراهن، لتأخذ شكل نظام ثلاثي مكون من (الكتلة الآسيوية، والكتلة الأوروبية، والكتلة الأمريكية)، أو نظام ثنائي مكون من المجال الباسفيكي (الولايات المتحدة ودول شرق آسيا)، والمجال الأوروبي (أوروبا الموحدة والمتسعة)، وعلى أي حال فإن ظهور تكتلات اقتصادية مثل تكتل النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، وايبك الذي يضم قوى كبرى مثل الولايات المتحدة والصين واليابان واستراليا، يعكس بعض التجليات الأولية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي سيؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى إصلاح وتغيير النظام السياسي الدولي[٢].

وقد كان للاستراتيجية الأمريكية دور كبير في استمرار أحادية الولايات المتحدة في الجانب الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات عدة، أهمها التواجد العسكري في المناطق الحيوية واحتواء التكتلات الدولية والسير بمسارات العولمة والسيطرة على البنوك والمؤسسات الدولية، وكذلك ساعدت هذه السياسات الولايات المتحدة في جعلها أكبر سوق عالمية

---

[١] حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أمة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص٣٥، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٠-١٣٢.

Ojograph lambsdirf Kraftzentren der weltwrtschaft, Deutschland, No. 6, 1998, p. 39, Dicholas Kristof, The Rise of China, Foreign affairs, vol. 72, No. 5, 1993, Ojograph Lambsdirf, Op. Cit, p. 39-40.

[٢] سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء اسو شقرا، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١)، ص١٢، وقارن مع ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٠.

واحتلت المركز الاقتصادي العالمي الأول، كما أن تقدمها التكنولوجي الهائل وتفوقها في الميادين الاقتصادية الأخرى ساعدها في تجديد تفوقها، كذلك تمكنت من السيطرة على التدفقات المالية والنفطية في العالم وعلى المعلوماتية والكمبيوتر وممارسة نفوذها الأعظم في النظام النقدي العالمي عن طريق الدولار، إلى جانب سيطرتها على معظم منابع النفط وممراته بالإضافة إلى استقطابها لرؤوس الأموال ونجاحها في التحكم باتجاهاتها بفضل استئثارها بالعملة الدولية الرئيسية[١].

وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي للحفاظ على قدراتها على القوة العسكرية والسياسية وهذا ما لا يمتلكه المنافسون الآخرون في الوضع الدولي الراهن[٢]. لكن هذا لا يعني أن الهيمنة الأمريكية في الجانب الاقتصادي حتمية فهناك العديد من المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه الهيمنة.

فعلى المستوى الداخلي تعاني الولايات المتحدة تدهوراً في مختلف الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، أهمها انهيار قطاعها المصرفي بإفلاس أكثر من مئة وثمانون بنكاً حتى أواخر العام٢٠٠٩ زيادة الانكماش الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع نسبة التضخم وارتفاع مستويات البطالة التي وصلت إلى ١٠٪ بين الرجال، ٨٪ بين النساء، وتزايد العجز التجاري الذي في العام ٢٠٠٩إلى ١٨,٢٪ وغيرها من المشكلات الداخلية التي برزت بعد احتلال العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب التي أظهرت عدم الاهتمام بالشعب الأمريكي بادخار نفقات الحرب لمصلحة المجتمع. أما على المستوى الخارجي فإنها تواجه مشكلات عالمية عديدة أهمها تفاقم ظاهرة الإرهاب وتزايد مشكلات العولمة على دول العالم النامية وارتفاع نسبة الفقر وتحملها عبء الأزمة المالية العالمية وتفجر الصراعات الإقليمية وانتشار الأسلحة النووية وتفاقم الصراع الاقتصادي مع الحلفاء بتراجع قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الذهب [٣]، وغير ذلك من المشكلات التي تؤكد عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي مستقبلاً في مواجهتها إلا بوجود شركاء في المسؤولية مثل اليابان والاتحاد الأوروبي خصوصا بعدا لأزمة المالية الحالية وما ستتركه من انعكاسات خطيرة على

---

[١] توفيق غانم، **أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية**، مجلة قضايا دولية، (إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية)، العدد (٢٠٩)، يناير ١٩٩٤، ص٤-٦، وغسان العزى، مصدر سابق، ص١٦٣-١٦٤،وقارن مع ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٠.

[٢] عبد الخالق عبد الله، **النظام الجديد والحقائق والأوهام**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص٤٢.

[٣] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، (الجزائر: مدرسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص٢٩-٥٠، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٤، محمد العريان، عندما تتصادم الأسواق (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١٤١-١٤٣.

اتجاهات التنمية البشرية على المستوى العالمي والفجوة الهائلة التي تفصل بين دول الشمال الغنية والمزدهرة والمتقدمة، ودول الجنوب الفقيرة والمتخلفة التي تعتمد على المساعدات الدولية فإحصائيات عام ٢٠٠٧ تشير إلى موت ٥٨.٠٠٠ مليون بسبب الجوع، كما يعيش ١.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرد على أقل من دولار واحد في اليوم الواحد[١]. كذلك تشير إحصائيات البنك الدولي للعام ٢٠٠٨ بأن معدل النمو في البلدان النامية سينخفض من ٧.٩٪ إلى ٤.٥٪ أما البلدان الغنية فسيكون معدل النمو سالباً أقل من حدود ١٪ والسبب غياب مشاريع التنمية البشرية وغياب الاهتمام العالمي، مع العلم أن هذه الفجوة باتت المصدر الرئيس للمشكلات الراهنة والمستقبلية كالفقر والهجرة والإرهاب. وستكون قاعدة للصراعات المستقبلية المحتملة، ولاسيما إذا واصلت دول الشمال موقفها غير المبالي تجاه مشكلات الجنوب خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية واستمرت العلاقات القائمة على الاستغلال في سياسة الشمال اتجاه الجنوب، في الوقت الذي تظل مشكلات الدول النامية بلا حل بفعل غياب قضية التنمية البشرية بجوانبها كافة الناتجة عن فساد الحكومات وتخلف الثقافات السائدة واستمرار الاضطرابات السياسية. وهناك احتمال أن تحاول قوى الشمال في إطار تنافسها الاقتصادي السعي لتوسيع فضاءاتها الاقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في مناطق الأطراف عن طريق نقل الصناعات القديمة التي تتطلب أيدٍ عاملة كثيفة وتتسم بكونها صناعات ملوثة للبيئة إلى دول الجنوب في إطار توزيع جديد للعمل قد يسهم في تخفيف مشكلات بعض المجتمعات النامية ، لكنه لن ينهي على الأرجح الفجوة الهيكلية بين عالمي الشمال والجنوب التي ستؤدي في حال تفاقم تأثيرها إلى لجوء الدول المتقدمة إلى بناء سياج أمني يفصلها عن الدول المتخلفة للحيلولة دون تصدير هذه الأخيرة إليها[٢].

خلاصة القول إن مستقبل الجانب الاقتصادي يشير إلى استمرار تطورات الاقتصاد العالمي بتنامي دور العولمة والاعتماد على اقتصاد السوق برغم الانهيار المصرفي والانكماش الاقتصادي العالمي، لكنه لا يشير إلى استمرار هيمنة القطب الأمريكي على

---

[١] حمدان حمدان، **حرب بوش الديمقراطية بين ضارة اليوم المبكر وكارثة الغد المتأخر**، (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص٣٤٨، ادغار موران، إلى أين يسير العالم، ترجمة أحمد العلمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص٢٨-٢٩، يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٦٥)، يوليو ٢٠٠٩، ص٤٩-٥٠.

[٢] سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، مصدر سابق، ص١٥، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٢.

الجانب الاقتصادي ولا إلى استقرار أمريكا والقوى الرأسمالية اقتصادياً واجتماعياً في ضوء انهيار القطاعات المصرفية، على الرغم من هيمنته الحالية شبه المستقرة على هذا الجانب، والسبب في ذلك يعود إلى أن تزايد التنافس والصراع على المصالح الاقتصادية في العالم ولاسيما المتعلقة بإيجاد عملة عالمية أخرى غير الدولار على أثر الأزمة المالية العالمية والتنافس على النفط الذي يتطلب زيادة كمياته لمواجهة الطلب العالمي بما سيؤدي إلى تعددية قطبية في الجانب الاقتصادي لكنه بزعامة أمريكية يدعمها التفوق العسكري والسياسي في المدى المنظور من (١ سنة . ١٠ سنوات).

ثالثاً: البعد العسكري والأمني للوضع الدولي الحالي ومستقبله:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى نهاية حالة الترقب والخوف التي حكمت المواجهة بين الشرق والغرب وإلى الاعتقاد بأن العالم سيشهد مرحلة جديدة لتحقيق متطلبات التنمية ووقف سباق التسلح، لكن انتقال الولايات المتحدة من إستراتيجية رد العدوان إلى إستراتيجية التدخل لحماية المصالح والحفاظ عليها، كما حدث في العراق وأفغانستان، شكل نقطة تحول في العلاقات الدولية فالولايات المتحدة اندفعت إلى تعزيز هيمنتها العسكرية والأمنية والتواجد في أهم المناطق الإستراتيجية التي تؤثر في الأمن في العالم[١].

كما عملت على تعزيز مكانة الحلف الأطلسي منذ بداية التسعينيات الذي يعد القوة العسكرية الأكبر في العالم لغرض حماية القيم والمصالح الغربية العالمية وهو ما أظهره تحرير الكويت والعدوان على يوغسلافيا واحتلال أفغانستان[٢].

وكما هو الحال في البعد الاقتصادي والسياسي فإن الهيمنة الأمريكية في الجانب الأمني والعسكري لن تستمر لفترات طويلة طالما استمر الإنفاق العسكري الباهظ الذي بلغ في عام ٢٠٠٩ (٦٣٨) ملياراً، ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية وتجارب كوريا الشمالية النووية في بداية العام ٢٠٠٩ وتصاعد نفقات الحرب في أفغانستان، يضاف إلى ذلك المشكلات الأمنية والعسكرية في تفاقم مستمر وخطير، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ واحتلال أفغانستان والعراق وتفجير محطة القطارات في اسبانيا، التي مثلت منعطفاً خطيراً في

---

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: فرانسيس بويل، **تدمير النظام العالمي . الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر**، ترجمة سمير كريم، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص٣١١، ديب علي حسن، **الولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة إلى الإمبراطورية**، (عمان: الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ٢٠٠٢)، ص١٧٥-٢٧١، وعلا حسين مكي، **حقائق مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي**، مجلة الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (٢١)، ديسمبر ٢٠٠١، ص٨٧-٩٨.

[٢] اشتون كارتر بيري، **الدفاع الوقائي (استراتيجية أمريكية جديدة للأمن)**، ترجمة سعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢)، ص٥٧.

العلاقات الدولية وفي المفاهيم الأمنية والإستراتيجية إضافة إلى ذلك تجدد الصراع بين روسيا وأمريكا على خلفية نشر الدرع الصاروخي في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً وما حدث في جورجيا في أواخر العام ٢٠٠٨ خير دليل.

إن هذه الأحداث غيرت من الإدراك الأمني الاستراتيجي لمعظم الدول في العالم، فسارعت الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجيات الدفاع المستقبلية المسمى بالدرع الصاروخي وفق أسس ومعايير جديدة، بدأت ملامحها مع إعلان البنتاغون عن إعداد ما أسماه جيش القرن الحادي والعشرين، ودخول المؤسسة العسكرية الأمريكية بما عرف بثورة الشؤون العسكرية، وهي تعكس اللجوء إلى ترصين تفوق الولايات المتحدة في مجالات الأسلحة الدقيقة ونظم المعلومات العسكرية وقدرات الدفاع الصاروخي ووسائل السيطرة على الجو، وهي كلها أدوات تتناسب مع نوع التهديدات الجديدة التي ما عادت تتجسد في قوة عسكرية كبرى منافسة، بل في تهديدات منتشرة من دول وجماعات معادية يتطلب التعامل معها اللجوء إلى الحرب السريعة والانتشار السريع ويغدو الجيش الأمريكي بموجبها قوة قمع دولية ضد المتمردين الإرهابيين[١].

إن أهم مشكلات الجانب الأمني والعسكري هي زيادة الإنفاق العسكري الذي بلغ في العام ٢٠٠٨ (١٤٦٤) مليار دولار على المستوى العالمي وعند مقارنته بالإنفاق على الأمن الغذائي العالمي البالغ ٨ مليار دولار يلاحظ الفجوة الهائلة، يضاف إلى ذلك عدم معالجة الأوضاع الاجتماعية بزيادة الاهتمام بالتعليم والصحة وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها دول العالم النامي، وهنا لابد من الإيضاح بأن القوة العسكرية بمفردها لا يمكنها حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق التنمية البشرية التي باتت اليوم تشكل البؤرة الحقيقية للإرهاب في وقتنا الراهن والتحدي الرئيس أمام تحقيق التنمية البشرية على المستوى العالمي، للعلم فإن الوضع ازداد خطورة مع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات وما آلت إليه نتائج تفكك الترسانة النووية إذ فقدت رؤوس نووية وكيماوية وانتشرت وسائل وبرامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل من معدات وخبراء ومواد. الأمر الذي أقلق دعاة النظام الدولي الراهن فدعوا إلى بناء إستراتيجية جديدة للأمن ما زالت مستمرة إلى وقتنا هذا خوفاً من انتشار السلاح النووي والكيماوي في دول

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: William J. Perry, Defenceinan age of hope, Foreign affairs Vol. 75, 1996, p. 6.، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٤.

العالم الثالث، تتضمن التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي NPT وإخضاع المفاعلات النووية لبعض دول العالم الثالث للرقابة المباشرة من وكالة الطاقة الدولية، فضلاً عن فرض العقوبات على الدول التي لا تلتزم بمبادئ[١] دعاة النظام الدولي الراهن في الجانب الأمني والعسكري.

لكن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ١٩٩٨ والحرب على الإرهاب والتجارب النووية الكورية ٢٠٠٢-٢٠٠٥-٢٠٠٦ وطموح مشروع إيران النووي والدرع الصاروخي الأمريكي أعادت هواجس الحرب النووية للمجتمع الدولي بعد أن اعتقد البعض أن الملف النووي تم إقفاله نهائياً بفعل انتهاء الحرب الباردة[٢].

إن كل مشكلات الوضع الدولي الراهن الأمنية والعسكرية أظهرت أن انتهاء الحرب الباردة والتفوق الأمريكي العسكري والأمني والإنفاق العسكري المتعاظم لمواجهة ما يسمى الإرهاب في العالم لم ينه معه الأخطار العسكرية والأمنية التقليدية وغير التقليدية بل إن طبيعة هذه الأخطار ومصادرها باتت متنوعة ومجهولة. وهذا ما أثبتته أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ واحتلال أفغانستان والعراق والتجارب النووية لكوريا الشمالية في العام ٢٠٠٩ التي أكدت أن مستقبل الجانب الأمني والعسكري في الوضع الدولي الراهن لن يكون مستقراً سواء كان على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى العالمي للنظام الدولي الحالي[٣].

ولعل عدم استقرار الجانب الأمني والعسكري في العالم ناتج عن استمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على كل شعوب العالم وعدم معالجتها للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي باتت هي الأكثر خطورة على الأمن العالمي.

خلاصة القول: إن مستقبل الجانب الأمني والعسكري يتوقف على مدى استقرار الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تحققه التنمية البشرية بجوانبها كافة على المستوى العالمي الإقليمي والقطري، إذ كلما كان الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مستقراً بفعل تحقيق التنمية البشرية كان الجانب العسكري مستقراً، أما في حالة عدم استقرار الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول العالم، وهي الحالة المرشحة للاستمرار في ظل

---

[١] جورج تينت، **في قلب العاصفة**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص٤٩٨، هارلان كليفلان، **ميلاد عالم جديد . فرصة متاحة لقيادة عالمية**، تقديم روبرت منكمار، ترجمة جمال زهران، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠)، ص١٣٦، فرانس فوكاياما، **التصدع العظيم**، ترجمة عزه حسين كبه، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤)، ص٨٢-٨٥.

[٢] اشتون كارتر ويليام بيري، مصدر سابق، ص١١.

[٣] غسان العزي، مصدر سابق، ص٨٩.

الهيمنة الأمريكية والحرب على الإرهاب والإنفاق العسكري المتعاظم للبدء في سباق تسلح جديد، وعدم تحقيق التنمية البشرية فإن الجانب الأمني والعسكري سيكون غير مستقر أيضاً، بل إن مخاطره ستتزايد إذا تزايدت الهيمنة الاقتصادية والسياسية وتم تجاهل قضايا التنمية البشرية في دول العالم النامي[1].

[1] عمر كوش، **الحرب الأمريكية على العراق ورهانات المستقبل**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص١٣٢، جمال عبد الجواد، **السياسة الأمريكية تجاه العراق تشدد يميني وهوس أمني**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسيا سية بمؤسسة الأهرام)، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٥.

المبحث الثاني

تحديات التنمية البشرية
في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي

إن التحديات التنموية عملية حيوية وشبه مستمرة في بنية الأنظمة السياسية في أنحاء العالم، إلا أن ما شهدته الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي قد دفع بتحديات دولية وإقليمية غير مسبوقة أثرت في منظومة تفاعلات التنمية البشرية والأمن القومي العربي في دول الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والسبب في ذلك يعود إلى التواجد العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. لكن من المعلوم أن الأمم والشعوب والدول التي تمتلك مقومات التنمية البشرية بجوانبها كافة هي من تستطيع مواجهة التحديات التي تواجهها (داخلية وخارجية) ولا تقبل بأن تفرط في ذاتيتها وتحرص على تحقيق أمنها القومي للأجيال الحالية والمستقبلية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب على دول الخليج العربي تشخيص التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دولهم لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، وتنقسم التحديات إلى قسمين، داخلية وخارجية. لكننا سنركز في هذا المبحث على أهم وأخطر التحديات التي تواجه التنمية البشرية والأمن القومي العربي في المدى المنظور.

أولاً: التحديات السياسية:

تعد التحديات السياسية من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي وتعد الأكثر خطورة في حالة استمرارها وعدم تجاوزها حاضراً ومستقبلاً، ولاسيما التحديات السياسية الداخلية التي تعتبر الكارثة الحقيقية التي تواجه دول الخليج، لأنها عملت على تكريس حالة التجزئة وتعميق أزمة الشرعية بين الشعوب وحكامها وتنقسم التحديات السياسية إلى قسمين داخلية وخارجية.

١- التحديات الداخلية:

أ- تحدي القطرية (التجزئة):

إن من أخطر التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في دول الخليج العربي وتحقيق الأمن القومي العربي هو استمرار حالة التجزئة بين الدول العربية وبين الدول وشعوبها، التي باتت تؤثر في نموه واستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الخليج، إذ عملت القطرية على تعميق أزمة الشرعية بين الشعوب وحكامها كما عملت على تبديد القرارات والثروات العربية وهو ما بيناه سابقا، والسبب عدم وجود استراتيجية موحدة للتنمية البشرية في هذه الدول لتحقيق

الأمن القومي العربي فضلاً عن أنها رسخت التبعية للمشاريع الصهيونية والأمريكية من خلال الوجود العسكري، وحلت محل الدولة القومية التي تمثل المشروع التنموي الفعلي للأمة العربية في تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي.

إن ما بيناه في الفصول السابقة للدراسة وما هو موجود الآن في مرحلة ما بعد فترة الدراسة يؤكد أن دول الخليج العربي تجعل التوجهات والمصالح القطرية معيار السلوك الأساسي لها في التعامل مع شعوبها وكذلك مع الدول العربية ، وفي مثل هذه الحالة من الصعب أن تتحقق التنمية البشرية بجوانبها كافة كما هو مطلوب عالمياً، أو يتحقق الأمن القومي العربي الذي فقد محتواه في دول الخليج العربي، وأصبح تابعاً للمفاهيم الأمنية الضيقة الخاصة بكل الأسر المكونة للنظام السياسي في دول الخليج العربي[١].

ب- تحدي نقص الحرية:

إن من أصعب التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتحقيق الأمن القومي العربي هو استمرار غياب الحرية وعدم تبني النهج الديمقراطي، فدول الخليج كما بينا سابقاً في الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٥ وحتى وقتنا الحالي في العام ٢٠٠٩ أثبتت أنها عاجزة عن التعامل مع هذا الاستحقاق بوعي حضاري لمواكبة التطورات العالمية لكونها لم تصل بعد إلى قواعد راسخة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعزز من استقرار هذه المجتمعات وتجعلها أكثر قدرة على العطاء والأداء الناجح، ويمكنها من التعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرين واستحقاقاته العالمية التي تفاقمت إلى أن أصبحت أكثر التحديات خطورة على الأمن القومي العربي في وقتنا الراهن[٢].

إن غياب الحرية وافتقار أنظمة دول الخليج العربي إلى الشرعية هو أهم العوامل الكامنة وراء تدهور الأمن القومي العربي ، لكون الأنظمة في دول الخليج العربي تنكرت لمطالب شعوبها واتجهت لإرضاء القوى الخارجية بمنحها القواعد العسكرية والاستثمارات المالية والاقتصادية معتقدة أن الدعم الخارجي هو وسيلة بقائها وأن شعوبها لن تكون قادرة على تغييرها طالما تحالفت مع الخارج عليه، كذلك فإن نقص الحرية في هذه الدول قد رافقه

---

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: منير شفيق، مصدر سابق، ص٣٦-٤٠، وهشام شرابي، ص٨٦-٩١ وقارن مع ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٤٧.

[٢] برهان غليون, **أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي بجامعة الكويت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠)، ص١١١-١٢١.

انتهاك لحقوق الإنسان وغياب حق التعبير واستمرار الفساد وغياب سيادة القانون والحكم الجيد وغياب مبادئ المسؤولية والمحاسبة، مما أدى إلى جمود أنظمة الحكم في دول الخليج العربي، ومن ثم عجز مجتمعاتها عن مواكبة التطور العالمي في مجال تعزيز الحريات وقضايا حقوق الإنسان[١].

إن تحدي غياب الحرية والحكم الجيد وسيادة القانون وحرية الصحافة أصبح من أهم القضايا تأثيراً في مستقبل الأنظمة في دول الخليج العربي، لأنه يجعلها عرضة للتدخلات الدولية والإقليمية بدليل التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد دول الخليج، وكذلك المبادرات التي تطالبها بإصلاحات سياسية واقتصادية، لأنه من غير الممكن أن تظل أساليب الحكم القديمة مطبقة في دول الخليج العربي والعالم يعيش عصر الإنترنت وانتشار المحطات الفضائية وعصر الحريات[٢].

إن تمكين الإنسان من حرياته وإشاعة المناخ الديمقراطي والحرص على التفاعل البناء بين الدولة والمجتمع يؤسس لواقع اجتماعي سياسي اقتصادي جديد ويعيد تشكيل أنظمة دول الخليج العربي وفق معايير ديمقراطية حديثة تسهم بدورها في إنتاج أمن قومي عربي جديد أكثر تعبيراً عن حاجات وتطلعات الشعوب[٣].

جـ- تحدي الإرهاب:

يعد تحدي الإرهاب من أخطر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي وذلك لاستمرار السياسات الخاطئة التي ارتكبتها هذه بحق شعوبها سواء بترسيخ القطرية أو بتهميش الحريات والحقوق، وللعلم فإن هذه الظاهرة بدأت بالنمو التدريجي وهذه الدول تعيش وفرة نفطية وخدماتية لتتحول فيما بعد إلى ظاهرة خطيرة تهدد إنجازات التنمية، إن لم يكن حالياً ففي المستقبل القريب، وتهدد استقرار مجتمعات دول الخليج والأمن القومي العربي، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على عسكرة مجتمعات دول الخليج العربي

---

(١) السيد يسين، **تأثير التحول الديمقراطي على الأوضاع الاجتماعية والثقافية**، في أعمال مؤتمر مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية من ٢-٤ فبراير ٢٠٠٦ في القاهرة، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠٠٦)، ص٣-١٨.

(٢) غسان سلامة، **نقد الفكرة العربية من موقع التمسك بها**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢، ص١٠.

(٣) عبد الخالق عبد الله، **البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٩٠، أبريل ٢٠٠٣.

لمواجهة الإرهاب وهو ما يهدد مستقبل التنمية البشرية والأمن القومي العربي[١]، ولاسيما أن أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ اتهم بتنفيذها أشخاص من دول الخليج فضلاً عن أن قائد تنظيم القاعدة يحمل الجنسية السعودية والمتحدث باسم هذا التنظيم يحمل الجنسية الكويتية ، كما أن معظم الأفغان العرب الذين تم أسرهم في أفغانستان هم من دول الخليج العربي[٢],وازداد الأمر سوءاً بعد احتلال العراق، فقد شعرت التيارات السلفية بوجود تواطؤ من أنظمتهم التي دعمتهم في حروب متعددة لاحتلال العراق، فاندفعت لضرب المصالح الأجنبية في دولهم ودعت إلى إسقاط هذه الأنظمة وقد بدأت بالتواجد المجموعات السلفية والجهادية في كلٍّ من الصومال والعراق واليمن لكون هذه الدول يتوافر فيها مناخ أمن وتحيط بمنطقة الخليج العربي التي أصبحت أهم منطقة لبقاء الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي، ولإعطاء توضيح أكثر وضوحاً عن تصاعد العمليات الإرهابية يشير تقرير نشرته قناة العربية إلى أن عدد العمليات الإرهابية من العام ٢٠٠٣ إلى أواخر العام ٢٠٠٦ بلغت ٣١ عملية إرهابية وهذا يدل على أن الإرهاب ينمو في هذه الدول كظاهرة وفكر[٣].

إن أكبر تحديات الإرهاب في دول الخليج أن الحركات السلفية والجهادية تستقطب الجماهير العريضة في دول الخليج يوماً بعد يوم بسبب أن الأنظمة السياسية ليس لديها نية حقيقة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق التنمية البشرية، على الرغم من أن هذه الدول سارعت بعد احتلال العراق إلى رفع شعار الإصلاح السياسي الاقتصادي والاجتماعي إدراكاً منها بأن السبب الرئيس الذي ساهم في احتلال العراق هو عدم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة ، لكنه يظل ضمن الجوانب الشكلية للديمقراطية التي تعزز ثقافة الإرهاب، فبوجود الديمقراطية التي تجسدها التنمية البشرية لا يصبح للإرهاب وجود، فالإرهاب لا يتواجد إلا في ظل الأنظمة التي تمنع الحريات وتصادر الحقوق[٤]، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه حالياً فإن دول الخليج العربية والمنطقة

---

[١] جاسم خالد السعدون، أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٨٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص٣٠-٤٧.

[٢] التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أبو ظبي، ص١٧.

[٣] العربية نت .http://www.alrrabiaa.net

[٤] عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٩٩، يناير ٢٠٠٤، ص٢٦، منير الحمش، دور الدولة في ظل التغير في المناخ الإقليمي والدولي، في قضايا استرايتجية: أعمال الحلقة النقاشية حول دور الدولة في ظل التغير في المناخ الإقليمي والدولي ٢٠-١٢-٢٠٠٤، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٤٤، مايو ٢٠٠٥، ص١٩-٢٦.

العربيـة سـتواجه أخطـر وأصـعب التحـديات علـى اتجاهـات تحقيـق التنميـة البشـرية والأمـن القومي العربي التي تحتاج إلى مناخ آمن ومستقر لا يمكن للحرب على الإرهاب أن توفره لدول الخليج العربي.

٢- التحديات الخارجية:

أ- تحدي الهيمنة الأمريكية والتنافس الدولي:

يعد تحدي الهيمنة الأمريكية من أكبر وأخطر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي، لأنه بات من المعلوم أن العقبة الأساسية في دول الخليج العربي تحقيق التنمية البشرية ليس نقصاً في الموارد والإمكانات بل أصبحت السياسة الأمريكية نفسها في هذه الدول هي المعضلة[١].

إن تسليم دول الخليج العربي بالدور الأمريكي في بلدانهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أدى إلى مصادرة القرار السياسي في هذه الدول وباتت بحكم المحميات وفي مثل هذه الحالة لا يمكن أن يتم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة في هذه الدول، وذلك لأن تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة سيؤدي إلى إنهاء الوجود الأمريكي وتحقيق الأمن القومي العربي، لذلك تعمل السياسة الأمريكية على إجهاض أي محاولة لأي دولة عربية تؤدي إلى استقلالية القرار السياسي في تحقيق التنمية البشرية، وسيزداد الوضع سوءاً على دول الخليج في المستقبل ، ولا سيما بعد الأزمة المالية التي تستغلها الولايات المتحدة لمصادرة باقي الفوائض المالية لمعالجة أوضاعها الاقتصادية وسد العجز في ميزانها التجاري الذي بلغ أكثر من ٩٨٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ ومرشح للزيادة في العام ٢٠٠٩[٢] يضاف إلى ذلك أن تناقص الاحتياط الأمريكي من النفط وتزايد نسبة الاستهلاك سيجعل بقاء الهيمنة الأمريكية على هذه الدول أمراً محتوماً لعشرات السنين والجدول رقم (٤٥) يبين الوضع النفطي الأمريكي.

جدول رقم (٤٦) يبين مؤشرات الوضع النفطي الأمريكي.

السنة	١٩٧٣	٢٠٠٣	٢٠١٠
حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	٦٠	٢٥	٥

(١) خلدون حسن النقيب، **«النظام الإقليمي العربي الجديد»، في العصر الجديد الواقع والتحديات:** بحوث ومناقشات ندوة المهرجان الثقافي العاشر من ٥-٧ يناير، ٢٠٠٤، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥)، ص٧٤.

(٢) الجزيرة نت.http://www.aljazeera.net

الإنتاج اليومي (مليون برميل)	٩.٢	٥	١.٥
الاستيراد اليومي (ملين برميل)	٣.٢	٩	١٦

المصدر: Bpstastical Review of World Energy (2003).

يتضح من الجدول تناقص الاحتياط الأمريكي إلى درجة يجعل الولايات المتحدة الأمريكية بعد عشر سنوات من دون احتياطي، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج، فالجدول يبين تراجع الإنتاج وتزايد الاستهلاك اليومي وهذا يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية: البحث عن مصادر نفطية لتغطية العجز الحاصل لديها، وهذا ما يتوفر في دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطات ٧٠٠ مليار برميل من النفط الخام أي ٦٦ بالمائة من كل الاحتياطي النفطي في العالم البالغ عام ٢٠٠٥ (١٠٤٧.٧) مليار برميل[١].

أما بالنسبة للتنافس الدولي فتاريخ المنطقة يؤكد تنافس القوى العظمى المتعاقبة، لأن مصالح هذه القوى مرتبط أيضاً بدول الخليج العربي لما تملكه من الثروة النفطية، وستعمل على أن تكون موجودة في هذه المنطقة، لأنه من غير الممكن أن تظل اقتصاديات الدول الكبرى تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك ستعمل القوى الكبرى على محاولة تقليص النفوذ الأمريكي، الأمر الذي سيزيد من التنافس الدولي (أوروبي . أمريكي) . (آسيوي . أمريكي).

بناء على ما تقدم نستطيع القول إن التحدي الأساسي أمام دول الخليج العربي هو قدرتها في توظيف هذا التنافس لخدمة تحقيق التنمية البشرية وفي نفس الوقت التخلص من الهيمنة الأمريكية لتعزيز الأمن القومي العربي.

ب- تحدي التواجد العسكري:

إن التواجد الأمني والعسكري الأمريكي من أكبر الأخطار الحقيقية على الأمن القومي العربي لكونه يعمل على مصادرة القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري لدول الخليج في تحقيق التنمية البشرية بكافة جوانبها.

[١] المصدر السابق، ص٣٤.

والمشكلة الحقيقية لهذا التواجد تكمن في عدم استعداد القوات الأجنبية لترك المنطقة إذا طلب منها ذلك ، لكن من غير الممكن أن تطلب دول الخليج ذلك، بل إنها تعمل على زيادة عدد القواعد ، ففي العام ٢٠٠٨ وقعت الإمارات مع فرنسا اتفاقية لبناء قاعدة فرنسية في الإمارات[١] كما وقعت البحرين اتفاقية توسيع القاعدة الأمريكية في المنامة في العام ٢٠٠٩، كما أن العراق تتجه حالياً إلى بناء قواعد أمريكية لبقاء القوات الأمريكية.

إن الاتكال على الحماية الأجنبية من قبل دول الخليج ينهي أحد عوامل التعبئة المشتركة للأمن القومي العربي ويحد من إمكانات الرؤى الاستراتيجية التي تضمن تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة. وسيزداد الأمر سوءاً على الأمن القومي العربي إذا تم بناء درع صاروخي في دول الخليج لمواجهة التهديدات الإيرانية كما تروج له الولايات المتحدة في الوقت الحالي[٢].

ثانياً: التحديات الاقتصادية:

تعد التحديات الاقتصادية أهم التحديات التي ستواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي حاضراً ومستقبلاً وتنقسم التحديات الاقتصادية إلى قسمين داخلية وخارجية سنركز على أهم التحديات التي ستواجه دول الخليج العربي.

١- التحديات الداخلية:

أ- تحدي الأداء الاقتصادي:

يعتبر عدم الوصول اليوم إلى أداء اقتصادي جيد في دول الخليج العربي من أقوى التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي، التي يجب على دول الخليج العربية تجاوزها بسرعة، وذلك لأن استمرار ضعف الأداء الاقتصادي سوف يؤدي إلى ترسيخ اقتصاديات هذه الدول في خدمة المصالح الأجنبية وينعكس ذلك سلباً على الأمن القومي العربي خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية[٣].

إن الأداء الاقتصادي الجيد المفترض تحقيقه في دول الخليج يقتضي وجود تنوع في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ووجود تناسب بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية

---

[١] جمال عبد الجواد، **المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي**، من مجموعة باحثين (الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص٤٢، الجزيرة نت .http://www.aljazeera.net

[٢] الجزيرة نت، وماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٦٣.

[٣] تيسير عبد الجابر, متطلبات الاصلاح الاقتصادي, في متطلبات الاصلاح في الوطن العربي (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع, ٢٠٠٦), ص٨٨-٩٧.

وزيادة في الإنفاق الرأسمالي لتعزيز اتجاهات التنمية البشرية، والاهتمام بالتعليم الفني والتقني لجميع القوى العاملة، والمحافظة على مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

إن دول الخليج العربي تواجه اليوم تحدياً حقيقياً ومصيرياً في نفس الوقت، فالأداء الاقتصادي لهذه الدول ليس مرتبط بم أنجز من تنمية بشرية ويعتمد على أسعار النفط التي تراجعت أسعاره الثلثين بعد الأزمة المالية، وعلى الاحتياطيات في الصناديق السيادية التي لن يكون بمقدورها تمويل اتجاهات التنمية البشرية إذا ما استمرت إفرازات الأزمة المالية التي هي مرشحة للاستمرار بحسب التوقعات لعقود قادمة، فقطاع الخدمات في دول الخليج العربي على سبيل المثال الذي يعتبر البنية التحتية الأساسية للتنمية البشرية هو أكبر القطاعات المهددة في دول الخليج إذا لم يحصل تطور في السياسات الاقتصادية لدول الخليج تضع في حساباتها أن تكلفة صيانة قطاع الخدمات ترتفع يوماً بعد يوم، ولابد من تحقيق أداء اقتصادي جيد في هذه الدول يضمن استمرار الارتقاء بمستويات التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي.

ب- تحدي النفط:

يعد تحدي النفط من أهم التحديات التي ستواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي في الجانب الاقتصادي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مرتكزات التنمية البشرية في جانبها الاقتصادي والاجتماعي تعتمد اعتماداً رئيسياً على مورد النفط في تمويل اتجاهات التنمية البشرية، بمعنى أن التنمية البشرية في دول الخليج العربي وجدت مع النفط وستتدهور مع تراجع أسعار النفط أو نضوبه وهذا ما بيناه سابقاً.

إن الاعتماد على النفط في هذه الدول اعتماداً كلياً أدى إلى عدم وجود تنوع اقتصادي بين القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي رافقه اختلال في هيكل الصادرات والواردات والإيرادات والنفقات وهو ما تم توضيحه سابقاً.

إن المشكلة الحقيقية لدول الخليج أنها دول إنتاج نفطي ولا توجد مؤشرات بأنها ستكون دول إنتاج صناعي، خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول في العقود السابقة ضيعت فرصة تحقيق تنوع إنتاجي وكان لديها الإمكانات المالية الضخمة التي تؤهلها لذلك ، أيضاً يضاف إلى هذه المشكلة بأن الدول الرأسمالية هي من

تتحكم بأسعار النفط وآليات إنتاجه كما أن الآبار في هذه الدول بدأت تتراجع أو تنضب وهو ما يهدد جوانب التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي[١].

كذلك يضاف إلى التحدي النفطي الذي يواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي أن هذه الدول على وشك تحويل موازنات بعض القطاعات المهمة التي تعزز التنمية البشرية إلى دعم صناعة النفط لكون الآبار والمصافي والأنابيب بحاجة إلى صيانه ولم تضع هذه الدول في حساباتها استقطاع ضريبة إهلاك لمواجهة صيانة القطاع النفطي الذي يعتبر شريان الحياة لهذه الدول في استمرار بقائها.

جـ- التحدي التكنولوجي:

تعتبر التكنولوجيا أهم مكونات التنمية البشرية المستقبلية في تعزيز الأمن القومي العربي، فالمعرفة العلمية والتقنية أصبحت البنية الأساسية التي تعتمد عليها التنمية البشرية في دعم القاعدة الصناعية وتحديث المجتمعات وتنميتها والحفاظ على مستويات نمو اقتصادي مرتفعة.

إن أهمية التكنولوجيا للتنمية البشرية تكمن في أنها تلعب دوراً كبيراً في إطالة عمر الإنسان بصحة جيدة ودعمه على زيادة القدرة العلمية والمعرفية والبحث العلمي وتوسيع فرص الإنتاج والمشاركة السياسية وتعزيز حرية الإنسان، لذلك فإن الدول التي لا تنجح في اللحاق بركب التكنولوجيا المعاصرة، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجالات التقنية العالية لا تستطيع الوصول إلى مكانة متميزة في عالم المستقبل لتحقيق التنمية البشرية كما هو الحال في دول الخليج العربي التي تعاني التبعية، سواء من حيث اضطرارها إلى استيراد منتجات التكنولوجيا العالية من الدول الأجنبية ومن ثم إهدار المزيد من عملاتها الصعبة، أو من حيث إخفاقها في التكيف مع التطورات العالمية في ظل العولمة المتزايدة وتداخل الأسواق وتلاحق المجتمعات والثقافات[٢].

---

[١] عدنان جابر، **العرب وعصر ما بعد النفط**، (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٨، ص٩٥. نقولا سركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية: أعمال ندوة المؤتمر الدولي الرابع لمركز الدراسات العربي الأوروبي (الدار البيضا: ٩-١١ يناير ١٩٩٦، باريس: مركز الدراسات العربي . الأوروبي، ١٩٩٦)، ص٢٦٢-٢٦٨.

[٢] سماح عزت نصير يوسف، **دور الأساليب التكنولوجية في تطوير التنمية البشرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦)، ص٣٥-٣٩. إسماعيل صبري عبد الله، **العولمة والاقتصاد والتنمية العربية**، بحث منشور في السيد يس وآخرون، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٠٠٠)، ص١٢٦-٢٦٦، انطون زحلان، **التقانة والسياسة والأمن القومي**، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ٢٧٣، نوفمبر ٢٠٠١، ص٢٤-٣٢.

إن دول الخليج العربي تعاني اليوم هشاشة قاعدتها التكنولوجية وضعف بنائها الاقتصادي والصناعي، فهي معتمدة في غالبيتها على الموارد الريعية كما بينا سابقاً ولم تبذل جهوداً حقيقية ومثمرة للإفادة من هذه الموارد من أجل تطوير التقنيات المستخدمة فيها واللحاق بالتكنولوجيا المعاصرة وبعض المحاولات في هذا الاتجاه لم تكن قائمة على برامج منظمة وفعالة. إن تنوع مصادر وأشكال التكنولوجيا المعاصرة يفرض على دول الخليج لتحقيق التنمية البشرية لأجل تعزيز الأمن القومي العربي مواجهة التحدي التكنولوجي من خلال إجراءات تكاملية تقوم على دمج الصناعات المتشابهة وعدم إهدار الإمكانات والموارد في تجارب متشابهة، وتطوير القاعدة الرأسمالية[١] وهذا ما لا يمكن حصوله في دول الخليج العربي في الوقت الحالي، لأنه لا توجد سياسات فاعلة وحقيقية في تجاوز التحدي التكنولوجي لدى الأنظمة في دول الخليج ، كما أنه لا توجد ثقافة لدى شعوب هذه الدول لتجاوز التحدي التكنولوجي من أجل تحقيق التنمية البشرية واستمرار ديمومتها وتطورها، بدليل أن غالبية مستخدمي الإنترنت في هذه الدول لا تستخدمه لأغراض علمية ومعرفية وبحثية وحتى فيما يعزز حاجة الإنسان وحريته السياسية والاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة للهواتف النقالة والأرضية فلم تستخدم لتعزيز إنتاجية المجتمع واستخدمت لتبديد ثروات وقدرات الفرد في دول الخليج فعلى سبيل المثال ينفق المشتركون في دول الخليج العربي ما يقارب ٢ مليار دولار على رسائل sms المرسلة إلى الفضائيات لأغراض غير علمية ومعرفية سنوياً[٢].

٢- التحديات الخارجية:

أ- الأزمة المالية:

تواجه الاقتصاديات الخليجية تحديات كبيرة جداً في الوقت الحالي يصعب التنبؤ بنتائجها حالياً على أهداف التنمية البشرية في دول الخليج العربي ، الأمر الذي سيشكل عبئاً على الأمن القومي العربي إذ تقدر الخسائر الأولية لدول الخليج العربي ٧٥٠ مليار دولار من

[١] محمد محود الإمام، **المحور الثقافي والإنساني للشراكة العربية الأوروبية**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٨٩)، ١٩٩٧، ص١٦٤، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٥٨.

[٢] الجزيرة نت ، آراء وقضايا. http://www.aljazeera.net

إجمالي الفوائض المالية الموجودة في البنوك الأوروبية والأمريكية والآسيوية وهي مرشحة للتفاقم لأن إفرازاتها لم تتبلور بعد، يضاف إلى ذلك أن الأزمة المالية رافقتها أزمة اقتصادية عالمية فعلى سبيل المثال انخفضت أسعار النفط من ١٤٥ دولار للبرميل إلى ما يقارب ٦٠ دولار للبرميل الواحد في الوقت الحالي[١].

الأهم من ذلك أن دول الخليج قدمت نفسها بأنها قادرة على الإسهام في حل الأزمة المالية من خلال الفوائض المالية الداخلية الموجودة في الصناديق السيادية التي هي أيضاً خسرت ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار وهو ما يعرض التنمية البشرية للخطر في هذه الدول[٢].

إن التحدي الحقيقي والخطير للأزمة المالية العالمية والاقتصادية في دول الخليج العربي هو عدم استطاعتها مواجهة آثار هذه الأزمة في ضوء اقتصاداتها الهشة المبينة سابقاً التي من المؤكد أنها ستطول لعقود قادمة، وسيكون أول ضحاياها هي إنجازات التنمية البشرية وأهدافها في هذه الدول، لأن الفساد الاقتصادي والسياسي يكون أول ضحاياه هم المواطنون فالوظائف تهدد والمشاريع تتوقف والخدمات تقل وترتفع تكاليفها والدخول تفقد قوتها الشرائية، وإذا حصل مثل هذا فإن التنمية البشرية ستترك انعكاسات خطيرة على ما تبقى من الأمن القومي العربي.

ب- تحدي العولمة:

تعد ظاهرة العولمة من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي سواء في جانبها السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، وذلك يعود إلى أن دول الخليج العربي تعولمت منذ وقت مبكر ولم تستطع التكيف مع هذه الظاهرة التي غدت اليوم أمراً إجبارياً لا اختيارياً ولاسيما في الجانب الاقتصادي والثقافي الذي أصبح يستند على التنافس الرأسمالي الذي يفرض رفع الحواجز وإعطاء الحرية أمام الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية الاقتصادية والمالية التكنولوجية والثقافية[٣].

---

[١] حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في خطر، مصدر سابق، ص٢٩، والأسواق العربية، فساير دول الخليج منذ الأزمة المالية WWW.ALASWAQ.NET

[٣] جلال أمين، العولمة والدولة، السيد يس وآخرين، **في العراق والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠)، ص١٥٣-١٥٤، ناصيف يوسف حتى، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص١٥٨.

[٣] ميشيل هوسون، **العولمة أفق جديدة للرأسمالية . في العولمة والإمبريالية**، ترجمة رنده بعث، (دمشق: دار السوسن للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص٢٤-٢٥.

إن العولمة تحاول بشتى السبل نفي دور الدولة بل إذابتها وجعل دورها يقتصر على دور الخادم للشبكات المهيمنة عالمياً بحيث تتحول بمرور الوقت إلى جهاز ليس لديه القدرة على الامتلاك والمراقبة والتوجيه، وهذا المتوقع حدوثه في دول الخليج العربي ولا سيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فلن تكون الدولة المتضرر الوحيد من جراء عمليات العولمة وإفرازات الأزمة المالية الاقتصادية، بقدر ما هي المشاريع الوطنية والخدمية التي تعزز اتجاهات التنمية البشرية، وهذا يعني المزيد من التهميش للتنمية البشرية في دول الخليج العربي[١]. كما أن استمرار التراجع والانحسار الكبير في سيادة الدولة التي ترَوج لها العولمة واقتصاديات هذه الدول سيكون له عواقب وخيمة على التنمية البشرية، لأن التنمية خضعت مدة طويلة من الزمن لتخطيط مركزي من هذه الدول بحيث يصعب على أي جهة غير حكومية أو دولية تمويل التنمية البشرية في هذه الدول، ولاسيما بعد أن خسرت ما يقارب ١١٠٠ مليار دولار جراء الأزمة العالمية التي كان من المفترض استثمارها في تحسين الأداء الاقتصادي لهذه الدول وإيجاد بنى تحتية عملاقة تدعم التنوع الإنتاجي[٢]. إن أهم الآثار التي ستفرزها العولمة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط وضياع الاحتياطات النقدية والمصرفية في ظل عدم وجود بنية تحتية اقتصادية وثقافية ملائمة للنشاط الرأسمالي هو التأثير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ودساتير هذه الدول على الإنسان العربي في دول الخليج العربي، وذلك بخصخصة مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ورفع الدعم عن المواد الغذائية، وتحويل خدمات الرعاية الاجتماعية إلى خدمات بثمن، وفرض نظام الضرائب، الأمر الذي

---

(١) عبد الفتاح علي الراشدي، **العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي**، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، ع١٠٧ أيلول ٢٠٠١، ص٧١، محمد دياب، **عولمة الاقتصاد**، منشورات في الإسلام والغرب، سلسلة كتب العربي (الكويت: عالم المعرفة)، يوليو، ٢٠٠٢، ص٦١، ماجد الرزامي، مصدر سابق، ص١٥٩.

(٢) رمزي زكي، **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية في التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** (القاهرة: دار المستقبل، ١٩٩٦)، ص١٤٧-١٥٠، فضل علي مثني، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص٤٧، حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أمة في خطر، مصدر سابق، ص٢٩.

سيؤدي إلى إخفاق اقتصاديات هذه الدول في الحفاظ على مستويات التنمية البشرية التي تحققت، وهو ما ينعكس على تدهور الأمن القومي العربي[١].

ثالثاً: التحديات الاجتماعية:

تعتبر التحديات الاجتماعية في دول الخليج العربي من أخطر التحديات التي ستواجه التنمية البشرية والأمن القومي العربي إن لم يتم معالجتها، لكونها المكونات الرئيسية التي تستند عليها جميع مرتكزات التنمية البشرية وتنقسم التحديات الاجتماعية إلى قسمين الأول داخلية والثاني خارجية.

١- التحديات الداخلية:

أ- تحدي التعليم:

ما زال التعليم يعتبر التحدي الرئيس أمام تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة في دول الخليج العربي، فهو يهدد كيانها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المستقبل، لكونه من أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل تطور أي مجتمع على رغم ما قطعته هذه الدول من مراحل متقدمة في التعليم، فمعدلات الأمية ما زالت موجودة كما لاحظنا سابقاً كما أن فجوة تمويل قطاع التعليم من الإنفاق العام الإجمالي ما زالت متدنية عند مقارنتها بالإنفاق على التسلح في هذه الدول أو على التعليم في دول وصلت نفس المرتبة التي وصلتها دول الخليج العربي في دليل التنمية البشرية.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن واقع التعليم في دول الخليج العربي نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في العام ٢٠٠٢ دراسة تحليلية عن التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان من نتائجها أن أنظمة التعليم ووضع المعلمين وفاعلية المناهج الدراسية والأداء المدرسي لا يتناسب مع متطلبات التنمية البشرية لأن جهود تحسين التعليم ما زالت دون المستوى المطلوب تحقيقه لأجل تحقيق الأمن القومي العربي[٢].

---

[١] ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ص١٥٢-١٦٤، هادي حسن، **دولة الرفاه العربية: من القمع إلى الرعاية**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٦٨، يونيو ٢٠٠١، ص١٦-٢٥.

[٢] حمد علي السليطي، **التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «دراسة تحليلية»**، سلسلة دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، العدد (٧١)، ص٣٣-٣٥.

إن أهمية التعليم في تعدد مصدر الدخل القومي وزيادة إنتاجيات المجتمعات دفعت الدول التي تعتمد التنمية البشرية منهجاً حقيقياً للحفاظ على أمنها القومي لمضاعفة الاستثمار في التعليم وتركيز خططها وإمكاناتها على تحقيق مستويات متقدمة في العملية التعليمة ولاسيما العلمية والمهنية، وهذا ما لم يحدث في دول الخليج العربي.

إن أهم التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي هو أن الحكومات تنظر إلى التعليم بأنه حق للأفراد للقبول بشرعية أنظمتها، وليس هدفاً للحكومات في تطوير مجتمعاتها، والدليل على ذلك عدم حرصها على نوعية التعليم والجدول رقم (٢٣) يبين أن نسبة خريجي العلوم الإنسانية والمجتمعية أكثر من ٧٥-٨٠٪ من إجمالي الخريجين، ٢٠-٢٥٪ في العلوم العلمية والمهنية والهندسية من إجمالي الخريجين ، يضاف إلى ذلك أن تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ ربط تقدم العرب بثلاثة شروط، كان أهمها رفع مستويات التعليم، كما أشار التقرير إلى أنه إذا لم تتحقق هذه الشروط التي أهمها التعليم فتشهد الدول العربية ومن ضمنها دول الخليج العربي تراجعاً في الحفاظ على إنجازات التنمية واختراقاً لمنظومتهم الثقافية والاجتماعية التي تعتبر أهم مكونات الأمن القومي العربي.

على هذا الأساس من غير الممكن مع تردي الواقع التعليمي واستمراره التفاؤل في مستقبل تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج لتعزيز الأمن القومي، خصوصاً إذا عرفنا أن تقييم أفضل ٥٠٠ جامعة على المستوى العالمي ليس فيه جامعة من دول الخليج العربي اندرجت ضمن التقييم على رغم البنى التحتية التي تمتلكها هذه الجامعات، كذلك تشير دراسات أجنبية إلى أن نوعية التعليم الأساسي في الدول العربية، ومن ضمنها دول الخليج العربي، غير قادر على المنافسة الدولية ولا يعزز اتجاهات التنمية البشرية في هذه الدول، لأن التعليم غير الفاعل يصبح عبئاً على الأمن القومي، لا يتم الاستفادة منه.

خلاصة لما تقدم نستطيع القول بأن التعليم هو المعضلة الرئيس أمام دول الخليج العربي والبلدان العربية الأخرى للحاق بركب الدول التي حققت مستويات عالية في جميع جوانب التنمية البشرية، وعززت من أمنها القومي، لذلك يجب على دول الخليج الاستثمار في التعليم في جوانبه العلمية والعملية بدلاً من الاهتمام بالجوانب العسكرية والأمنية التي لم تعد تجدي نفعاً للحفاظ على أمن واستقرار بلد ما، ما لم يكن البلد محصناً بالتعليم النوعي والعلمي. يضاف إلى ذلك أن نوعية التنمية البشرية التي تضمن تحقيق الأمن القومي تعتمد بشكل

أساسي ومحوري على مستوى ونوعية التعليم والتدريب الذي تقدمه المؤسسات التعليمية والأكاديمية وهذا ما يجب على دول الخليج العربي فهمه.

ب- تحدي المرأة:

يعتبر تمكين المرأة من جميع حقوقها من أكبر التحديات الاجتماعية التي تواجه التنمية البشرية في دول الخليج العربي، والسبب في ذلك يعود إلى أن موضوع المرأة أخذ اهتماماً متصاعداً ليس على المستوى الإقليمي والعربي فحسب، بل على المستوى العالمي، وخاصة من قبل منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك المنظمات العربية، على اعتبار أن تعزيز التنمية البشرية في دول الخليج العربي لا يتم إلا عن طريق إشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار[1]، وقد أشار إلى ذلك تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ الذي بين أن المجتمعات العربية تعاني ثلاث نواقص تشكل تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية البشرية، أهمها نقص الحرية الموضح سابقاً ،ونقص تمكين المرأة، كذلك تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن دول الخليج العربي تعاني خللاً كبيراً في تمكين المرأة لحقوقها. كما أنها تقع في المراتب الأخيرة في مقياس تمكين المرأة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٩) الذي يبين مقياس تمكين المرأة في أنحاء العالم.

شكل رقم (٩): يبين متوسط مقياس تمكين المرأة.

[1] فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية، وجدل الداخل والخارج، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٥٢-٥٥.

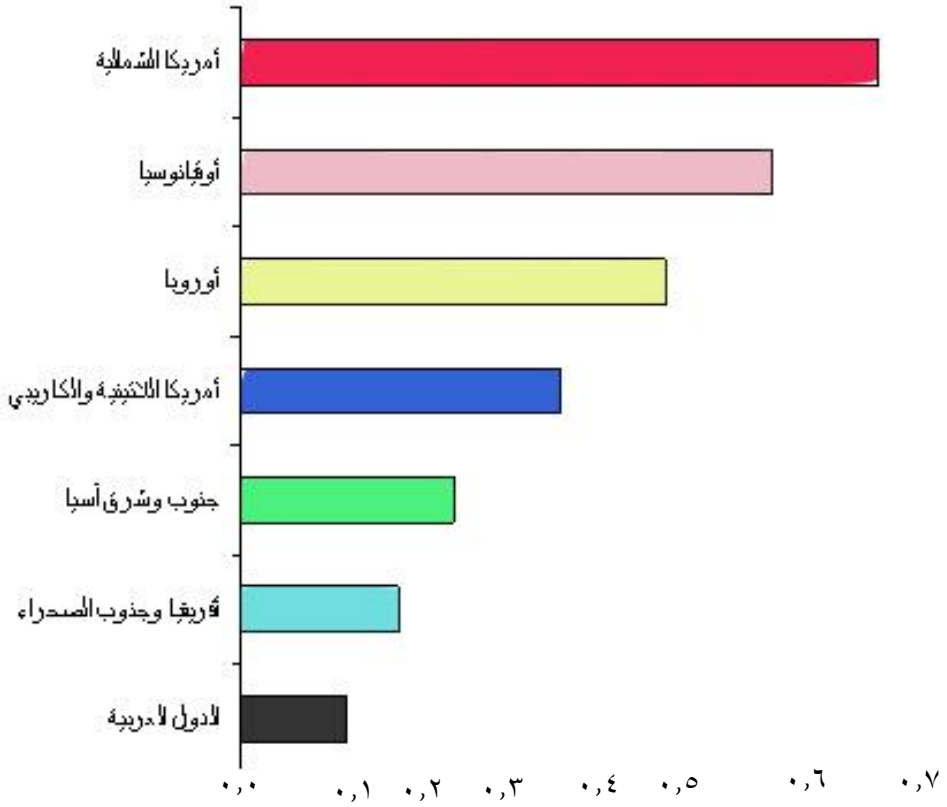

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص٢٦.

يلاحظ من الشكل أن المرأة في الدول العربية ومن ضمنها دول الخليج العربي تواجه تحديات كبيرة جداً ولا يتم مراعاة مصالح المرأة في مختلف الجوانب ، مع العلم أن وضع المرأة ومكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم الذي وصل إليه المجتمع، كما تبين من الشكل بالنسبة لأمريكا الشمالية، كذلك يبين الشكل أنه من الصعوبة أن تتغير المجتمعات العربية ما دامت المرأة لا تعتبر شريكاً أساسياً في جميع مكونات التنمية البشرية.

على هذا الأساس يجب على الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي معرفة أن المرأة أصبحت اليوم تشكل قوة رئيسية في أي مجتمع، وأي إهمال لهذه القوة يؤدي إلى تراجع أهداف التنمية البشرية، ولاسيما أن المرأة لها دور كبير في مجتمعاتنا العربية في بناء الأسرة سواء في الجانب التعليمي أو الصحي، إضافة إلى دورها المجتمعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في تحقيق استراتيجيات التنمية البشرية التي تعزز الأمن القومي العربي، خصوصاً

إذ عرفنا أن بعض دول الخليج كما يبين الجدول رقم (٤) لم تصدق على اتفاقية القضاء على إشكالية التمييز ضد المرأة.

كذلك يجب على دول الخليج العربي إدراك أن استمرار سياستها التي لا تهدف إلى إشراك المرأة في جميع مجالات التنمية البشرية وتهدف إلى التخلص من الضغوط الدولية، والحد من التذمر لدى شريحة كبيرة من النساء في هذه المجتمعات أصبحت تشكل تحدياً حقيقياً أمام جهود التنمية البشرية في تعزيز الأمن القومي العربي.

ولقد كشف البنك الدولي في تقريره في العام ٢٠٠٧ أن تدني مشاركة المرأة في سوق العمل الخليجي سيخلف خسائر فادحة على التنمية الاقتصادية مبيناً أن عدم التوازن بين الجنسين في القوة العاملة كان له كلفة مرتفعة بدليل أن النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال عقد السبعينيات انخفض بنسبة ٠.٤٪ كذلك الأمر حالياً مرشح للتفاقم بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما سيرافقها من إصلاحات اقتصادية ومالية في دول الخليج العربي ستؤثر بدورها في مستوى الخدمات الاجتماعية وفي دولة الرفاه الاجتماعي[١].

إلا إذا استوعبت دول الخليج أهمية المرأة في تعزيز إنتاجية المجتمع والسماح لها بالمشاركة الاقتصادية والسياسية بدون أي قيود فإنها بذلك ستحافظ على مستويات التنمية التي تحققت في بلدانها.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية في دول الخليج العربي التي تعزز الأمن القومي العربي، دون أن يكون هناك استراتيجية لإشراك المرأة في جميع مكونات التنمية البشرية، يضاف إلى ذلك أن استراتيجيات التنمية التي تحققت لا يمكن الحفاظ على ديمومتها إلا بمشاركة المرأة في جميع الأنشطة المكونة للتنمية البشرية.

٢- التحديات الخارجية:

أ- العمالة الأجنبية

تواجه دول الخليج تحديات متعددة الأوجه من وجود العمالة الأجنبية غير العربية، التي باتت تشكل الغالبية العظمى بالنسبة لقوة العمل ،بل في بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان، فعلى سبيل المثال تحولت الإمارات وقطر إلى أقليات داخل بلدانها بنسب لا تزيد على ١٨.٥٪[٢] و٣٠٪ ووفقاً لتقرير أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول

[١] الاقتصاد والأعمال: http://www.aljazeera.net

[٢] مستقبل العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، http://www.womengateway.com/arwg

غرب آسيا ، فقد حذر التقرير دول الخليج العربي من الإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية في سوق العمل، ولاسيما أنها وصلت كما بينا سابقاً إلى ٨٠٪، كذلك حذر التقرير من أن تزايد تلك العمالة بات يؤثر سلباً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويخلق حالة من عدم الاستقرار تؤثر بدورها في استراتيجيات التنمية البشرية وتقوض من فرص تعزيز الدخل لمواطني دول الخليج العربي[١] ، وتسهم في ذوبان ثقافة المجتمعات في دول الخليج العربي وترسيخ ثقافة بلدانها، يضاف إلى ذلك أن هذه العمالة تشكل عبئاً حقيقياً على قطاع الخدمات الذي يعد البنية التحتية الرئيس للتنمية البشرية في هذه الدول لأنهم المستفيد الأكثر من مجانبة الخدمات أو رمزيتها باستثناء قطاع التعليم. ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن ما تمثله العمالة الأجنبية من خطورة حقيقية على استراتيجيات التنمية البشرية في تعزيز الأمن القومي العربي ، فقد أعلنت شركة «ويسترن يونيون» للتحويلات المالية أن حجم تحويلاتها المالية من قبل العمالة الوافدة في دول الخليج في العام ٢٠٠٥ وصلت إلى نحو ٥٠ مليار دولار تمثل هذه النسبة نحو ٢٤٪ من إجمالي التحويلات عالمياً[٢]. إن التحدي الحقيقي للعمالة الأجنبية يتمثل بمطالبها بالتوطين ولجوئها للاعتصامات وإضعافها للتماسك الداخلي وترسيخ قيمها وثقافتها ودياناتها التي لا تتناسب مع ثقافة وقيم ودين مجتمعات دول الخليج العربي، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً على الأمن القومي العربي وعلى إنجازات التنمية البشرية في هذه الدول. مع العلم أنه كان بالإمكان الاستفادة من العمالة العربية التي أصبحت اليوم تشكل عبئاً آخر على الأمن القومي العربي.وتبقى الفرصة قائمة اليوم أمام دول الخليج العربي لتقليص العمالة الأجنبية، إذ يجب عليها أن تستثمرها لتقليص العمالة الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية والاقتصادية، أعطت دول الخليج فرصة حقيقية للإسهام في تحقيق الأمن القومي العربي من خلال تبني سياسات تهدف إلى ترحيل العمالة الأجنبية بحجة تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الخسائر التي لحقت بها من الأزمة المالية واستبدالها بالعمالة العربية الأقل كلفة والعديمة الخطر على إنجازات التنمية البشرية في دول الخليج العربي.

[١] الإمارات للأوراق المالية http://www.uapsm.maktoob.com

[٢] صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٤.

المبحث الثالث:
التنمية البشرية والأمن القومي العربي رؤية مستقبلية

إن التفكير في المستقبل أصبح سمة العصر، إذ لم يعد الناس في وطننا العربي ينظرون إلى المستقبل على أنه ذلك المجهول الذي ليس عليهم إلا انتظار ما سيأتي به من مغيبات ومفاجآت، بل باتوا يعرفون أن المستقبل من السهل التخطيط والإعداد له إذا تم تحديد الأهداف التي تعتبر أول العناصر وأهمها في وضع الرؤيا المستقبلية، مع الأخذ في الحسبان ما هو غير متوقع من استشراف المستقبل. ومما لا شك فيه فإن محاولة استشراف مستقبل التنمية البشرية لدول الخليج العربي في تعزيز الأمن القومي العربي تتم من خلال التوقعات لمحددات الواقع القائم التي تخدم بالتأكيد البحث العلمي، وتساعد في رسم خطوط أوضح بين ما سيكون وما ينبغي أن يكون، ومن ثم رفد هذه التوقعات بالإطار المناسب من التوصيات أو خطط العمل التي قد تخدم في تلافي ما هو غير مرغوب، مع العلم أن مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج والأمن القومي العربي محكوم بعدة عوامل داخلية وخارجية، وأي محاولة لاستشراف مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج لابد أن تتشعب لتشمل الأبعاد الرئيسية لأي تغير قادم في جوانب التنمية البشرية. وعلى هذا الأساس، وبعد استعراضنا في المبحثين الأول واقع الأوضاع الدولية ومستقبله والثاني التحديات التي تواجهها التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي، نحاول في هذا المبحث تقديم عناصر الرؤية المستقبلية للتنمية البشرية لدول الخليج العربي والأمن القومي العربي التي تناولتها الدراسة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمن القومي العربي يعيش أكثر حالاته وهناً وضعفاً وانكشافاً في الوقت الحاضر، وليس مبالغة في القول أن خيارات العرب في هذه المرحلة هي التي تحدد ما إذا كان الأمن القومي العربي سيسير إلى نقطة الانهيار الشامل، بعدم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة، أو سيعيد بناء نفسه وتدعيم عناصر قوته من خلال تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة.

أولاً: الرؤية السياسية:

إن مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي يتوقف على مسار المرتكزات السياسية التي يلاحظ عليها منذ أكثر من ثلاثة عقود عدم وجود رؤية واضحة ولا مؤسسات سياسية فعالة بل أسر حاكمة وضعت مصالحها السياسية فوق مصالح شعوبها فلا هي تحولت إلى ملكيات دستورية وتجعل الشعوب تحكم نفسها وتختار من تشاء

وتحافظ على نفسها ضمن مكانة رمزية، كما هي الحال في بريطانيا، ولا هي جعلت الشعوب تنتخب مجالس وطنية تنبثق منها هيئات تقترح دساتير وطنية متطورة تحدد طبيعة نظام الحكم الذي تؤيده هذه الشعوب وتستثمر هذه المؤسسات في الإعداد لانتخابات حرة ولها أن تشكل حزباً كبقية الأحزاب والدستور يكفل للجميع حقوقه، إن الذي يجعل مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي يعتمد على المرتكزات السياسية هو وضع الإقليم العربي المشتعل بالأزمات والحروب والخلافات والتدخلات الدولية والإقليمية والتواجد العسكري فضلاً عن أن هذه الدول رهنت نفسها للقوى الأجنبية وهي ليست بحاجة إلى العالم من الناحية الاقتصادية وخصوصاً أنها لا تعتمد في ميزانيتها على المعونات والمساعدات الأجنبية بل إن العالم هو الذي يحتاج إلى ثروتها النفطية. ولعل ما ينقص هذه البلدان لتحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي هو وجود إرادة سياسية غايتها إحياء الأمن القومي العربي ورفده بالمتطلبات العلمية للتنمية البشرية بجوانبها كافة، والالتزام بالديمقراطية وحكم الدستور والقانون والشفافية والعلاقة العصرية بين الدولة والمجتمع، وتجاوز النظرة القائمة على القبلية والطائفية والحكم الأسري الاستبدادي وإنشاء شرعية جديدة تستمد فيها السلطة من مجتمعاتها، بحيث يضيق المجال المتاح للقوى الأجنبية الذي تستغله لدفع هذه الأنظمة نحو سياسات وممارسات لا تخدم الأمن القومي العربي على المدى القصير والبعيد، كما أن استمرار الخوف وعدم الثقة كأساس للعلاقة بين السلطة والمجتمع في دول الخليج سيظل يكرس الضعف الداخلي والانكشاف أمام الخارج، ويؤدي بالتالي إلى الفصل بين مصلحة الأنظمة في هذه الدول ومجتمعاتها لينتهي الأمر إلى مزيد من إهدار الموارد والطاقات التي لا تحقق الأمن القومي العربي، وتوجيه الإرادة الوطنية إلى حيث لا ينبغي أن تتجه.

إن تحسين الوضع في المستقبل لدول الخليج ليس أمراً صعباً فالإمكانات والقدرات والبنى التحتية موجودة، وما ينقصها هو الإصلاحات السياسية الحقيقية لا الشكلية في سلوك الأنظمة السياسية لتجاوز مظاهر ضعفها، ومواكبتها لتطورات العصر، مع الأخذ في الاعتبار أن أهم الأسباب التي جعلت الغرب يتقدم ويحقق أمنه القومي بينما دول الخليج العربي ما زالت متخلفة هو تهميش دور المواطن وإبعاده عن دوائر القرار المتعلقة بقضاياه المصيرية التي تمثلها المرتكزات السياسية للتنمية البشرية. إن حاجة دول الخليج العربي إلى الإصلاحات السياسية قد أصبحت أكثر ضرورة من أي وقت مضى، فالتحديات التي

تواجهها هذه الدول داخلية وخارجية تجعل من الصعب على هذه الدول أن تستمر بنهجها القديم والتقليدي، وإذا ما استمر هذا النهج في ظل الضغوط الدولية والداخلية لإجراء إصلاحات سياسية فإن هذه البلدان معرضة للكثير من الأزمات والمشكلات[1]، وليس هناك من شك بأن واقع دول الخليج فيما يتعلق بالمرتكزات السياسية للتنمية البشرية لا يوحي بإمكانية حدوث أي تطور سياسي داخلي حقيقي يؤدي إلى تغيرات بنيوية هيكلية في تركيبة الأنظمة السياسية، فالتحليل السابق للمؤشرات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي يشير إلى أن الأنظمة السياسية، وكذلك الأفراد في هذه الدول، لن تستطيع مواجهة التحديات التنموية التي تتضاعف مخاطرها يوماً بعد يوم، وهي ما زالت تعيش مستويات متدنية من الحقوق السياسية والمشاركة السياسية والحكم الجيد وسيادة القانون، كما أظهرته السلسلة الزمنية لفترة الدراسة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥ في الجداول (١٥,١٧,٨) كذلك ما بعدها في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ الذي ستوضحه الجداول رقم (٤٧) و(٤٨) و(٤٩) من خلال مقارنة القيم المطلقة في هذه الجداول للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مع القيمة المطلقة للعام ٢٠٠٥ التي أخذتها السلسلة الزمنية للدراسة التي تبين عدم وجود تطور في المؤشرات، بل إن بعض المؤشرات بالقيم المطلقة للمرتكزات السياسية في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تراجعت عند مراجعة الجداول.

جدول رقم (٤٧): يبين السياسة العامة في دول الخليج للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧:

نوع المؤشر / الدولة	٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة	الاستقرار السياسي	رتبة الدولة
السعودية	-٠.٦٥	-١٠	-٠.٥٩	-١٠
عمان	٠.٦٦	-٨	٠.٧٦	-٨
الإمارات	٠.٦٨	-٨	٠.٧٦	-٨
الكويت	٠.٢٨	-٧	٠.٤٠	-٧
قطر	٠.٨٦	-١٠	٠.٨١	-١٠
البحرين	-٠.٤٢	-٧	-٠.٢٨	-٧

المصدر: www.pogar.org

جدول رقم (٤٨): يبين سيادة القانون في دول الخليج العربي للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

[1] أمين المشاقبة وشملان العيسي, الإصلاح السياسي في دول الخليج, في الإصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية, ٢٠٠٦), ص١١٤- ١١٩.

السنة / الدولة	٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	حرية الصحافة	الحريات المدنية	حرية الصحافة	الحريات المدنية
السعودية	٧٩	٨٢	٦	٨١
عمان	٧٠	٧١	٦	٧١
الإمارات	٦٥	٦٨	٥	٦٨
الكويت	٥٦	٥٦	٤	٥٤
قطر	٦١	٦٣	٦	٦٤
البحرين	٧٢	٧١	٥	٧١

المصدر: www.pogar.org

جدول رقم (٤٩): يبين تطور الحكم الجيد في دول الخليج العربي (٢٠٠٦-٢٠٠٧):

السنة / الدولة	٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	مدركات الفساد	ضبط الفساد	مدركات الفساد	ضبط الفساد
السعودية	٣.٣	٠.١٨	٣.٤	٠.١٠
عمان	٥.٤	٠.٧١	٤.٧	٠.٦٢
الإمارات	٦.٢	١.١٦	٥.٧	١.٠٠
الكويت	٤.٨	٠.٦٧	٤.٣	٠.٤٩
قطر	٦	٠.٨٣	٦	١.٠٠
البحرين	٥.٧	٠.٥٨	٥	٠.٦

المصدر: www.pogar.org

ومما لا شك فيه أن مواجهة هذا الوضع في دول الخليج لأجل تحقيق مستقبل أفضل يتطلب إزالة تقوقع هذه الأنظمة في فكر الحفاظ على السلطة وتكديس الثروة والاستعانة بالقوات الأجنبية والإفراط في شراء الأسلحة التي بلغت في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار مع العلم أن هذه الدول لم تجنِ من هذا التقوقع إلا التفريط بمتطلبات التنمية والأمن بنوعيه القطري والقومي[١].

[١] الحزيرة، نت. http://www.aljazeera.net

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن عدم حدوث أي تطور في المرتكزات السياسية لدول الخليج للفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٥) وعامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ يؤكد أن مستقبل المرتكزات السياسية في هذه الدول غير واعد على الأقل من (سنة . عشر سنوات) مع الأخذ في الاعتبار واقع الوضع الدولي، والتحديات الداخلية والخارجية التي من المؤكد أنها ستتضاعف لعدم وجود الاستقرار على المستوى الدولي ولعدم وجود الأسس والقواعد التي تستند عليها المرتكزات السياسية للتنمية البشرية في دول الخليج العربي، وهو ما ينعكس سلباً على تدهور الأمن القومي العربي، بزيادة التدخلات الدولية واستمرار تواجد القوات الأجنبية، أن لم يكن تضاعفها والإفراط في التسلح، فضلاً عن تدهور إنجازات المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، لأن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في هذه الدول تحتاج إلى وعي وإدراك وإرادة سياسية لا تتوفر حالياً في دول الخليج العربي، لتدني مؤشرات المرتكزات السياسية.

ثانياً: الرؤية الاقتصادية:

يعتبر البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول الخليج العربي أهم الأبعاد، لكونه المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى أن هذه الدول ارتبط نشوؤها كدول بالبعد الاقتصادي المتمثل بعامل النفط الذي منحها وزناً إقليمياً ودولياً وأهل من وجودها كدول ضمن الإقليم العربي ودول فاعلة ومؤثرة في الأمن القومي العربي.

إن محاولة استشراف مستقبل البعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول الخليج هو أمر في غاية التعقيد لأن هذه الدول تعتمد على النفط اعتماداً كلياً كما أن الدول العظمى والصناعية تتنافس وتتصارع فيما بينها على سلعة النفط لكونه المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، لذلك يعتبر استشراف مستقبل البعد الاقتصادي في هذه الدول مرهوناً باستمرار النفط ويعود سبب الاعتماد المفرط على النفط إلى إخفاق هذه الدول على مدار أربعة عقود في تصحيح الاختلال في هياكلها الإنتاجية بتنويع إنتاجها، من خلال زيادة إسهام الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي وتقليل اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتنويع مصادر الدخل.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه دول الخليج العربي هي عدم إدراكها أن تغير الظروف بمرور الزمن كان يستلزم تغير متطلبات النجاح الاقتصادي الذي اعتقد أنه تحقق. فالترتيبات

الاقتصادية التي سادت لفترة معينة في دول الخليج العربي أنتجت مساوئ جديدة بدول الخليج، وأصبحت غير مقبولة على الصعيد الداخلي والخارجي[1].

فعلى سبيل المثال يقال الكثير عن إنجازات التنمية في هذه الدول وعن حجم الإنفاق عليها، وهو ما وضحناه سابقاً، لكن النتائج التي تحققت لا تدعو إلى التفاؤل بمستقبل أفضل لهذه الدول فالنمو الاقتصادي الذي يقوم على مصادر متنوعة للدخل ويحافظ على استقرار واستمرار الرفاه الاقتصادي لم يتحقق في هذه الدول، كما أن النفط ما زال يمثل الحيز الأكبر في صادرات هذه الدول وإيراداتها وفي ناتجها المحلي الإجمالي، يضاف إلى ذلك أن الفساد البيروقراطي مستشرٍ والتخلف التكنولوجي يتضاعف، والقاعدة الاستثمارية تتآكل وهو ما يؤدي إلى غياب المشاريع التنموية الفاعلة لهذه الدول التي تؤثر في الأمن القومي العربي. لذلك فإن أي عملية إصلاح للبعد الاقتصادي للتنمية البشرية في دول الخليج لن تكون حقيقية إلا إذا تم وضع رؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تخفيض الاعتماد على النفط، وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية البشرية، لأجل بناء قاعدة اقتصادية متطورة وبديلة، فضلاً عن إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية البشرية، وما يقتضيه سوق العمل والإنتاج في هذه الدول، وتبني سياسات اقتصادية وإدارية عقلانية تختلف عن تلك التي أخذ بها منذ بداية السبعينيات، وتكون منسجمة مع المستجدات العالمية مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات المتبعة في هذه الدول منذ السبعينيات كانت هي السبب الرئيسي في إخفاق هذه الدول بإحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي وغير معتمد على النفط يوفر للمواطنين فرص الحياة الكريمة وتحافظ على عناصر التكافل الاجتماعي وتحشد قدراتها وراء المشاريع الضخمة كما لم تستطيع إعداد اقتصادياتها لأن تكون اقتصاديات رأسمالية فعالة تحترم تقاليد السوق وتعطي إمكانية حقيقية لحرية المبادرة والمشروع الخاص لكي ينمو وينجح بدلاً من كونها الآن اقتصادات هشة يطغى عليها اقتصاد العولمة الهش وتعاني التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والمالية.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول تشير إلى أنها تواجه تحدياً مصيرياً في السنوات القادمة يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق التنمية البشرية التي تعتمد على مصادر دخل متعددة ومستوى معيشي متقدم، وهذا لن يتحقق لهذه الدول إلا بالاهتمام بالتعليم والتدريب النوعي لإنتاج وتصدير سلع وخدمات تمثل بدائل للنفط الخام

(1) روبرت غيلبن، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١٣٢-١٣٣.

الذي تعتمد عليه هذه الدول، ومما لا شك فيه أن تحقيق هذا الهدف لم يعد سهلاً في ظل التحديات التي تواجهها هذه الدول التي أهمها العولمة والأزمة المالية والاقتصادية والأداء الاقتصادي الهش وانكشاف أرصدتها المالية الخارجية بسبب الأزمة العالمية وفرض القيود على ما تبقى من الأرصدة ضمن خطط مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، أما في حال إخفاق هذه الدول، وهو الوضع المرجح، إذا لم تحدث إصلاحات سياسية واقتصادية فإن هذا الوضع في هذه الدول قد يعود إلى عصر ما قبل النفط وما على المجتمعات في هذه الدول إلا أن تستعد لعصر ما قبل النفط إذا لم يتم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة لاسيما إذا ما استمرت هذه الدول باستقطاع جزء كبير من عائدات النفط إلى حساب الأسر المالكة في هذه الدول ففي تقرير لقناة الجزيرة في ٢٣-١١-٢٠٠٩ أن ٢٧٪ من عائدات النفط يستقطع في السعودية إلى حساب الاسرة المالكة وكذلك الحال في قطر يستقطع ٥٠٪ والإمارات ١٤٪ والكويت ٨٪[١].

بناءً على ما تقدم نستطيع القول إن تحليل المؤشرات الاقتصادية ضمن السلسلة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٥) بين أنه لم يحدث أي تطور في المرتكزات الاقتصادية في هذه الدول ينعكس على الأمن القومي العربي ويعزز من اتجاهات التنمية البشرية في هذه الدول.

إن حدوث تطور مستقبلي إيجابي للبعد الاقتصادي في هذه الدول هو أمر غير وارد في ظل غياب الإصلاحات السياسية، واستخدام الموارد الاقتصادية في الجانب السياسي والاجتماعي، بغرض الحفاظ على السلطة وكسب التأييد الخارجي والداخلي بدلاً من استخدامها في الجانب الاقتصادي لتعزيز القدرات الاقتصادية. إلا أنه وفي ضوء التحديات التي تواجه هذه الدول داخلياً وخارجياً فمن الأرجح أن تعطي سلعة النفط وتزايد الطلب العالمي عليها في الأسواق دول الخليج فترة من (سنة . ١٥ سنة) للمحافظة على الوضع الحالي، شريطة الحفاظ على أسعار النفط مرتفعة وأن لا تحدث حروب وصراعات دولية وإقليمية تتورط فيها هذه الدول بشكل مباشر.

ثالثاً: الروية الاجتماعية:

إن مستقبل البعد الاجتماعي للتنمية البشرية في دول الخليج العربي يتوقف على استمرار تأمين الحاجات الأساسية والحفاظ على مستويات الدخول مرتفعة في هذه الدول وهو أمر مرتبط بالاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول. وكما بينا سابقاً فان الاستقرار السياسي

(١) الجزيرة نت.http://www.aljazeera.net

والاقتصادي الموجود في دول الخليج يواجه تحديات داخلية وخارجية تهدد امن الفرد والمجتمع في هذه الدول. لكن أهم التحديات التي تواجه البعد الاجتماعي للتنمية البشرية هو اعتماد هذا البعد على سلعة النفط ومردوداتها المالية وعدم توزيع جيد بين القطاعات وعدم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فضلاً عن وجود العمالة الأجنبية التي باتت تشكل خطراً حقيقياً على اتجاهات التنمية البشرية في هذه الدول والأمن القومي العربي.

وللعلم فان دول الخليج قطعت شوطاً كبيراً ومتقدماً في مؤشر التنمية البشرية كما يشير الجدول رقم (٥٠) والذي يبين دليل التنمية البشرية وقيمة المؤشر وترتيب دول الخليج.

جدول رقم (٥٠) يبين دليل التنمية البشرية وقيمة المؤشر وترتيب دول الخليج

النوع / الدولة	٢٠٠٧				
	الترتيب	قيمة المؤشر	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الدخل
السعودية	٥٩	٠.٨٤٣	٠.٧٩	٠.٨٣	٠.٩٠
عمان	٥٦	٠.٨٤٦	٠.٨٤	٠.٧٩	٠.٩١
الإمارات	٣٥	٠.٩٠	٠.٨٧	٠.٨٣	١.٠٠
الكويت	٣١	٠.٩١	٠.٨٨	٠.٨٧	١.٠٠
قطر	٣٣	٠.٩١	٠.٨٤	٠.٨٩	١.٠٠
البحرين	٣٩	٠.٩٠	٠.٨٤	٠.٨٩	٠.٩٥
المتوسط		٠.٨٩	٠.٨٤	٠.٨٥	٠.٩٦

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٩

من حيث قيمة الدليل أو الترتيب العالمي عند مقارنته بمؤشرات العام ٢٠٠٥ في الجدول (٣٧) ففي عام ٢٠٠٥ كان ترتيب دول الخليج السعودية، وعمان، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين على التوالي هي ٦١، ٥٨، ٣٩، ٣٣، ٣٥، ٤١. أما في عام ٢٠٠٧ في الجدول رقم (٥٠) فكان ترتيب الدول على التوالي هي ٥٩، ٥٦، ٣٥، ٣١، ٣٣، ٣٩. الأمر الذي يؤكد وجود تطور في مؤشر ترتيب التنمية البشرية فالسعودية تقدمت مرتبتين وعمان ثلاث مراتب والإمارات أربع مراتب والكويت مرتبتين وقطر مرتبتين وكذلك البحرين مرتبتين. إن تطور مراتب دول الخليج يرافقه تطور في مؤشر دليل التعليم والصحة والدخل كما يشير المتوسط في الجدول للتعليم والصحة والدخل حيث ارتفع متوسط مؤشر التعليم والدخل في العام ٢٠٠٥ على التوالي من ٠.٨٢، ٠.٨٩ إلى ٠.٨٥، ٠.٩٦ في العام ٢٠٠٧ بينما ظلَّ مؤشر العمر المتوقع للعام ٢٠٠٥ والعام ٢٠٠٧ هو نفسه ٠.٨٤.

أما بالنسبة لتنمية المرأة فقد لوحظ وجود تطور في دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٧ كما يشير الجدول رقم (٥١)

جدول رقم (٥١): يبين دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس للعام ٢٠٠٩.

السنة / الدولة	دليل العمر المتوقع		دليل التعليم		دليل الدخل حسب القوة الشرائية	
	٢٠٠٧		٢٠٠٧		٢٠٠٧	
النوع	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
السعودية	٦٩.٧	٧٥.١	٧٩.٤	٨٩.١	٦٩٨٧	٣٦٦٦٢
عمان	٧٩.٧	٧٧.٣	٧٧.٥	٨٩.٤	٧٦٩٧	٣٢٧٩٧
الإمارات	٧٨.٧	٧٦.٦	٩١.٥	٨٩.٥	١٨٣٦١	٦٧٥٥٦
الكويت	٧٩.٨	٧٦.٠	٩٣.١	٩٥.٢	٢٤٧٢٢	٦٨٦٣١
قطر	٧٦.٨	٧٤.٨	٩٠.٤	٩٣.٨	٢٤٥٨٤	٨٨٢٦٤
البحرين	٧٧.٤	٧٤.٤	٨٦.٤	٩٠.٤	١٩٨٧٣	٣٩٠٦٠
المتوسط	٧٧.١	٧٥.٧	٨٦.٤	٩١.٢	١٧٠٣٧	٥٥٤٩٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٩

إذ يلاحظ ارتفاع متوسط تعليم الإناث من ٧٧.٥ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦.٤ في عام ٢٠٠٧ كذلك الحال بالنسبة للدخل فقد ارتفع في المتوسط من ٨١٨٤ عام ٢٠٠٥ إلى ١٧٠٣٧ في عام ٢٠٠٧ لكن يظل متوسط تعليم الذكور ودخلهم أعلى من الإناث فقد كان في عام ٢٠٠٥ على التوآلي هو ٧٠.١، ٣١١٨١ أما في عام ٢٠٠٧ فكان ٩١.٢، ٥٥٤٩٥. أما بالنسبة للعمر المتوقع فقد لوحظ من الجدول تراجع متوسط عمر الإناث من ٧٧.٥ في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٧.١ في عام ٢٠٠٧ و ارتفع المتوسط للذكور من ٧٤.١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٥.٧ في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها هذه الدول في البعد الاجتماعي لتعزيز الأمن القومي العربي إلا أنها ما زالت مطالبة لتحسين مستويات البعد الاجتماعي للتنمية البشرية فارتفاع مستويات الدخول وتحسن مستويات التعليم والصحة كما بينا سابقاً لا يعني أن هذه الدول وصلت إلى مرحلة استثمار جوانب التنمية البشرية بما يعزز من رفاهية الفرد وإنتاجيته وحريته لتسهم في تحقيق الأمن القومي العربي. إن أهمية البعد الاجتماعي تكمن في انه أهم ركائز التنمية البشرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

والسياسي، لذلك يجب على دول الخليج الاهتمام بهذا البعد وتحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاهتمام بالتعليم وفق لمتطلبات المجتمع وحصول الفرد على نصيبه من الدخل القومي فضلاً عن احترام الفرد في هذه الدول وإقامة دول ديمقراطية تمكن المرأة من حقوقها، لأنه من شروط أي عمل تنموي هو تكامل المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية. غير أن المشكلة الرئيسة التي تواجه البعد الاجتماعي في دول الخليج هو أن الفرد ليس هدف التنمية بكافة جوانبها على مدار ثلاثة عقود، وكان الهدف من التنمية هو خدمة الرأسمال الأجنبي[١]، والدليل حجم الإنفاق العسكري والأمني بنسب كبيرة جداً على حساب الإنفاق على التعليم والصحة كما تبينه الجداول رقم (٣٩، ٤٠، ٤١) التي تعد الاستثمار الحقيقي لتعزيز التنمية البشرية في تحقيق الأمن القومي العربي، ولإعطاء صورة أكثر وضوحا يشير تقرير معهد ستكهلوم للسلام أن السعودية والإمارات من بين أكثر عشر دول في العالم أنفقت على التسلح العسكري في العام ٢٠٠٨ وكذلك كانت السعودية من بين أكثر عشر دول إنفاقاً على التسلح حيث أنفقت ما يقارب ٣٣ مليار دولار ٢٠٠٩[٢]. إن مستقبل البعد الاجتماعي في دول الخليج على رغم نجاحه مهدد داخلياً أكثر منه خارجياً ولاسيما إذا لم تحدث إصلاحات سياسية واقتصادية وهو الأمر المتوقع حدوثه، حينها ستتراجع مؤشرات البعد الاجتماعي الصحية والتعليمية فضلاً عن تراجع معدلات الدخل وهو الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف الأمن القومي العربي، وللتأكيد عل هشاشة البعد الاجتماعي يشير تقرير التنمية ا للعام ٢٠٠٩ أن امن الفرد والمجتمع في الدول العربية أصبح في دائرة الخطر الحقيقي على رغم ما قيل عن انجازات التنمية والسبب أن الدولة في الوطن العربي تغلب امن النظام على امن الفرد والمجتمع[٣]. تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن تطور المرتكزات الاجتماعية واعد في المستقبل كما بينت المؤشرات من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٧ على الأقل من (سنة إلى عشر سنوات) ما دامت دول الخليج تمتلك النفط والفوائض المالية والتحالفات الدولية ليس لأجل الإسهام في تحقيق الأمن القومي العربي بل لأجل كسب شرعية البقاء في السلطة مع الأخذ في الاعتبار أن التحديات الداخلية والخارجية التي ستتضاعف إذا لم يتم استقرار الوضع الدولي ومعالجة قضايا التنمية البشرية عالميا في دول

[١] إبراهيم مشورب, إشكالية التنمية في العالم الثالث, (بيروت: در المنهل اللبناني, ٢٠٠٦), ص٤٨.

[٢] الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net

[٣] تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, ٢٠٠٩), ص١٨-٣٥.

العالم النامي يرافقه عدم وجود إصلاحات اقتصادية وسياسية في دول الخليج سيشكل عقبة أساسية أمام استمرار تطور البعد الاجتماعي وهو ما ينعكس على تدهور الأمن القومي العربي.

بناءً على ما سبق فان ما تناوله هذا الفصل في دراسة مستقبل التنمية البشرية لدول الخليج في تعزيز الأمن القومي العربي ومن خلال المباحث التي تناولت مستقبل الوضع الدولي الراهن وتحديات التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي والرؤية المستقبلية لتعزيز التنمية البشرية نستنتج أن مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج العربي تواجهها الكثير من التحديات الدولية والإقليمية أهمها التحديات الداخلية التي إذا ما استمرت فلن تسهم هذه الدول في تعزيز الأمن القومي العربي بتحقيق التنمية البشرية وستستمر في تبعيتها للقوى الرأس مالية التي حددت مستقبل هذه الدول لعقود قادمة.

أن كل مؤشرات المستقبل تؤكد أن دول الخليج ستراوح مكانها في حالة تسلط الدولة على الفرد لعشر سنوات قادمة وستأخذ الحالة رقم ٢ في الشكل الآتي:

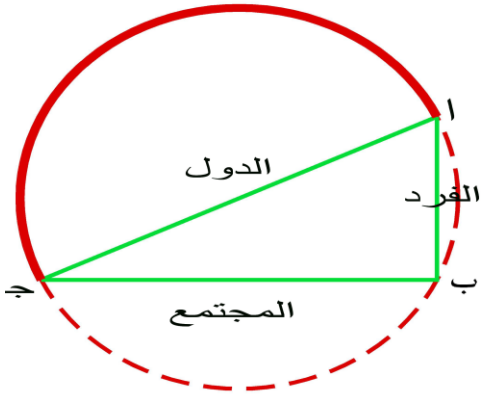

الحالة الثانية: حالة تسلط الدولة

والسبب هو عدم قناعتها بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز الأمن القومي العربي إذا تم تحقيق التنمية البشرية بكافة جوانبها.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية في دول الخليج العربي التي تؤثر على الأمن القومي العربي وهي:

١- الجانب السياسي:

- إن التنمية البشرية مفهوم شامل وكامل الإبعاد، يستند على مجموعة من المرتكزات (الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية)، وتؤيدها الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والاتفاقات الدولية.
- أن مفهوم الأمن القومي مفهوم شامل ومركب يتداخل فيه الأمن الداخلي والخارجي وتتفاعل عناصرها في منظومة استراتيجية اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، لتنتج مفهوم الأمن القومي لأي مجتمع.
- إن التنمية البشرية متغير مستقل والأمن القومي العربي متغير تابع ، فالتنمية البشرية تحقق الأمن القومي للفرد والمجتمع والدولة عندما تتفاعل جميع عناصرها ومكوناتها لأنها تؤثر على بعضها البعض فلا تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية، ولا تنمية سياسية بدون تنمية ثقافية.
- أن ربط الأمن القومي العربي بتحقيق التنمية البشرية في دول الخليج العربي وتحديد شكل العلاقة بينهما هو نتيجة لإخفاق هذه الدول بالإسهام في تحقيق الأمن القومي العربي عبر القدرات الأمنية والعسكرية.
- إن الإخفاقات التي أصابت المشروع القومي العربي بنمو التيارات المتطرفة، وإحلال الأمن القطري محل الأمن القومي، والتدخلات العسكرية والدولية تحت مسميات مختلفة، كانت بسبب غياب التنمية البشرية بمختلف جوانبها وعدم استثمار الجانب الإنساني في عملية التنمية.
- أظهرت المؤشرات السياسية في دول الخليج العربي من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ عدم حدوث تطور ديمقراطي سواء من خلال المشاركة السياسية أو بناء المؤسسات، والتداول

السلمي للسلطة والحكم الجيد وسيادة القانون، باستثناء دولة الكويت بنسب متدنية وهو ما لا يحقق الأمن السياسي ويؤثر على التنمية البشرية في تعزيز الأمن القومي العربي.

- أن مستقبل تحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي في المرحلة المقبلة لن تكون سهلة كما كانت عليه في الماضي، نظراً لخطورة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه الدول.
- أن تسليم دول الخليج العربي بالدور الأمريكي في بلدانهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أدى إلى مصادرة القرار السياسي في هذه الدول وباتت بحكم المحميات، وفي مثل هذه الحالة لا يمكن أن يتم تحقيق التنمية البشرية بجوانبها كافة في هذه الدول، وذلك لأن تحقيق التنمية البشرية بكل جوانبها سيؤدي إلى إنهاء الوجود الأمريكي وتحقيق الأمن القومي العربي.
- أن ما ينقص هذه البلدان لتحقيق التنمية البشرية والأمن القومي العربي هو وجود إرادة سياسية غايتها إحياء الأمن القومي العربي ورفده بالمتطلبات العلمية للتنمية البشرية بجوانبها كافة من خلال القيام بإصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية.
- أن دول الخليج لا يتوفر لديها أية رؤية إستراتيجية لدعم المشروع القومي، لتحقيق التنمية البشرية وتكون منسجمة مع المستجدات العالمية وتحقيق الأمن القومي العربي، في حال نضوب النفط أو تراجع مستويات أسعاره.

٢- الجانب الاقتصادي:

- أن نمو معدلات مستوى دخل الفرد في دول الخليج ليس شرطا كافيا لتحقيق التنمية البشرية رغم أهميته.
- بينت الدراسة أن دول الخليج تعتمد اعتماداً كلياً على النفط في تمويل برامجها التنموية، الأمر الذي يهدد اتجاهات التنمية البشرية في دول الخليج العربي لتعزيز الأمن القومي العربي في حال نضوب النفط أو تراجع مستويات أسعاره.
- إن هناك اختلالات في مجال قوى العمل في دول الخليج العربي تؤثر في تدني الأداء الاقتصادي لمرتكزات التنمية البشرية والأمن القومي العربي.
- تؤكد المؤشرات الاقتصادية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ أن دول الخليج تعاني من اختلالات اقتصادية كبيرة في هيكل الإنتاج وهيكل الإيرادات والنفقات لا تحقق الأمن الاقتصادي وتؤثر على التنمية البشرية لتعزيز الأمن القومي العربي.

٣- الجانب الاجتماعي:

- أن دول الخليج حققت مؤشرات متطورة وإيجابية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ في المؤشرات الاجتماعية بسبب العائدات النفطية، ليس لأجل تعزيز اتجاهات التنمية البشرية أو تحقيق الأمن بل لأجل كسب الولاء والشرعية التي تمكن حكام هذه الدول من البقاء في الحكم وهو ما لا يحقق الأمن الاجتماعي للأمن القومي العربي.
- أن دول الخليج مازالت في مؤخرة الدول النامية في الجوانب الاقتصادية والسياسية برغم حصولها على مراتب عالية في تقارير التنمية البشرية، لكون تصنيف الدول ومراتبها يقاس بمؤشرات العمر المتوقع والتعليم والدخل.
- أن هناك خللاً في توزيع الدخل بين القطاعات الخدمية لمصلحة قطاع الأمن والدفاع على حساب قطاع التعليم والصحة.
- لا يتوفر مبدأ العدالة أو المساواة بين الرجل والمرأة في دول الخليج العربي في الجوانب الاقتصادية والسياسية بعكس الاجتماعية.
- أن نجاح دول الخليج العربي في تحقيق التنمية البشرية مرهون بزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.
- أظهرت الدراسة عدم وجود الاهتمام بنوعية التعليم في دول الخليج لتحقيق متطلبات التنمية البشرية وذلك بالتركيز على التخصصات الأدبية بنسبة تتجاوز ٨٠٪ بينما التخصصات العلمية لاتتجاوز ٢٠٪.

ثانياً: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة لأجل تحقيق الأمن القومي العربي، فإننا يمكن أن نحدد بعض التوصيات التي نرى أنها مهمة قد تخدم دول الخليج العربي خاصة، وكذلك الدول العربية غير الخليجية بشكل عام في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأهم التوصيات تتلخص فيما يلي:

١- الجانب السياسي:

- على دول الخليج العربي تصحيح مسار العلاقة بين التنمية البشرية والأمن القومي العربي، بحيث تصبح التنمية البشرية متغيراً مستقلاً والأمن القومي العربي متغير تابع . بحسب الشكل البياني الوارد في متن الرسالة . لتنتقل دول الخليج العربي إلى الحالة رقم (أ) في الشكل رقم (١) وهي الحالة المطلوب الوصول إليها في دول الخليج العربي والوطن العربي.

- على دول الخليج العربي التخلص من التدخلات العسكرية والدولية والاستفادة من الإخفاقات التي أصابت المشروع القومي، بإحلال الأمن القومي العربي محل الأمن القطري، وإحلال مشاريع التنمية البشرية الحديثة محل المشاريع التقليدية للتنمية بمختلف جوانبها.

- على دول الخليج الأخذ بالنهج الديمقراطي، وبالمشاركة السياسية، و بناء المؤسسات السياسية، وتعزيز الحرية المذهبية، وإشاعة ثقافة الحوار والاحترام، لأنه يؤسس لواقع اجتماعي واقتصادي يعزز من اتجاهات التنمية البشرية ويقوي الأمن القومي العربي وذلك من خلال عقد اجتماعي يرفع شعار الحكم للشعب وليس للملك والأمير.

- على دول الخليج معرفة أن وضع مصالح القوى الأجنبية في مقدمة أولوياتها، يؤثر سلبا في الأمن القومي العربي، لأن أمن الخليج هو جزء مهم جدا من الأمن القومي العربي، وهذه هي القاعدة التي يجب أن يقوم عليها الأمن القومي العربي.

- على دول الخليج معرفة أن تحقيق التنمية البشرية هي التي ستقرر مكانتهم في هذا المستقبل لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي العربي الذي يسمح لهم في أن يكونوا

طرفًا فاعلاً على مائدة الأقوياء بدلاً من أن يكونوا طرفًا لفعل هؤلاء الأقوياء إذا لم يحققوا التنمية البشرية بجوانبها كافة.

- على دول الخليج العربي تجاوز مظاهر ضعفها ومواكبتها لتطورات العصر والأخذ في الاعتبار أن أهم الأسباب التي جعلت الغرب يتقدم ويحقق أمنه القومي بينما دول الخليج العربي ما زالت متخلفة ولم تسهم في تحقيق أمنها القطري والقومي هو تهميش دور المواطن وإبعاده عن دوائر القرار المتعلقة بقضاياه المصيرية التي تمثلها مرتكزات سياسة التنمية البشرية.

٢- الجانب الاقتصادي:

- على دول الخليج أن تضع استراتيجية إقامة قاعدة إنتاجية توفر مصادر دخل جديدة تتلافى فيها مشكلات تمويل الخطط التنموية وبناء قاعدة اقتصادية متطورة وربطها باعتبارات التنمية البشرية وإصلاح التعليم وما يقتضيه سوق العمل وزيادة الاهتمام على التعليم المهني والعالي.
- على دول الخليج العربي أن تستثمر الأزمة الاقتصادية العالمية في تقليص العمالة الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية العالمية بعد الأزمة المالية العالمية والاقتصادية، أعطت دول الخليج فرصة حقيقية للإسهام في تحقيق الأمن القومي العربي من خلال تبني سياسات تهدف إلى ترحيل العمالة الأجنبية بحجة تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الخسائر التي لحقت بها من الأزمة المالية واستبدالها بالعمالة العربية الأقل كلفة والعديمة الخطر على إنجازات التنمية البشرية في دول الخليج العربي.
- على دول الخليج الاستفادة من سياسة الإنفاق العام بتخصيص الإنفاق نحو الهياكل الارتكازية وتطوير الموارد البشرية، وتأهيل القوى العاملة لأجل تحقيق المرتكزات الاقتصادية لتحقيق التنمية البشرية وهو ما ينعكس على تعزيز الأمن القومي العربي.

٣- الجانب الاجتماعي:

- على دول الخليج العربي ضرورة زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عبر مجموعة طرق ووسائل تشجعها على العمل وكذلك سن قوانين وتشريعات تضمن للمرأة الخليجية حقوقها السياسية ومساواتها بالرجل في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

- على دول الخليج أن تصوغ سياسات مشتركة ذات طبيعة قومية في مجالات التنمية البشرية تكون قادرة على خلق مناخ إقليمي عربي يساعد على نمو برامج التنمية العربية الشاملة التي تحقق الضمان الاجتماعي والصحي والغذائي وضمان التعليم المجاني لكل أفراد المجتمع تنعكس على الأمن القومي العربي.

- على دول الخليج معالجة اختلالات توزيع الدخل بين القطاعات وتركيز التوزيع على قطاع التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتقليل من النفقات العسكرية والأمنية.

- على دول الخليج الاهتمام بنوعية التعليم العلمي والمهني لكونه القاعدة الأساسية التي ترتكز عليه جوانب التنمية البشرية لتحقيق الأمن القومي العربي.

- على دول الخليج معرفة أن الإنفاق على الأمن والتسلح لن يحقق الأمن القطري والأمن االقومي العربي

المراجع

١- القرآن الكريم

٢- الوثائق

- الأمـم المتحـدة، **برنـامج إدارة الحكـم فـي الـدول العربيـة**، إحصـاءات ومؤشـرات. www.pogar.org
- الأمم المتحدة، **تقرير أقل البلدان نمواً** لعام ٢٠٠٦.
- الأمم المتحدة، **المجموعة الإحصائية لمنطقة الاسكوا** . العدد (٢٧)، ٢٠٠٧.
- البنك الدولي، **التقرير السنوي ١٩٩٢**، البنك التقرير السنوي ١٩٩.
- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤**، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤).
- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣**، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٣).
- البنك الدولي، **التقرير السنوي** ١٩٩١.
- **التقرير الاستراتيجي الخليجي** ٢٠٠١-٢٠٠٢، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أبو ظبي.
- **المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، العدد الرابع والعشرون، الأمم المتحدة (٢٠٠٥)، لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٠.
- **المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، النشرة التاسعة عشر، الأمم المتحدة ١٩٩٩، ٩٠، ٩٥. ٩١.
- **المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، العدد الرابع والعشرون، الأمم المتحدة (٢٠٠٥)، لسنة ٢٠٠٣، ٢٠٠٠.
- **المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، النشرة التاسعة عشر، الأمم المتحدة ١٩٩٩، ٩٠، ٩٥.
- برنامج الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، **اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر**، ٢٠٠٢.
- باسل البستاني: **تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦).

- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠م**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠م).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩١**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩١).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٢).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨).
- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧).
- **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).
- **تقرير التنمية في العالم ١٩٨٥**، البنك الدولي.
- **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢**، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢).
- **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).
- **تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٣).
- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد لعام ٢٠٠٧**، أبو ظبي.

- صندوق النقد العربي، **المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، تحرير سعود البريكان، علي البلبل، إبراهيم الكراسنة، (أبو ظبي: ديسمبر ٢٠٠٦).
- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، **النشرة الاقتصادية**، العدد (٢)، ١٩٨٧.
- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، **النشرة الاقتصادية**، العدد (٣)، ١٩٨٨.

٣- الكتب

- إبراهيم عثمان، **مقدمة في علم الاجتماع**، (دمشق: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
- إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، (بيروت: در المنهل اللبناني، ٢٠٠٦).
- إبراهيم، العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، (القاهرة: دار الشروط، ط٢، ٢٠٠٠).
- أحمد الشقيري، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس: دار أبو سلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).
- أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال مظهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** (عمان: جامعة القدس، ١٩٩٧) .
- أحمد طربين، **الجزئية العربية كيف تحققت تاريخياً**، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).
- ادريانو بدنايون، **العولمة نقيض التنمية**، ترجمة جعفر علي السودان، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
- إسماعيل صبري عبد الله، **العولمة والاقتصاد والتنمية العربية**، بحث منشور في السيد يس وآخرون، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠١).
- ادغار موران، **إلى أين يسير العالم**، ترجمة أحمد العلمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩).
- إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (الكويت: مدرسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩).
- اشتون كارتر بيري، **الدفاع الوقائي (استراتيجة أمريكية جديدة للأمن)**، ترجمة سعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢).
- أكرم عبد الرحيم، **الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك** (القاهرة: مركز الحضارة القديمة، ٢٠٠٠).

- اكسا اسيدون، **النظريـة الاقتصـادية فـي التنميـة**، ترجمـة مطـانيوس حبيـب (دمشـق: دار الفائض للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٠).
- أمـين المشـاقبة وشـملان العيسـي، **الإصـلاح السياسـي فـي دول الخلـيج، فـي الإصـلاح السياسي فـي الـوطن العربـي**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦).
- امارتيـا صـن، **التنميـة حريـة**، ترجمـة شـوقي جـلال، (الكويـت: سلسـلة عـالم المعرفـة، ٢٠٠٤).
- أمين ساعاتي، **الأمن القومي العربي: صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين** (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣).
- أمـين هويـدي، **الأمـن العربـي فـي مواجهـة الأمـن الإسـرائيلي**، (بيـروت: دار الطليعـة، ١٩٧٥).
- أمينـة عز الدين عبد الله وآخرون، **النفط والتنمية العربية في عقد السبعينيات** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).
- بـاتر محمـد علـي وردم، **العـالم لـيس للبيـع مخـاطر العولمـة علـى التنميـة المسـتدامة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).
- باتريك هارمن، يربارة ديلكور وآخرون، **النظام العالمي الجديد والقانون الدولي وسياسة المكيـاليين**، ترجمـة تنـور مفيـث (طـرابلس: الـدار الجماهيريـة للنشـر والتوزيـع والإعـلان، ١٩٩٥).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣م**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م).
- برهان غليون، **العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين**، مجموعة باحثين حوارات في الفكر العربي المعاصر، (عمان: مدرسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠).
- برهان غليون، **المحنـة العربيـة الدولـة ضـد الأمـة**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
- برهان غليون، **العرب وتحولات العالم** .(بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣).
- بول غرانيل، **الاعتداءات غير الشرعية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية**، ترجمة محمد صباغ، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦).

- **تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥**، (بغداد: جمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٩٥).
- توماس باترسون، **التغيير والتنمية في القرن العشرين**، ترجمة عزة الخيمي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).
- تامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤).
- تيسير عبد الجابر، **متطلبات الإصلاح الاقتصادي، في متطلبات الإصلاح في الوطن العربي**، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).
- جاد الكريم الجباعي، **المجتمع المدني هو الاختلاف**، (دمشق: قرقا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).
- جانيس ج. تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة حسان البستاني، (بيروت: الدار العربية للعلوم . ناشرون، ٢٠٠٦).
- جلال أمين، العولمة والدولة، السيد يس وآخرين، **والعرق والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠).
- جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية . المدخلة للقرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).
- جمال عبد الجواد، **المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي**، من مجموعة باحثين من الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).
- جمال عبد الجواد، **المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي**، في مجموعة باحثين الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).
- جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) .
- جمال، مظلوم، **«القدرات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ٢٥ سنة على إنشائه**، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).
- جمال زهران، **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢).

- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية**، ط٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات الفارسية**، ط٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- جورج تينت، **في قلب العاصفة**، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).
- حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤).
- حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم، المؤثرات، الأوضاع)**، (القاهرة: سيناء للنشر، ط١، ١٩٩٢م).
- حزب البعث العربي الاشتراكي، **حول الأمن القومي العربي** (دمشق: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ٢٠٠٠).
- حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣).
- حمد علي السليطي، **التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «دراسة تحليلية»**، سلسلة دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، العدد (٧١).
- حمدان حمدان، **حرب بوش الديمقراطية بين ضارة اليوم المبكر وكارثة الغد المتأخر**، (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).
- حميد السعدون، **فوضوية النظام العالمي وأثره على النظام العربي** (عمان: دار الطلبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
- حميد حمد السعدون، **الغرب والصراع الحضاري**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).
- خالد أحمد الرماح، **الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية**، مجلة الشؤون العربية، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)، العدد (٥)، ديسمبر ٢٠٠١.

- خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية**، (القاهرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠).
- خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- خير الدين عبد الرحمن، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين**، (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، م١٩٩٦)، ص٤٢.
- خليل الحديثي، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).
- ديب علي حسن، **الولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة إلى الإمبراطورية**، (عمان: الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ٢٠٠٢).
- رشيد الخالدي، **نتائج أزمة قناة السويس في العالم العربي، في الشرق الأوسط الحديث: منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٩٣** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٧).
- رمزي زكي، **الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية في التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية** (القاهرة: دار المستقبل، ١٩٩٦).
- رمزي علي إبراهيم، **اقتصاديات التنمية** (القاهرة: موسوعة شباب الجامعة، ١٩٨٦م).
- ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢).
- ريمون أردن، **ثمانية عشر درساً في المجتمع الصناعي**، ترجمة نسيم محرم، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٨).
- روبرت غيلبن، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩).
- سعد أبو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد . دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

- سلطان أبو علي: **الآثار الاقتصادية لحرب الخليج في حرب الخليج الثانية النتائج والآثار**، (عمان: منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢).
- سمير أحمد الزين، **النظام العربي ماضيه، حاضره، مستقبله**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).
- سمير اميس، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء اسو شقرا، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).
- سمير رضوان . أسواق العمل العربية: **السمات والرؤية المستقبلية في آفاق التنمية في الوطن العربي**، تحرير إسماعيل الزري وآخرون، (بيروت: دار الطليعة، ، ٢٠٠٦).
- سير روبرت هاي، **دول الخليج الفارسي**، ترجمة يوسف الشاروني (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٤).
- شاهر أحمد نصر، **الدولة والمجتمع المدني**، (دمشق: دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥).
- صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٠٤).
- عبد الحميد محمد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩م).
- عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤).
- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢).
- عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).
- عبد السلام رضوان، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٠)، العدد ١٥٠.
- عبد العزيز السعيد وشارلزم ليرتسي الابن وشارلز ليرتسي الثالث، **النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي**، ترجمة نافع ديوب، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩).
- عبد اللطيف المياح، **حنان الطائي، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي**، (عمان: دار مجد الأدبي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

- عبد الله بسيوني، **النظم السياسية وأسس التنظيم السياسي**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤).
- عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩).
- عبد المنعم محمد بدر، **دراسات البنية الريفية**، (القاهرة: جامعة المينا، كلية الآداب، منشورات كلية الآداب، ١٩٧٩).
- عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة** (الرباط: الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣).
- عدنان جابر، **العرب وعصر ما بعد النفط**، (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٨.
- عثمان محمد عثمان وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص٩١.
- علي أحمد عتيقة، **الوطن العربي والمستجدات الإقليمية**، معن بشور وآخرون: **الواقع العربي وتحديات قرن جديد** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٩).
- علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦).
- علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع أم ضياع الفرص التنمية محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).
- علي لطفي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٧٠م).
- علي محمد أحمد ناصر الكمراني، **التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية**، (صنعاء: مركز عبادي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).
- علية حسن حسين، **التنمية نظرياً وتطبيقياً**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧).
- عمر كوش، **الحرب الأمريكية على العراق ورهانات المستقبل**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
- غازي عبد الرحمن القصيبي، **التنمية الأسئلة الكبرى**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).

- فتحي محمد مصيلحي، **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي العربي**، (القاهرة: المكتب الجامعي، ١٩٩٢).
- فرانس فوكاياما، **التصدع العظيم**، ترجمة عزه حسين كبه، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٤).
- فرانسيس بويل، **تدمير النظام العالمي . الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر**، ترجمة سمير كريم، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤).
- فردريد هاريسون وتشارلز ماير، **التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي (استراتيجية تنمية الموارد البشرية)**، ترجمة إبراهيم حافظ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦).
- فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).
- فضل علي مثني، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة العالمية الخارجية والدول النامية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠).
- فضيل أبو النصر، **الإنسان العالمي، العولمة العالمية والنظام العالمي العادل**، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠١).
- فؤاد حمدي بيسوه، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي** – المنهاج المقترح والأسس العملية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).
- كارل دوتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢م).
- كلثم الغانم، **علم اجتماع التنمية** . جهينة سلطان وآخرون، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
- كمال شاتيلا، **العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية**، (بيروت: المركز الوطني للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
- كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الإمارات** :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣٣، ٢٠٠٤.
- ليزا تراكي، **دور المرأة**، الشرق الأوسط المعاصر(محاولة للفهم)، ترجمة احمد عبد الحميد احمد، القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، ،٢٠٠٣.
- ليونيد بالكين، **التمتع السوفيتي، الجديد الثوري**، ترجمة حسان حيدر، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩).

- ماجد شدود، **الأمن القومي العربي** (دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام والطباعة والنشر، ٢٠٠١).
- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، (بيروت: ٢٠٠٢).
- محمد العريان، **عندما تتصادم الأسواق** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩).
- مجد الدين خيري غش، **أزمة التنمية العربية (مفهوم التنمية التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي)**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
- مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).
- مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- محبوب الحق، **ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧).
- محمد الرميحي، **الخليج ليس نفطاً . دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣).
- محمد العوض جلال الدين، **التنمية البشرية تطور القدرات وتعاظم الاستفادة منها في الوطن العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣).
- محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧).
- محمد حسنين هيكل، **كلام في السياسة من نيويورك إلى كابول**، (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢).
- محمد دياب، **عولمة الاقتصاد، منشورات في الإسلام والغرب**، سلسلة كتب العربي (الكويت: عالم المعرفة)، يوليو، ٢٠٠٢.
- محمد رضا فودة، **الأمن القومي للخليج العربي**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ١٩٩١).
- محمد سمير وآخرون، **حاجات الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة** (الكويت: معهد التخطيط العربي، ١٩٨٩).

- محمد عبد العزيز ربيع، **صنع المستقبل العربي . المسيرة التاريخية من القبيلة إلى العولمة**، (بيروت: بحسون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- محمد عبد المنعم عفر، **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل**، (جدة: دار المجتمع العلمي، ١٩٨٠).
- محمد محفوظ، **الحرية والإصلاح في العالم العربي**، بيروت: الدار العربية لعلوم، ٢٠٠٥.
- محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٠).
- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها، تطورها ومشكلاتها** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١).
- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦).
- محي الدين صبحي، **عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية**، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١).
- مروان يوسف صباغ، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**، منير الحمش (محرر) قضايا راهنة، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد (٢٢)، ٢٠٠٥.
- مصطفى عثمان إسماعيل، **الأمن القومي العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩).
- مسلم فايز أبو حلو وماجد حسن صبيح، **مدخل إلى التخطيط والتنمية**، (عمان: منشورات جامعة القدس، ٢٠٠٠).
- منير شفيق، **الجزئية والدولة القطرية (قراءة استطلاعية)**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).
- منى الشرقاوي، **تساؤلات حول الفقر فيا لوطن العربي**، آفاق التنمية في الوطن العربي: كتابات مهداة إلى ذكرى مرفت بدوي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).
- مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، **البنية الإدارية والدول النامية**، (عمان: دار مجدلاوي، ١٩٩٣).
- ميخائيل غورباتشوف، **البيروستيركا**، ترجمة محمد أحمد شومان وآخرون (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨).

- ميشيل راتز وآخرون، **ضد الحرب في العراق**، ترجمة إبراهيم الشهابي، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣).
- ميشيل هوسون، **العولمة أفق جديدة للرأسمالية . في العولمة والإمبريالية**، ترجمة رنده بعث، (دمشق: دار السوسن للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).
- نادر فرجاني، **تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (١٩٦٠-١٩٧٥م)**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٠م).
- ناصيف يوسف حتى، **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي**، في العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).
- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** (واشنطن: فرجينيا، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن، ١٩٩٢).
- نظمي أبو لبدة، **المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي** (الأردن . إربد: دار الكندي، ٢٠٠١).
- نعيم الظاهر، **جغرافية الوطن العربي** (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع)، ٢٠٠٢.
- هارلان كليفلان، **ميلاد عالم جديد . فرصة متاحة لقيادة عالمية**، تقديم روبرت مكنمارا، ترجمة جمال زهران، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠).
- هاني خلاف وأحمد نافع، **الوطن العربي قضايا مستقبلية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠).
- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).
- هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين؟** (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).
- هيثم الكيلاني، **الأمن القومي العربي**، جامعة الدول العربية، مجلة الوحدة (الرباط، العدد ٢٨، يناير ١٩٨٧).
- هيثم الكيلاني: **التحديات الاستراتيجية التي تجابه العرب في مطلع القرن، في الوطن العربي وخيارات المستقبل**، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠).

- هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري في الأمن العربي**، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٦).
- وحيد عبد المجيد، **الإرهاب وأمريكا والإسلام (من يطفئ النار)**، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢).
- وليامسون موراي وآخرون، **حرب العراق: تاريخ عسكري ميداني يومي**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).
- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، (الجزائر: مدرسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤).
- ياسين سويد، **«الوجود العسكري الأجنبي في الخليج»**، واقع وخيارات دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤).
- يحيى النجار وآمال عبد الأمير شلاش، **التنمية الاقتصادية (نظريات، مشكلات، سياسات)**، (بغداد: جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١).
- يوسف صايغ، **التمكين العربي والمثلث الحرج، في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٥)، سلسلة كتب المستقبل (١٦).

٤ـ الدوريات

- أحمد يوسف أحمد، **تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٦٩)، ٢٠٠١.
- إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية البشرية (المفهوم، القياس، الدلالة)**، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١)، (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٤).
- أكرم الأغبري، **النظام الإقليمي العربي والمتغيرات التي ساهمت في انهياره**، مجلة الثوابت (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام)، العدد ١٢، يونيو ١٩٩٨.
- أحمد إبراهيم محمود، **ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٠٩، ١٩٩٢.
- أمين هويدي، **الأمن العربي المستباح**، مجلة المنابر (بيروت: دار الموقف العربي، ١٩٨٦)، العدد ٢٩١.

- انطون زحلان، **التقانة والسياسة والأمن القومي**، مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ٢٧٣، نوفمبر ٢٠٠١.
- **الأسواق العربية، خائر دول الخليج منذ الأزمة المالية** WWW.ALASWAQ.NET
- **الإمارات للأوراق المالية** http://www.uapsm.maktoob.com
- **الاقتصاد والأعمال:** http://www.aljazeera.net
- بسام العسلي، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وحروب المستقبل**، مجلة الفكر العسكري (دمشق: الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري)، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣.
- توفيق غانم، **أقاليم السيطرة الطولية والقطاعات الاعتراضية**، مجلة قضايا دولية، (إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية)، العدد (٢٠٩)، يناير ١٩٩٤.
- **التقرير الاستراتيجي العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٧).
- جمال عبد الجواب، **السياسة الأمريكية تجاه العراق تشدد يميني وهوس أمني**، مجلة الساسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام)، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢.
- جاسم خالد السعدون، **أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج**، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٨٥، نوفمبر ٢٠٠٢.
- حسن كريم، **الفساد والحكم المصلحة في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٩)، ٢٠٠٤.
- رفعت لقوشة، **مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي**، مجلة شؤون العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد ٧٠، يونيو ١٩٩٢) .
- سيد أبو ضيف أحمد، **الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد**، مجلة عالم الفكر، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد (٣)، المجلد (٣١)، مارس ٢٠٠٣.
- صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٤.
- طلال الأمير وعلي الدين هلال: **تحديات الأمن القومي العربي**، مجلة الأهرام (القاهرة: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦).
- عبد المنعم كاطوا، **نفقات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، العدد (١٩) .

- عبد المنعم الحسيني، **التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي،** مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٩٢)، ديسمبر ١٩٩٧.
- عز الدين دياب، تساؤلات **أولية حول الحوار الاجتماعي في الوطن العربي،** قضايا راهنة، (دمشق: المركز العرب للدراسات الإستراتيجية)، سلسلة أوراق شهرية، ١٩٩٨.
- عبد الرزاق فارس الفارس، **أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي،** مجلة المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٤٠، مارس ١٩٩٩).
- عبد الله صالح، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،** مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة،** مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ٧١، يونيو ١٩٩٢.
- علي عقلة عرسان، **اتفاق أوسلو بعد خمس سنوات،** مجلة الفكر السياسي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب)، العدد ٣، صيف ١٩٩٩.
- عبد الخالق عبد الله، **النظام الجديد والحقائق والأوهام،** مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦.
- علا حسين مكي، **حقائق مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي،** مجلة الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد (٢١)، ديسمبر ٢٠٠١.
- عبد الخالق عبد الله، **البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي،** مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٩٠، أبريل ٢٠٠٣.
- عبد الخالق عبد الله، **الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي،** مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٩٩، يناير ٢٠٠٤.
- عبد الفتاح علي الراشدي، **العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي،** مجلة شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية)، ع١٠٧ أيلول ٢٠٠١.
- غسان سلامة، **نقد الفكرة العربية من موقع التمسك بها،** مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية٩، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢.
- غسان سلامة، **نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع،** مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٠٤)، يونيو ٢٠٠٤.

- غانم النجار، **واقع مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، (٢٨٨)، ٢٠٠٢.
- فواز عبد الرحمن الهيتمي، **تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٩٨)، يونيو ١٩٩٩.
- فيتر بتلر، **حول نزعة السيطرة**، ترجمات استراتيجية (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، سلسلة أوراق شهرية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٤.
- فهمي خليفة الفهداوي، **خيار استراتيجي للإدارة . نحو بناء مجتمع المؤسسة والمواطنة العامة**، مجلة النهضة، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم الساسية العدد (٣) ، ٢٠٠٧.
- محمد كاظم المهاجر، **خيارات أمام تحديات التنمية العربية**، مجلة دراسات اجتماعية (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، العدد (٦).
- محمد السيد إدريس، **النظام في الثمانينيات وتحديات السبعينيات**، جمعية الشرق الأوسط (لندن، العدد ٥٩١٥، ٧/ ٢/ ١٩٩٥).
- منصور الراوي، **تنمية الموارد البشرية**، مجلة الدراسات الاجتماعية المالية، (بغداد: مكتب المتابعة لمجلس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية (الخليجية)، العدد (٤)، ١٩٨٥).
- محمد يوسف أحمد، **النظام الإقليمي العربي، تحديات الحاضر والمستقبل**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد ١٠٣، يونيو ٢٠٠١.
- مايكل جي علتون، **المنهج التدخلي الجديد والحث عن قانون دول عادل**، مجلة الشؤون الخارجية (نيويورك، حزيران ١٩٩٩).
- ميلاد مفتاح الحراثي، **الفقر وإشكالية التنمية الديمقراطية في ظل العولمة**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (١٣٨)، صيف ٢٠٠٩.
- منير الحمش، استراتيجية **الأمن القومي الأمريكي، سلسلة قضايا راهنة** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، العدد (٢٦).
- محمد صالح المسفر . **الجزيرة نت**، قضايا وآراء، هل الخليج العربي في خطر ٢٠٠٨/٨/١٠م.
- محمد محمود الإمام، **المحور الثقافي والإنساني للشراكة العربية الأوروبية**، مجلة شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية)، العدد (٨٩)، ١٩٩٧.

- **مســـــتقبل العمالـــــة الوافـــــدة فـــــي دول مجلـــــس التعـــــاون الخليجـــــي،** http://www.womengateway.com/arwg
- **النشـرة الاسـتراتيجية،** (لنـدن: مركـز الأبحـاث والمعلومـات)، المجلـد السـادس العـدد (٢١)، ١٩٨٥.
- هـادي حسـن، **دولـة الرفـاه العربيـة: مـن القمـع إلـى الرعايـة،** مجلـة المسـتقبل العربـي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٦٨، يونيو ٢٠٠١.
- وحيد عبد المجيد، **مصر والنظام الإقليمي في السبعينيات،** مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام)، أبريل ١٩٩٩.
- وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القوى الدولية،** مجلـة السياسـة الدوليـة (القـاهرة: مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية لمؤسسـة الأهـرام)، العـدد (١٢٦)، ١٩٩٦.
- يوسف مسعداوي، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والنتائج المستخلصة منها،** مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٣٦٥)، يوليو ٢٠٠٩.

٤- المؤتمرات والندوات

- أحمد إسماعيل، **التطـورات الكونيـة الراهنـة: الجوانـب السياسـية والعسـكرية،** فـي السيد يسين، أحمد فخر (محرران)، موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين: أعمـال المـؤتمر السـنوي الأول للدراسـات الاسـتراتيجية (القـاهرة: ٢-٣ أبريـل ١٩٩٦)، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦).
- باسيل يوسف، **الفقر وحقوق الإنسان فـي الفقر والغنـى فـي الـوطن العربـي،** وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
- برهان غليون: **أزمـة الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان فـي الـوطن العربـي،** فـي الديمقراطيـة والتربيـة فـي الـوطن العربـي، أعمـال المـؤتمر العلمـي بجامعـة الكويـت (بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠).
- خلـدون حسـن النقيـب، **«النظـام الإقليمـي العربـي الجديـد»، فـي العصـر الجديـد الواقـع والتحـديات:** بحـوث ومناقشـات نـدوة المهرجـان الثقـافي العاشـر مـن ٥-٧ ينـاير، ٢٠٠٤، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥).

- السيد يسين، **تأثير التحول الديمقراطي على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، في أعمال مؤتمر مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية من ٢-٤ فبراير ٢٠٠٦ في القاهرة،** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، ٢٠٠٦).
- عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي، في الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية:** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات العربي: الأوروبي (باريس: مركز الدراسات العربي . الأوروبي، ١٩٩٦).
- محبوب الحق، **مفاهيم التنمية البشرية،** علي أو مليل محرر، **التنمية البشرية في الوطن العربي: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (عمان: ١٠-١١ إبريل) ١٩٩٣.
- مصطفى محمود عبد العال، **التنمية البشرية في مصر، في استراتيجية تحسين التنمية البشرية في مصر من خلال القضاء على الفقر،** أعمال المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، (القاهرة: جمعية الاقتصاديين، ٢٠٠٠).
- منير الحمش، **المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير،** أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير في قضايا راهنة (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد (٣٣)،٢٠٠٤.
- منير الحمش، **دور الدولة في ظل التغير في المناخ الإقليمي والدولي، في قضايا استرايتجية:** أعمال الحلقة النقاشية حول دور الدولة في ظل التغير في المناخ الإقليمي والدولي ٢٠-١٢-٢٠٠٤، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٤٤، مايو ٢٠٠٥.
- منير الحمش، **المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة وأثرها على مسيرة التنمية:** أوراق ومداخلات مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، المركز العري للدراسات الاستراتيجة دمشق، ٢٠٠٤.
- نبيل النواب، **الجهود العربية في تبني مفاهيم وإعداد تقارير التنمية البشرية المستدام (تجربة سلطنة عمان)،** سلسلة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة من ١١-١٤ فبراير/ شباط ٢٠٠٠، مجموعة من الباحثين، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠) .

- نقولا سركيس، **دور البترول في تحقيق الأمن العربي، الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية:** أعمال ندوة المؤتمر الدولي الرابع لمركز الدراسات العربي الأوروبي (الدار البيضا: ٩-١١ يناير ١٩٩٦، باريس: مركز الدراسات العربي . الأوروبي، ١٩٩٦).
- يوسف خليفة يوسف وعلي الزعبي وحمزة الحسن، **دراسة حالات عربية للفساد (الكويت، الإمارات، السعودية)**، في الفساد والحكم المصلحة في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)،

٤- الأطروحات

- إيمان أحمد إسماعيل هاشم، **التنمية البشرية في الدول العربية وعلاقتها بالتعاون العربي،** رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٣).
- جليل كامل غيدان الجبوري، **التكاليف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة، الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص٦، ساموبلسون ونوردهاوس، **علم الاقتصاد**، (بيروت: مكتبة للبنان ناشرون، ٢٠٠٦) .
- حسن ناصر إبراهيم، **تنمية الموارد البشرية في دولة الإمارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الاقتصاد، ١٩٨٩) .
- حسين طه الفقير، **العائد الاجتماعي تعبئة الادخار الضائع تجاه إشباع الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦) .
- سوزان حسن أبو العينين، **انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر خلال عقد السبعينيات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٠) .
- سماح عزت نصير يوسف، **دور الأساليب التكنولوجية في تطوير التنمية البشرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦).
- عمر ولد مولاي إدريس، **التنمية البشرية لدول المغرب العربي، دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢).

- كمال صلاح الحربي، **تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).
- ماجد مالك الرزامي، **أثر المتغيرات الدولية على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣).
- نادية محمود طاحون، **الصراع الدولي بمنطقة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٧).

المراجع الأجنبية:

- Micheal P. Todaro; Economics for developing world ،third edition, Longman, London and New York, 1992, p. 98.
- Cornelio fommarug, the global enallenge of human security, foresight, the yournal of futures stadies, stralegic thinking and plicy, 2004, vol. 6, No. 4, p. 208.
- IMf, Fiseal Adjustment for stability and growth, prepared by the Fiscal Affairs Department, 2006.
- Birdsall Nancy and ather, Aset in Equality does Matter, paper prepared for the American Economic Association Meeting, New Rleang, 1997. p. 78.
- Rupert Mcnamara, The Essence of security Harpened, New York, 1967.
- Czeslaw Mestas, Comples system studies and the concept of security, Kyberntes, vol. 35, No. 3/4, science 2006 .
- Read fining security: The human dimension, current history, May 1995, Vol. 94, No. 596 .
- Stephen zennes, hazardous hegemory, the united stated in the middle, current hiejory, jan, 1997, p. 921.
- Williams on Murray. Transformation concepts for national security in the cist century, intevent, 2005.
- Ghada Ali Mouss, Rethinking strategies for human security in the Arab region, International conference of human security in the Arab states, Amman, March, 2005.
- John Locke, The Second Treatise of government, edited by Thomas. Peardon, the library of liberal arts, 1977.
- Donia samalli, Aedecelopp ment humain cocept et measures diplomed etudes approfondies en sciences economicues, faculte de sciences economic ues at de gestion do tunis, universite do tunis iii, Ann ee universitair 1997-1998.
- International Encgelopedia of the social seiences (New York: The Macmillan company and the Free press, 1968) val. 11.
- Us department of state the office of international snformation programs, power launches middle east partnership sniticetive.

- Dimitris K. Yenakis, Order and change in the Euro-Mediteranean system, mideterranean auarterly, 2000.
- Kurt complex Michele flourony: to prevail and American strategy for the campaign against terrorism (Washington) Washington on D.C (center for start and international studies, 2002.
- Jhon piloer; the new rules of the world, London, verso, 2002.
- Dr, Tim Niblock, Dilemaf of none – oil Economic development in the Arab Gulf, The Arab research center London, 1980.
- Marjorie Gassner, Darwin ugarte ontiveros and vincenzo verardi, Human development and electoral systems journal of human development, vol. 7, No. 1, 2006.
- Paul Salem, The Impact of corruption on Human Development in the Arab world, UNDP. 2003.
- Sami Hajjar. Military presence in the Gulf: challenge and prosted. Report strategic studies institute. U.S. 2002.
- Robert Adams, Social policy for social work, plagrave, 2002.
- Marjorie Gassnar, Darvin ugarte ontiveros and vincenzo verardi, Humen Development and Electoral systems, gournal of human development, vol. 7, No. 1, 2006.
- Report on Human rights practies for 2009, united Arab Emirates.
- Jorge M Vazquez, and others corruption fiscal policy and management united state, Agency for international development, Jun, 2006.
- Paul salem, op.cit.
- Hassan Krayam, Challengel and prospects of development in the Arab world, German Institute for middle east studies, 2006.
- Nasser Ali qaed, the security motivation cooperative relationship and development of the gulf cooperation council, PH.D in the field of puplic and international affaivs, north unifersty poston, 2003.
- Rede fining Security: the human dimenation, Current History, May 1995, Vol. 94, No. 592.

- Rolf Schinke, the inequality of income distribution in latin America in Economic Terms, Economics, vol, 1998.
- Marjorie Gassner, Darwin ugart ontiveros and vincenzo verardi, Human De3.5velopment and Electoral Systems, Journal of Human Development, vol. 7, No. 1.
- Samuel P. Huntington, **The Erosion of American National interests,** foreign affairs, vol. 65, No. 5, 1997, Josef Ioff, How America does it, Foreign affairs, Vol. 7, No. 5, 1997.
- Ojograph lambsdirf Kraftzentren der weltwrtschaft, Deutschland, No. 6, 1998.
- Dicholas Kristof, The Rise of China, Foreign affairs, vol. 72, No. 5, 1993, Ojograph Lambsdirf, Op. Cit.
- William J. Perry, Defenceinan age of hope, Foreign affairs Vol. 75, 1996 **www.freedomnosue.org**.

The study includes an introduction with (3) three chapters and a conclusion. The first Chapter dealt with the historical and theoretical periphery of the human development with Arab National Security ،here the researcher defined the relation between human development and Arab National Security ،after studying concepts as geometric graphics. He also specified the stages of evolution process of both human development and Arab National Security ،in addition to studying the reactions of human development and Arab National Security during The Cold War Era.

The Second Chapter discussed the reactions of human development in the Gulf states and Arab National Security since (1990-2005) ،social human development. Also the Third Chapter discussed the challenges facing human development in Gulf states, on its way towards supporting Arab Security, through conception of the future of international status and perception of the bases of human development in the gulf states ،through which future visions have been defined.

The study also included some outcomes and recommendations ،the most important of which were: the definition of the relation between human development and Arab National Security; for human development is an independent variant and Arab Security is a satellite factory. Beside the fact that Gulf States couldn't up till now manipulate their financial and economical capabilities in achieving all aspects of human development; thus the result was the uncovering of Arab National Security in the most important strategic region. The study sought support from various Arab and English references.

Damascus University
Faculty of Economy
Economy Dept.

Synopsis of Ph.D. ،Thesis,

Entitles: "Human Development & Arab National Security"
(Study of Gulf States)

By: Student: Majid Al-Rozami
Supervised By: Prof. ،Doctor Abdul Rahim Bawadiqji

The subject of human development in Arab countries ،and its relations with Arab security is still untackled by Arab researchers and thinktank. Although current political and economical moment enforces this subject-matter widely and in an un-preceded manner ،for the consideration that human resources are the real wealth of their peoples ،that governments and states should take care of and maintain so acutely. For the race in the twenty first century concentrates on achieving human resource development ،and investment of its human side.

The importance of the research emanates from the fact that Arab political systems in the Gulf states have previously ignored human resource development in some of its main respects ،and concentrated its interest on economical growth, increase of deposits and consumption; therefore ،this resulted in uncovering of Arab National Security, culminated in the most important strategic regions in seeking regional and international pacts to protect these countries, with the continuation of both Alphabetical and IT illiteracy ،and not building the establishments of the civil society ،loss of democracy ،violation of human rights and infringement of the role of the woman ،along with the increase of unemployment rate, along with the emergency of some form of political violenc, practiced by some armed groups inside their territories. In addition to all this quitting the conception of obedience and nationalism, and approval of the existence of foreign forces in their countries, or to weave conspiracies against their governments, the thing which we saw upon the invasion of Iraq and occupation thereof. For there was military might and fiscal capabilities ،but they lacked the National Individual, because of the absence of some respects of Human Development.

Within this periphery the Researcher started from the thesis that says that the bases of human development in its political ،economical, cultural and social aspects is the main base that maintain Arab National Security.